PALESTINISM

IYAD BARGHOUTHI

من فلسطين إلى الفلسطينِزِم

قول في الوعي والمعنى

إياد البرغوثي

من فِلسطين
إلى الفِلسطينِزْم

قولٌ في الوَعي والمَعنى

مكتبة
t.me/soramnqraa

إياد البرغوثي

من فِلسطين إلى الفِلسطينِزْم - قول في الوعي والمعنى / سياسة
إياد البرغوثي / مؤلف من فلسطين

الطبعة الأولى: 2025

مكتبة
t.me/soramnqraa

المؤسسة العربيةّ للدراسات والنشر
المركز الرئيسي:
المصيطبة، شارع ميشيل أبي شهلا، متفرع من جسر سليم سلام
مفرق الجامعة اللبنانيّة الدوليّة LIU، بناية النجوم، مقابل أبراج بيروت
ص.ب 5460-11، الرمز البريديّ 1107-2190
تلفاكس 707891/2 9611+
بيروت / لبنان
e-mail:mkpublishing@terra.net.Lb
info@airpbooks.com

التوزيع في الأردنّ:
دار الفارس للنشر والتوزيع
ص.ب 9157 ، عمّان 11191 الاردنّ،
هاتف 5605431 6 962+ / 5605432 6 962+ هاتفاكس 4631229 6 962+
موقع الدار الإلكتروني : www.airpbooks.com

الصف الضوئي : المؤسسة العربية للدراسات والنشر
التنفيذ الطباعي: ديمو برس/ بيروت

الترقيم الدولي: ISBN: 978-614-486-632-0

مكتبة
t.me/soramnqraa

المحتويات

إهداء 6

المقدمة 7

الفصل الأول: فلسطين.. بين "الدولة" والقضية

منظمة التحرير الفلسطينية.. وحدانية الشكل وازدواجية الجوهر 17
الديموغرافيا السياسية للفلسطينيين.. «جدلية الداخل والخارج» 32
الوحدة الوطنية الفلسطينية.. منظور مختلف 37
فلسطين.. استحضار النظام السياسي وتغييب القضية 43
فلسطينيو الداخل وانتخابات الكنيست الإسرائيلي 47
لو لم يُقتَل رابين.. «فن» التهرب من المسؤولية 52
حل الدولتين.. حق يُراد به باطل 57

الفصل الثاني: إسرائيل.. الدولة "الحرام"

إسرائيل.. قمة القلق قمة التوحش 67
«الدولة» التي تعبث بالعالم 71
إسرائيل تهين العالم 77
في حالة إسرائيل.. وعي اللا معقول يقتضي نفيه 82

الفصل الثالث: النظام العربي "ومتلازمة" إسرائيل

النظام العربي والعمى الإستراتيجي 89
فلسطين والأمن القومي العربي 94
النظام الرسمي العربي.. من التخلي إلى التواطؤ 99
انكشاف «الدولة» العربية 104
المملكة السعودية الثانية..إنقلاب إجتماعي وتحفظ سياسي 110
سوريا.. «فرح» اللحظة و«قلق» السياق 114
الدور «الملتبس» للجيش في البلدان العربية 118

الفصل الرابع: التطبيع.. العرب وإسرائيل وتجاوز الحب العذري

التطبيع من زوايا مختلفة 125
التطبيع.. الدولة العربية، وجدلية «المصلحة» والثقافة 131
السعودية.. إلى أن يكتمل التطبيع 136
السودان.. التطبيع وجدلية الإستراتيجيا والسوسيولوجيا 140

الفصل الخامس: الشرق وفلسطين والوعي الاستراتيجي

فلسطين في مشروع الشرق 149
أي شرق نريد؟ 154
الشرق والنظام العالمي «العتيد» 160
الربيع العربي في ميزان «تحرير الشرق» 165
إيران والعرب.. وخطورة النيران «الصديقة» 170
ملاحظات حول التقارب السعودي الإيراني 175
الحرب الأوكرانية الروسية.. الشرق بين مسألة الإصطفاف ووعي الذات 179
الإمبريالية الثقافية.. والمثقف.. والشرق 185
نداء إلى مثقفي الشرق 190

الفصل السادس: "الطوفان" وحديث في الوعي والثقافة

النكبة الفلسطينية.. وعي جديد 197
الضحايا الفلسطينيون.. السياق والمعنى 202
في فلسطين.. السياسي يربك الثقافي 207
قول في النصر والهزيمة 211
صناعة «الوهم» في الحالة الفلسطينية 215
حتى لا تكون فلسطين ضحية نيران «فكرية» صديقة 220
العلمانيون «الجدد» في العالم العربي 225
المسؤول والقضية.. نموذجان للتفكر 232

الفصل السابع: الصهيونية أعلى مراحل الإمبريالية

الفاشية والصهيونية واضطراب المعايير 241
الغرب والصهيونية.. والقيم المشتركة 246
العبر من حديث السيدة أورسولا للإسرائيليين 251
الصهيونية المغيبة في أوكرانيا 255

الفصل الثامن: "الفلسطينِزم".. الفقه المعاصر للتحرر

غزة تعيد صياغة العالم أخلاقياً 263
فلسطين وإسرائيل.. العودة إلى الأصول 269
جنوب أفريقيا.. التقاء السياسة والأخلاق 273
الفلسطينِزم (Palestinism) مقابل الصهيونية 277
في التأصيل للفلسطينِزم Palestinism 283

بدل الخاتمة

العالم على كفّ «رئيس» 291

إلى الأرواح التي حملتْ فلسطينَ إلى "العالمية"،

وحملتْها فلسطينُ إلى القداسة.

المقدمة

مكتبة
t.me/soramnqraa

ما زال النظام العالمي الذي ترسّخ بعد الحرب العالمية الثانية هو المهيمن على العالم، رغم الإرهاصات التي تبشر بميلاد نظام جديد. لذلك ليس غريباً أن يشن رئيس أقوى دولة في العالم هجوما على إيران دون أدنى شرعية، ثم يعلن وحده وقفاً لإطلاق النار بين ايران وإسرائيل، ويدعو الطرفين للإلتزام بذلك.

شكّل انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، إيذاناً بإنشاء نظام عالمي جديد ثنائي القطبية، فانقسم العالم حينها إلى معسكرين كبيرين، الغرب الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والإشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، واستمرت الحرب (الباردة) بينهما منذ سقوط برلين في يد الجيش السوفياتي، إلى إنهيار جدار برلين الذي رمز إلى سقوط الاتحاد السوفياتي والمعسكر الإشتراكي، والدخول في نظام جديد أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة.

من أهم، إن لم يكن أهم الظواهر التي برزت بقوة مع انتصار الحلفاء، الحضور الواضح للصهيونية، بتجسيدها كدولةٍ بإنشاء إسرائيل، وبسطوتها الكبيرة واقعيا وفكريا في النظام العالمي الناشيء والمؤسسات الدولية والقوانين التي حكمت العلاقات بين الدول، والأُسس والمباديء التي حددت «حقوق» الإنسان وحقوق الشعوب. كان ذلك بعد أن كانت الحرب العالمية الأولى قد أسست للمشروع الصهيوني فكريا وسياسيا، وعبدت الطريق أمامه باتفاقيات سايكس بيكو ووعد بلفور وغيرها.

كان من الملفت للنظر والمثير للدهشة، أن هذا النظام الدولي الثنائي القطبية الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وانقسم العالم في ضوئه عموديا، استراتيجيا وفكريا، وأصبح الصراع بين الإشتراكية والراسمالية هو «سمة العصر» كما كانت تقول الأدبيات الإشتراكية، اختلف «قطباه» على كل قضايا العالم وتفاصيلها، لكنهما اجتمعا على الموقف «الإيجابي» من الصهيونية، وعلى إنشاء إسرائيل، وتبني «الرواية» الصهيونية في موضوع «اللا سامية» وغيرها، وكانت الأبواب مفتوحة أمام العمل «الصهيوني» في كل من موسكو وواشنطن على حد سواء. المثير للدهشة هنا أن كل ذلك، لم يلفت نظر أحد، ولم يثر استغراب أحد.

بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي وتشكل نظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة، وبعد كل الحروب التي خاضتها ضد «العدو» المستحدث المتمثل في «الإرهاب» الإسلامي، في أفغانستان والعراق وغيرها، وكل «الإنقلابات» وثورات «الربيع» وغير الربيع، التي استثمرت فيها في العالم العربي ومناطق مختلفة من أجل ترسيخ «وحدانيتها» في «قيادة» العالم، إلا أنّ علاقة أمريكا بإسرائيل والصهيونية زادت تقارباً، رغم أنّ «المنطق» يفترض أن تفرّد الولايات المتحدة بقيادة العالم يترتب عليه تراجعاً في القيمة الإستراتيجية لإسرائيل.

مع نظام القطب الواحد، لم يتأثر النفوذ الصهيوني إلا تصاعداً، وازداد الدعم لإسرائيل وضوحاً، وأصبح طبيعيا أن يجاهر الرئيس (بايدن)، «رئيس» العالم، بصهيونيته وبإنه «لو لم تكن إسرائيل موجودة لكان لزاماً علينا إيجادها»، رغم إنه كما يفترض ليس مضطرا لذلك. من ناحيتها كانت الصهيونية تزداد صلفا وهيمنة وتوحشاً، وتقل حاجتها للتظاهر بالأخلاق وبالديموقراطية ورغبتها في ذلك. أما الأطراف المنافسة لنظام القطب الواحد، والداعية لنظام تعدد الأقطاب، وفي مقدمتها روسيا والصين، فلم تُبد أي تحفظ تجاه هذا «التغول» الصهيوني إلا في حالات نادرة، وبالقدر الذي يسمح به «بروتوكول» التعامل مع الصهيونية، الذي سبق وأن رسّخه النظام ثنائي القطبية.

وعندما بدأت المرحلة «الترامبية» في الولايات المتحدة، والتي شكلت مساراً جديداً في النظام العالمي، هو «هجين» بين النظام الأحادي القطبية والمتعدد الأقطاب، حيث الإهتمام (الترامبي) لم يَعُد على عدد الأقطاب، إنما على شكل العلاقة بينها، وعلى دور ومكانة الولايات المتحدة في «قيادة» هذا النظام، وأصبح نظام «الشركة» هو السائد، حيث تغير تصنيف الدول من حلفاء وأصدقاء وأعداء إلى شركاء (كل حسب وزنه) وزبائن جيدين أو غير جيدين، وحيث لم يَعُد «للأخلاق» والمباديء والقانون الدولي أي دور وأي حاجة، بل ساد منطق الإحتكار والإبتزاز والقوة و«البلطجة».

حتى في هذا النظام، بقيت إسرائيل الدولة الإستثناء والمميزة و«العزيزة»، ليس فقط لأمريكا ترامب، بل ايضا لروسيا بوتين وللغرب عموما، وإنْ كان ذلك بنسب متفأوتة، ولأسباب مختلفة. وبقيت الصهيونية، حتى بعد أن ظهرت بكل هذه الوحشية، وبكل هذه الهيمنة وهذا التأثير «المقدس» الذي يجب أن لا يُمس، و«الكنز» الذي يجب المحافظة عليه، و«السردية» التي ينبغي أن لا يشك فيها أحد، بل لا ينبغي أن يتزعزع إيمان أحد بها تحت أي ظرف.

في النظام العالمي الآخذ بالتبلور الآن، بعد أن أصبحت «الترامبية» النهج المسيطر في الولايات المتحدة، باتت الصين المهدِّد (العدو) الإستراتيجي الأساس للدور الأمريكي، فمنطق «الشركة» الذي ساد يتطلب أن يكون مساهماً أساسياً كبيراً يتولى «الإدارة»، ومساهمين «صغار» يتفاوت دورهم حسب حجم مساهمتهم. منطق الشركة هذا مناسب للولايات المتحدة ويمكن تطبيقه، على الأقل كما يعتقد ترامب، على كل دول العالم المؤهلين ليكونوا شركاء (وليس مجرد زبائن) بما في ذلك روسيا، باستثناء الصين التي في حال اعتمادها شريكاً فإنها بحكم حجمها، ستكون مساوية للولايات المتحدة أو متفوقة عليها، وسينطبق ذلك على دورها في «الإدارة» أيضاً، وهو ما لم يقبل به ترامب ولا الدولة العميقة في الولايات المتحدة باي شكل من الأشكال.

هذا ما يُبقي الصين «ترامبياً» خارج «الشركة»، ويتم تصنيفها منافساً قوياً بل تهديداً، مع أنَّ الترامبية بتقديري أقرب إلى النهج الصيني في النظرة إلى العالم، من حيث اعتماد البعد التجاري والتخلي عن أي بعد ايديولوجي أو أخلاقي. الفرق بين الولايات المتحدة والصين في تأثير تخلي كل منهما عن البعد الإيديولوجي والأخلاقي، أن الولايات المتحدة فهمت ذلك إزالة لكل العوائق التي تحد من «حريتها» في الوقوف مع الظلم، في حين كان ذلك بالنسبة للصين، عدم الإضطرار لدعم العدل والتصدي للظلم.. وهي مسائل لا دخل للصين بها إلا بالقدر الذي لا يمس مصالحها المباشرة.

لكنّ ما يميز الصين في هذا المجال، هو غياب البعد الإستعماري الذي تتصف به أمريكا. ففي حين ترى الولايات المتحدة العالم فضاءً للاستغلال والهيمنة، تراه الصين فضاءً للإستثمار والشراكة. وفي حين تستخدم الولايات المتحدة «اللا أخلاق» للتحكم بالآخرين واستغلالهم، فإن الصين لها من الرصيد التاريخي والحضاري والأخلاقي ما لا يوجد عند أي بلد آخر، ولم تتلوث تاريخيا بايةّ نزعة استعمارية، ولا يوجد في بنائها الأخلاقي مكان للعنصرية، ولا يوجد في الثقافة الصينية «الهٌ» يتدخل في توزيع الثروات على الناس، وله مواقف مختلفة منهم، لذلك فمسألة الصهيونية والشعب «المختار»، والأرض «الموعودة»، لا تجد لها سوقاً في تلك الثقافة، لكنها في نفس الوقت لا تقوم بمواجهتها وليست معنية بتقييمها. علاقة الصين بإسرائيل، علاقة تجارية بحتة ليس للايديولوجيا أي مكان فيها.

في الوقت الذي كان النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، يقوم باستحضار

الصهيونية، من خلال محأولاته فرضها كدولةٍ ونفوذ وهيمنة فكرية و«أخلاقية»، بكل ما أوتي من قوة ونفوذ، كان «يستحضر» فلسطين ايضا من خلال محأولاته «نفيها» وطمسها بنفس تلك القوة. كان يُراد لإسرائيل أن تنشأ ولفلسطين أن تختفي، لكن الذي حدث أن إسرائيل نشأت كدولةٍ وفلسطين كقضية. إسرائيل الدولة وفلسطين القضية وُجدتا معاً وإن بشكلين مختلفين، وتطور كل منهما في سياقه من حيث العلاقة بالنظام الدولي، وسياق بحث البشرية عن معنى وجودها.

فلسطين، ومن يوم أن بدأت قضيتها، لم يكن أي شكل من اشكال النظام الدولي معها، لا الثنائي القطبية بعد الحرب الثانية، ولا الأحادي بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي، ولا المتعدد بمجيء ترامب، على الأقل مما بدا من «بشائره» الأولى.

مرت فلسطين منذ بدايات قضيتها بمراحل عديدة، وحملت ابعادا متعددة. ذلك يعود ليس فقط إلى اختلاف مستويات النضال الفلسطيني وتعدد اشكاله، لكن أساسا لطبيعة «المشروع» الذي استهدفها، والقوى التي شاركت في ذلك المشروع.

كان من الطبيعي أن يتعامل الفلسطينيون مع استهداف فلسطين كقضية وطنية، كون المستهدف -على الأقل في تلك المرحلة- فلسطينَ الوطن، وهي قضية عربية قومية لأولئك المؤمنون بالعروبة، وبأن فلسطين جزءٌ من الوطن العربي. كما رآها تيار الإسلام السياسي وكثير من المسلمين قضية إسلامية، نظراً للمكانة الدينية لفلسطين، ولارتباط ضياعها بموضوع سقوط الدولة العثمانية «المسلمة» وتوزيع تركتها، ولأن المشروع الصهيوني حمل أبعاداً دينية يهودية حفّزت البعد الديني الإسلامي فيها.

أما البعد «العالمي» للقضية الفلسطينية، فظهر باعتبارها جزءً من حركة التحرر الوطني في العالم، مع انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965، وشهدت تضامناً كبيراً من حركات التحرر العالمية، ومن الأحزاب والتيارات اليسارية في العالم، ومن البلدان الإشتراكية في فترات معينة كجزء من النضال ضد الإمبريالية العالمية، لكنها، حتى طوفان لأقصى، لم تأخذ ذلك البعد الفكري الإنساني الذي يتجأوز كونها قضية حق «مدني» لمجموعة من الناس، تتضامن معها «مجموعات» أخرى.

ذلك لا يعود في الأساس لتقصير في الأداء الفلسطيني، بل لقصور شامل في فهم الجوهر

الحقيقي للصهيونية، خاصة في ابعادها الفكرية، تلك التي نجحت في تقديم نفسها كحركة «تحرير للشعب» اليهودي، وحلاً «لمظلوميته» التاريخية التي «تتوجت» بالهولوكوست، بينما هي في واقع الأمر، توأم البروتستانتية، حيث شكلتا معا المنظومة الأخلاقية للنظام الرأسمالي منذ أواخر العصور الوسطى.

من ينظر إلى الصهيونية بشكل أعمق من كونها محاولة إنشاء «دولة» لليهود، سيجدها فكراً «عالمياً» وأساساً لتشكيلة اجتماعية -اقتصادية- قائمة على العلاقة بالمال (الربا)، ونظاماً دولياً للهيمنة، وشكلاً من الإستعمار ليس تقليدياً قائماً فقط على «النهب» والهيمنة، بل على التدمير والإرهاب والتوحش والإبادة والتطهير العرقي. لذلك تعتبر «أعلى مراحل الإمبريالية».

ولكوْن هذا «الفكر» مرتبط بسطوة «أصحاب المال»، نجح في تسويق روايته التي تم اعتبارها كتاباً «مقدساً» من لا يؤمن به يستحق غضب «الله» وغضب البشر، وفي فرضها على مختلف التيارات الفكرية الأوروبية التي احتدمت الصراعات بينها، خاصة الصراع الذي شهده القرن العشرين بين الرأسمالية والإشتراكية.

الرواية الصهيونية قائمة أساساً على العنصرية، بل على نوع خاص منها هي العنصرية «المقدسة». فالعنصرية الصهيونية استثمرت في «الله» وجعلت من نفسها ارادته، مطلوب من كل المؤمنين في العالم، ليس فقط غض الطرْف عنها بل الإيمان بها، والوقوف معها كـ «طقس» يتقربون فيه إلى الله.

ولإنها كذلك، ينبغي أن لا يتم التعامل معها كأي «شيء» آخر. فالدولة القائمة على الصهيونية (إسرائيل) ليست ككل الدول، والجرائم التي ترتكبها ليست ككل الجرائم، وما هو مسموح لها ليس هو المسموح لغيرها. هي مقياس الصح والخطأ، إنها لا تعمل «الصحيح» إنما الصحيح هو ما تقوم به.

هذه الصهيونية، التي امتلكت طيلة كل هذه المدة، قُدرة هائلة على التزييف والأدعاء و«التمثيل»، وملكت الإمكانيات لشيطنة من لا يقف معها، وجعلت الولاء لها جزءً من القوانين والأعراف الدولية، نجحت طيلة قرن من الزمان، ليس فقط في فرض نفسها كفكر «إنساني»، بل كـ «أرقى» أنواع ذلك الفكر، إن لم تكن الفكر «الإنساني» الوحيد.

كان من «الطبيعي» أن يكون الفكر الرأسمالي منحازاً للصهيونية، لكن «الغريب» أن الفكر الإشتراكي الذي أملت البشرية المظلومة أن يكون فكراً لتحررها، ذلك الذي يستدعي وقوفهُ ضد الصهيونية بكل ما أوتي من قوة فكرية وأخلاقية لم يفعل ذلك، بل هادنها وتراجع أمامها في كثير من الحالات. لا أريد هنا محاكمة الفكر الإشتراكي ولا النظام الإشتراكي، بل على ما يبدو أن ذلك الفكر، بقي في تلك البلدان التي تبنته رسمياً قشرة خارجية تغطي جوهراً رأسمالياً، ولم ينجح بالتغلغل بما يكفي في وجدان شعوب الدول «الإشتراكية»، إضافة إلى أن البعد الإستراتيجي وحسابات المصالح، كانت أقوى من البعد الإيديولوجي الأخلاقي عند تلك الدول.

بعد «طوفان لأقصى» انتقلت قضية فلسطين إلى مستواها الأرقى. فأضافت إلى أبعادها الوطني والقومي و«الديني» والإستراتيجي، بعداً فكرياً تحررياً إنسانياً مؤهلا أخلاقياً للتصدي للصهيونية، كفكر امبريالي عنصري إبادي خطير على السلم العالمي، وكارثي للبشرية بمن فيهم اليهود أنفسَهم.

هذا «المستوى» الذي وصلت إليه فلسطين، بهولِ تضحياتها، وبصدقِ مظلوميتها، وبارتقائها لتكون قضية حرية الإنسان أينما كان، ورمزاً لرفض الظلم بكل اشكاله، وراية للوقوف مع الحق حيث وُجد، وأيقونة الساعين إلى العدل بلا تردد، هذا المستوى الذي وصلت إليه فلسطين، هو تحديداً الذي أطلقنا عليه مصطلح «الفلسطينزِم».

هذا المصطلح يمثل أرتقاءً بالوعي، من حالة شكلت فيها الوطنية الفلسطينية نقيضا للصهيونية، كمشروع لإقامة دولة يهودية في فلسطين كما قال أدوارد سعيد، إلى نقيض لها كمشروع للهيمنة على الإنسان أينما وُجد. إنه المصطلح الذي يسعى هذا الكتاب ليكون حجره الأساس، وشرارة انطلاقه، ودعوةً للبناء عليه، ليكون على قَدر المهمة الإنسانية النبيلة والعظيمة التي يمثلها.

الفلسطينزِم كما نراها، هي الأساس الفكري والمرجعية الأخلاقية لمشروع التصدي للصهيونية المهيمنة على العالم، استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً وفكرياً. وهي النظرة الأشمل للتخلص من العنصرية «الخبيثة»، باعتبارها منهجاً وضرورة «لتفكيك» الصهيونية. وهي المرتكز القيمي لنظام عالمي مختلف ينبغي أن يأتي، ذلك الذي يتم فيه تحرير العقول المستعبَدة والمستلبة من أوهام فرضتها الصهيونية كحقائق، وتحرير الشعوب من

قوىً قدّمتها الصهيونية كمنقذ، ويتم فيه إعادة الإنسان إلى إنسانيته.

بمجيء ترامب، دخل العالم في نظام جديد لم تكتمل صورته بعد، لكن ملامحه الأساسية بدت واضحة. هذا النظام الجديد في شكله وأسلوبه وعلاقات القوة فيه، القديم في جوهره كنظام قائم على «القوة» الفجة والنهب والإستعباد والهيمنة، بات أكثر انكشافاً من كل الأنظمة التي سبقته، لأن لحظة تاريخية صعبة ومؤلمة تمثلت في (طوفان لأقصى)، اضطرت قواه الأساسية، الصهيونية والإمبريالية الأمريكية والغربية، للظهور على «طبيعتها» كقوى مستعدة للذهاب، بل ذهبت فعلاً، إلى ارتكاب كافة الجرائم وأبشعها على مرآى من البشرية.

هذا النظام العالمي «الجديد»، بسبب قوة أطرافه المذهلة، واستعداده لاستخدام هذه القوة بلا أدنى «معقولية»، وخُلوّه التام من أي اعتبار للقيم وللأخلاق، بل «حرصه» على الظهور بدونها، استطاع أن يرهب معظم العالم، وأن يبتزّه في وضح النهار.

قوتان فقط بقيتا خارج هذا النظام «الشركة»، وتتناقضان معه بالضرورة، هما الصين كندٍ اقتصادي واستراتيجي للولايات المتحدة، والفلسطينزِم كنقيض أخلاقي وفكري له من حيث هو تشويه للإنسان والإنسانية. فالفلسطينزِم هي الوعي النقيض للصهيونية خاصة بشكلها «الترامبي»، واللغة المشتركة لأحرار العالم، والبوصلة الفكرية والأخلاقية لكل من سعى للحرية والإنسانية «الطبيعية». هاتان القوتان هما المرشحتان لتكونا الأساس لنظام عالمي مختلف، ربما لن يستطيع إشاعة العدل كما ينبغي، لكنه لن يقبل بأن يكون قهر الإنسان فيه أمراً طبيعياً.

يناقش هذا الكتاب تطور الوعي بفلسطين، من قضية «الفلسطيني» الذي إغتصبت حقوقه صعوداً إلى قضية «الإنسان» الذي سُلبت حريته. من حركة مقاومة لاستعادة حقوق شعب، إلى منظومة فكرية لتحرير البشرية.

الفصل الأول

فلسطين..
بين "الدولة" والقضية

منظمة التحرير الفلسطينية...

وحدانية الشكل وازدواجية الجوهر

لم يهدأ الحديث عن منظمة التحرير الفلسطينية ووضعها من حيث الدور الذي تقوم به، أو الذي يفترض أن تقوم به، وكذلك من حيث مكانتها وشرعيتها وتمثيلها للشعب الفلسطيني، منذ نشأتها في العام 1964. لكنّ ذلك الحديث بات أكثر توتراً (تشنجاً) بعد «أوسلو»، بل أصبح أكثر حساسية في الآونة الأخيرة. يزداد سؤال منظمة التحرير حضورا عند الفلسطينيين وخاصة نخبهم السياسية والفكرية، حيث يشهد الفلسطينيون داخل فلسطين وخارجها، حراكاً سياسياً وفكرياً يتمحور حول المنظمة، معناها وجوهرها وشكلها وموقعها ودورها، وتأثير التطورات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية عليها، ويشمل ذلك عادة اتفاقيات أوسلو، والانقسام الفلسطيني، ومؤخراً أحداث السابع من أكتوبر (طوفان الأقصى)،[1] وما تبعها من حرب إسرائيلية على غزة.

هذه الأمور، هي عناوين حراك فلسطيني متزايد، يأتي على شكل اسهامات فكرية يقوم بها مثقفون فلسطينيون، ومؤتمرات واجتماعات يقوم بها ناشطون، كثيرا ما تثير حفيظة النظام الرسمي الفلسطيني قيادة ونخبا، على اعتبار أن ذلك قد يكون ضمن «مؤامرات» يقوم بها البعض للالتفاف على تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وهو الذي يعتبر في الفكر الفلسطيني السائد بمثابة قدس الأقداس.

مكتبة
t.me/soramnqraa

شيء من التاريخ

مثّل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية التقاء بين رغبة شعبية فلسطينية، أخذت في البروز بعد أن «استفاق» الفلسطينيون من صدمة النكبة المتمثلة في فقدانهم للجزء الأكبر من وطنهم، وتشتتهم في أرجاء الأرض، وبين إرادة النظام العربي الذي قادته مصر عبد الناصر في تلك الفترة. في ذلك الوقت برز رأيان في موضوع دعم النظام العربي لإنشاء المنظمة، أحدهما الذي مثل الأغلبية في حينه ثَمّن دور النظام واعتبره بداية اهتمام حقيقي بالقضية الفلسطينية، أما الثاني فقد فهم دور النظام العربي «مؤامرة» لتخليه عن فلسطين.[2]

---

1 حيثما يرد تعبير السابع من أكتوبر المقصود طوفان الأقصى

2 أصدر حزب التحرير الإسلامي على سبيل المثال بيانا يقول إنها منظمة لتسليم فلسطين وليس تحريرها

أعلنت المنظمة أنّ هدفها هو تحرير فلسطين، وهذا واضح من إسمها ومن ميثاقها الأول، ومن المؤسسات التي ابتدأت تعمل على تشكيلها وفي مقدمتها جيش التحرير الفلسطيني، وهكذا فهمها معظم الفلسطينيين، ووقفوا خلفها بناء على ذلك.

وإلى أن يتم ذلك «التحرير» أُعتُبرت المنظمة ممثلاً «للقضية» الفلسطينية والوطن المعنوي «الافتراضي» للفلسطينيين.

تأثرت منظمة التحرير بهزيمة النظام العربي الناصري في حزيران 1967، لكن الدَفعة التي أخذتها المنظمات الفدائية المسلحة إثر معركة الكرامة في العام 1968، أتت بتلك المنظمات وفي مقدمتها حركة فتح برئاسة ياسر عرفات إلى قيادة المنظمة، التي اصبحت تمثل حركة الشعب الفلسطيني نحو استعادة حقوقه الوطنية، وأعادت الثقة إلى الفلسطينيين والعرب بجدوى المقاومة المسلحة.

لقد مثلت تلك الخطوة في وجدان الفلسطينيين، التقاء بين الهدف الأسمى للمنظمة المتمثل في «التحرير» وبين «الوسيلة» المعتمدة بوضوح وبلا موارية الكفاح «المسلح»، وبين الحركات والقيادات الممثلة لتلك الوسيلة و«الساعية» إلى ذلك الهدف.

في العام 1974، وفي مؤتمر القمة العربية في الرباط، تم اعتبار المنظمة كممثل «شرعي ووحيد» للشعب الفلسطيني، ما شكل «انتصارا» معنوياً كبيراً للمنظمة على منافسيها الذين تمثلوا في حينه ببعض النظام العربي الجديد (ما بعد الناصري)، ذلك الذي بدأت تظهر عليه نتائج هزيمة حزيران 1967، وكذلك ببعض الفلسطينيين الذين عارضوا المنظمة من منطلقات مختلفة.

برأينا أن ذلك الحدث، الإعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد، أعطى المنظمة دورا آخر، و«بعدا» آخر، غير الذي كان لها منذ انشائها حتى ذلك التاريخ، وهو البعد السياسي التمثيلي للشعب الفلسطيني الذي اتخذ شكل نظام سياسي «يختلف»، أو لا يتطابق بالضرورة من حيث المنهج والمنطلقات، مع الدور «المعلن» للمنظمة وهو «التحرير»، ومع بعدها التمثيلي الرمزي «للقضية» الفلسطينية.

جوهران ودوْران.. وكيان واحد

بعد أن فازت المنظمة بصفتها الإضافية الجديدة كممثلة سياسية للشعب، حملت بالضرورة جوهرين ومعنيين، وأصبح لها دوران ووظيفتان؛ فهي من ناحية مثلت ما سمي بالوطن المعنوي «الافتراضي» للشعب الفلسطيني المشتت في العالم، والقضية الفلسطينية التي لا تعني، ولا يمكنها أن تعني، غير التحرير «الفعلي» للوطن الفلسطيني والعودة «المظفرة» للفلسطينيين إليه... هكذا بوضوح وبساطة واختصار وبعيدا عن أية «معطيات» وملابسات.

ومن الناحية الأخرى، كان للصفة الجديدة للمنظمة كممثل سياسي للشعب الفلسطيني، أن تعطيها «معنى» اضافياً وكذلك دوراً جديداً مختلفاً عن دورها الأول، فأصبحت بمثابة «نظام» سياسي، يتطلب دوره بالضرورة منهجاً مختلفاً يتعاطى السياسة، ويراعي المعطيات المختلفة، والقدرات والامكانيات المتوفرة وغيرها، ويذهب إلى «المناورات» والمناكفات، ولديه استعداد للذهاب للحلول الوسط، ولتقديم «التنازلات» والقيام بكل ما يقوم به أيُ نظام سياسي لأية دولة «طبيعية».

اعتَقد أن «الفرحة» التي عمت الفلسطينيين عندما تم اعتبار المنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً لهم، حجبت عنهم التفكير مليا في ماذا يعني ذلك بالضبط، وماذا سيترتب عليه فيما بعد. لم يكن لأحد من الفلسطينيين (إلا ما ندر) أن يفكر بالاختلاف، ولاحقاً بإمكانية التعارض بين الجوهرين الذين حملتهما المنظمة، وهما «الوطن المعنوي والقضية العميقة» و«النظام السياسي»، و«للدورين» التي ينبغي أن تقوم بهما في نفس الوقت، وهما «التحرير» و«العمل السياسي للبحث عن حلول «ممكنة». كان على المنظمة في وضعها الجديد، أن تجمع بين الحق المطلق الذي مثله جوهرها الأول، والممكن الذي يمثله الجوهر الجديد.

لم يكن من السهل إدراك أن البرنامج المرحلي الذي تبنته منظمة التحرير باعتبارها ممثلا شرعيا ووحيداً، لإقامة السلطة الفلسطينية على أية أرض «تتحرر» من الاحتلال، وما يتطلبه ذلك من بحث عن حلول وسط، هو أمر يمثل المنظمة باعتبارها «نظاماً سياسياً» فلسطينياً، وليس باعتبارها وطناً معنوياً للفلسطينيين وممثلة لقضيتهم. ولم يكن كذلك من السهل فهم ما جاء في خطاب ياسر عرفات الشهير في الأمم المتحدة في العام 1974 الذي افتتح فيه «الخط» الجديد للمنظمة، من إنه يحمل البندقية بيد وغصن الزيتون باليد الأخرى، أنّ ذلك يعني إنّه يخيرهم بين الجوهر الأول للمنظمة كممثلة

للقضية الفلسطينية ودورها المتمثل بالتحرير، وبين جوهرها الجديد كنظام سياسي فلسطيني مستعد للتعاطي مع ما يمكن تحقيقه من خلال «تفاعله» مع المجتمع الدولي. في ذلك الوقت كان من الصعب إدراك أن اليد التي تحمل البندقية وتلك التي تحمل غصن الزيتون هما ممثلتان لجوهرين مختلفين، ولصفتين مختلفتين، ودورين مختلفين، ومنهجين مختلفين، ولا ينتقص من هذه الحقيقة كونهما موجودتين في جسد واحد.

منظمة التحرير.. ازدواجية الشخصية وتعقيدات الشرعية

تطرح الشخصية «المزدوجة» معنىً ودوراً لمنظمة التحرير سؤالَ شرعيتها، ذلك الذي هو في حقيقة الأمر أكثر تعقيداً مما يعتقد، لأن لكل جوهر للمنظمة مصادر شرعيته وشكلها، المرتبطة أساساً بهدف ذلك الجوهر، وبكفاءته في تحقيق ذلك الهدف.

فالمنظمة بجوهرها الأول، كوطن معنوي للفلسطينيين، وكحاملة لهدف واحد ووحيد ونهائي هو تحرير فلسطين، استمدت شرعيتها من «نبل» هدفها، ومن وقوف الغالبية الساحقة من الفلسطينيين خلف هذا الهدف، ومن اعتمادها للمقاومة، خاصة المسلحة، كطريق لتحقيقه. يضاف إلى ذلك، الشرعية التي اكتسبتها من وقوف النظام العربي القومي الناصري (في حينه) معها، ومن مناهضتها للإمبريالية ووقوفها «المعلن» إلى جانب حركات التحرر الوطني في العالم. في هذا الوضع أصبحت المنظمة أكثر من وسيلة واقتربت لتكون جزءا من الهدف.

أما جوهرها الثاني، كنظام سياسي يمثل الفلسطينيين، وله هدف مختلف عن هدف الجوهر الأول، فشرعيته انبثقت في بداياته من تأييد غالبية الشعب الفلسطيني، على اعتبار إنهجاء متكاملا مع الجوهر الأول ومكملا له، لكن ذلك التأييد أخذ في التناقص بمرور الوقت بعد أن ظهر اختلافه مع الجوهر الأول، إلى أن وصل إلى تعارض معه، وإلى جدل ثم إلى انقسام حول ذلك الدور الجديد، و«الدهاليز» التي دخلها، والنتائج التي وصل إليها. في هذه الحالة كان ينبغي ألا تكون المنظمة أكثر من وسيلة لتحقيق الهدف.

شكّل النظام العربي مصدراً هاماً لشرعية منظمة التحرير الفلسطينية بجوهريْها، الأول الذي نشأ مع التأسيس في العام 1964، والثاني الذي نشأ بالإعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني عام 1974، لكن من المهم إدراك أن النظام العربي الذي وقف

خلف انشائها في البداية، لا يشبه تماما ذلك النظام الذي اعترف بالثانية، فالأول كان نظاماً ناصرياً قومياً معادياً للاستعمار، بعكس الثاني المحافظ و«المعتدل»، و«التابع».

من المهم هنا أيضا، عدم الاستهانة بما أضافته أوسلو من شرعية إسرائيلية ودولية (وخاصة أمريكية) إلى الجوهر الثاني للمنظمة، كونها نظاماً سياسياً من الضروري وجوده لاضفاء الشرعية على ما سيترتب من خطوات، تهدف إسرائيليا بالأساس لمحاربة الجوهر الأول للمنظمة، والذي يعني في نهاية الأمر «تصفية» القضية الفلسطينية بالمقاييس الإسرائيلية.

برزت تلك الرغبة الإسرائيلية في استخدام الجوهر الثاني للمنظمة، والمشرعَن إسرائيليا في مواجهة الجوهر الأول من خلال إصرار إسرائيل والولايات المتحدة على إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، وتغيير الهدف الأساس للمنظمة، وإجبارها على إدانة مقاومتها المسلحة والتنكر لماضيها، واعتماد المفاوضات كسبيل وحيد لحل «المشاكل العالقة»... ذلك الذي حدث في المجلس الوطني الذي عُقد في غزة (1998) بحضور الرئيس الأمريكي في حينه.. كلينتون.

تستمد القيادة عادة شرعيتها من الشعب، ثم تنطلق بها إلى الخارج، هذا ما يفترض أنّه يجري مع كل الدول والكيانات، وهذا ما جرى مع منظمة التحرير الفلسطينية طوال العقد الأول من عمرها، لكن بدء المنظمة في البحث عن شرعية من خارج شعبها، والمضي في ذلك ليصبح على حساب شعبها، هو الذي وضع أسس الانقسامات الحالية في النظام الفلسطيني. في هذه الحالة، عندنا كما في كل الكيانات التي تشبهنا، حيث علامات استفهام كبيرة حول الاستقلال والسيادة، تقل قيمة الشعوب لدى قياداتها، وتتحول الشعوب لدى تلك القيادات من سند ومسؤولية إلى عبء، يُغيَّب «المواطن» ويبقى «الراتب»، وينحصر هَمّ القيادة في عدد الرواتب التي عليها أن توفرها في آخر الشهر.

في المجلس الوطني الفلسطيني الذي عُقد في غزة بحضور كلينتون، إتخذ الجوهر الثاني للمنظمة قراره الصريح والواضح للذهاب في طريق آخر لا يلتقي مع طريق الجوهر الأول، وبذلك تم وضع «حجر الأساس» لإنقسام فلسطيني عمودي سياسي ومجتمعي، ترتب عليه الكثير من الآثار الكارثية على الفلسطينيين وقضيتهم.

في هذا الإطار، شكلت السلطة الفلسطينية المنبثقة عن أوسلو (ولا يهم هنا إن كانت تدري

أو لا تدري)، أداة هامة إن لم تكن الاهم، في وقوف منظمة التحرير بشخصيتها الجديدة ومعناها الجديد، ضد منظمة التحرير بجوهرها الأساس. هنا وقف النظام السياسي الفلسطيني في مواجهة القضية الفلسطينية، ووقفت منظمة التحرير ضد منظمة التحرير. وكان لا بد للسلطة ان تنتصر للشخصية الثانية للمنظمة كنظام سياسي استمدت «بعضا» من شرعيتها منه، «تذود» عن شرعيته كمصدر لشرعيتها، وتهمشه إلى الحد الأقصى، لأنه مهما اختلف أو «تناقض» مع «الشخصية» الأولى فهو يُذَكّر بها باستمرار.

هذا يعني أنّ الشخصية الثانية للمنظمة كنظام سياسي، استمدت شرعية وجودها (إسرائيليا وأمريكيا) من الهدف الذي أراده هؤلاء لها، والمتمثل في رغبتهم في القضاء على شخصيتها الأولى كقضية وكوطن. في مثل هذه الحالة تصبح «رداءة» الهدف وليس «نُبلَه» مصدراً أساسياً للشرعية.

بقي أن نقول في موضوع اختلاف الشرعيات لشخصيتيْ المنظمة، أن مشاركة الأحزاب والحركات السياسية في الشخصية الثانية لها، كنظام سياسي وكسلطة، ظهر على شكل انحياز مِن قبلها لتلك الشخصية على حساب الأولى، حيث «تستنجد» الشخصية الثانية بتلك الأحزاب عند كل مأزق تواجهه، رغم أن ذلك لا يضيف لها الكثير، نظراً لأن معظم تلك الأحزاب، بحاضرها السيء وأفقها المسدود، إنما تستمد شرعيتها من ماضيها، والماضي مهما كان ناصعاً، فإنه لا يكفي ليكون مصدراً وحيداً للشرعية.. هذا ينطبق على الحزب، وإلى حد بعيد على الفدائي الذي شاءت «الأقدار» تحويله إلى موظف.

كما أنه ينبغي القول هنا، أنّ السابع من أكتوبر، قد ترك بصماته على موضوع العلاقة بين شرعيات شخصيتي المنظمة، فما جرى في ذلك التاريخ، كان عاصفة مضادة لأوسلو، استحضرت مجددا عوامل سابقة للشرعية، لها علاقة بالصمود والتضحية والإبداع، فضخّت حياة جديدة في الشخصية الأولى للمنظمة في حين كادت تجهز على «الثانية»، إن لم تفعل ذلك في واقع الأمر.

في كل مرحلة من مراحل تطور النظام الفلسطيني (م.ت.ف) بشقيه «الثائر» (القضية والحلم والتحرير)، والنظام السياسي «الواقعي» (اليومي والباحث عن الحلول)، كان التنظيم «المقاتل» يمثل الأول، وكان «المهادن» يمثل الثاني... هذا ما جرى مع فتح في السابق، وما يجري مع حماس الآن.

منظمة التحرير... فجوة تتعمق

لم يكن لجسد منظمة التحرير الذي حمل في عقده الأول (1964-1974) جوهرها الوحيد الذي يمثل القضية ويهدف للتحرير، ثم اضطر، أو (ارتأى) في العام 1974 أن يحمل جوهراً ثانياً مثّل «النظام السياسي) الذي تبنى حق تقرير المصير بشيء أو بكثير من «التصرف»، لإيجاد حلول تؤدي إلى جزء (ممكن) من الحقوق وبعض من السيادة والاستقلال، لم يكن له أن يحافظ على توازن العلاقة بين الجوهرين، وبمرور الوقت وتقلب الأحداث، كان لا بد من تباعد الجوهرين وازدياد في الفجوة بينهما، وكان على الجسد الذي حملهما أن يتصف بحد أقصى من المرونة، كي يحافظ على وجودهما معا.

ولم يكن واردا، وليس بالإمكان أن يكون، جمع الجوهرين في واحد ليعود الجسد متصالحاً مع نفسه، فخلف نشوء كل منها ضرورة مختلفة، وظروفاً مختلفة، وأهدافاً مختلفة، ولكلاهما صفاته المختلفة.

الشخصية الأولى التي تمثل القضية، نقيةٌ حادةٌ واضحةٌ ومباشِرة و«متعالية» على الواقع، وهدفها التغيير الكلي و«الثوري» لذلك الواقع. ليست وظيفتها البحث عن حلول مع المشروع الصهيوني وإسرائيل، بل الحفاظ على الصراع معه حتى وصوله إلى نهايته «الطبيعية» بإنهاء ذلك المشروع بالتحرر الكلي والشامل لفلسطين. هذه الشخصية من المنظمة، من المستبعد والغريب أن نجد لها معارضة بين الفلسطينيين، وفي اللحظة التي تظهر فيها مثل تلك المعارضة تكون قد تحولت تلقائيا إلى الشخصية الثانية.

جوهر «المنظمة» الأول الذي بدأ معها منذ انشائها هو الذي يمكن اعتباره بكل راحة ضمير، الممثل الشرعي والوحيد للحق الفلسطيني وللقضية الفلسطينية، وللوطن الفلسطيني، وللهدف الفلسطيني الأسمى. وهي الكيان الذي مثل هوية الفلسطينيين التي كان ينبغي إعادة استحضارها بعد أن بدّدتها النكبة. ومن المفارقة أن المنظمة بقيت كذلك بشخصيتها الأولى «الوحيدة» في حينه حتى 1974، عندما ظهرت الشخصية الثانية على هيئة نظام سياسي تم اعتماده ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

الشخصية الثانية (النظام السياسي)، وهي التي مطلوب منها أن تعمل بالسياسة ودهاليزها، وتسير ضمن الظروف وموازين القوى ومتطلبات السياسة، وتتعامل مع الواقع وفي خضم

ذلك تختلف عن الجوهر الأول، فبدل أن تغيره تمده بكل أسباب البقاء.

ينبغي للشخصية الثانية كنظام سياسي أن تكون لها معارضة، أو أن تقبل ذلك من حيث المبدأ، فمن الغريب ألا يكون، وإذا تصرفت عكس ذلك واعتبرت أن معارضتها خروج عن الشرعية، فهي بذلك تتقمص حالة الشخصية الأولى. وفي هذه الحالة، عندما يُتّهم فلسطيني إنه ضد منظمة التحرير بشكلها الحالي يكون، ذلك إسقاطاً للشخصية الثانية على الأولى من قِبَل أنصار الثانية بالطبع. الشخصية الأولى كما أوضحنا لا ينبغي أن يكون لها معارضة لأنها تعني أن على كل فلسطيني أن يكون فلسطينياً.

عند النظر في مسألة الموالاة والمعارضة (المَع والضد) بالنسبة لمنظمة التحرير، فإننا نجد (على الأغلب) أن كليهما موجود بداخلها، إنه شكل من اشكال الاختلاف (المتفاقم حد التناقض) بين شخصيتيها، وفي هذا الإطار فإن مقولة مع منظمة التحرير أو ضدها ليست ذات معنى، إلا إذا اوضحنا عن أي شخصية منها يتم الحديث.

الشخصية (الجوهر) الأولى للمنظمة كرمز للقضية وللوطن المعنوي «الحلم»، هي تطلع نحو الهدف الأسمى في التحرير والعودة، وفهم للحق على إنه عندما يكف عن كونه مطلقا يصبح تخلياً.

فنحن أمام جوهرين للمنظمة يملك كل منهما فهمه الخاص للحق (الفلسطيني). الأول يرى ذلك الحق بشكله المطلق، ويعتبر إنه في الحالة الفلسطينية تختفي المسافة بين المطلق والنسبي، وبين الضروري والممكن، وأي خروج عن ذلك الحق يعتبر تخليا.

أما الجوهر الثاني، فلم يعد يرى الحق إلا في ما هو ممكن منه، فاللا ممكن من الحق لم يعد حقا، وقام بوضع ذلك «اللا ممكن» من الحق الذي لم يعد حقا من وجهة نظره، في مواجهة الممكن منه (ممكنه هو) الذي أصبح عنده كل الحق.

نحن أمام طرفين أحدهما لا يرى أي حق خارج المطلق، والثاني لا يرى الحق إلا ضمن (ممكِنِه)، وآمن أنه لا يستطيع تحقيق أي حق إلا بِرضا عدوه وبالتوافق معه، فالتقى فهمه بفهم عدوه للحق، وما دام الأمر كذلك فلقد تطلب أن يكف عن اعتبار عدوه عدواً.

هكذا تبدو الأمور إذاً، جسدٌ (منظمة التحرير) بروحين، أحدهما يرى حقه في حده الأقصى ولو بدا ذلك متجاوزاً للزمن وللمعطيات، ويرى ذلك حلمه الذي لا بد أن يتحقق، والثاني اختصر حقه في لحظة أوقف عندها الزمن وربطه بوجوده هو، حيث لا زمن ولا حياة في غيابه، واعتبر أن «مرضاة» ذلك الذي قام باغتصاب حقه هو الطريق الوحيدة لاستعادة شيء منه، معتبرا أن ذلك هو حقه كاملا. الحق، أو «الشيء منه» في نظر الجوهر الثاني لا يمكنه السير إلا في اتجاه واحد (الى الخلف)، إلى التراجع والتناقص، وربط اسباب تراجع الحق بـ «استفزاز» إسرائيل التي تريد ذلك الاستفزاز حتى تبرر تراجعها عنه، فحرص على أن لا تُستفز، وهذا ما قرر شكل علاقته بالجوهر الأول الذي يراه «كمشروع» للاستفزاز لا أكثر.

إذاً يشكل الموقف من إسرائيل مُقَرِراً محورياً في العلاقة بين جوهريْ المنظمة، وبالتالي في موضوع الوحدة «الوطنية» الفلسطينية. رضا إسرائيل في هذه الحالة يشكل ممراً اجبارياً للوحدة الوطنية كما يراها الجوهر الثاني للمنظمة. لكن الذي قد يساعد على تجاوز ذلك هو الخصوصية الذي تتسم بها إسرائيل كحاملة للمشروع الصهيوني، فهي بتعنتها الكامل في موضوع الحقوق الفلسطينية، وعدم رؤيتها لأية حقوق للشعب الفلسطيني، تجعل الفلسطينيين بكافة اتجاهاتهم يصلون إلى استنتاج، أن لا فائدة لأي حديث عن المطلق والممكن من حقوقهم ما دامت إسرائيل تتنكر لكل تلك الحقوق. بل نستطيع القول، إنه في بعض الحالات، يعتبر الحديث عن الممكن من الحق الفلسطيني أشد ازعاجاً لإسرائيل من المطلق، الذي يمكنها أن تستخدم المناداة به كشكل من اشكال «التطرف» الفلسطيني.

الشخصية الثانية كنظام سياسي هي وسيلة لتحقيق حقوق فلسطينية أقصاها «الدولة»، وهي بالضرورة لن تصل إلى الهدف الأسمى. في هذه الحالة بالإمكان تفهم «قدسية» الشخصية الأولى للمنظمة، بينما ليس من المنطق ولا من العدل إسقاط تلك القدسية على شخصيتها الثانية.

من الواضح في ضوء ما تقدم، أن السلطة التي نشأت إثر حيثيات أوسلو كانت نبتاً (فسيلة) نشأت على جذر الشخصية الثانية لمنظمة التحرير، وليست لها أية علاقة بشخصيتها الأولى. من المهم هنا أن نتفهم العلاقة «الخاصة» للسلطة المحصورة بالشخصية الثانية للمنظمة، فهي منبثقة عنها (ابنتها)، وهي لكي تنمو تأخذ غذاءها من الأم (الشخصية الثانية)، وبقدر ما تأخذ الغذاء من أمها ويشتد عودها تُضعف الأم إلى حد التلاشي...

نحن هنا أمام تجسيد واضح لقانون نفي النفي لمن لا زال يهتم بالديالكتيك. في هذا السياق نفهم العلاقة غير المريحة بين السلطة وجوهر المنظمة الأول، والقول إن السلطة الفلسطينية انبثقت من منظمة التحرير هو كلام قد يكون صحيحاً أو غير ذلك، اعتمادا على عن أي جوهر من جوهري المنظمة نتحدث.

هذا هو حال الشخصية الثانية لمنظمة التحرير الآن.. فرغم أن العلاقة بينها وبين السلطة هي علاقة عضوية كأم وابنتها، إلا أن الإبنة هي سبب ضعف الأم وتراجعها وموتها العملي، هي «تحبها» لكن تحب أن ترثها أيضا، وهذا يفسر ولو جزئيا الحساسية المفرطة للإبنة كلما جرى حديث حول الأم. هنا يفترض أن نكون متأكدين أن لا علاقة فعلية ومباشرة للسلطة بالشخصية الأولى للمنظمة، من حيث أنها لا تأخذ دورها كما تفعل مع الشخصية الثانية (في المفاوضات والحراك السياسي)، بل تقوم بدور يتنافى مع دورها المفترض (التحرير). مأزق السلطة هنا أنها في حين هي فعليا ابنة شرعية ووحيدة لأحد جوهري المنظمة، تريد أن تعتبر كذلك بالنسبة للجوهر الآخر، رغم تناقض دوريهما.. هي تريد أن تكون وريثاً انتقائياً يرث تاريخ الأول وسمعته ويرث حاضر الثاني ودوره وهذا ما يستحيل أن يكون.

بقي أن نشير هنا إلى موضوع الجمع في شخصية واحدة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (الذي يمثل الجوهر الأول لها أو هكذا يفترض)، ورئيس السلطة الفلسطينية (الذي مثل جوهرها الثاني)، والذي حدث في حالة الرئيس ياسر عرفات بداية، واستمر في حالة الرئيس محمود عباس. هذه التجربة لا بد أن تُناقش في ضوء ازدواجية الجوهر الذي تعيشه المنظمة، وفهم موقع السلطة إزاءَها.

منذ بداية تسلمه رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية (1969) وحتى العام 1974، عندما تم الإعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، كان ياسر عرفات رئيساً للمنظمة ذات الجوهر الواحد، الشخصية الواحدة والهدف الواحد. كان الأمر طبيعياً حتى تم الإعتراف العربي الرسمي بوحدانية وشرعية تمثيل المنظمة الذي لم يُلغ، ولم يكن بمقدوره أن يلغي، الجوهر الذي كان وحيداً حتى ذلك التاريخ، ثم أُضيف له الجوهر الثاني (النظام السياسي). ذلك الإعتراف في العاصمة المغربية الرباط أعطى المنظمة وحدانية التمثيل، لكنه في نفس الوقت جعلها ثنائية الجوهر (بشخصيتين مختلفتين وجوهرين مختلفين) في معظم الأحيان، وأصبح ياسر عرفات رئيسا للمنظمة ذات الجوهرين

والهدفين، وكذلك بقيت مؤسسات المنظمة المختلفة على نفس صيغتها.

استمر ياسر عرفات في قيادة المنظمة ذات الجوهرين الذي يمثل أحدهما الحق الفلسطيني الأسمى (المطلق)، ويمثل الآخر الحق الفلسطيني (الممكن). كان يعتبر الممكن خطوة نحو المطلق، لذلك لم يشعر بأي تناقض بين الجوهرين والدورين، ولم يفكر في وجود مشكلة في قيادتهما معا.

بقي ياسر عرفات حتى بعد أوسلو معتقداً (أو هكذا نعتقد أنه اعتقد)، أنه رغم كل التعقيدات المستجدة، فإنه سيستطيع قيادة الممكن نحو المطلق، إلى أن اتضح له أن الاتفاق مع الإسرائيليين لا يعني إلا أن يكون الممكن في مواجهة المطلق وعلى حسابه، وأن ما بدا من قبولهم للممكن واعترافهم به، هو أمر مؤقت لاستخدامه للقضاء على ما يمثل المطلق، هذا إن كان هناك ممكنا أصلا عند التعاطي مع الإسرائيليين، فوجد نفسه يقود عربتين تسير كل منهما عكس الأخرى... وعندما تيقن أن ذلك هو المطلوب منه فضل النهاية التي نعرف.

في حالة الرئيس محمود عباس كان الأمر مختلفاً، فلقد جاء إلى رئاسة منظمة يدرك سلفا أنها بجوهرين، وأن هذين الجوهرين متناقضان إلى الحد الأقصى، فقرر أن ينحاز إلى الممكن «المواجه» للمطلق، معتبراً أن المطلق عثرة في طريق الممكن. فواقع الأمر كما نرى أن الرئيس محمود عباس، رأى المصلحة في التركيز على قيادة السلطة التي تُعنى أساساً بالإدارة، والاستخدام الوظيفي (بقدر ما يخدم السلطة) للجوهر الثاني للمنظمة التي تُعنى بالسياسة والممكن، وإدارة الظهر للجوهر الأول لها الذي يعني المطلق. هذا ما جعل الإدارة (السلطة) تأخذ مكان السياسة (المنظمة) في فلسطين، مما أدى إلى اضمحلالها (السياسي) أو شبه ذلك، وهذا ما أدى إلى الوضع الهزيل الذي تشهده ليس فقط المنظمة، بل والاحزاب المنضوية تحت لوائها، إذ لا يمكن أن تكون احزاب سياسية سليمة في وضع تختفي فيه السياسة.

إصلاح المنظمة

تدرك النخبة السياسية الفلسطينية على اختلاف مشاربها، عمق المعضلة التي وجدت فيها منظمة التحرير الفلسطينية نفسها بها، فهي انتقلت من حالتها البسيطة والسهلة والواضحة، كمنظمة قائدة لشعب إغتُصبَ وطنه، لإعادة تحرير ذلك الوطن وتحرر ذلك

الشعب، إلى حالة في منتهى التعقيد، تحتاج لفهمها الجمع بين السياسة والاجتماع والسيكولوجيا، وبين العقل والوجدان، وبين المنطق وما بعده.

نحن أمام منظمة احتضنها شعبها بكل ما فيه من جوارح، ومنحها كل ما يستطيع من شرعية، لكن قيادتها ارتأت في مرحلة ما، أن احتضان شعبها لها لا يكفي، فسعت لاكتساب الشرعية من «الآخرين»، وبالقدر الذي كانت «تتشرعن» من الآخرين كانت تفقد معناها.

وفي طريقها للحفاظ على بعض من المعنى من جانب، واكتساب مزيد من الشرعية من الجانب الآخر، أُصيبت «بالانفصام»، ووصلت بها الأمور لأن ينافس بعضُها بعضَها، ويخاصم بعضها بعضها، وأحياناً يقاتل بعضُها بعضَها، لكن هؤلاء المتنافسين والمتخاصمين والمتقاتلين «أحياناً»، حافظوا على أن يكون ذلك تحت نفس الإسم (اليافطة)، التي يدركون اهميتها و«قدسيتها» لدى الشعب، ذلك الذي أدركه اعداء الشعب الفلسطيني أيضا فقرروا أن من الأسهل لتمرير أهدافهم، أنْ لا مانع من الإبقاء على ذلك الإسم ولو مؤقتا. لذلك نرى أنّ بعض التشبث بالإسم أقرب لأن يكون حق يراد به باطل عند البعض.

أوصلت أوسلو المنظمة إلى قمة فقدان المعنى، وذلك بأن وضعت الجوهر الثاني للمنظمة (النظام السياسي) في مواجهة جوهرها الأول (القضية). قبل ذلك لعب «تشنج» الإسرائيليين في رفضهم المطلق للمنظمة، في الإبقاء على علاقة «مقبولة» بين جوهريها، أو على الأقل، لم يكن الجوهران مضطرين لخصومة أكبر، في الوقت الذي يرفض فيه الإسرائيليون كليهما. في أوسلو أدرك (وتدارك) الإسرائيليون «عدم حكمتهم» في الرفض الكلي للمنظمة، وأدركوا أن بإمكانهم القبول بإسمها وإفراغها من محتواها (معناها)، وبدون أن يدرك الفلسطينيون ذلك (على الأغلب) تم الاتفاق الذي تُرجم فلسطينيا فوزا بالاحتفاظ بثلثي الإسم (المنظمة الفلسطينية) وترحيل الثلث المتبقي (التحرير) للمستقبل، وتُرجم إسرائيلياً بأنه «تنازل صعب» للفلسطينيين عن الثلثين مقابل تخليهم عن الثلث الثالث. في نظام المقايضة، لا يستطيع أي طرف «الفوز» بكامل «الكعكة»، فحصل الفلسطينيون على «الإطار» وحصل الإسرائيليون على المضمون.. هذا لخصه الإعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أوسلو عندما اعترف الفلسطينيون بأن الأرض (معظمها) للإسرائيليين، وإعترف الإسرائيليون أن المنظمة (كلها) للفلسطينيين.

إصلاح المنظمة والوحدة الوطنية

ليس المجال هنا للبحث في سبب ربط الفلسطينيين بين اصلاح المنظمة ووحدتهم الوطنية، تلك التي تعني لهم دخول (إدخال) حماس والجهاد اليها، رغم أن ذلك له دلالات كبيرة، فهو يعطي الانطباع أن مشكلة المنظمة (إن وجدت) هي مشكلة تقنية حلها بقبول الحركتين الإسلاميتين شروط أوسلو (شروط إسرائيل عمليا) وينتهي الأمر، ولو كان الأمر غير ذلك، بمعنى أنه لو كانت المنظمة تعاني من مشاكل أخرى غير ذلك لكان بالإمكان إصلاحها، دون ربط ذلك بدخول حركات أخرى اليها.

فهم الوحدة الوطنية السائد لدى معظم النخبة الفلسطينية، أنها تكتمل بوجود الإسلاميين في المنظمة، وما عليهم إلا أن يدخلوا فيها لتتحقق الوحدة. فوجود الحركات الإسلامية والوطنية داخل إطار المنظمة، يعني أن الوحدة الوطنية قد تحققت، وأن الإصلاح قد تم، وإن كان هناك من نواقص فهي في الجوانب الإدارية وليس أكثر.

باعتقادنا أن فهم الوحدة الوطنية الفلسطينية والانقسام الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية من هذه الزاوية، لن يؤدي إلا إلى مزيد من التشرذم والى مزيد من التيه. إن من لا يرى «الانقسامات» الحقيقية والجوهرية على مضمون الحق والقضية، تلك الانقسامات الفعلية والمعبرة عن «المرض» الحقيقي في الساحة الفلسطينية، ويحصرها في الجانب «التنظيمي» و«الشكلي»، إنما يريد أن يخفي انقساماته، ليس من أجل أن ينهي تلك الانقسامات، بل من أجل أن لا «يُشمت» به الآخرون، والنتيجة أن نذهب إلى الهاوية «موحدين».

لطالما فهم الفلسطينيون وحدتهم الوطنية، أو أرادوا أن يفهموها، على أنها تتمثل بوحدة القيادة، وأنه ما دامت جميع الحركات السياسية منضوية تحت هذه القيادة فالوحدة الوطنية قائمة. من الغريب أن أحدا من الفلسطينيين لم يتحدث (بما يكفي على الأقل)، عن ضرورة العودة لتحديد الهدف الأساس الذي شارف على الضياع، وبناء الاستراتيجية الفلسطينية في ضوء ذلك الهدف، وبعدئذ يمكن الحديث عن شكل البنية التنظيمية التي يمكنها الدفع بإتجاه تحقيق ذلك.

إن الحديث عن إدخال تنظيمات جديدة إلى منظمة التحرير، في ظل «انفصام» الهدف،

وغياب الاستراتيجيا، ما هو إلا وصفة لخلق المزيد من التناقضات بين القوى السياسية الفلسطينية. هذا لن يحقق الوحدة الوطنية ولا يصلح منظمة التحرير.

ما يجري في التجربة الفلسطينية الآن بخصوص الوحدة الوطنية يتم بمنطق مقلوب، فالجبهة الوطنية تعني قيادات متعددة وهدف واحد، في حين تريدها النخبة الفلسطينية قيادة واحدة، ولا بأس في تعدد الأهداف لحد التعارض أحياناً وفي ظل غياب أو تغييب الهدف في أحيان أخرى. إنّ ذلك ما هو إلا نظرة أحادية الجانب، وهي للأسف تتصف بالكثير من السطحية والاستخفاف، ولا تلامس الوضع الفلسطيني المعقد للمنظمة وللحالة الفلسطينية بشكل عام.

لقد أوضحنا وجود جوهرين أصبحا متباعدين لحد التناقض داخل منظمة التحرير بشكلها الحالي، ولو تم إدخال حماس والجهاد فيها دون المتطلبات الأساسية للوحدة الوطنية المتمثلة بوحدة الهدف والاستراتيجيا، فإننا إنما نُهيء الأمر لمزيد من الانقسام، قد يترجم بشكل أكثر عنفا مما جرى حتى الآن.

ليس «الدمج» وصفة أبدية للوحدة كما يبدو للبعض، ففي حالة المنظمة التي يمكن وصفها الآن «بالسيامية»، حيث توأمان في جسد واحد، فإن الدمج بين الجسدين تعني قتلهما معا، في حين أن الحل للمشكلة عادة ما يكون بالفصل بين جسديهما.

إن تفكير النخبة الفلسطينية الدائم بالدمج بين المختلفين، ووضع نصب الأعين فقط وحدانية القيادة، والإصرار على الامتثال للمتطلبات «الخارجية» من أجل ذلك الدمج، سوف يصطدم دائما بالتناقض الواضح بين فهمين مختلفين للوضع الفلسطيني، وسيؤدي ذلك على الأرجح إلى موت «الطرفين» ووضعهما «موحدين» في تابوت واحد.

أكثر ما يتحدث الفلسطينيون عنه في حياتهم السياسية المعاصرة، هو منظمة التحرير الفلسطينية. وهم إذ يفعلون ذلك، قلما يدركون أن هذه المنظمة، وإن كانت تحمل إسماً واحدًا، ويرأسها رئيس واحد، و«تقودها» لجنة تنفيذية واحدة، إنما هي في واقع الأمر مزدوجة الجوهر. إنها «منظمتين» في واحدة، لكل منها «معنى» مختلفا و«هدفا» مختلفا و«فهماً» مختلفاً و«نهجاً» مختلفا ورؤيا مختلفة لكل ما يتعلق بفلسطين، وطنا وقضية وشعباً ومواطناً وإنساناً، وماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

هذا «الاثنان في واحد»، أدى إلى خلط كبير في المفاهيم وفي التصورات وفي التوقعات، فرغم أن «معالم» كل «منظمة» من الاثنتين واضحة لدرجة كبيرة، إلا أن رغبة الفلسطينيين في رؤية الاثنتين واحدة، إضافة إلى المشترك الإداري والشكلي بينهما يبرر و«يفسر» ذلك الخلط الذي يقع فيه الفلسطينيون فيما بينهم، بل يقع فيه الفلسطيني الفرد بينه وبين نفسه.

يحدث ذلك «الخلط» عندما يجري الحديث عن أية أمور تتعلق بمنظمة التحرير، الدور والشرعية والكفاءة والمواقف، ويحدث عند الإعجاب أو اللوم، وعند المطالبة أو الرضا، والمدح أو الذم. ويتضح ذلك الخلط أكثر، عند الحديث عن «الوحدة الوطنية» والانقسام وإصلاح منظمة التحرير.

عندما يتعامل الفلسطيني مع كل هذه الأمور، تجده يتنقل «لا إرادياً» بين «المنظمتين» كأنهما واحدة، فينتصر للأولى لإنجاز قامت به الثانية، ويلوم الثانية على شيء قامت به الأولى، ويطالب واحدة بأمر ليس مطلوباً منها بل من الأخرى.

أما بالنسبة للوحدة الوطنية، فغالبا ما يجري حديث الفلسطينيين نُخَباً وشعباً حول الوحدة «الشكلية» و«الادارية»، فهناك من هو خارج الأطر الإدارية للمنظمة ما عليه إلا أن ينضم لها، حتى يكون هناك وحدة وينتهي الانقسام ويتم الاصلاح.

إن كان لا بد من حديث حول الوحدة الوطنية والانقسام وإصلاح المنظمة، فأول ما يجب أن ينظر اليه الفلسطينيون، هو الهدف والاستراتيجيا والرؤيا والأفق والقضية.

إن حصر هذه الأمور العظيمة في الجانب الشكلي الإداري ما هو إلا حرث في البحر، وذهاب بالأمر إلى مكان آخر، ومن يفعل ذلك فهو على الأغلب «مرتاح» للوضع الحالي، ولا يريد لا وحدة وطنية ولا إنهاء انقسام ولا إصلاح. ان الصخب الذي يحرص على ابرازه البعض من المدافعين عن شكل المنظمة على حساب مضمونها، ليس أكثر، على ما يبدو، من بحث عن شفيع لخطاياهم التي ارتكبوها بحق المنظمة وبحق فلسطين.

الديموغرافيا السياسية للفلسطينيين...

"جدلية الداخل والخارج"

وصل عدد الفلسطينيين في العالم إلى أكثر من 14 مليون نسمة، يعيش نصفهم تقريبا في فلسطين التاريخية، والنصف الآخر في «الشتات» في بعض البلدان العربية والعالم. عند حدوث النكبة في العام 1948، كان عدد الفلسطينيين في وطنهم يقترب من المليون ونصف، بقي منهم في الاراضي التي قامت عليها «إسرائيل» حوالي 150 ألف والباقي توزع بين من بقي في ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وغزة)، واولئك الذين تشتتوا في كثير من بلدان العالم، خاصة البلدان العربية المجاورة لفلسطين.

من الطبيعي أن ينعكس هذا التشتت الديموغرافي للفلسطينيين على أوضاعهم السياسية والإقتصادية والاجتماعية، وعلى مصالحهم المباشرة، وكذلك على علاقتهم بالقضية الوطنية الفلسطينية وطريقة تحركهم تجاهها.

وعندما نشأت الثورة الفلسطينية المعاصرة ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، كان من الطبيعي أن يكون فلسطينيو الخارج، خاصة اللاجئين في مخيمات الشتات، هم مادتها واحتياطها الديموغرافي. لذلك السبب، إضافة إلى موضوع القرب من فلسطين، لم يكن غريبا ان يكون مقر القيادة الفلسطينية بعد حرب حزيران 1967 في الاردن، حيث النسبة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، ثم في لبنان في أعقاب أحداث أيلول 1970.

أعطى وجود القيادة الفلسطينية بين جماهيرها، وعلى حدود فلسطين في عمان، ثم في بيروت، قدرا من حرية الحركة، وهو ما سمي «القرار الفلسطيني المستقل»، الذي حرصت تلك القيادة على اظهار تمسكها به طيلة الوقت. من البديهي أن استقلالية القرار، وهو القرار الذي يصب، أو ينبغي أن يصب باتجاه الهدف الأساس، المتمثل في حينه في تمثيل الشعب الفلسطيني، الذي ادعى تمثيله لا يهم كثيرون - سواءً بحسن نية أو بسوئها-، وفي استعادة الحقوق الفلسطينية المغتصبة المتمثلة بالتحرير والعودة.

تتطلب حرية الحركة للقيادة، واستقلالية قرارها، امتلاكها الحد الأقصى من أوراق القوة، التي تمكنها من التحرر من عوامل الضغط عليها سواء من قبل الأعداء أو من قبل

الأصدقاء والأشقاء. من البديهي ان سلامة القرارات، مرتبطة بالحرية والاستقلالية التي اتخذت في إطارها.

كان وجود القيادة الفلسطينية في الاردن حتى عام 1970، بين جماهيرها وقريبة من هدفها، طبيعيا، من حيث كونه المكان الذي يحقق لها أقصى عوامل قوتها التي تضمن حرية حركتها واستقلالية قرارها. وعندما انتقلت إلى لبنان لم يتغير الوضع كثيرا، فلقد استمرت كذلك في الوجود بين جزء آخر من جماهيرها وقريبة من هدفها، وأُضيف إلى ذلك تحالفها مع حركة وطنية لبنانية قوية مناصرة لها.

في الأردن، كما في لبنان، لم تُطرح العلاقة بين الداخل والخارج الفلسطيني بشكل مُلح، إنما ظهر بشكل عابر بين الفينة والأخرى من حيث مدى اهتمام القيادة «في الخارج» بساحة الأرض المحتلة سياسياً واجتماعياً. كذلك لم يطرح موضوع مكان وجود القيادة، كون الطبيعي أن يكون ذلك مع الشعب وقريبا من فلسطين.

لكن اشكالية المكان لدى القيادة، وعلاقة الداخل والخارج، أخذت بالبروز بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982، وخروج القيادة إلى تونس. فسواء كان ممر تونس لقيادة منظمة التحرير اختياريا أم اجباريا، فإن ذلك خلق مشكلة حقيقية، إذ نُزعت قيادة المنظمة من بين جماهيرها، وأصبحت بعيدة عن حدود فلسطين، مما أضعفها بشكل كبير، وعقد دورها كثيراً.

واحد من أهم مبررات اتفاقيات أوسلو لدى المؤيدين لها هو «إكراهات» المكان. فتونس، رغم «احتضانها» لقيادة منظمة التحرير ومن ذهب معها من الفلسطينيين، لم تكن المكان الأنسب لوجودها، فضعفت كثيراً واصبحت أكثر حساسية، وربما «ذعراً»، فيما يخص موضوع «القيادة البديلة»، وامتد ذلك «التحسس» ليشمل ليس فقط اعداءها أو منافسيها، بل طال حتى أعضاءها ومؤيديها. هذا ما جعل القيادة «ترتاح» لأوسلو حيث هي الموجودة مباشرة، أكثر من «ارتياحها» لمدريد وواشنطن حيث «وكلاءها» من الداخل.

أدركت قيادة منظمة التحرير بعد خروجها من لبنان، أهمية وضرورة وجودها السياسي والمؤسساتي في الداخل الفلسطيني، بعد أن كانت لا ترى وزنا إلا لوجودها النضالي هناك. في تلك الفترة فقط، بدأ الاهتمام بالنقابات ومجالس الطلبة والمؤسسات الأخرى،

منافسة بذلك ليس فقط اعداءها، بل وانصارها في الحركة الوطنية الفلسطينية، مما ألقى بشيء من «اللبس» بين سلوكها كقيادة لكل الشعب الفلسطيني، وككيان «معنوي» للفلسطينيين، وبين كونها قائدة لواحدة من الحركات الفلسطينية، تنافس الآخرين، مهما بلغت تلك الحركة من أهمية.

لقد شَكّل اهتمام القيادة الفلسطينية بساحة الداخل، أحد المتطلبات الأساسية الممهدة لعودتها إلى الوطن، ذلك الذي حصل بعد توقيع أوسلو. لكن ذلك الاهتمام بالداخل، أنتج، أو هكذا بدا، قلة اهتمام «بالخارج»، تكرست بعد تشكل السلطة الفلسطينية في الداخل، وما فرضته الاتفاقيات من تحديد «لولاية» السلطة على سكان الداخل (الضفة وغزة) من الفلسطينيين فقط، إضافة إلى «الترهل» الذي أصاب المنظمة إثر ذلك.

مكان القيادة واستقلالية القرار

كّلُ قيادة لشعب، خاصة إذا كان في مرحلة التحرر الوطني، يُفترض أن تسعى لامتلاك كافة أوراق القوة، كي تستطيع تحقيق الحد الأقصى من أهدافها بأقل الخسائر. اهم أوراق القوة لحركة التحرر الوطني، هي علاقتها الجيدة مع شعبها، الذي يفترض أن يحتضنها ويحميها، ويفترض ان تقوده بإخلاص وبحكمة وبمثابرة لتحقيق الأهداف.

ينطبق هذا الوضع على القيادة الفلسطينية، ولكن بخصوصية أكبر، حيث يتوزع الشعب بين الوطن وخارجه مناصفة (تقريباً)، وتختلف ظروف كل فئة من الفلسطينيين تبعاً للبلد الذي توجد فيه، مما يتطلب جهداً إضافياً لمتابعة علاقة القيادة مع شعبها، لإيجاد الحد الأقصى من التناغم بينهما، وكذلك لخصوصية القضية الفلسطينية نفسها، بما لها من تعقيدات، وطبيعة عدوها، الحركة الصهيونية العالمية، بما يعنيه ذلك من تشابك مع الإمبريالية، وامتداد عبر العالم، وقدرة «استثنائية» على التدمير وارتكاب المجازر.

بدّلت أوسلو المعادلة التي تحكم العلاقة بين القيادة الفلسطينية واماكن وجود شعبها، فبعد أن كانت القيادة الموجودة في الخارج أقل اهتماماً «بمواطنيها» الموجودين على أرض فلسطين، أصبحت بعد وجودها في الداخل أقل اهتماما «بمواطنيها» في الخارج، وبحقوقهم، إضافة إلى تخليها الكامل الرسمي والمعلن والمتفق عليه عن «مواطنيها» في أراضي 1948.

لقد غيرت أوسلو منطق الأشياء، فبدل ان يعطيُ انتقال القيادة الفلسطينية إلى الداخل الفلسطيني بين شعبها قوة إضافية، ويجعل قرارها أكثر استقلالية، جلب لها مزيدا من الضعف، وجعل قرارها أكثر ارتهانا لإرادة إسرائيل، لدرجة ان «استقلالية القرار الفلسطيني» بدت وكأنها تخص العلاقة مع الدول العربية، أما فيما يخص العلاقة بإسرائيل فهو موضوع خارج السياق.

يبدو أن القيادة الفلسطينية بعد أوسلو قد خفضت، إن لم تكن قد تجاهلت تماما، موضوع ارتباط قوتها أو ضعفها بعلاقتها مع شعبها، إذ أن العلاقة بإسرائيل، إضافة إلى العلاقة بالمجتمع الدولي، أخذت تحتل الجزء الأكبر من عوامل قوة القيادة أو ضعفها. احتمال آخر، ان يكون مفهوما القوة والضعف لم يعودا بالمعنى الذي تعودنا ان نفهمه، فأصبح الضعف هو مصدر القوة، وأصبح المزيد من الارتهان هو المطلوب من أجل ضمان الاستمرارية.

من المهم عند دراسة علاقة المكان باستقلالية القرار الفلسطيني، ملاحظة أنّ مكان القيادة فرضته «الهزيمة» وليس بالضرورة الثقل الاستراتيجي لذلك المكان. فإن كان الوجود بداية في الأردن قد حددته الاستراتيجيا، فإن الانتقال إلى لبنان حددته «الهزيمة» في الأردن وبعض الاستراتيجيا، وعند الذهاب إلى تونس تلاشت الاستراتيجيا وكانت الهزيمة في لبنان وحدها هي المقرر، ثم كانت «العودة» إلى الوطن إثر أوسلو ذروة الهزيمة أو تتويجاً لها.

غالباً ما يكون سياق الحدث اهم من الحدث نفسه. هذا ينطبق على عودة بعض الفلسطينيين إلى وطنهم بعد أوسلو. هذه «العودة» التي جاءت في سياق أوسلو تختلف كليا عن العودة التي كان ينبغي أن يكون التحرير متطلبها الأساس.

هذا يتطلب النظر إلى أهمية مكان وجود القيادة، وكذلك إلى القيادة نفسها، ضمن السياق الذي وصلت فيه، كي نخرج بتقييم علمي حول وضع القيادة ودورها والخيارات التي تختارها.

ربما يفسر هذا كيف أن حديث الفلسطينيين عن قرارهم المستقل، كان يتم بوضوح أثناء وجود القيادة في الأردن ولبنان، وأخذ في التناقص في تونس، وتوقف كلياً في فلسطين.

فالقيادة الفلسطينية بعد أوسلو هي «أسيرة» لدى أعداء فلسطين بكل ما في الكلمة من

معنى، والجيد أن القيادة تعترف بذلك علناً ولا تنفيه.

القيادة الفلسطينية وفلسطينيو الخارج

دعونا نعتقد أنّ الفلسطينيين تعاملوا مع أوسلو «بحسن نية»، فآمنوا أنه بعد التوقيع على تلك الاتفاقية، وأياً كانت الالتزامات والارتباطات والقيود التي التزمت القيادة الفلسطينية وألزمت نفسها بها، فإنّ الأمر سيستغرق خمس سنوات، وبعدها تنشأ الدولة الفلسطينية المستقلة، فتسقط تلك الالتزامات والقيود تلقائيا، ويمارس الفلسطينيون قيادة وشعبا حياتهم الطبيعية.

لكن مضت السنوات الخمس ولم يتحقق ذلك، ومضت عشرون سنة أخرى، وثبت أن الأمور تسير باتجاه آخر، وأن ما اعتقده «الفلسطينيون» طريقا للتحرر، لم يكن إلا طريقا لمزيد من التبعية والارتهان. في مثل هذا الوضع الذي أُغلقت فيه كل آفاق «تسوية» مقبولة، من الطبيعي أن يعود الفلسطينيون مجددا إلى التفكير في كيفية الحصول على حقوقهم، وأن تعود القيادة الفلسطينية، للبحث في الطرق التي تعطيها مجالا أوسع لحرية الحركة، والتخلص من الوضع الذي وجدت نفسها فيه، أو على الأقل، تحسين شروط وجودها في هذا الوضع، ذلك الذي يتطلب بالتأكيد، إعادة الاعتبار للعلاقات الطبيعية بين القيادة وشعبها، آخذة بالاعتبار «إكراهات» المكان عليها وعلى شعبها. هذا يعتبر بالنسبة للقيادة شرطا لاستعادة اهم أوراق قوتها.

يتطلب ذلك من القيادة سلوكاً مختلفاً تجاه شعبها في الداخل والخارج. وإذا كان الشعب في الداخل يحتاج إلى «الحكم الرشيد»، فإنه في الخارج يحتاج إلى الثقة به، وإفساح المجال أمام إبداعاته وعدم وضع العصي في دواليبه.

في حالة الشعب الفلسطيني الذي يعيش أكثر من نصفه في الخارج، ذلك النصف الذي استثنته أوسلو التي وصلت لنهايتها المأساوية، وحيث النصف الآخر في الداخل، مع قيادته، محكوم أكثر بشروط الاحتلال، فإن الاستمرار في تهميش الخارج، الذي تشكل حقوقه -العودة- جوهر القضية الفلسطينية، يعتبر تخل للقيادة عن جزء هام من ذخرها الاستراتيجي، ويعني تعميق شروط ارتهانها للاحتلال. إنها حالة فلسطينية «سريالية»، يشكك فيها «السجين» بكل محاولة تجري -أو ستجري- لتحريره، أو حتى لتحسين شروط سجنه.

الوحدة الوطنية الفلسطينية.. منظور مختلف

يدعو الفاعلون الفلسطينيون إلى «الوحدة الوطنية»، وضرورة إنهاء الانقسام، كلما تحدثوا عن القضية الفلسطينية، أو أي جانب من جوانبها. والوحدة الوطنية عموماً، هي هدف حتمي وضروري لكل الشعوب، خاصة لشعب مثل الشعب الفلسطيني، الذي ما زال يرزح تحت الاحتلال، ويكافح من أجل تحرره، وتجسيد حقوقه الوطنية.

لكن المتابع لتلك الدعوات، وكذلك للمحاولات العديدة التي جرت لتحقيق تلك الوحدة، والفشل الذي كان نتيجة كل المحاولات حتى الآن، يخلص لبعض الاستنتاجات، تتلخص في أمرين، الأول أن الفلسطينيين وخاصة حركاتهم السياسية، لا يملكون مفهوما موحدا لوحدتهم الوطنية، والثاني أن كثيراً من الحديث حول الموضوع، يجري في الهواء، بمعنى أنه، أو على الأقل يعطي انطباعاً، أن أصحابه مقطوعو الصلة بواقع القضية الفلسطينية، والتغيرات الجذرية التي عايشتها في العقود الأخيرة.

بدا موضوع إنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية، كلاما مفرغا من المعنى الحقيقي له، مثقلاً بالبعد «القدري» الفاقد لكل الصلات بالواقع وبالمحيط، ولازمة لا بد منها للحديث عن فلسطين، تماما كما هي لازمة الشعر القديم الذي لا بد أن يبدأ ببعض «الغزل»، ومن ثم يذهب للموضوع المقصود.

طبيعة الانقسام

تتوج الانقسام الفلسطيني بسيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة عام 2007. وأصبح لدى الفلسطينيين سلطتان، واحدة في غزة، والثانية في الضفة الغربية.

لم تكن العلاقة الصدامية بين الحركتين الاساسيتين في الساحة الفلسطينية، وليدة تلك اللحظة، وإن كانت تلك ذروتها. فالخلافات كانت منذ اللحظات الأولى لتأسيس حركة حماس في نهاية 1987، بل وحتى قبل ذلك، عندما تمثلت الحركة الإسلامية في الضفة الغربية بالكتلة الإسلامية في الجامعات، حيث كان الصراع على أشده بين فصائل منظمة التحرير، خاصة اليسارية منها، وأيضا فتح، وبين الكتلة الإسلامية.

اتخذ الصراع بعد تأسيس السلطة الفلسطينية إثر أوسلو منحى آخر، إذ أضيف إلى الصراع الفكري الايديولوجي، والصراع السياسي على التمثيل، بعدا رؤيويا وبرامجيا له علاقة بالموقف من جوهر القضية الفلسطينية، والموقف من إسرائيل نفسها. وكذلك بعدا له علاقة بالموقف من السلطة، وأحقية كل طرف فيها، والمصالح والإمتيازات التي تحصل عليها الأطراف، بناء على موقعها من السلطة.

لقد غير إنشاء السلطة الفلسطينية في طبيعة العلاقات بين أطراف الحركة السياسية الفلسطينية الثلاث، فتح وحماس واليسار. فقبل انشائها شكل الإسلاميون ممثلين بحماس أساسا من جهة، واليسار من الجهة المقابلة، قطبي الصراع، لأسباب إيديولوجية على الأغلب، ومثلت فتح دور الحركة المعتدلة، واللاعبة لدور المخفف لحدة التوتر بين الجانبين الأساسيين في الصراع.

لكن وجود السلطة، و «هيمنة» فتح عليها، على اعتبار ليس فقط، أنها الحركة الأكبر وقائدة الثورة المسلحة، ولكن لأنها أيضاً «صاحبة» المشروع (أوسلو)، وتموضع اليسار بشكل أو بآخر إلى جانب فتح، كشريك صغير في السلطة، نقل الصراع من شكله الايديولوجي بين حماس واليسار، إلى شكله السياسي بين حماس وفتح، والى صراع حول المصالح المباشرة المرتبطة بالسلطة. هنا لم يلعب اليسار، ولم يكن باستطاعته أن يلعب دور الوسيط، والمخفف للتوتر كما كانت تفعل فتح، إنما دور «المؤدلج» للصراع، والمراقب له في أحسن الأحوال.

من الضرورة الإشارة هنا إلى «اهمية» - بالمعنى الإيجابي هذه المرة - الفصل الجغرافي بين الضفة وغزة، ووجود كل سلطة في جغرافيا بعيدة عن الأخرى. فلو كان الوضع غير ذلك، بمعنى لو كان هناك تواصل جغرافي بين الضفة والقطاع، لكنا شهدنا حربا أهلية فلسطينية، ستكون الخسائر التي وقعت بين الفلسطينيين جراء احداث 2007، شيئا لا يذكر قياساً بضحاياها.

إضافة للصراع على السلطة، ووجود برنامجين وموقفين مختلفين من الاحتلال ومن إسرائيل نفسها، وللفوارق الإيديولوجية بين الفريقين، فإن الصراع بين فتح وحلفائها وبين حماس، صراع تغذيه إسرائيل بطرقها المختلفة، كما تتحكم به علاقة الطرفين بالصراعات العربية والإقليمية، وموقف «المجتمع الدولي» واشتراطاته على الأطراف. ان

الموقف من المجتمع الدولي له حساسية خاصة لدى السلطة الفلسطينية بسبب طبيعة المشروع الذي تتزعمه، وظروف المنشأ للسلطة نفسها.

متطلبات الوحدة

ان من يسعى لإيجاد وحدة وطنية فلسطينية، وإنهاء الانقسام، وهما بالمناسبة أمران ليسا متطابقين تماماً، يجب أن يسأل الأطراف الفلسطينية المختلفة سؤالين هامين، لا غنى عنهما للتقدم في الموضوع.. هل تريد الأطراف المتنازعة الوحدة حقا؟، وفي حال كان الجواب نعم، هل تستطيع هذه الأطراف التوحد؟

فمن ناحية، لا يستطيع أحد مهما بلغ شأنه، أن يوحد طرفين لا يرغبان بذلك، ومن ناحية أخرى، أنشأت عملية أوسلو ليس فقط حالة من التبعية الفلسطينية لإسرائيل بحيث أصبح موضوع القرار الفلسطيني المستقل موضع تساؤل جدي، بل أسست أيضا لانقسامات عميقة حول المسائل الأساسية المتعلقة بفلسطين وقضيتها، ومن أبرزها مسألة الجغرافيا الفلسطينية، والحقوق الفلسطينية، ودولة إسرائيل.. هذه مسائل كبرى، فإذا اختلف الشعب على وطنه، فما هو ذلك الشيء الآخر الذي سيوحده؟

وحتى تصبح الوحدة الوطنية ممكنة، فمن المنطقي أن يكون لدى الفلسطينيين هدفهم الأسمى الذي لا يختلفون عليه، إذ يبدو أن اختلاف الأهداف العليا بين الأطراف الفلسطينية المتنازعة، وضع الفلسطينيين أمام أكثر من مشروع يتعلق بقضيتهم، وهذه المشاريع ليست فقط متعددة، بل ومتناقضة في أغلب الأحيان، بحيث يعتقد كل صاحب مشروع، أن عدم نجاح مشروعه يتمثل في وجود المشروع الآخر، وهذا بالعادة لا يقود إلى الوحدة بل ما يتجاوز ذلك إلى خلافات أكثر حدة.

فوحدة الهدف تعتبر القاسم المشترك «الأعلى» للوحدة الوطنية. وبالنسبة للفلسطينيين، تحتاج وحدة الهدف إلى أقصى حد من الصراحة، ليس فقط مع الآخر، ولكن مع الذات أولا. فالصراحة تجعلنا نحدد السياق الذي نريد لوحدتنا الوطنية، هذا السياق الذي يبين لنا أية وحدة وطنية نريد، وهل ستكون هذه الوحدة في سياق مشروع تحرري مضاد للمشروع الاستعماري الصهيوني، أم هو في سياق آخر. لا أدري إذا كنت ابالغ إذا قلت، إنه في الحالة الفلسطينية يمكن اعتبار سياق الوحدة أهم من الوحدة ذاتها.

فالوحدة خارج سياقها المؤدي للهدف الأسمى، قد تكون خطرا على المصلحة العليا للشعب.

إن من يحدد سياقنا للوحدة الوطنية الفلسطينية، ليس موقفنا من فلسطين، حيث كثيرا ما يكون الكلام عاما وضبابيا بشكل يجعل من الصعب التفريق بين الشعار والموقف، بل موقفنا من إسرائيل، ومدى الحرص على التخلص من تبعيتنا لها، أو الاستمرار في الاعتماد عليها.

كما تلعب وحدة الهدف دورا حاسما في تحديد الوسائل لتحقيقه. لقد أدى «تشرذم» الأهداف بالنسبة للفلسطينيين، إلى خلط كبير في وسائلهم وأدواتهم، تماما كمن يستخدم قطع غيار لمركبات مختلفة، لصنع مركبة ستكون اهم ميزاتها أنها لا تعمل. كذلك فإنه في حالة تعدد الأهداف وضبابيتها، ترتقي الوسائل لمرتبة الأهداف، حيث الصراع على الوسائل أكثر مشروعية، وفيه «راحة للضمير» أكثر من الصراع حول الأهداف.

في الحالة الفلسطينية كثيراً ما تستخدم وسائل لمشاريع مختلفة، وقد تكون متناقضة، لتحقيق هدف معين، فتكون النتيجة مخيبة للآمال، وبدون حاجة للتفصيل، يمكننا النظر إلى استخدامنا لمنظمة التحرير والسلطة. ربما أن العلاقة بين الوسائل والأهداف، وتبادلهما للأدوار، تستحق دراسة معمقة، خاصة في الحالة الفلسطينية.

محاولات الوحدة

جرت محاولات عديدة لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، أو، وبشكل أدق، لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني. كان ذلك في القاهرة ومكة والدوحة وموسكو والجزائر وبكين. يعطي تعدد الراعين للوحدة وتنوعهم انطباعا، أن المشكلة فيهم وليس في المنقسمين، فنظرة إلى الراعين وتوجهاتهم وتموضعهم الاستراتيجي تشير إلى عدة ملاحظات؛ أن كثيرا من الراعين يعملون ذلك على ما يبدو، من أجلهم هم، أكثر من عملهم من أجل الفلسطينيين. وهذا بالمناسبة مفهوم ومشروع، فالمأذون يعمل من أجل نفسه، قبل أن يعمل من أجل تأسيس أسرة جديدة!!!

كما أنّ تعدد الراعين على اختلافاتهم، تشير، أو قد تشير، إلى أن الفلسطينيين «غير

جادين» بالقدر الكافي في موضوع الوحدة وإنهاء الانقسام، وأن الراعي الحقيقي الذي يستطيع التأثير بالقدر الكافي ما زال مفقوداً.

هنا تكمن أهمية السياق الذي تجري فيه العملية، فالسياق الذي تأخذه محاولة الوحدة في الجزائر مثلا، غير ذلك السياق الذي يكون في القاهرة، أو موسكو أو مكة أو الدوحة. فكل طرف من هؤلاء، يرى القضية بمنظوره، ويريد أن يصل بها إلى حيث يريد، في إطار تلك الرؤيا.

إن من يستمع إلى كلمات الرئيس الجزائري، والملك السعودي، والأمير القطري، ووزير الخارجية الروسي، ومدير المخابرات المصرية، في افتتاح جلسات الحوار الفلسطيني للوحدة، يرى أننا أمام سياقات مختلفة، وأوضاع مختلفة، وأهداف مختلفة، إن لم تكن متناقضة في بعض الأحيان. إن تعدد الراعين وتنوعهم، وتعدد محاولات الوحدة، يشير من ناحية إلى أهمية القضية الفلسطينية، لكنه يشير أيضا إلى نوع من «اللا مبالاة» الفلسطينية، وقد يكون التعدد واختلاف التوجهات سببا إضافيا لعدم الوصول إلى نتيجة ايجابية، فما يحرز من تقدم برعاية طرف، قد يتم فقدانه برعاية طرف آخر.

من الضروري أيضاً أن ندرك أن إسرائيل، أو «الإرادة» الإسرائيلية، حاضرة بشكل أو بآخر، في كل جلسات الحوار من أجل إنهاء الانقسام، وإن كان حضوراً متفاوتاً من لقاء إلى آخر، وذلك بسبب «العلاقات» التي لا يمكن تجاهلها بين إسرائيل والراعين لتلك اللقاءات باستثناء الجزائر.

لا يعني ذلك بالتأكيد، أن الراعي ليس له لزوم في حالة الانقسام الفلسطيني، بل قد يكون دوره غاية في الاهمية، خاصة أن «العصمة» في هذا الموضوع بيد كثيرين. لكن الأساس في ذلك هو الإرادة الفلسطينية، وتوجهها الجدي لتذليل الصعوبات، ثم تأتي أدوار الأطراف الأخرى.

إضافة إلى كل ما تقدم، فإن جل الحلول التي طرحها الوسطاء الداخليين أو الخارجيين، لا تذهب إلى جوهر الموضوع، وهو برأينا الاتفاق على الهدف، ومن ثم اختيار الأدوات المناسبة للوصول اليه، بل ذهبت إلى التفاصيل المتعلقة «بإصلاح» المنظمة، بمعنى إيجاد صيغة أخرى للمشاركة والتشارك فيها، أو إيجاد حكومة وحدة وطنية، رغم أن الانقسام

الكبير جرى في ظل حكومة الوحدة الوطنية، أو بالدعوة للانتخابات والاحتكام للشعب، على الرغم من أن الانقسام جرى إثر الانتخابات التي لم يرض «المجتمع الدولي» عن نتائجها.

إلى أن تتحقق الوحدة.. ما العمل؟

يتضح مما تقدم، مدى تعقيد مسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتشابكاتها، ومدى أهمية تذليل الصعوبات أمامها، وتهيئة الظروف لجعلها ممكنة، فـ«العِصمة» في الحالة الفلسطينية بيد كثيرين، كما أشرنا، والقوى المعنية باستمرار الانقسام ما زالت أقوى من تلك المعنية بإنهائه.

في ظل هذا الوضع، على الشعب الفلسطيني عدم انتظار زعمائه لكي يصنع وحدته، بل عليه اجتراحها على الأرض، بعيدا عن انقسامات النخب السياسية، وهذا ما نراه بالفعل في الميدان، وفي الحركات المطلبية لفئات فلسطينية مختلفة.

أما بالنسبة للقيادات والجهات المنقسمة، فيجب عليها أن تدرك أن الوضع الحالي على صعوبته، لا يتطلب الاستسلام للانقسام واستمرار الصراع بين اطرافه، فبين الوحدة والصراع مسافة كبيرة، يفترض أن يذهب لها الطرفان، لخدمة المصلحة الفلسطينية العليا كل من موقعه، في ظل «هدنة» بينهما يتفقان على شكلها وآلياتها، ذلك يتطلب لقاءات وحوارات بينهما، ربما سيكون افضل لو كان ذلك بدون رعاية أو وسطاء، وبعيدا عن وسائل الإعلام، للاتفاق على ماهية المصلحة العليا، وتحديد مساحات الاتفاق بينهما ومساحات الخلاف، لضبط ذلك الخلاف، وربما «للاستثمار» فيه. فمن قال إن كل وحدة مفيدة، وكل فُرقة ضارة، وفي كل الظروف؟ ان ذلك هو القاعدة بالطبع، لكن الاستثناء وارد، بمعنى يجب خلق الطريقة التي نستفيد منها حتى في ظل الانقسام.

في قضية مثل القضية الفلسطينية، المعقدة بقدر ما هي محقة، من واجب الفلسطينيين بكافة انتماءاتهم الفكرية والسياسية، أن يعملوا على نصرتها في كل الحالات، وأظن أن «التنسيق» بين المختلفين من أجل ذلك، مسألة تستحق المحاولة، إلى أن تأتي الظروف بما هو أفضل.

فلسطين.. استحضار النظام السياسي وتغييب القضية

عند النظر في كل ما يدور أمريكياً وإسرائيلياً، وإلى حد كبير عربياً، حيال الحرب الجارية على غزة الآن، يمكننا حصر ذلك في اتجاهين رئيسيين، الأول هو التغييب المطلق والتنكر الواضح للحقوق الوطنية الفلسطينية، ومحاولة التخلص من كل ما قد يكون أساسا للدلالة على تلك الحقوق، وهو المتمثل الآن في فصائل المقاومة الفلسطينية، وفي وجود الشعب الفلسطيني بمجمله على تراب وطنه. في هذا المجال، هناك غياب كامل لأي حديث عن كل ما يمس الاحتلال، والعدوان الإسرائيلي المستمر منذ ثلاثة ارباع القرن.

والإتجاه الثاني، هو الحضور الثقيل والمستمر للحديث عن شكل النظام السياسي، و«القيادة» الفلسطينية، وصلاحياتها، وشرعيتها، ومدى تمثيلها، وضرورة تجديدها، و«تشبيبها»، وفسادها أو شفافيتها، ومدى استحقاقها للدعم أو عدم استحقاقها. الحديث عن النظام السياسي الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، يعلو ويخفت في «تناغم» ملفت مع كل مرة يحاول الفلسطينيون لفت انتباه العالم إلى قضيتهم وإلى حقوقهم الوطنية، في مشهد بات واضحا في طرق إنتاجه وإخراجه، وقبل ذلك في أهدافه، التي تتلخص في أخذ الشعب الفلسطيني إلى فضاء آخر غير ذلك الذي يتوجب الذهاب اليه، وهو التحرر والتخلص من الاحتلال.

كل الحراك السياسي والاعلامي الإسرائيلي والأمريكي، وربما لا داعي لإضافة الأوروبي و«العربي» في كل مرة، تلخص في بحث ما سيكون في اليوم التالي لوقف الحرب في غزة. يتم القفز عن اليوم الحالي الذي تُرتكب فيه المجازر، وتتم فيه الإبادة، ويموت فيه من يسلم من القنابل الإسرائيلية من الجوع والبرد والمرض، للحديث عن مصير غزة بعد «حماس»، وهل ستبقى؟، وإن بقيت فمن يحكمها، وكيف يحكمها؟.

ابتدأ التاريخ عند إسرائيل وأمريكا في السابع من أكتوبر... لا حديث عن الاحتلال ولا عن الضفة الغربية والقدس واللاجئين، ولا عن أية حقوق وطنية للشعب الفلسطيني. وإذا كان لا بد من حديث عن بعض الحقوق للفلسطينيين فهي لا تتعدى كونها مساع«انسانية»، يجري الحديث عنها بتفصيل دقيق وممل، كم شاحنة مساعدات يجب ان تمر، وكم حبة دواء، وأي الأمراض التي يُسمح بإدخال أدويتها؟. وإن كان هناك من دعوات لوقف إطلاق النار، فهي لا تتعدى أن تكون لفترات قصيرة ولأغراض إنسانية، ولا داعي لاستحضار أي «خيال» يفكر في ما هو أبعد من ذلك.

ناضلت منظمة التحرير الفلسطينية بصلابة من أجل حقها في تمثيل الفلسطينيين، إنطلاقا من تبنيها للأهداف الوطنية الفلسطينية، ومن ممارستها العملية للنضال من أجل تحقيق تلك الأهداف.

بدورها ربطت إسرائيل لفترة ليست قصيرة بين منظمة التحرير وبين الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني. من أجل ذلك حاربتها بكل الطرق؛ ضربتها عسكريا حيث كانت، خاصة في الأردن ولبنان. وسعت لتشجيع أو خلق بدائل سياسية تنافسها في تمثيل الفلسطينيين، سواء كان هؤلاء أنظمة عربية، أو «أدوات» فلسطينية، كتلك التي سُميت روابط القرى.

لكنّ ظرفاً ما، كانت فيه منظمة التحرير أكثر ضعفاً وأكثر «براغماتية»، وكانت فيه إسرائيل أكثر ذكاء وأقل «أصولية»، استطاعت فيه إسرائيل أن تقتنع أنّ التمثيل السياسي يمكنه ألاّ يتطابق بالضرورة تماما مع تبني الحقوق الوطنية، وأن الربط الدائم والكلي بين منظمة التحرير والأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، قد لا يكون حكيما طيلة الوقت، وأن بالإمكان العمل على خلق فجوة بين الأمرين، ثم استغلال الكثير من الأدوات، واستخدام الكثير من الوسائل للذهاب نحو توسيع تلك الفجوة، وهذا ما «تتوج» باتفاقية أوسلو.

منذ ذلك الوقت الذي أُنشئت فيه السلطة الفلسطينية، نتج نظام سياسي فلسطيني «استوعبت» فيه السلطة منظمة التحرير، لضمان عدم العودة لجسر الهوة بين وجود المنظمة وهدفها المفترض؛ تراجع خطاب القضية والحقوق الوطنية ومناهضة الاحتلال، لصالح الحديث عن طبيعة النظام السياسي، وعن «الامتيازات» والمساعدات «الإنسانية» بدل الحقوق، وطغى اليومي على الاستراتيجي في حياة الفلسطينيين، وحل الحديث عن «الديمقراطية» والشفافية والعدالة الاجتماعية مكان العدالة التاريخية التي لا تتحقق إلا بهزيمة المشروع الصهيوني واستعادة الحقوق الفلسطينية.

الحديث عن القيادة الجديدة

من الغريب أنه حتى بعد السابع من أكتوبر، وفي خضم الحرب على غزة، يختفي الحديث عن القضية الفلسطينية والحقوق الوطنية الفلسطينية والاحتلال، ويعلو الحديث الإسرائيلي

والأمريكي والعربي وبعض الفلسطيني عن الحكم في غزة بعد الحرب، وفيما اذا الحكم سيشمل غزة والضفة؟، وعن ضرورة تجديد القيادة الفلسطينية، وهل من الضروري الإتيان برئيس جديد أم أنّ الرئيس الحالي سيبقى ولكن بصلاحيات مختلفة، كما يتم التطرق إلى نوع الحكومة المطلوبة ورئيسها، وهل ستكون حكومة سياسية أم حكومة تكنوقراط، وإن كانت حكومة سياسية فهل ينبغي اشراك حماس بها؟. وتتردد أسماء بمواصفات مختلفة عن شخصية رئيس الحكومة القادم، ويتم الحديث عن الدولة أو الدول التي تقف خلفه، وهل سترضى فتح عنه أم لا؟ كل ذلك يجري ويملأ الساحة الإعلامية والسياسية، دون أن يبدو أي أفق لوقف إطلاق النار، ولا حتى لتدني منسوب المجازر التي يرتكبها الاحتلال بحق المدنيين.

يجري ذلك ليس فقط في ظل الحرب المحتدمة على غزة، وتصاعد الصراع في الإقليم الذي يمكن أن ينزلق إلى حرب إقليمية ليس من السهل تخيُّل مدى تأثيرها، إنما أيضا في ظل أجواء يتم فيها الضغط الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية في موضوع الترتيبات المالية معها، والذي يشكل بدوره ضغطا كبيرا على شريحة واسعة من الفلسطينيين الذين يعملون في الجهاز البيروقراطي للسلطة، وفي ظل ضغط أمريكي جديد على منظمة التحرير، حيث صادق الكونجرس الأمريكي على حظر دخول أعضاء المنظمة إلى أمريكا، رغم كل «الانضباط» الذي تمارسه المنظمة، تجاه كل ما قد يشكل «حساسية» لإسرائيل وأمريكا.

ربما يأتي ذلك في سياق ما ذكرناه منذ البداية، من حرص إسرائيل والولايات المتحدة على إنهاء كل ما قد يثير في اذهان الفلسطينيين حقوقهم الوطنية، أو حتى يستحضر نوستالجيا القضية في المخيال الشعبي الفلسطيني، أو في حال جاز لنا اعتماد نظرية «المؤامرة»، فإن هذه القيود تُفرض على المنظمة الآن، في حال تم التراجع عنها، يقدم أمريكيا وإسرائيليا على أنه فتح «مبين» يستحق أن تدق له الطبول ويُحتفى به في الساحات العامة.

حل الدولتين.. من جديد

من المهم أيضا الإنتباه إلى إعادة إحياء الحديث الأمريكي والغربي عن حل الدولتين، وكأنه اكتشاف يجري الحديث عنه لأول مرة، وليس حديثا ممجوجا يُستحضر منذ مؤتمر

مدريد عام 1991، كلما أراد الامريكيون تقطيع الوقت في إدارتهم «للصراع» الفلسطيني الإسرائيلي، يضاف إلى ذلك إنه يشكل عامل تشجيع «للمصطفين» في صف التطبيع من العرب لكي «يشهروا» ذلك بعد «الإطمئنان» على أن القضية الفلسطينية تسير في طريق الحل. حديث الدولتين، يدغدغ الطرف الفلسطيني الذي يدرك تماما إنه ليس أكثر من وهم يستخدمه الأمريكان، لكنه بحاجة لذلك الوهم للإستخدام «الشخصي» في تقطيع الوقت أيضا في إنتظار «العدم».

تحديث القيادة.. سياق آخر

من المهم الإنتباه إلى أن الحديث الأمريكي والإسرائيلي و«العربي» المرتفع عن القيادة الفلسطينية، بأشكالها المختلفة وحالاتها المختلفة، إنما يُراد منه الذهاب بالفلسطينيين وبكل من يهمهم الأمر إلى مكان آخر غير الذي يُفترض أن يكونوا فيه، حيث القضية الوطنية الفلسطينية والحق الفلسطيني الذي عُمِّد بدماء الضحايا في غزة ومناصريها.

أمريكا وكذلك إسرائيل لا يهمهما بتاتا من يقود في فلسطين، سياسياً أو تكنوقراطياً، شاباً أو كهلاً، شفافاً أو فاسداً، ديموقراطياً أو دكتاتوراً، إلا من زاوية مَن يكون الأنسب لتمرير الأهداف الإسرائيلية والأمريكية على الفلسطينيين.

يدرك الفلسطينيون أن كل حديث حول فلسطين لا تكون الحقوق الوطنية التاريخية بوصلته وأساسه، من حقهم أن يعتبروه «مشبوها»، بما في ذلك، وربما في مقدمة كل ذلك، الحديث عن «قيادة» فلسطينية جديدة، أو عن نظام سياسي مختلف.

فلسطينيو الداخل وانتخابات الكنيست الإسرائيلي

أما وقد وضعت انتخابات الكنيست الإسرائيلي الأخيرة[3] «أوزارها»، وهدأ التوتر السياسي والضجيج الاعلامي الذي رافقها، فنعتقد أنه حان الوقت كي يدرس الفلسطينيون مسألة الموقف من الكنيست من جذوره، بهدوء وعقلانية وعمق ومسؤولية وبمرجعية وطنية فلسطينية عامة، غير فئوية، لا يكون واردا في حسابات القائمين عليها الميل المسبق لموقف أي من الأطراف المشاركة أو المقاطعة، بل حوارا غايته المصلحة الفلسطينية العليا التي تنتصر لفلسطين القضية ولفلسطين الإنسان، والمتناقضة بالضرورة مع المشروع الصهيوني.

عند كل مرة تجري فيها انتخابات الكنيست الإسرائيلي، ينقسم الفلسطينيون ليس فقط حول من عليهم الوقوف إلى جانبه في هذه الانتخابات، بل وحول المشاركة فيها أو مقاطعتها من حيث المبدأ.

بعد إنشاء إسرائيل تم انتزاع معظم الفلسطينيين من وطنهم وأصبحوا لاجئين في البلدان العربية المجاورة وفي كثير من بلدان العالم الأخرى، وبقيت قلة قليلة منهم (حوالي 150 ألف) في فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي. لقد مزقت النكبة المجتمع الفلسطيني إلى مجتمعات فلسطينية في بلاد مختلفة، وتشكل لكل مجتمع من هذه المجتمعات سوسيولوجيا سياسية مختلفة، وبحسب لمنظمة التحرير الفلسطينية أنها اعادت تجميع الشعب الفلسطيني على استراتيجيا تحرير فلسطين التي شكلت جزءا جوهريا من هويتهم التي سلبتها النكبة وما ترتب عليها.

في كل مكان وجد فيه الفلسطينيون بعد النكبة برزت مسألة العلاقة بين متطلبات حياتهم اليومية وبين متطلبات قضيتهم الكبرى. هذه المسألة كانت أكثر وضوحاً وحدة لدى ذلك القسم من الفلسطينيين الذي بقي في أرضه المحتلة بعد النكبة، حيث عملت إسرائيل على تدجينهم والهيمنة عليهم ومحو هويتهم الوطنية بكل الوسائل. كانت السياسة الإسرائيلية، وما زالت، تتمثل في وضع الفلسطيني أمام خيارين لا ثالث لهما، حياته اليومية أو قضيته الوطنية.. وبنت كل سياساتها واجراءاتها، اغراءاتها وتهديداتها، حيال الفلسطينيين على هذه القاعدة.

---

3 الدورة الخامسة والعشرين في شهر نوفمبر2022

تبرز إشكالية اليومي والاستراتيجي، أو ما يفهم لدى الفلسطينيين في «إسرائيل» بالعلاقة بين المدني والوطني في أوضح صورها عند إجراء انتخابات الكنيست الإسرائيلي، حيث انقسم هؤلاء -إذا ما استثنينا أولئك الذين تماهوا مع المشروع الصهيوني منذ إنشاء إسرائيل وحتى قبل انشائها- إلى رافضين للمشاركة في النظام السياسي الإسرائيلي وخاصة في موضوع الكنيست، وإلى المشاركين فيه جزئياً أو كلياً. ولكي نكون منصفين في رأينا حول المقاطعين والمشاركين، فإن بين هؤلاء واؤلئك من يفسر مقاطعته أو مشاركته على قاعدة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما يمثل قاعدة جيدة للحوار بين الطرفين للوصول إلى مشترك يخدم الفلسطينيين في الداخل وقضيتهم الوطنية.

السؤال الأهم هنا، ما إذا كان فلسطينيو الداخل «أسرى» هذه الثنائية، المقاطعة أو المشاركة، أم أنه قد يكون بالإمكان التفكير في مواقف وسياسات ابداعية، تأخذ بالاعتبار ضرورة عدم المس بالوطني بأي شكل من الأشكال، وتحقق الحد الأقصى من الحقوق المدنية المطلوبة للبقاء في وطنهم التاريخي، وتبقيهم كتلة موحدة مع بقية الشعب الفلسطيني.

ولكي يكون النقاش علمياً ومجدياً ووطنياً لا بد من منطلقات يتفق عليها الفلسطينيون كأسس للنقاش تتعلق بفهمهم المشترك لإسرائيل ونظامها السياسي وسياساتها تجاه الفلسطينيين في الداخل وما الذي تريده منهم، وكذلك بفهم الفلسطينيين لأنفسهم في علاقتهم بإسرائيل وبالمشروع الصهيوني ككل. وقبل هذا وذاك لا بد من معرفة بالمواقف التي اتخذها الفلسطينيون في الداخل من انتخابات الكنيست منذ نشأتها، وكيف يرى المقاطعون أسباب مقاطعتهم وكذلك بالنسبة للمشاركين.

الفلسطينيون في "إسرائيل" والكنيست.. البدايات

لنا أن نتخيل الوضع السياسي والاجتماعي والمعيشي والنفسي للأقلية من الفلسطينيين، الذين بقوا في وطنهم بعد إنشاء الدولة الإسرائيلية عام 1948. في مثل هذا الوضع شاركت فئتان منهم في انتخابات الكنيست الإسرائيلي الأولى التي جرت في الشهر الأول من العام 1949، أي سبعة أشهر بعد تأسيس «إسرائيل»، الفئة الأولى هي أولئك الذين «تعاونوا» مع المنظمات الصهيونية في نزاعها مع الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث تم استخدام أسماء عربية (القائمة الديمقراطية لعرب إسرائيل) على سبيل المثال، لكن كان ذلك بدعم من الحزب الصهيوني الأساسي مباي برئاسة بن غوريون في حينه.

أما الفئة الثانية من الفلسطينيين التي شاركت في تلك الانتخابات فكانت من أعضاء الحزب الشيوعي الذين اختلفت منطلقاتهم الإيديولوجية والسياسية للمشاركة عن منطلقات الفئة الأولى. نشير إلى أن هذه المعالجة لا تهدف إلى تقييم دور النواب الفلسطينيين في الكنيست، لكن نرى من واجبنا أن نشير إلى أنه بغض النظر عن مدى القناعة بمنطلقات الشيوعيين للمشاركة، فإن كثيرا من الفلسطينيين يثمنون الدور الوطني لنوابهم في تلك الفترة.

استمرت مشاركة هاتين الفئتين من الفلسطينيين في الكنيست إلى العام 1984، ثم ابتدأ آخرون بالمشاركة فشكل محمد ميعاري الحركة العربية التقدمية وأصبح عضوا في الكنيست، ثم أسس عبد الوهاب دراوشة الذي استقال من حزب العمل الإسرائيلي، الحزب الديمقراطي العربي في العام 1988. وفي العام 1995 أسس عزمي بشارة حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وبعد ذلك بعام واحد أسس أحمد الطيبي الحركة العربية للتغيير، كما شاركت الحركة الإسلامية الفرع الجنوبي في انتخابات الكنيست في العام 1996.

من الضروري أن نشير إلى أن نسبة مشاركة الفلسطينيين في التصويت للدورات الأولى لانتخابات الكنيست كانت مرتفعة جدا. يبدو ذلك غريباً لكن البعض عزاه إلى سياسات الحكم العسكري للضغط على «العرب» من أجل المشاركة، حيث استمرت تلك النسبة مرتفعة إلى ما بعد الغاء الحكم العسكري على فلسطينيي الداخل في العام 1967.

أما أولئك الفلسطينيين في الداخل الذين وقفوا ضد المشاركة في انتخابات الكنيست، انطلاقا من أن ذلك يتعارض مع التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني، فقد قاموا بعدة محاولات لتنظيم صفوفهم فتأسست الجبهة الشعبية العربية التي تشكلت من بعض القوميين الناصريين والشيوعيين في العام 1956 حيث استمرت لعامين، ثم تأسست حركة الأرض من الناصريين لوحدهم بعد خلافات مع شركائهم الشيوعيين في العام 1958. كذلك تعتبر حركة ابناء البلد التي تأسست في العام 1972 من الحركات الناشطة في مجال مقاطعة الكنيست، حيث اعتبرت إسرائيل «مستوطنة كبيرة لا يجوز التعامل معها».

إسرائيل بالنسبة للفلسطينيين

لكي يناقش الفلسطينيون موقفهم من أي أمر يتعلق بإسرائيل- انتخابات الكنيست في هذه الحالة- يجب أن يكونوا على دراية كاملة بجوهرها، وأن لا يغيب عن ذهنهم أبدا

موقفها منهم ومن شعبهم الفلسطيني، ثم يقررون الموقف الذي يريدون. بمعنى إنه يجب أن يفهم الفلسطينيون إسرائيل على حقيقتها، قبل اتخاذ أي قرار بكيفية التعاطي معها وليس العكس، أي أن يتم ذلك بناء على شكل الرغبة في التعاطي معها، «التلاعب» في فهم حقيقتها.

فإسرائيل بالنسبة للفلسطينيين دولة مغتصبة لحقوقهم، حطمت بالقوة املهم في الاستقلال وبناء دولتهم الوطنية على أرضهم التاريخية، لا يوجد لها أية شرعية. وهي أداة للمشروع الامبريالي الغربي للهيمنة على المنطقة بأكملها. وهي دولة للمستوطنين الصهاينة تحمل إيديولوجيا عنصرية وتسن القوانين لكي تجعل منهم عنصراً فوق الجميع.

من أجل ذلك عملت إسرائيل على محو الهوية الفلسطينية والرواية الفلسطينية، وقسّمت ابناء الشعب الفلسطيني في الداخل إلى طوائف مختلفة. لذا أقرت قانون النكبة في العام 2011 لتمنع الفلسطينيين من احياء ذكرى النكبة، وقانون يهودية الدولة عام 2018، فحطت مكانة العربي في مجتمعها، وكذا فعلت مع مكانة اللغة العربية بعد أن كانت لغة رسمية ثانية في إسرائيل... لقد تم منح اليهود فقط حق تقرير المصير، أما غيرهم من المواطنين فلا ينطبق عليهم ذلك.

بعد كل الذي مارسته إسرائيل على الفلسطينيين في داخلها وفي الاراضي المحتلة في العام 1967 وفي الشتات، وبعد كل الذي قدمه الفلسطينيون من تنازلات في أوسلو وما قبلها وما بعدها، أصبح من المخجل والمعيب أن يبقوا مختلفين على جوهرها حتى الآن.

المقاطعة أم المشاركة.. ما الفائدة؟

قبل الإجابة عن سؤال ما الذي يمكن أن يجنيه الفلسطينيون من المشاركة أو عدمها في الكنيست، ربما يفترض التفكير في السؤال المقابل وهو ما الذي استفادته أو تستفيده إسرائيل من تمكين فلسطينيي الداخل من المشاركة في تلك الانتخابات؟ من البديهي أن الوجود الفلسطيني داخل «إسرائيل» يشكل عبئا ثقيلا بالنسبة لها، لكنها تعتبر مشاركتهم في انتخابات الكنيست ضروريا لإظهارها «ديمقراطية». إسرائيل تستفيد من اللقطة الأولى لوجود الفلسطيني في الكنيست، إضافة إلى انها تعتبرهم جسرا للوصول للعرب الآخرين من أجل تطبيع العلاقات معهم.

أما بالنسبة للفلسطينيين، وحتى نكون منصفين، وعامل تقريب بين الأطراف الوطنية، فينبغي الإعتراف بأن هناك من قاطع الانتخابات من أجل فلسطين وهناك من شارك من أجلها أيضا.. كلٌ رأى الأمر من زاويته؛ فالمقاطعون الوطنيون وجدوا في المقاطعة ضرورة لعدم اعطاء إسرائيل شرعية اغتصابها لفلسطين، واعتبروا أن الانتخابات «كذبة كبيرة» والمشاركة فيها تعتبر موافقة ضمنية على القوانين العنصرية التي تصدر عن الكنيست.

أما المشاركين فيعتبرون المشاركة فرصة لاستغلال «الهامش الديمقراطي» لعرض حقوق الفلسطينيين، ولكشف ممارسات إسرائيل العنصرية... والمقاطعة برأيهم هي ترك الساحة للأكثر تطرفا من الصهاينة.

دعوة للحوار

انطلاقاً مما سبق، وعلى قاعدة الفهم الاستراتيجي لإسرائيل وللمشروع الصهيوني، واهمية القضية الفلسطينية وأحقيتها، ومن وحدة الشعب الفلسطيني ومصالحه، والضرورة الكبرى لبقاء الفلسطينيين واستمرار حياتهم داخل فلسطين، فإن حواراً جاداً ومسؤولاً بين مؤيدي المقاطعة والمشاركة في انتخابات الكنيست يبدو في غاية الضرورة.

بالتأكيد هناك مجال لابداع مواقف أخرى لا تتقيد بالضرورة مع ثنائية «المع والضد»، لذا على الفلسطينيين في داخل فلسطين أن يبحثوا الطرق الأكثر نجاعة لزيادة تأثيرهم دون أن يقعوا في فخ الاندماج في الصهيونية كما جرى مع البعض، ودون الخروج عن المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

مكتبة
t.me/soramnqraa

لو لم يُقتل رابين.. "فن" التهرب من المسؤولية

ملفت للانتباه، ترديد جزء لا بأس به من النخبة السياسية والثقافية الفلسطينية، عند حديثها عن أوسلو وموضوع السلام مع إسرائيل، لمقولة «لو لم يقتل رابين» لكان الوضع مختلفا، ولتحقق السلام، ونال الفلسطينيون مبتغاهم «دون زيادة أو نقصان».

كان من الممكن أن تمر هذه «المقولة» بهدوء، لو اقتصر قولها على فترة الحزن «الكبير» الذي أرادوه «حسينيا» بعد مقتل رابين، لكنه استمر حتى الآن، بعد انقضاء ثمانية وعشرين عاما على ذلك الحدث، بل وازداد «زخما»، مما يعني أنه تجاوز «التعبير عن المشاعر» بمقتل الرجل، إلى الاستخدام السياسي له.

بالتأكيد، ليس من الضرورة، أن كل من ردد هذه المقولة من الفلسطينيين يدرك أبعادها ومآلاتها. فمن الممكن ان يكون البعض قد قالها «بتلقائية» نتيجة الخشية مما قد يترتب على عملية «السلام» التي حظيت بزخم كبير في حينه، لكن كثرة من الذين استمروا في فعل ذلك، تجاوزوا قول ما اعتقدوا أنها كلمة «حق» بذلك الرجل (رابين)، وتخطوا التعبير عن حالة خيبة الأمل، التي أصابتهم «بانتكاسة» في عملية السلام نتيجة مقتله، إلى توظيفه للدفاع عن وجهة نظرهم.

من هو رابين..؟

ولد رابين في القدس عام 1922 لأب اوكراني وأم بيلاروسية، واشترك في «حرب» 1948 مع الهاغاناة الصهيونية التي ارتكبت تحت قيادته المباشرة العديد من المجازر بحق الفلسطينيين، ومن اهمها تلك التي حدثت في مدينة اللد، حيث قُتل المئات وتم تهجير بقية السكان. كان رابين واحدا من اهم مخططي ومنفذي عملية ترحيل الفلسطينيين أيام النكبة.

في العام 1967، كان الجنرال اسحق رابين رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الذي شن هجوما على ثلاث دول عربية، واحتل أجزاء كبيرة من أراضيها. في تلك الحرب، أمر بهدم قرى «اللطرون» الثلاث (عمواس، يالو، وبيت نوبا) عن بكرة أبيها، وهجر سكانها، وأقامت إسرائيل على انقاضها حديقة «كندا»، بتمويل من «الجالية» اليهودية هناك.

بعد ذلك أصبح رابين سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة، ثم وزيراً للدفاع، ورئيساً للوزراء مرتين. أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى، كان رابين صاحب «سياسة» تكسير العظام، التي مارسها الجيش الإسرائيلي على الشباب الفلسطيني الرافض للاحتلال.

اعترافا من المؤسسة الصهيونية والعالم «الحر» «بمآثر» رابين هذه، تم منحه العديد من الجوائز، ثلاث دكتوراة فخرية من جامعات إسرائيلية، ودكتوراة فخرية أخرى من جامعة ميامي، وجائزة رونالد ريغان للحرية، وتتوج ذلك في النهاية بحصوله على جائزة نوبل للسلام «مثالثة» مع بيرس وعرفات (اثنان- واحد) اعترافا «بفضله» في تحقيق اتفاق أوسلو.

رابين وأوسلو

ليس صعبا على من شاهد حفل التوقيع على اتفاقيات أوسلو في ساحة البيت الأبيض، أن يستنتج من لغة الجسد عند رابين، موقفه من عملية السلام ومن الفلسطينيين ومن عرفات، فلقد بدا عليه التردد و «القرف» أثناء مصافحة الأخير. بقي رابين ثابتا في مكانه، بطيئاً «مثقلاً» بكل صراعات الماضي، بينما بادر عرفات بالتقدم نحوه ماداً يده، وبدا سعيداً ومرتاحًا و«متجاوزاً» لكل أعباء الماضي الثقيل. بدت اللحظة استمراراً إسرائيلياً وانعطافاً فلسطينياً حاداً.

في واقع الامر، لم يتحدث رابين ولو مرة واحدة عن حقوق الفلسطينيين، ولا عن «دولة» فلسطينية، إنما تحدث عن «استعداده» لتقديم «تضحيات» كبيرة من أجل السلام، لم يوضح ايا منها في يوم من الأيام، وعندما «ذهب بعيدا» في توضيح موقفه قال بأنه «سيعطي» الفلسطينيين «أكثر من أوتونوميا - حكم ذاتي- وأقل من دولة»، وترك للمفكرين وللسياسيين و«للمنجمين» أن يتصوروا ماذا يعني ذلك.

أما اتفاق أوسلو الذي وافق عليه رابين، فلم يتحدث بتاتا عن حقوق وطنية فلسطينية، ولا عن دولة فلسطينية، أو «حل الدولتين»، إنما نص على أن هدف المفاوضات إقامة سلطة، حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية، تؤدي إلى تسوية دائمة، تقوم على قراري مجلس الأمن 242 و338 التي لم تتحدث عن دولة فلسطينية، وجرى الاختلاف حول ما ذكرته عن انسحاب القوات الإسرائيلية منذ اللحظة الأولى.

كان رابين واضحا سواء في تصريحاته حول أوسلو، أو من تصرفاته، أو مما نصت عليه الاتفاقيات، أنه لن يوافق على حصول الفلسطينيين على أي من حقوقهم الوطنية، لذلك تم تأجيل موضوع الاستيطان والقدس واللاجئين إلى المفاوضات «النهائية»، وتدريجيا تم تحويل «الحقوق» إلى «امتيازات» في الواقع العملي.

رد الفعل الفلسطيني

بعد كل ذلك، كيف تولد شعور لدى الفلسطينيين، أو كثير منهم، أن رابين كان جاداً في الوصول إلى حل مُرْض لهم؟ ولم يتركوا فسحة للعقل كي يفترض عكس ذلك، أي أن رابين قد عمل للوصول بالفلسطينيين إلى حيث تريد لهم إسرائيل أن يكونوا...، فكيف يمكن تفسير هذا الموقف «الحزين» و «المُحبَط» من قتل رابين؟

السبب الأساس في ذلك برأينا، أن الفلسطينيين ذهبوا بعيدا في الثقة بأوسلو، وتولد لديهم اطمئنان - وهم - عجيب، انساهم ليس فقط ما حملته النصوص من ثغرات ومن علامات استفهام ومن «وضوح» مضاد أحيان ا، بل وبشكل ما، الاحتلال نفسه والحركة الصهيونية وتاريخها، وربما الإمبريالية أيضا.

فهمت القيادة ونسبة كبيرة من النخبة السياسية الفلسطينية، بل أرادت أن تفهم، أن اعتراف حكومة رابين بها يعني اعترافا بالحقوق، أو في اسوأ الأحوال، بحقوق وطنية فلسطينية، سيجري العمل على تطويرها. وهي وإن فعلت ذلك في حياة رابين، تمسكت به أكثر بعد مماته.

مثّل اتفاق أوسلو عند الفلسطينيين «سلام الشجعان»، (لا أظن، ولا أعلم إن كان الإسرائيليون قد استخدموا هذا التعبير)، وحيث أنه كذلك، فمقتل أحد طرفي معادلة الشجعان.. رابين، يقتضي من الطرف المقابل ان يحزن عليه، وأن يعتبر نفسه مستهدفا أيضا، وهذا ما كرسه «اغتيال» عرفات، وهو ما «قادنا» إلى الإعتقاد بأن من قتل رابين هو نفسه من قتل عرفات، ومن يشكك في مصداقية رابين نحو السلام، إنما يشكك في توجهات القيادة الفلسطينية أيضاً.

على الأغلب أن لاستخدام تعبير «سلام الشجعان»، تأثيرات غاية في السلبية على الطرف

الأضعف في المعادلة؛ فهو تجميل وتشريع للتنازل، وقطع للطريق على أية إمكانية لإعادة النهوض، نظراً لأنه يحرم الطرف الأضعف من حقه بالشعور بالغبن، و «يجبره» على الشعور بالسعادة وهو في ذروة إحساسه بالظلم.

إذا، ولكي نبني على الشيء مقتضاه، وحيث لا بأس في استخدام منطق ارسطو هذه المرة، فإن إسرائيل «المعتدلة»، هي مثلنا، ضحية إسرائيل «المتطرفة»، ولكي «نُفوّت» الفرصة على إسرائيل «المتطرفة»، يجب أن نتمسك بالعلاقة مع إسرائيل «المعتدلة» التي يمثلها نهج رابين، ونفوت الفرصة على المتطرفين، ونمضي بأوسلو التي هي «ثمرة» جهود وتعاون «المعتدلين» من الطرفين.

ولكي تتضح الأمور أكثر، وإمعانا في هذا «المنطق»، بات الصراع في المنطقة ينحصر بين «المعتدلين» الإسرائيليين والفلسطينيين والعرب من جهة، وبين «المتطرفين» الإسرائيليين والفلسطينيين والعرب من الجهة الأخرى. من هنا أيضاً، بات التطبيع مع إسرائيل فلسطينياً وعربياً أمراً «ملحاً» وفي غاية الاهمية، من أجل توحيد صفوف «المعتدلين» في مواجهة «التطرف».

هنا كان الدور الأمريكي أكثر وضوحاً، فجنازة رابين التي كانت ترتيباً أمريكياً اكثر منه إسرائيليا، وهذا بشهادة الشيخ حمد آل ثاني رئيس الوزراء القطري في حينه، والذي صرح بأن الولايات المتحدة أصرت «علينا» بضرورة حضور جنازة رابين «على أعلى مستوى». أرادت الولايات المتحدة للجنازة أن تكون، ليس فقط مكانا لذرف دموع الزعماء على رابين، والحزن الشديد لفقده، و«امتحانا» سياسيا و «أخلاقيا» لهؤلاء الزعماء، ولكن أيضاً بمثابة الإعلان عن التطبيع الصريح والعلني والعاطفي بين العرب وإسرائيل.

ان استمرار الحزن الفلسطيني على رابين، والذي لا يوجد مثله في إسرائيل نفسها، والرغبة في ايصاله إلى حزن اسطوري ينبغي إحياء ذكراه باستمرار، يبعث رسائل فلسطينية باتجاهات مختلفة، فهو رسالة لأمريكا أننا لا نكره إسرائيل، وهي كذلك رسالة للإسرائيليين أنفسهم، أراد «مصممو» أوسلو أن تكون، ليس فقط تحولا في علاقة الفلسطينيين والعرب السياسية بإسرائيل، بل أيضا نقطة تحول في مشاعرهم تجاهها. ربما في هذا السياق، يأتي الغضب الإسرائيلي وأحيانا «النخبوي» الفلسطيني عالي

النبرة، تجاه تصريحات محمود عباس[4] التي يستشف منها موقفا لا ينسجم مع المشاعر «الجديدة» التي يفترض أن تكون أوسلو قد شكلتها تجاه الإسرائيليين.

الحزن على رابين، وربما بشكل أدق «الترحم» عليه، والاستحضار الدائم «لمآثره»، هو رسالة طمأنة من النخبة القيادية الفلسطينية للإسرائيليين، أننا ما زلنا مخلصين للعلاقة «الأوسلوية» معهم. وهو رسالة لعموم الفلسطينيين أن لا ذنب للقيادة في فشل أوسلو، فالمشكلة ليست فينا ولا حتى في الإسرائيليين المعتدلين. إنها باختصار مسألة «حظ» سيء تجسد في قتل رابين.

أخيراً، لا ننكر دور الفرد في التاريخ، ولا ننفي إمكانية تحول الفرد من حالة إلى أخرى، لكن ذلك له شروطه الموضوعية، وله مؤشراته التي لم أجد منها، رغم المحاولة، ما ينطبق على حالة رابين. فهو حتى اللحظة الأخيرة من حياته لم يبد أي «تفهم» لحقوق وطنية فلسطينية، ولم يصدر عنه لا قولاً ولا فعلاً ما يشي بأنه يتغير باتجاه السلام القائم على ولو الحد الأدنى من العدل.

إن توقيع أوسلو من قبل رابين لا يعني أكثر من إدراكه - وإدراك معارضيه أيضاً - أنها خطوة تنسجم تماماً مع مصالح إسرائيل والصهيونية، وإلا بماذا نفسر أن من عارض أوسلو وهو في المعارضة (نتنياهو)، قد استمر بها وهو في الحكم.

كما أكدنا مراراً، نحن أمام مشروع صهيوني تمثله دولة إسرائيل، له أهدافه، وله شروط تقدمه وتراجعه، التي ترتكز أساساً على ميزان القوى مع الطرف الآخر، الذي يجب ألاّ ننسى أنه نحن.

4 كانت للرئيس محمود عباس في اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح في سبتمبر 2023 كلمة يقول فيها ان اليهود الخزر الذين اسسوا دولة إسرائيل هم ليسوا ساميين وان هيتلر قد قتل يهود ليس بسبب بل بسبب سلوكهم الاقتصادي.

حل الدولتين.. حق يُراد به باطل

في ذروة الحرب على غزة، عاد الأمريكيون وبعض الحكومات في الغرب، للحديث عن «حل الدولتين». ما الذي يعنيه ذلك؟، وما المطلوب منه؟.

من الملاحظ أن هذا الحديث، أو ما هو قريب منه، يعلو في كل مرة يوجد فيها فعل فلسطيني على الأرض، أو تكون المنطقة قريبة من تغيرات حادة، كما حدث قبيل مؤتمر مدريد، ومن بعده أوسلو، والآن حيث يجري الحديث و«العمل» إسرائيليا وغربيا على صياغة اليوم «التالي» بعد إنتهاء الحرب على غزة.

حل الدولتين.. شيء من التاريخ

كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947، هو أول حديث عن حل الدولتين، عندما أقر بتقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين يهودية وفلسطينية.

من الواضح أن «صانع» ذلك القرار، الذي أعطى الأقلية اليهودية المساحة الأكبر والأكثر استراتيجية (وغير الهامة توراتيا)، وأعطى الفلسطينيين المساحة الأقل (مساحةً واهمية)، قد أراد له أن يُقبل صهيونيا ويُرفض فلسطينيا، وهو ما حصل. كما أن الأحداث التي أعقبت إتخاذ القرار، ومواقف الدول الكبرى (أمريكا وحلفائها والاتحاد السوفياتي وحلفائه) في حينه، تشير إلى أن الهدف الفعلي منه، كان فقط إنشاء الدولة اليهودية (إسرائيل)، وأن موضوع إقامة الدولة الفلسطينية لم يكن جاداً أو حقيقياً منذ البداية.

هل يمكن لعاقل أن يصدق، أن قرارا قد اتخذته الأمم المتحدة، ووافقت عليه ووقفت خلفه الدول الكبرى كلها، وكذلك الحركة الصهيونية، قد حال رفض القيادة الفلسطينية له دون تنفيذه؟، ثم أليس غريبا أن الشق الأول من القرار الذي ينص على إقامة الدولة اليهودية، قد نُفذ بكفاءة منقطعة النظير، في حين أن الشق الثاني منه، المتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية، هو الذي لم يتم تنفيذه، ولم تُتخذ حتى خطوة واحدة من أجل تنفيذه؟.

إسرائيل.. "باقية وتتمدد"

منذ البداية، رفضت إسرائيل حل «الدولتين»، بمعنى أنها رفضت قيام دولة فلسطينية على أي جزء من أراضي فلسطين التاريخية، رغم قبولها الشكلي بقرار التقسيم، وحالت عمليا دون قيامها.

فبعد قيام الدولة مباشرة، وقبيل قبولها عضواً في الأمم المتحدة حسب قرار 273 للجمعية العامة، أخذت إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي «المخصصة» للدولة الفلسطينية، فقامت بضم منطقة «المثلث»، وذلك ضمن اتفاقية الهدنة بينها وبين الأردن في رودس في العام 1949. وفي نفس ذلك العام، سيطرت القوات الإسرائيلية بقيادة اسحق رابين على المنطقة التي أصبحت ايلات فيما بعد، ثم سيطرت في العام 1957 على منطقة غلاف غزة التي باتت مشهورة بعد «السابع من أكتوبر»، وذلك إثر العدوان الثلاثي على مصر، وهي المنطقة التي كانت ضمن قطاع غزة وتحت السيادة المصرية في حينه. وفي عام 1967، سيطرت إسرائيل على ما تبقى من قطاع غزة، وعلى الضفة الغربية وسيناء المصرية التي «انسحبت» منها إثر اتفاقيات كامب ديفيد، والجولان السوري الذي ضمته «رسمياً» إلى «أراضيها» فيما بعد. بعد كل ذلك، وبعد ما نشهده من حركة استيطانية مسعورة، في كل الأراضي التي استولت عليها، أليس غريبا أن يبقى هناك من يعتقد، أنّ إسرائيل لم تكن لتقوم بما قامت به لو وافق الفلسطينيون على قرار التقسيم؟.

سياسياً، لم يُخفِ قادة إسرائيل يوما موقفهم الرافض لقيام دولة فلسطينية. أوضحهم في ذلك وأكثرهم «فجاجة» بنيامين نتنياهو، الذي ظل ثابتا على موقفه منذ أن كان مندوبا لإسرائيل في الأمم المتحدة، إلى أن أصبح رئيسا للحكومة. يفاخر نتنياهو بأنه هو من «منع» قيام دولة فلسطينية.

يبدو أن نتنياهو يعتمد على الذاكرة «الضعيفة» للفلسطينيين وللمجتمع الدولي بالمجمل. فالذي رفض الدولة الفلسطينية منذ عقود، صرح عندما أثارت الولايات المتحدة موضوع حل الدولتين مؤخرا أنه يرفض ذلك، إذ لا يمكن أن «نقدم مكافأة لمن قام بالسابع من أكتوبر» كما قال. لقد حمَّل الإسرائيليون كل سياساتهم منذ خمسة وسبعين عاما على السابع من أكتوبر كأن ذلك اليوم هو بداية التاريخ، وكأنه لو لم يكن في ذلك اليوم ما كان، فإن الأمور ستذهب إلى نهايات مختلفة.

لقد أوضح نتنياهو بلا مواربة، أن الأمن غربي نهر الأردن (فلسطين التاريخية) سيكون بيد إسرائيل. هذا يعني أن لا سيادة للفلسطينيين على أي شِبر من أراضيهم. مما يوضح رؤيته لموضوع الدولة الفلسطينية، وكذلك لطبيعة «السلطة» الفلسطينية ودورها.

أمريكا وحل الدولتين

في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة شريكاً أساسياً في الحرب على غزة، سواء باشتراك بايدن وبلينكن واوستن في مجلس الحرب الإسرائيلي، أو بجسر الأسلحة الجوي إلى إسرائيل، وبمجيء البوارج الأمريكية إلى الشواطيء الفلسطينية «لضبط» الحرب، واستخدام النفوذ السياسي لمنع أية محاولة لإيقاف الحرب في مجلس الأمن، وإشغال الولايات المتحدة لنفسها في بحث اليوم التالي للعدوان على غزة، من خلال استخدام نفوذها في البلدان العربية، ومع السلطة الفلسطينية، والمجتمع المدني في المنطقة، عاد الرئيس بايدن للحديث عن حل الدولتين، تلك المعزوفة التي يبدو أنها تُرافق كل محاولة أمريكية لإحداث تغيرات دراماتيكية لها علاقة بالقضية الفلسطينية، أو للحيلولة دون حدوث مثل تلك التغيرات.

حاول بايدن الظهور كحالة انقلابية على سلفه ترامب (رئاسته الأولى)، فقام بتغيير كافة القرارات التي اتخذها، سواء تلك المتعلقة بالمناخ وبالعلاقات مع الصين وروسيا وبالموقف من أوروبا وحلف الأطلسي. فقط في الحالة الفلسطينية أبقى على كل ما اتخذه ترامب من قرارات لصالح إسرائيل، سواء ما تعلق بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وإغلاق القنصلية الأمريكية فيها، والموقف من ضم الجولان السوري المحتل، وواصل الدفع بإتجاه التطبيع «الإبراهيمي» بين الدول العربية وإسرائيل. وأقر مجلس النواب الأمريكي في عهده مشروعا يحظر دخول أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية إلى أمريكا، ولم يُعِد فتح مكتب المنظمة في واشنطن كما وعد في حملته الانتخابية. تجاهل بايدن القضية الفلسطينية كليا حتى السابع من أكتوبر، ثم عاد ليطرح حل الدولتين.

لفهم الملابسات التي طرحت فيها الولايات المتحدة «حل الدولتين» في عهد الرئيس جورج بوش الإبن، وحتى قبل ذلك عندما قامت بإفشال قيام الدولة الفلسطينية في أعقاب قرار التقسيم، بتأييدها ضم الضفة الغربية إلى الأردن وغزة إلى مصر، لا بد من الانطلاق من الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والتي تتلخص في الحفاظ على أمن إسرائيل

ومصالحها، وفي الهيمنة على المنطقة التي تتجسد الآن في إيجاد وتعميق حالة التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل.

يشير الواقع إلى شبه تطابق أمريكي إسرائيلي في الموقف من القضية الفلسطينية. ان الاختلاف الذي يظهر أحيان اً في الموقف بينهما خاصة في موضوع حل الدولتين، لا يعدو أن يكون خلافا على فهمهما لمصلحة إسرائيل، ففي حين تعتقد دوائر أمريكية أساسية، أنّ قيام «دولة» فلسطينية بمواصفات معينة هو مصلحةٌ إسرائيلية، يعتقد الصهاينة الأكثر راديكالية أن مصلحة إسرائيل تتناقض جذريا مع أي شكل من اشكال الوجود الفلسطيني... إنه خلاف بين إسرائيل المثقلة بالإيديولوجيا العنصرية، وأمريكا المثقلة بالإستراتيجيا.

أول رئيس أمريكي تحدث بوضوح عن حل الدولتين وأَصّل له كان جورج بوش الابن، في أعقاب مؤتمر مدريد. هو من قال بضرورة قيام دولة فلسطينية «تتعايش» مع إسرائيل. كل الرؤساء والادارات الأمريكية التي تلت بوش رددت نفس الكلام، حول إنشاء الدولة الفلسطينية ومواصفاتها وشروط وجودها. فعلت ذلك إدارة أوباما غالبا على لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، ثم الرئيس ترامب في فترته الأولى و من بعده الرئيس بايدن.

الغريب ان الرؤساء الأمريكيين الأربعة من بوش الإبن إلى بايدن، مرورا بأوباما وترامب، قد تحدثوا عن ضرورة وجود «قيادة فلسطينية جديدة» كمتطلب لإنشاء الدولة الفلسطينية. والملفت للنظر أيضاً، أن الرؤساء الأربعة تحدثوا عن اقامة الدولة الفلسطينية، ولم يتطرقوا إلى الاحتلال الإسرائيلي وضرورة إنهائه لتقوم الدولة. إنهم لا يرون أي إشكال في وجود الدولة ووجود الاحتلال. ان نموذج السلطة في الضفة الغربية، ربما هو تجسيد عملي لرؤيتهم. ترامب على سبيل المثال، يعتقد أن حل الدولتين هو «أفضل خَيار للفلسطينيين والإسرائيليين»، وفي نفس الوقت يعترف بالقدس «الموحدة» عاصمة «أبدية» لإسرائيل، ويسعى للتطبيع بين إسرائيل والدول العربية.

كما أجمع الرؤساء الأربعة، على أن الدولة الفلسطينية «العتيدة» هي مصلحة إسرائيلية بالدرجة الأولى، لذلك لا يمكنها أن تقوم إلا من خلال «اتفاق مباشر» بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بمعنى أن لإسرائيل حق الفيتو في قبول الدولة أو رفضها، وكذلك في تحديد مواصفاتها. واعتبر الأربعة صراحة أن الهدف الأول للدولة الفلسطينية هو حفظ أمن

إسرائيل. لقد كان بوش الإبن الأكثر وضوحا في هذا الموضوع، عندما قال بأن «هناك مصلحة كبيرة لإسرائيل في نجاح قيام دولة فلسطينية، ذات طابع ديمقراطي، فدوام الاحتلال يهدد هوية إسرائيل وديموقراطيتها، وقيام دولة فلسطينية مستقرة ومسالمة ضروري لتحقيق الأمن الذي تتوق اليه إسرائيل»[5].

ان قيام الدولة الفلسطينية في العقل الاستراتيجي الأمريكي ليست مسألة فلسطينية إسرائيلية فقط، بل هي جزء من ترتيب أمريكي للمنطقة كلها. كان الرئيس بوش واضحا عندما تحدث عن أن «الدولة» الفلسطينية ستقوم في إطار اتفاق مع إسرائيل ومصر والأردن، بشأن الأمن وغيره من الترتيبات من أجل «الاستقلال».

كل ما يتعلق بالدولة الفلسطينية عند الرؤساء الأمريكيين، هو ضبابي ومؤقت ومشروط ومتروك «للزمن» ولإسرائيل. يقول الرئيس بوش في خطابه حول سياسته في الشرق الأوسط في 2002/6/24، «وحينما تكون هناك قيادات جديدة للشعب الفلسطيني، ومؤسسات جديدة، وترتيبات أمنية جديدة مع جيرانه، فإن الولايات المتحدة ستؤيد قيام دولة فلسطينية، تكون حدودها وجوانب معينة من سيادتها مؤقتة، إلى حين الاتفاق عليها في إطار تسوية نهائية في الشرق الأوسط».

إضافة إلى التأكيد الأمريكي على ضرورة وجود قيادة فلسطينية جديدة من أجل قيام دولة فلسطينية، والذي يعني فيما يعنيه، تحميل الفلسطينيين مسؤولية عدم قيامها، من المفيد جدا معرفة بماذا توجه الرئيس بوش عندما خاطب الإسرائيليين والفلسطينيين في نهاية ذلك الخطاب الشهير. قال للإسرائيليين «عشتم طويلاً تحت وطأة الخوف والجنازات.. ورفضت السلطة الفلسطينية يدكم الممدودة وتعاملت مع الإرهابيين.. واعتقد اعتقادا جازما بأنكم تحتاجون إلى وجود شريك فلسطيني صالح ومسؤول لتحقيق هدف الأمن». وعندما خاطب الفلسطينيين قال: «أتفهم الغضب واليأس العميقين اللذين يستبدان بالشعب الفلسطيني، فلعقود عوملتم كرهائن لصراع الشرق الأوسط، واحتُجزت مصالحكم رهينة لإتفاق سلام شامل بدا وكأنه لن يتحقق... من حقكم الديمقراطية وحكم القانون.. من حقكم العيش في مجتمع مفتوح واقتصاد مزدهر.. من حقكم حياة مفعمة بالأمل لأطفالكم».

هكذا إذاً، الإسرائيليون يعانون من الخوف والموت ويحتاجون للأمن، ويستحقون شريكا

5 تصريح جورج بوش الإبن في القدس بتاريخ 10 يناير 2008

فلسطينيا يحقق لهم ذلك الأمن. والفلسطينيون غاضبون ويائسون، وهم رهائن لصراع الشرق الأوسط (وليس للاحتلال الإسرائيلي)، لذلك فهم محتاجون للديموقراطية وحكم القانون والمجتمع المفتوح والاقتصاد المزدهر، وليس للاستقلال والتخلص من الاحتلال وحق تقرير المصير.

اذاً يأتي الحديث الأمريكي عن حل الدولتين في «مواسم» معينة. وغالبا، إن لم يكن دائما حتى الآن، يكون ذلك مجرد حديث يقصد منه أي شيء إلا إقامة الدولة الفلسطينية، رغم أني أميل إلى أن أمريكا ترى أن إقامة «دولة» فلسطينية بالمواصفات «المطلوبة» هي في صالحها وفي صالح إسرائيل، أي ليس لها علاقة بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

هذا ما يتضح من الحديث عن الدولة دون التطرق إلى الاحتلال، ولا حتى عن وقف إطلاق النار في غزة. فالحديث عن الدولة الفلسطينية بالمفهوم الأمريكي، هو جزء من الترتيبات لصناعة اليوم «التالي» للحرب على غزة على الطريقة الأمريكية.

خُلاصة القول، ليس من السهل، ولا يُنصح، أن يتخيل الفلسطينيون دولتهم المصنوعة أمريكياً أنها ستكون مختلفة عن ما هو موجود في الضفة الغربية الآن. فالحديث يجري عن دولة تحقق الأمن لإسرائيل، ولكل من تريد أمريكا أن يتحقق الأمن له والفلسطينيون بالتأكيد ليسوا منهم. ومن تجربة الضفة الغربية والسلطة الفلسطينية، فإن تحقيق الأمن لإسرائيل يعني إبقاء الحدود في أيدي الإسرائيليين، وكذلك الاقتصاد، والموارد، والمياه والطاقة والفضاء والامواج السلكية واللاسلكية، والمواصلات وحركة الناس.إنها ليست دولة منزوعة السلاح فقط، بل دولة منزوعة كل ما يمكن أن يتخيله المرء من عناصر «السيادة».

ربما من باب السخرية، أنّ ما سينطبق على الدولة الفلسطينية ذات المواصفات الأمريكية والإشراف الإسرائيلي المفهوم الماركسي للدولة، وليس أي تعريف آخر. فهي في هذه الحالة، لن تكون إلا أداة «قمع» للطبقات الفقيرة والمحرومة من الفلسطينيين، وستكون دولة «اميبية» تتخذ شكل «الإناء» الذي تَضَعُها فيه أمريكا وإسرائيل، أي أسيرة لظروف نشأتها .إنها «دولة» موجودة «افتراضياً» لا تنشأ في سياق حق تقرير المصير للفلسطينيين بل في سياق السلب المطلق لذلك الحق.

لا ينبغي أن يكون الفلسطينيون بالمطلق مع «أية» دولة تُقام لهم. فهم ليسوا بحاجة لإدراك أن ما يخطط لهم أمريكيا وإسرائيليا (على الأقل)، في هذا المجال، سيكون عبئاً اضافياً على قضيتهم الوطنية. أما الدولة التي يمكن أن تنبثق من تضحيات الشعب الفلسطيني في غزة وغيرها ومناصريهم ومن عدالة القضية الفلسطينية، ومن تفهم الرأي العام العالمي الملفت للنظر للحق الفلسطيني وللعدوان الإسرائيلي، فهي بالتأكيد ستكون مرحباً بها.

الفصل الثاني

إســـرائيل..
الدولة "الحرام"

إسرائيل: قمة القلق.. قمة التوحش

يُردد الإسرائيليون عادة، أن الفلسطينيين لم يتركوا فرصة إلا وأضاعوها، في محاولة لأن يظهروا سعيهم الدائم، وحرصهم الشديد، لإيجاد «تسوية» مع الفلسطينيين، لكنهم يرفضون.

قد يحتاج هذا القول إلى نقاش لتأكيد صحته من عدمه، لو كان «الطرف المقابل» للفلسطينيين عدواً آخر غير إسرائيل. فالذي تبين، أن «الفرصة» الوحيدة (أوسلو) التي لم «يُضعها» الفلسطينيون، وجدوا أنفسهم بعدها في «تيه» أغلب الظن أنه سيكون أطول من تيه أجداد «الطرف الآخر».

لكن الذي جرى ويجري في غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، يثبت أن مقولة اضاعة الفرص، ينطبق في واقع الأمر على إسرائيل نفسها، أكثر من انطباقها على الفلسطينيين. فهي التي بدل أن تلتقط اللحظة، للتفكير في ما سيترتب على إمكانية ضعفها، التي انتقلت في السابع من أكتوبر من ممكنة إلى حقيقة، تمادت في التنكر لحالة الضعف هذه، التي بدت في أشد حالاتها وضوحاً، وحاولت بسرعة لملمة وضعها الذي ربما لم يمكنها هول الصدمة من ادراكه جيدا.

في ذلك اليوم، بانت إسرائيل للعالم كله، وفي مقدمته «الراعي» الأمريكي، الذي جاء ببوارجه إلى شرق المتوسط، لإيصال الرسائل إلى جهات متعددة من بينها رسالة لإسرائيل، تؤكد لها أنها لم تعد بتلك القوة التي عمل الغرب وعملت هي لأكثر من خمسة وسبعين عاما، على ترسيخها في اذهان العالم، وخاصة الفلسطينيين والعرب.

فمنذ عام 1948 حين قامت إسرائيل، كان سؤال الوجود هو سؤالها الأول، فهي تعلم أنها لم تنشأ في ظروف طبيعية، حيث مثّل وجودها، وفي هذه المنطقة بالذات، تشويهاً للديموغرافيا، واعتداءً على الجغرافيا، وشرخا في التاريخ، وإنقلابا للقيم. في اللحظة التي وُجدت فيها إسرائيل، أريد للامعقول أن يكون في ذروة معقوليته، وأريد للظلم أن يتوج على قمة العدل، وللعنصرية أن تلبس ثوب التسامح.

أرادت إسرائيل ومنذ البداية أن تتغلب على «هاجس» وجودها. ذلك الوجود الذي يختلف

عن وجود الآخرين، فهو أكثر تعقيدا، فإسرائيل لا يكفيها وجود هاديء «تختبيء» من خلاله وسط زحام دول مشغولة بمشاكلها العديدة مع شعوبها، بل هي معنية بوجود «صاخب» مستمر ودور «طليعي» ينسجم مع دورها في النظام الامبريالي الغربي، كأداة لضمان هيمنته على المنطقة ومقدراتها.

ولضمان ذلك الوجود غير الطبيعي و«الطليعي» في الوقت نفسه، واستناداً إلى عنصريتها «المعطاة» سلفا، عملت إسرائيل، إضافة إلى ارتباطها الوثيق بالمشروع الغربي وبأمريكا بالتحديد، على تقديم نفسها للفلسطينيين ولجيرانها العرب والمسلمين وللشرقيين عموما، وكذلك للعالم بصورتين؛ الأولى بتفوقها «الناعم» (الديموقراطي) حيث سوّقت نفسها وسوّقها الغرب على أنها الدولة الوحيدة الديمقراطية في المنطقة، وبتفوقها التكنولوجي والعلمي وتقدمها الصناعي في مجال «الهاي تك»، والصناعات الدقيقة، وقبل ذلك في الزراعة والطب. والثاني وهو الاهم، تفوقها في مجال الأمن والمخابرات والجيش الذي «لا يقهر»، وامتلاكها «الغامض» للقوة النووية، وكل ما يتعلق باستخدام القوة ضد أعدائها.

اعتقدت إسرائيل، كما اعتقدت أمريكا قبلها، أن القوى الناعمة مهما عَظُمَت لن تكون ناجعة لإبقاء الآخرين «معجبين» بها وأصدقاء لها، فالأهم من ذلك أن يهابها الآخرون، وأن يشعروا بالخوف الدائم منها، وهذا يتطلب منها أن تستعرض قوتها، ولا بأس أن يتخذ الاستعراض شكل العدوان الحقيقي كلما كان ذلك مناسباً.

هذا كما قلنا ليس غريبا على دولة قائمة على العنصرية الصهيونية، يؤمن شعبها بمؤمنيه وملحديه أنهم شعب الله المختار، وعلى التخلص ممن تعتقد أنهم تهديد لوجودها، أو هم دليل على مدى «لا شرعية» وجودها، والتي مهمتها ضرب كل من يحاول، أو يبدو أنه يحاول الخروج من بيت الطاعة الأمريكي في المنطقة وفي العالم عموما، في الوقت الذي يبرز أمامها سؤال وجودها عند أية لحظة ضعف تعيشها.

لهذا السبب، فإن ممارسة «التوحش» و«الاستثمار» فيه، هو الثابت في السلوك الإسرائيلي والصهيوني حتى قبل قيام الدولة، والذي استمر وتصاعد بعد قيامها سواء الممارسات الإسرائيلية أثناء حروبها مع البلدان العربية، أو في تعاملها مع سكان الأراضي التي احتلتها، أو في جرائم الإبادة الواضحة بل والمعلن عنها، التي تقوم بها في هذه الحرب على غزة.

هذا التوحش الذي تتبناه إسرائيل وتقدم به نفسها للعالم اصدقاء وأعداء، لكي تَسُر به الصديق وترعب به العدو، يتطلب جيشا قويا «لا يقهر»، ويقتضي احتراف العنف والقتل والنجاعة الأمنية والتفوق في الصناعات العسكرية وحيازة أحدث الأسلحة وأكثرها فتكا بما فيه القنابل النووية. كما تَطلّب أن تلاحق أعداءها حيثما كانوا، تشن حروبا على دول، تحتل اراض بالقوة، وتضع افرادا وشخصيات على قائمة الاغتيالات، تنفذها في أي مكان في العالم. فنراها تمارس القتل منذ نشأتها، تغتال صحفيا في بيروت، وعالما في طهران، ومثقفا في باريس، ومناضلا في دبي.

التوحش عند الإسرائيليين بالإضافة لكونه شرط وجود، هو «بزنس» أيضا، فهي تتاجر ليس فقط بأسلحتها وبإمكانياتها القتالية، بل تقدم «خدماتها» الأمنية بما فيها في مجال التجسس، للعديد من دول العالم التي تحتاج لهكذا خدمات، وكذلك في تدريب أجهزة الأمن في تلك البلدان.

ان الجرائم الفظيعة التي ترتكبها إسرائيل في غزة هذه الأيام، ليست فقط اسلوباً للانتقام من الفلسطينيين، ووسيلةً لتحقيق أهدافها ومخططاتها في التخلص منهم بالتهجير أو الإبادة، لكنها أيضا محاولة إسرائيلية لاستعادة الصورة «المتوحشة» لها، وهي المطلوبة للإجابة «المريحة» عن سؤالها للوجود، وللبقاء في وضع يمكنها من القيام بالدور المنوط بها استعمارياً.

في السابع من أكتوبر، اهتزت صورة إسرائيل «الحضارية» و«الذكية» و«المبدعة» و«المتطورة»، لكن ذلك يشكل جانبا من الصورة، إسرائيل هي الأقل حرصا على أن تظهر به، فالأولوية عندها هي لصورتها القوية والرادعة والعنيفة والمهابة الجناح، والحريصة على أن تكون «القوة الأولى» في المنطقة، والتي تستطيع التغلب على كل جيوش المنطقة مجتمعة. لقد وصلت إسرائيل «بتوحشها» ونفوذها القائم أساسا على ذلك التوحش، إلى أن تُشعر الآخرين، أن من يقف معها سيربح، أو على الأقل لن يخسر شيئا، ومن يقف ضدها سيخسر، أو على الأقل لن يكسب شيئا.

ربما بعكس غيرها، إسرائيل هي الوحيدة التي تحرص أن لا تخفي توحشها عن العالم، لأنها بذلك تعتقد أنها تستثمر فيه بالحد الأقصى، لذلك لا نجد حدودا لهذا التوحش، ولا نجد له «منطقاً» غير إظهاره بكل ما فيه من تفاصيل، وعندما تقوم بإضفاء شيء من

الغموض على بعض المتعلق بذلك التوحش مثل قوتها النووية، فإن ذلك يكون لإعطاء التوحش بعداً «أسطورياً».

هذا قد يفسر حرص إسرائيل على قتل الصحفيين بهذه الأعداد، وبهذا الشكل، وعلى الهواء مباشرة، لأنها تريد أن يرى توحشها الجميع. وهذا ربما يفسر ما صرح به نتنياهو في مؤتمره الصحفي عندما سئل عن استهداف المدنيين في غزة، قال «نحن لا نستهدف المدنيين، لكننا نتصرف كأنهم غير موجودين».

كل تصرف إسرائيل بعد السابع من أكتوبر كان لاستعادة صورة «التوحش» أكثر من أي شيء آخر، بل ان جزءا من «تخليها» عن أسراها هو تأكيد أن توحشها هو اهم من حرصها على مواطنيها وعلى جنودها.

من أهم الأسئلة التي برزت في السابع من أكتوبر، سؤالٌ حول قدرة إسرائيل على الإرهاب والتوحش، حيث بدت في اوهن اوضاعها، فلقد استبدلت صورة الجندي «المنتصر» والقاتل والذي يكسر عظام الأطفال ويخيف الجميع، بتلك الصورة التي ظهر فيها الجندي ذليلا في أيدي آسريه. كما ضُربت صورة مخابراتها التي تم إقناع العالم بقدراتها الخارقة، وبأن لا شيء يخفى عليها في أقاصي الأرض، فيتم اقتحامها بكل سهولة، وأخذ الأسرى بمن فيهم الجنود، يتبرأون من «إسرائيليتهم» بالقول إنهم مواطنون فرنسيون أو امريكيون أو روس كي يخرجوا من أسرهم. هذا هو السبب الأساس لجنون إسرائيل المتوحش، أو لتوحش إسرائيل المجنون، الذي ظهر في رد فعلها بعد السابع من أكتوبر، فهي بهذا القتل الجماعي المعلن والمنقطع النظير لكل ما هو حي في غزة، والتدمير الفظيع لكل أسباب الحياة، وضرب المستشفيات والجامعات ومقرات الأمم المتحدة، واعتبار أن لا مكان آمن في غزة، والعمل على تهجير الناس وإبادتهم، يشير بالتأكيد إلى أن سؤال الوجود عند إسرائيل قد عاد إلى بداياته، وأنها في قمة القلق، وعندما تكون كذلك تكون في قمة التوحش.

"الدولة" التي تعبث بالعالم

إسرائيل «دولة» ليست ككل الدول، كونها بالأساس نتيجة «مشروع» ثم حاملة لذلك المشروع فيما بعد. إنها دولة «مخلوقة» من لا شيء، إذ لم يكن متوفراً أي من «عناصرها» عند بداية «التنفيذ»، فكان لزاما توفير كل شيء، الأرض والشعب والنظام والجيش والثقافة واللغة والقوانين... كل شيء.

ولأن إسرائيل نتيجة مشروع من نوع خاص صممه أصحابه ليكون أبدياً، لذلك هي في «مهمة» لا تنتهي، فيتم الحرص على «شحنها» باستمرار، وإمدادها بكل اسباب الحياة و«التفوّق».

وحيث أنها دولة مخلوقة من لا شيء، وهذا في بعض جوانبه إقرار بعظمة «خالقها»، فهي تحمل صفات «جينية على الأغلب»، تجعلها مختلفة عن باقي الدول؛ فهي دولة عنصرية انعزالية قبل قيامها وليس في سياق تطورها اللاحق. والعنصرية الإسرائيلية «تفوّق» وليس مجرد اختلاف، وهو تفوق مُعطى سلفاً ومُحَمل بالكثير من القداسة. ولا يقتصر ذلك التفوق عليها كدولة بل يمتد إلى الأفراد، فالإسرائيلي متفوق على أي إنسان آخر وليس على الفلسطيني فقط، بل ان الآخر لا قيمة له، وفي بعض الحالات لا وجود له.

«خلْق» إسرائيل في سياق هذا المشروع وبهذه الطريقة التي تمت بها، جعلها اقرب إلى «الروبوت» من أي شيء آخر؛ فهي تريد أن تكون استثنائية في قوتها، ممنوع عليها أن تبدو ضعيفة، لذلك تذهب إلى «التوحش» عندما ترى ذلك ضروريا، وهذا يفسر «ضرورة» تحسسها المستمر لوجودها، فهي لا تكتفي بالوجود بل باستمرار التأكد منه والتأكيد عليه. واستثنائية في ذكائها، وهي بالفعل كذلك إلا في الحالات التي راهنت فيها على الغباء «الدائم» لأعدائها.

والدولة «الروبوت» صفر مشاعر وصفر تسامح، فليس لغيرها أي حق، وإن أعطت شيئا لسبب ما فذلك بالنسبة لها امتيازات تمنحها وليست حقوقا تعيدها.

إنها كذلك دولة كالوجبة «السريعة»، لا يدل شكلها على جوهرها، تحرص على نجاعة «التسويق» الذي لا يعني جودة المحتوى، وتريد فرض «حبها» على الآخرين رغم محتواها «القاتل».

إنها لا ترضى برأي آخر، وتسعى إلى امتثال الآخرين لوجهة نظرها وروايتها وأن يجدوا في «تميزها» شيئا طبيعيا، هي باختصار لا ترضى إلا بصهينة العالم.

لقد ارتاحت لظلم الفلسطينيين، ولم تستطع إيجاد طريق «لسعادة» الإسرائيليين أو «لوجودهم» بعيدًا عن اضطهاد الفلسطينيين الذي لا يعنيهم بشيء.

إسرائيل مقتنعة كليا باستثنائيتها، لذلك فإنها تبني على تلك الاستثنائية كل سياساتها ومواقفها، ومستعدة لعمل أي شيء للحفاظ عليها. هذا أوجد عندها فهم خاص للزمن، فهي تستقطع من التاريخ ما تشاء، وتتجاهل ما تشاء. لها روايتها الخاصة عن تاريخ فلسطين القديم، فتعتبر فترة إنشاء مملكة يهودا القديمة التي استمرت لثمانين عاما بداية تاريخ فلسطين، واعتبرت ما قبل إنشاء تلك الدولة وما بعده لا شيء. لم يكن قبلهم أحد ولم يكن بعدهم أحد.

هذا حدث أيضاً في روايتهم عن «الطوفان»، فتبدأ الرواية من ذلك اليوم ليبنوا على الأمر «مقتضاه» كأنه بداية الصراع، ويصنعون روايتهم وليس أمام الآخرين إلا تبنيها والإيمان بها.

وهي استثنائية في «تَوحُّدها» (بالمَعنى المرَضي) وتعاملها مع الآخرين بناء على ذلك. فهي لا تريد أن تكون عضوا في الاتحاد الأوروبي لكنها تريد أن تُعامل من قِبله أفضل من دوله. ولا تريد أن تكون عضوا في حلف شمال الأطلسي لكنها تريد أن تحظى بامتيازات فوق ما يحصل عليه الأعضاء. أحيان اً تريد قوات للأمم المتحدة لكنها لا تريدهم في «اراضيها»، وتريد خوض الحروب لكن خارجها. لا تريد أن تكون مع أي أحد لكنها تريد من الجميع ان يكونوا معها أو خلفها.

ليس لدى إسرائيل احترام لأحد، فهي مستعدة لأن تهاجم من تشاء حتى أولئك الذين قدموا لها الخدمات، فتلغي الأونروا رغم أنها مؤسسة دولية تأسست بقرار دولي، وتعتبر الأمين العام للأمم المتحدة شخصية غير مرغوب فيها، وتضرب اليونيفيل في جنوب لبنان، وهي لا تعتبر نفسها مسؤولة عن أية «آثار جانبية» قد تترتب على عملياتها.

إسرائيل تتصرف بناء على «منطق» خاص لفهم القيم، وهي ليست مضطرة للنظر في

«صحة» سلوكها فهو صحيح بالتأكيد ما دام هو سلوكها، فما تقوم به هو الخير ولا شيء غيره. وهي لذلك لم تقم بتقييم أخلاقي لعملياتها ولو مرة في تاريخها، بل كل ما تقوم به هو تقييم مهني لاستخلاص العبر من أجل أن تكون عملياتها القادمة اكثر «نجاعة».

لذلك لا ترضى إسرائيل إلا بـ «المطلق»، تحارب من أجل النصر المطلق كما يقول نتنياهو، ولا ترضى إلا بإيمان كُلّي بروايتها، بل هي تؤمن أن لا رواية إلا روايتها. وهي لا تؤمن بالحوار ما دامت تعتقد أن الحقيقة تُعرف بها، وكذلك (العقل والله)؛ فالحقيقة هي ما تقوم به، والعقل هو ما تؤمن به، والله هو «رب» إسرائيل.

لذلك هي من يحق لها أن تقول رأيها في الآخرين وليس العكس، وهي التي تطرد الاونروا (الأمم المتحدة) منها وليس العكس، وهي فقط التي تملك الحق في «الدفاع» عن النفس بالشكل الذي تريد وبالمستوى الذي تريد. هذا يعني أنه ليس مطلوبا منها أن تقترب من الآخرين بل مطلوب من الآخرين «الارتقاء» إلى فهم ضرورة التقرب منها.

بقي أن نضيف في هذا المجال، أن ما ينطبق على إسرائيل كدولة في مجال عنصريتها و«استثنائيتها» ينطبق أيضا على الفرد الإسرائيلي وعلى من هو مرشح ليكون إسرائيليا. فالإسرائيلي هو اهم وأرقى وأذكى و«أقدس» وأغلى من أي إنسان آخر. لذلك فالحق إلى جانبه دائما، والحماية له والأولوية له والتسهيلات له والمشاعر مقتصرة عليه. هو من يصاب بالهلع اذا سمع صوت انفجار، والآخرون يكذبون اذا أبدوا أية مشاعر تجاه آلاف القنابل التي تسقط على رؤوسهم. هو من يحاكم الآخرين ولا يحق للآخرين محاكمته، وهو من يستطيع الدفاع عن نفسه كما يريد مثل دولته. وهو الذي يُقَيَّم في شركات التأمين أغلى من أي إنسان آخر وإلا تم اتهامها باللا سامية. هذا ما يفسر مبادلة الإسرائيلي بأكثر من ألف فلسطيني (حتى وقت قريب)، وهذا أيضاً ما يفسر «حرص» الدولة على «الوقوف» مع مواطنيها أينما كانوا ومهما فعلوا، كما حصل مع مثيري الشغب الإسرائيليين في أمستردام مؤخراً.[6]

«الطوفان»... ضربة للاستثناء

«جريمة» الطوفان، أنّه هز صورة إسرائيل، هز «استثنائيتها»، وأرجع الأمور إلى البدايات

6 إعتدى مشاغبون مؤيدون لإسرائيل على تجمع الفلسطينيين في أمستردام في نوفمبر 2024

(النكبة) بعد أن كادت الأحداث إخفائها تماما، وتذهب بها إلى مساحات غير تلك التي ينبغي أن تكون فيها.

عادت الأسئلة الأساسية لشعب تم اغتصاب حقوقه في وضح النهار ولم يعترف بصرخاته كل المشاهدين، ولمشروع اعتقد أنه أجهز على ضحيته، وامتلك كل متطلبات بقائه.

في ذلك اليوم بدت إسرائيل قابلة لأن تكون أقل ذكاء، وأقل تفوقا، وأقل قوة، وظهرت جليا قابليتها للانكسار. في نفس الوقت، بدا اعداؤها أقل «غباء» مما اعتقدت، وأكثر قوة مما اعتقدت.

اهتزت اركان المشروع. والدولة التي وُجدت لحمايته احتاجت لمن يحميها، وتلك التي تعاملت على أساس أنها منتجع ومعسكر، منتجع يقضي فيه «الإستثنائيون» أوقاتهم في جو من النقاء و«الطهارة»، بعيدا عن مثيري الاشمئزاز من الأغيار «الدون»، أصبحت المكان الأكثر جلبا للمتاعب لهم. ومعسكر يقوم بأداء مهامه في الحفاظ على «الإستثنائيين» وعلى «المشروع» بكل كفاءة، فإذا به بحاجة إلى من يحافظ عليه.

ضرب الطوفان كل قواعد «الاستثناء» الإسرائيلية. وكل أركان المشروع الصهيوني. في ساعات عادت هذه الدولة «المتفردة» في «ذكائها» و«قوتها» و«ديموقراطيتها» إلى دولة مثل باقي الدول، ولم يبق من عناصر «تميزها» على الآخرين إلا توحشها ولا معقوليتها.

هذه الدولة الاستثناء التي دأبت على الحرص على مواطنها الاستثناء، وجدت نفسها تساوم على «قيمته» في مفاوضات تبادل الأسرى، ووصل بها الأمر إلى «التضحية» به وحتى قتله من أجل استرجاع صورتها. كانت دولة المواطن اليهودي فوجدت نفسها تقتله من أجل لا معقولها.

أبطل الطوفان قدرة إسرائيل على «التمثيل»، فالتي كانت تفاخر بديموقراطيتها الوحيدة في المنطقة، أخذت تلاحق مواطنيها على رأيٍ في وسائل التواصل الاجتماعي، وتم فصل موظفين من وظائفهم وطلبة من جامعاتهم بناء على ارائهم. لقد اصبحت دولة نزقة، لا تتحمل أي شيء ولا تطيق أية معارضة ولا أي اختلاف حتى لو كان ذلك من وزير دفاعها نفسه.

إسرائيل.. تهديد متصاعد

لم تترك الحرب الإسرائيلية الحالية على غزة ولبنان أي شك في أن إسرائيل متشبثة في «استثنائيتها» ولا معقوليتها إلى النهاية. وهي لا ترى من أجل استمرارها في ذلك إلا ممارسة مزيد من اللا معقول يتجلى في احتراف أكبر للقتل، وارتكاب المزيد من المجازر وإظهار المزيد من الوحشية. بخلاف حروبها السابقة، وفي محاولة منها على ما يبدو لاستعادة صورة «الردع»، حرصت إسرائيل على أن يكون لا معقولها بَيّناً وعلى رؤوس الاشهاد.

لا يسمح «الاستثناء» الإسرائيلي لهذا النمط من الدولة، بالتفكير في طرق بديلة لحل مشاكلها ومعضلاتها التي لا تسير إلا في خط تصاعدي، لذلك فهي تحل «معضلة» الاحتلال بالمزيد من الاحتلال، ومعضلة ارتكابها للجرائم بارتكاب مزيد منها، ومعضلة وجود ضحايا لاعتداءاتها إلى إيجاد مزيد من الضحايا.

إسرائيل اللا معقولة اظهرت انها دولة «خفيفة» ورعناء ولا تملك أي حس بالمسؤولية تجاه العالم. ضاعفت في هذه الحرب ضحاياها من الفلسطينيين واللبنانيين والعرب والمسلمين وحتى الإسرائيليين، و«حرضت» الحكومات الغربية على مواطنيها وشبابها وطلبتها وأصحاب الرأي فيها، وأساءت للأمم المتحدة وسكرتيرها العام ومؤسساتها وفي مقدمتها المحكمة الدولية الاهم.

فوق ذلك، فإنها تعبث بالتاريخ وبالجغرافيا والقيم والمنطق والأعراف وبكل ما هو إنساني، واذا ما أضفنا إلى ذلك، وفي سياق الارتباط «الغربي» الأعمى بها، أخذت الولايات المتحدة والأنظمة الغربية إلى اللا معقول أيضا، وهذه بدورها أخذت المنظمة الدولية والنظام العالمي برمته إلى نفس الحالة، فهل يُعقل أن يصوت أرفع مجلس أممي مسؤول عن السلم العالمي ضد وقف إطلاق النار ومع استمرار ارتكاب المجازر والإبادة... نحن أمام حالة مذهلة من اللا معنى.

في مثل هذه الحالة، من يستطيع ضبط رد فعل الضحايا؟ ومن يستطيع ضمان استمرار الحالة التي تمارس فيها الضحية قمة العقل وضبط النفس ويمارس الجاني و«غَربه» قمة الجنون؟ ربما اذا استمرت هذه الحالة فإن الأبواب ستفتح نحو اللا معقول على

مصراعيها، وستقتنع الضحايا أن لا مجال للعقل للتعامل مع هكذا «جُناة»، فإذا كان الجاني مستعد لضرب ضحيته بالسلاح النووي[7]، فمن الذي يضمن أن الضحية سوف لن تذهب بتفكيرها إلى ما يتناسب مع ذلك... ؟

7 دعا وزيرالتراث الإسرائيلي عميحاي الياهو إلى ضرب غزة بالقنبلة النووية وقال إن قطاع غزة يجب أن لا يبقى على وجه الأرض.

إسرائيل تهين العالم

راقب كثيرون ذلك المشهد الذي يقوم فيه مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، بتمزيق ميثاقها (ميثاق العالم)، إثر تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، لصالح قرار بأهلية فلسطين لعضوية كاملة في المنظمة الدولية، وذلك بعد إفشال الولايات المتحدة قراراً لمجلس الأمن بهذا الخصوص.

لكن الاعتقاد أن «درامية» هذا المشهد، قد حال دون أن ينتبه كثيرون، إلى تلك الكلمات التي وجهها ذلك الدبلوماسي الإسرائيلي «المخضرم»، والوزير السابق، جلعاد اردان، إلى مندوبي العالم، حيث قال وهو يقوم بوضع الميثاق في ماكنة التمزيق التي احضرها: «هذه مرآتكم لتروا ماذا فعلتم بالميثاق بهذا التصويت المدمر... أنتم تمزقون ميثاق الأمم المتحدة بأيديكم.. العار لكم».

كان اردان وهو يتلفظ بتلك الكلمات، ممثلاً حقيقياً ونمطياً (وليس رسمياً فقط) لإسرائيل وللصهيونية... يقوم بتمزيق الميثاق ويقول لمندوبي دول العالم «أنتم تمزقون الميثاق بأيديكم»، تماما كما تفعل إسرائيل، تقتل وتتهم ضحاياها بالارهاب، تعتدي على الآخرين وتتهمهم بتهديد أمنها، تمارس الإجرام وتتهم الأبرياء بالوحشية، تمارس العنصرية وتتهم من يقع عليهم ذلك بمعاداة السامية.

بالطبع، لم يكتف المندوب الإسرائيلي باتهام أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بتمزيق الميثاق، بل قام بتحقيرهم ووجه لهم الشتائم مباشرة وبوضوح وبلا اية مواربة، فقال لهم ان ما قاموا به هو «عمل غير أخلاقي»، ولم ينس التطرق إلى «اللازمة» التي يجب أن يختتم كل صهيوني حديثه بها، وهي التطرق إلى الهولوكوست الذي يعتبر السلاح الأنجع عندما تصل الأزمات إلى ذروتها، فقال لمندوبي العالم، أن الأمم المتحدة «تكافيء الفلسطينيين في ذكرى الهولوكوست»، ونسي أو ربما تناسى، أن من ارتكب الهولوكوست هم أعز أصدقاء إسرائيل، وليس الفلسطينيين ومن صوّت لصالحهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الأمم المتحدة وإسرائيل

يمكن وصف علاقة الأمم المتحدة بإسرائيل بأنها علاقة حب من طرف واحد. هذا النوع

من العلاقة لا يقتصر على الأمم المتحدة، بل على الجميع عندما يتعلق الأمر بالعلاقة مع تلك الدولة، التي ترى أن من «واجب» الآخرين «حبها» وخدمتها والعمل لصالحها، لإثبات اهليتهم لنيل رضاها. انها تعتبر أن الموقف منها هو الموقف من الحقيقة ومن «الله»، وأن موقف الآخرين منها لن يغير «حقيقتها» ولا «قدسيتها» إنما يؤثر سلبا أو إيجابا على صاحب الموقف نفسه. لذلك هي إما ترضى عن الآخرين أو لا ترضى، وتُقَيمهم وتتصرف حيالهم في ضوء ذلك.

ما قدمته الأمم المتحدة لإسرائيل لا يقدر بثمن، ولم يتم تقديمه لأي دولة أخرى في العالم. ابتدأ ذلك مبكرا قبل إنشاء إسرائيل بعام واحد وبعد إنشاء الأمم المتحدة بعامين، عندما أقرت المنظمة الدولية قرار تقسيم فلسطين رقم 181 للعام 1947، والذي ينص على ضرورة إنشاء دولتين في فلسطين (يهودية وعربية)، وبذلك وضعت الأساس القانوني لانشاء دولة إسرائيل.

وفي قرار الأمم المتحدة رقم 273 في 11 مايو 1949، أي بعد الإعلان عن تأسيس دولة إسرائيل بعام واحد، تم قبولها عضوا كاملا في الأمم المتحدة، لأن الجمعية العامة اعتبرتها، وبناء على ما قّدّم لها مجلس الأمن من معلومات، «دولة محبة للسلام، راضية بالالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة في ذلك « (هكذا مرة واحدة وخلال عام واحد).

كما أن الأمم المتحدة التي أقرت في ظرف تاريخي مميز، في 10 نوفمبر 1975 اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، عادت وعدلت عن ذلك القرار، وفي حالةٍ إستثنائية لم تتكرر، تم إلغاء ذلك القرار بآخر صدر في 16 ديسمبر من العام 1991.

ومما عملته الأمم المتحدة لإسرائيل، أن بعض اتفاقياتها مع دول عربية، مثل اتفاقيةً كامب ديفيد مع مصر، تم اعتمادها من قبل مجلس الأمن، حتى تصبح اتفاقية دولية يصعب إلغاءها أو تعديلها فيما لو أراد ذلك أحد من أطرافها.

إسرائيل والأمم المتحدة

لكن ماذا كان رد فعل إسرائيل على كل ذلك الذي قدمته لها الأمم المتحدة، قامت منذ

البداية باحتلال مناطق شاسعة من تلك التي تم تخصيصها للدولة الفلسطينية التي نص عليها قرار التقسيم، بل وقوضت إنشاء تلك الدولة التي يفترض أنها توأمها في ذلك القرار، وذلك بأن دفعت باتجاه وضع الأراضي التي بقيت خارج سيطرتها عند توقف القتال في العام 1948، تحت «الوصاية» العربية.

كما أن إسرائيل، وبعد أشهر من تأسيسها، قامت (هي وعصاباتها) باغتيال مبعوث الأمم المتحدة إلى فلسطين الكونت برنادوت، وذلك في 17 سبتمبر 1948، بعد أن دعا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ووجوب دفع تعويضات لأولئك الذين يقررون عدم العودة. الكونت برنادوت شخصية دبلوماسية عالمية، وهو أحد أفراد العائلة المالكة في السويد، وكان قبل مهمته الأممية في فلسطين، رئيسا لمنظمة الصليب الأحمر السويدي، لكن كل ذلك لم يغفر له دعوته لعودة اللاجئين فتم اغتياله.

لم تمتثل إسرائيل يوماً لأي قرار أممي رأت فيه مصلحة ما للفلسطينيين، رغم أن تلك القرارات كانت نادرة بسبب وقوف الولايات المتحدة والغرب ضدها. أجهضت قرار التقسيم، ولم تنسحب من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967، وقامت بضم القدس وكذلك الجولان السوري، ولا تكف عن إقامة المستوطنات، وترتكب بإستمرار كل الجرائم التي نص ميثاق الأمم المتحدة على تجريمها.

لا تترك إسرائيل فرصة لإهانة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة إلا وتقوم بها. عملت ذلك مع اليونسكو كلما اعتبرت مكانا أو تراثا على أنه فلسطيني. وعملت ذلك مع محكمة العدل الدولية، لمجرد أنها قبلت النظر في دعوى جنوب أفريقيا حول ارتكابها لجرائم الإبادة. وعملت ذلك مؤخرا عندما مزق مندوبها في الأمم المتحدة ميثاق المنظمة الدولية، وأهان العالم.

عبر تاريخها، لم تقدم المنظمة العالمية الأرفع لأية دولة مثلما قدمت لإسرائيل، من تبني تأسيسها، إلى أكبر شهادة زور في سلوكها، إلى تغطية جرائمها وتشريع اغتصابها لأراضي الآخرين. بالمقابل لا توجد دولة في العالم مثل إسرائيل، قابلت كل ذلك «المعروف» بكل ذلك الجحود، وأهانت الأمم المتحدة وأمينها العام كما لم تفعل أية دولة أخرى في العالم.

ليست إسرائيل سببا في ازمة الأمم المتحدة بقدر ما هي أحد اهم مظاهر تلك الأزمة، فهي بتصرفها الأرعن ضد القانون الدولي، وإهانتها للمنظمة الدولية كمؤسسة وكأفراد، ولجوئها المستمر إلى حماية «الأب» الأمريكي، وتهديدها الذي بات مكشوفا وممجوجا لكل من يخالفها بمعاداة السامية، إنما تدل على عمق الأزمة التي تعيشها المنظمة الدولية، تلك الأزمة التي تشير بدورها إلى أزمة النظام العالمي، الذي وصل ذروة لا معقوليته إثر تفرد أمريكا بالهيمنة على العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

لقد سبق التمزيق الرمزي لميثاق الأمم المتحدة من قبل مندوب إسرائيل «تمزيقا» حقيقيا له من قبل الولايات المتحدة، عندما دعمت إسرائيل وهي ترتكب كل هذه الانتهاكات بحق الفلسطينيين وبحق البشرية، وكذلك عندما ارتكبت الولايات المتحدة نفسها الجرائم في العراق وأفغانستان وسوريا، وقبل ذلك في فيتنام ودول عديدة أخرى. لقد أدارت الولايات المتحدة ظهرها لجوهر ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو إلى حفظ السلم الدولي وإلى العدل والكرامة الإنسانية، فوقفت رسميا ضد وقف إطلاق النار في غزة، رغم الدعوات المتكررة للأمين العام للأمم المتحدة لذلك، وأدارت ظهرها لمصالح الشعوب المستضعفة في كل أرجاء المعمورة.

ليست المشكلة في الأمم المتحدة ولا في ميثاقها، بل المشكلة الحقيقية في النظام الدولي الذي يسمح لدولة مثل إسرائيل، وحتى مثل الولايات المتحدة، بانتهاك هذا الميثاق، وبتهديد السلم العالمي، وبارتكاب كل الفظائع التي لم تعد البشرية مستعدة لقبولها لفترة أطول.

لا بد للنظام الدولي العتيد الذي بدأت بشائره تلوح في الأفق، أن يراعي مصالح الشعوب المستضعفة، وأن يعيد كثيراً من القيم الإنسانية التي تراجعت أو اختفت في النظام الحالي، وأن يعتمد الإنصاف في تمثيل شعوب العالم خاصة في آسيا وأفريقيا والشرق «الإسلامي» وأمريكا اللاتينية، ذلك الذي يتطلب أن تكون دولا «محترمة» مثل جنوب أفريقيا والبرازيل، أعضاء مؤثرين في أي منظمة تمثل دول العالم وشعوبه.

كما ينبغي أن تمتلك المنظمة العتيدة، آليات تمكنها من تنفيذ قراراتها، ومن حماية المستضعفين، وقبل ذلك تستطيع حماية نفسها من الابتزاز السياسي والمالي الذي تمارسه

الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية... ربما سنرى منظمة دولية بهذه المواصفات في قادم الأيام، وسنفرح كثيرا اذا ما كان في وسط حديقتها الأمامية نصبا تذكاريا وشعلة «للخلود» لضحايا غزة، الذين وضعوا حجر الأساس للإنسانية القادمة.

في حالة إسرائيل.. وعي اللا معقول يقتضي نفيه

في الوقت الذي كان فيه مقاتلو القسام يدمرون الجدار الأمني حول غلاف غزة، كان «الوعي» بإسرائيل، يتحرر من كل أشكال الزيف التي أحاطها بها الغرب الاستعماري والصهيونية، لتبدو تلك الدولة، ليس فقط في قمة وحشيتها، بل وكذلك في قمة لا معقوليتها .

لا أتفق مع أولئك الذين استنتجوا حتمية زوال إسرائيل، خاصة الذين فعلوا ذلك استنادا إلى أسس دينية، تطلبت «اجتهادات» متعددة في تفسير النصوص. فأنا لا أقول بحتمية زوال تلك «الدولة»، بل بضرورته. ولا أقول بأن هذه الدولة ليس لها مستقبل، بل أقول بأن هذه الدولة، إن كان لها مستقبل، فهو على حساب العالم واستقراره وطبيعته ومنطقه وأخلاقه.

غزة وانكشاف «الدولة»

استطاع الاعلام الصهيوني الغربي «تسويق» الرواية الصهيونية حول إسرائيل لدى كثيرين، خاصة بين شعوب الغرب. فلم يكن كل مؤيدي إسرائيل في الغرب وفي بقية العالم، يستندون في مواقفهم تجاهها إلى مصالحهم المرتبطة بها، أو إلى إيديولوجياتهم التي تسوغ لهم تلك المواقف. بل كان منهم من ضللته الآلة الإعلامية بتلك الرواية، فاعتبرها حقيقة وأُعجب بتلك «الدولة» الصغيرة و«القوية» و«الذكية» و«المهدّدة» من «جيران» لا يتوانوا عن العمل على تدميرها.

لكن الذي جرى ويجري في غزة أسقط كل الأقنعة، فظهرت إسرائيل على حقيقتها. بالنسبة للفلسطينيين، كانت جرائم إسرائيل واضحة حتى قبل قيامها في العام 1948. لكن ذهابها في الحرب على غزة إلى توحش دون حدود، وشروعها في إبادة الفلسطينيين قولا وعملا، وتجريد الناس من إنسان يتهم، واستهدافها حتى للمؤسسات الدولية، ولكل من منع قانون الحرب استهدافه من صحفيين ومستشفيات وأماكن عبادة ودور علم، وذهابها لتحقيق النصر «المطلق» بأي ثمن، حيث لا أنصاف حلول، ولا توافق، ورفض لكل مقترحات التهدئة ووقف إطلاق النار، جعل الكثير ممن كانوا غير مبالين تجاهها، وحتى من كانوا يتفهمون مواقفها ومؤيدين لها، يتراجعون عن ذلك، ويعتبرونها دولة خارجة عن القانون، لا يمكن التسامح مع ما تفعله بحق الفلسطينيين وبحق كثيرين غيرهم.

اعتبرت إسرائيل نفسها دولة «استثنائية» ليست كأي دولة أخرى، وهكذا اعتبرها الغرب. وأهانت الأمم المتحدة ومؤسساتها وحتى أمينها العام عندما «خرجت» عن رغبتها، ولم تتوان عن فضح من تعتبرهم أصدقاءها مثلما فعلت في موضوع معبر رفح في محكمة العدل الدولية عندما إتهمت مصر بمنع إدخال المساعدات، وأعطت لنفسها الحق في مراقبة دول العالم ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية وحتى الأفراد «لضمان» امتثالهم لإرادتها، وهددت باستخدام السلاح النووي، ورأت في المؤسسات الدولية مؤسسات أُنشئت لخدمتها، وأي خروج عن ذلك ولأي سبب هو غير شرعي وغير قانوني.

هذا الكم من التدخل والعبث بالآخرين الذي تمارسه إسرائيل، وترويعها للعالم وليس للفلسطينيين فقط، وخروجها عن كل منطق في استخدام القوة المفرطة العمياء، جعل العالم اكثر قلقا على مصيره، وصنع منها كابوسا يؤرق ليس فقط أعداءها، بل وأصدقاءها، وحتى اليهود التي إدعت أنها جاءت لحمايتهم، فأصبحوا فيها وبسببها في وضع هو الأقل أمنا والأكثر إحراجا لهم في العالم.

إسرائيل «الاستثناء» والرأي العام العالمي

اللا معقول الذي وصلته إسرائيل في حربها على غزة، أحدث تحولا هاما في الرأي العام العالمي بما فيه الغربي، حيث تحول الجزء الأكبر منه إلى دعم فلسطين، وإلى اعتبار إسرائيل دولة إرهابية. تجتاح المظاهرات المليونية مدن أمريكا وبريطانيا وأوروبا الغربية، ويحرق طيار أمريكي[8] نفسه انتصارا لفلسطين، وتدين شخصيات اعتبارية عالمية إسرائيل وتعلن وقوفها مع الحق الفلسطيني. بالمقابل تزداد الأنظمة السياسية في تلك الدول، وكذلك اللوبي الصهيوني وضوحا في قمعه لأي رأي مخالف، وملاحقته للأصوات الرافضة لسياسات إسرائيل حتى في الجامعات الأكثر شهرة في العالم، والتي تعتبر قيم الحرية أساسا لوجودها.

لقد نقلت المظلومية الفلسطينية، ولا معقولية إسرائيل، كثير من أوساط الرأي العام الغربي إلى اعتماد الأخلاق والضمير، وليس السياسة والمصالح المباشرة كأساس للحكم على الأمور، هذا ما لم تستطع أن تفعله أية قضية أخرى في العالم. لقد كانت القضية الأوكرانية على سبيل المثال مفهومة جيوستراتيجياً لكنها ملتبسة أخلاقيا، لكن فلسطين

8 أضرم الطيار الأمريكي أرون بوشنيل النار في نفسه خارج السفارة الإسرائيلية في واشنطن في 25 فبراير 2024

وغزة، لم تترك أية مساحة ضبابية، وعملت على فرز العالم بكل وضوح بين من هو إنسان صاحب ضمير وبين من هو «شيء» آخر. أكاد أقول أنها أول مرة في التاريخ تفرز فيها البشرية على أساس أخلاقي.. إنسان يون وغير إنسان يين، وذلك بناء على موقفهم من فلسطين وإسرائيل.

آخذين بالاعتبار الترابط العضوي بين إسرائيل ومشروع الهيمنة الغربي على المنطقة، وصراع الولايات المتحدة من أجل إبقاء تسيدها على العالم، فإن هذه التحولات الجدية في الرأي العام تجاه إسرائيل سلوكا وجوهرا، وانعكاس ذلك على الموقف من السياسات الغربية ككل، يعتبر دفعة أخرى بإتجاه عالم متعدد الأقطاب، ينهي التفرد الأمريكي في قيادة العالم، ويشكل مزيدا من الضغط على المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل.

إسرائيل تخلق شروط نَفيِها

ليس الإرهاب أمراً مستجداً عند إسرائيل، لكن ما ترتكبه من جرائم وبطش في ما يجري الآن من حرب على غزة، بلغ ذروة اللا معقول، إنه حضور مكثف لجنون إسرائيلي خاص. فلم تعد إبادة الفلسطينيين «متطلباً» لدفاع إسرائيل عن نفسها كما قد يفعل المجرمون «العاديون»، إنما واجب ديني «يتقربون» به من الله كما يقول حاخاماتها.

وصلت إسرائيل نقطة اللا عودة في لا معقوليتها، إنها دولة «مريضة» نفسياً وصلت بها الغطرسة حدّاً جعلها تستخف بالعالم وبالمنطق وبالقيم. يتحدث زعماؤها عن سعيهم لتحقيق النصر «المطلق» ولا شيء غير المطلق. هذه وصفة كاملة للإنتحار. هذا ما أدركه كثيرون في العالم ومن بينهم كثير من اليهود الذين أدركوا أن إسرائيل بذلك فقدت، بل افقدت نفسها، كل مبررات وجودها وباتت عبئا على البشرية. إنها كالولد الشقي الذي استعدى بتصرفاته الشائنة الجميع، وفي مقدمتهم أهله.

إسرائيل مرعوبة ومهزوزة و«منتشية» في نفس الوقت، وهي تعالج وضعها هذا الذي نشأ عن «كبرياء» ليس له رصيد هذه المرة، بمزيد من البطش. إنها لا تدرك أن البطش لا يمكن أن يجعل من اللا معقول معقولا، بل يزيد من مستوى لا معقوليته.

ما جعل إسرائيل في أوج ازمتها هو اعتبارها لنفسها أنها استثناء في كل شيء. لا ينطبق

عليها ما ينطبق على أي دولة في العالم، وما ينطبق على «مواطنها» لا ينطبق على أي إنسان في العالم. ومما زاد الأمر تعقيداً أن الغرب مقتنع أنها كذلك، دولة استثناء، وبشر استثنائيون. هذا أيضاً يزيد من اندفاعها نحو الهاوية.

المثقفون الفلسطينيون.. الإرتقاء بالمهمة

دأب المثقفون الفلسطينيون على توضيح قضيتهم لشعبهم وللرأي العام، منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين. لكن الحالة الجديدة التي نشأت بعد ما فعلته غزة بإسرائيل، وما فعلته إسرائيل بغزة، أصبحت فيها القضية الفلسطينية في مستوى آخر، ووصلت فيها إسرائيل قمة «لا معقوليتها»، وتبنى الرأي العام العالمي بأغلبه ما يترتب على ذلك، أصبح لزاما على المثقفين الفلسطينيين أن ينهضوا برؤياهم لقضيتهم، وبالأفق الذي يجب أن يضعوه نصب تفكيرهم للوصول اليه.

لقد فعلت «الواقعية» المحافظة «غير الثورية» فعلها بالمثقف الفلسطيني، فأخذ يسير خلف السياسي لا ليعطيه دفعة إلى الأمام، بل لشدِّه إلى الخلف اذا شك أنه قد يفكر بشيء من التجاوز لذلك «الواقع». لكن الحالة الجديدة، حيث بات الرأي العام اكثر جرأة وجذرية حيال إسرائيل ولا معقوليتها، وأصبح العالم على أعتاب نظام ترفض أخلاقه اعتبار اللا معقول معقولا، تفترض من المثقف الفلسطيني السمو إلى مستوى قضيته في وضعها الجديد، واللحاق بما وصلت له شعوب العالم المتظاهرة في لندن وباريس وكوبنهاجن وواشنطن وغيرها من رفضٍ لذلك اللا معقول.

مطلوب من المثقف الفلسطيني التقاط اللحظة واللحاق بحالة الوعي العالمي الجديدة، التي يسعى العالم فيها للتخلص من أثقل اعبائه، والتأصيل لتلك الحالة، حيث لا مبرر لوجود الوعي القائل بإمكانية التعايش مع اللا معقول، وحيث ينتهي ذلك اللا معقول ليس بنيران خصومه فقط، بل وبنيران أصدقائه أيضاً.

حالة الوعي الجديدة تتيح للمثقف الفلسطيني التخلص من القوالب الجامدة التي تراكمت في عقله، وانتجت عقلا متكلساً مرتاحاً لمعطيات «الهزيمة»، ولا يشغل نفسه إلا في تبريرها وتحويرها وتسويقها تحت عنوان الواقعية والاعتدال. لقد قلبت الحالة الجديدة مفاهيم عديدة في مقدمتها التطرف والاعتدال، فأخذ كل منهما مكان الآخر، وبات

الرفض الكامل والواضح للا معقول، قمة العقلانية والقبول به ذروة الاغتراب.

خلاصة القول الآن، وقد فهم العالم فلسطين ورسالتها، وإسرائيل و«استثنائيتها»، وحيث العقل الصهيوني المطلق اهم مؤشرات الهزيمة ودلالاتها، وحيث فاض العالم بالجرائم التي ارتكبتها الدولة «الاستثنائية»، يلتقي الحضور المكثف (على شكل جرائم) للا معقول مع ضرورة غيابه... العالم بعد كل الذي جرى في غزة، أصبح بحاجة حقيقية ليرتاح، وطريقه إلى ذلك بات في منتهى الوضوح.

الفصل الثالث

النظام العربي
"ومتلازمة" إسرائيل

النظام العربي والعمى الاستراتيجي

بعيداً عن أية أوهام حول نشأة النظام السياسي العربي وتشكل الدولة العربية المعاصرة، فإن مضيّ ما يقارب القرن على ذلك، يفترض أن يكون قد وفر لهذا النظام عوامل استقرار كافية، تجعله يذهب إلى شيء من التمرد على ظروف نشأته، وتعطيه بعضا من الثقة تخفف من اعتماده على الدول الكبرى وخاصة الإمبريالية منها للبقاء، وتعمل على إيجاد علاقة أكثر «معقولية» بين الأنظمة وشعوبها.

في معظم الوقت -باستثناء الفترة الناصرية- تصرف النظام السياسي العربي بدونية مع القوى الإمبريالية، فكان يُستخدم من قبل تلك القوى، وفي أغلب الأحيان كان سعيدا بذلك الاستخدام، ويسعى له. في نفس الوقت تصرف بعنجهية مع شعبه، تلك العنجهية التي تراوحت بين القمع وبين الاحتقار والتجاهل التام.

هذه الدونية لدى النظام السياسي العربي، اقتضت بأن تبحث الأنظمة المشكِّلة له عن تموضع مع هذه الدولة الكبرى أو تلك، والاستقواء بها على بعضها البعض. ذلك أثر على العلاقة البينية بين الأنظمة العربية بشكل سلبي، فكانت تلك العلاقة سيئة، بل ومتوترة في كثير من الأحيان، وصارت فكرة العمل على تقارب شعوب المنطقة غريبة ومستهجنة، وفي المرات القليلة التي نجحت فيها الأنظمة في اللقاء غالبا ما كان ذلك بدعوة من دول كبرى (اجتماع بايدن مع الزعماء العرب في السعودية وكذلك اجتماع الرئيس الصيني معهم)، حتى في هذه الحالات النادرة التي التقى فيها ممثلو النظام العربي لم تكن لقاءات تنم عن تقارب في الرؤى بينهم، بقدر ما كانت لقاءات «قطيعية» استجابة لدعوة زعيم دولة عظمى.

العالم يتغير

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي هيمن الغرب الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة على العالم، وأصبح هو المقرر الوحيد للأحداث الكبرى وأحيانا غير الكبرى في العالم. في هذه الفترة تصرفت الولايات المتحدة وحلفائها بشكل غير مقبول نهائيا، شنت حروبا لا مبرر لها، ودمرت دولا ومجتمعات، وقتلت الملايين وغيرت أنظمة واغتالت من أرادت اغتياله وجوعت شعوبا بكاملها، وصنعت اتفاقيات وألغت اتفاقيات أخرى. أكبر ديمقراطية

في العالم تصرفت كأكبر دكتاتور دموي في العالم.

الولايات المتحدة (والغرب) التي غزت العالم «بقيَمها» المتمثلة بالحرية والديموقراطية وحقوق الانسان قَبْل جيوشها أيام الحرب الباردة، لم تعد بحاجة لذلك عندما تربعت وحيدة على عرش العالم. فلم تعد بحاجة إلى حتى التظاهر بوجود قيم وأخلاق، بل ذهبت إلى الاحتلال المباشر والحصار الاقتصادي وغير الاقتصادي والإملاء، ولم يعد يُرى منها سوى العنصرية والاستعلاء والعنجهية حتى على حلفائها التاريخيين إلا مع إسرائيل بالطبع.

هذا التغول على الآخرين بدا بأوضح صوره وأقساها في منطقة الشرق الأوسط. غزو أفغانستان والعراق، وتدمير ليبيا وسوريا، وحصار إيران ولبنان واليمن، واملاءات التطبيع مع إسرائيل على بعض الأنظمة، والحديث العنصري الاستعلائي للرئيس بايدن الذي قال بأن الولايات المتحدة لن تترك المنطقة (الشرق الأوسط) لأن الفراغ ستملؤه الصين وإيران... بايدن لا يرى في هذه المنطقة إلا فراغا، لا يرى شعوبا ولا يرى دولا ولا أنظمة، ولذلك فهو لا يجد نفسه مضطرا لبذل أي جهد من أجل أن يقول ما يريد أن يقول بشيء من الدبلوماسية، ومراعاة للحد الأدنى من الكرامة لبلدان المنطقة.

لكن هذا الوضع الذي تربعت فيه الولايات المتحدة وحيدة على عرش العالم أخذ في التغير الآن، فالصين عملاق اقتصادي يزداد قوة «وجرأة» يوما بعد يوم، وروسيا قوة عسكرية وثبات اقتصادي واستراتيجي. وإيران تطور عسكري وصمود اقتصادي ونهضة علمية ودبلوماسية ذكية. إضافة إلى بلدان أخرى في أماكن أخرى من العالم تجد نفسها غير مستعدة لدخول بيت الطاعة الامريكي.. هذا الوضع آخذ بالتغير الآن، وبوضوح لا لبس فيه، وعنوان ذلك التغير أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على فرض هيمنتها المطلقة ولا حتى شبه المطلقة على العالم كما كانت في العقود الثلاث الأخيرة.

العرب.. غياب الإستراتيجيا

في مثل هذا الوضع الذي يشهد خلخلة في النظام العالمي، حيث التنافس بين القوى الكبرى يصبح صراعا مكشوفا وبكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية، تتهيأ الفرص أمام القوى «الضعيفة» والمكبلة لتحقيق منجزات، لم تكن قادرة عليها في ظل «استقرار» النظام

العالمي تحت هيمنة القطب الواحد. هذه الفرص ليست كثيرة في التاريخ، والقيادات الحكيمة وذات الرؤيا هي وحدها من تستطيع اقتناصها واستثمارها.

للأسف لا يبدو أن النظام العربي مهيأ لاستثمار هذه الفرصة التاريخية، أو حتى لا يفكر في ذلك، مع أن مصلحته المباشرة، ناهيك عن مصلحة شعوب المنطقة، هي في العمل الفوري من أجل تحسين وضع بلدانه في النظام القادم.

من الواضح أن هيمنة الولايات المتحدة آخذة في التناقص، وبالتالي فإن على النظام العربي الذي يعتقد أنها هي التي تحميه وتضمن بقاءه واستقراره لن يكون بمقدوره القيام بذلك الدور في المستقبل غير البعيد.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك تجربة الربيع العربي في السنوات العشرة الأخيرة، التي أثبتت - من وجهة نظري على الأقل - أن هذا الوقت الذي نحياه ليس وقت ثورات بالمفهوم الكلاسيكي للكلمة، وإنما وقت اصلاحات وتوافقات بين القوى المختلفة في أحسن الأحوال، فالربيع العربي في كل البلدان التي أحدث فيها تغييرات لم يمس جوهر النظام، ولم يستبدل نظاما بآخر، إنما جرت تغييرات داخل النظام نفسه، هذا جرى في تونس وفي مصر والسودان وليبيا. إن تشابكاً للقوى الخارجية والداخلية، إضافة إلى الدور الكبير للمجتمع المدني، مثل مظلة لحماية الأنظمة بحيث يصعب، إن لم يكن يستحيل، إجراء تغييرات جذرية عليها، والإصلاح بات هو الممكن الوحيد في المنطقة.

ما أردت قوله هنا أنّ على الأنظمة أن تشعر بطمأنينة أكثر في علاقتها بشعوبها وبتنظيماتها السياسية، وأن لا تقرأ مصالحها في تعارض مع مصالح شعوبها، وأن تدرك أنها ليست بالضرورة بحاجة إلى قوى خارجية لتثبيت حكمها، ولذلك عليها أن تكون أكثر جرأة في تبني استراتيجيات للخلاص من نظام الهيمنة الامبريالي أو تحسين شروط علاقتها به بالحد الأدنى.

صحيح أن هناك ما يشير إلى تطور في فهم بعض الأنظمة العربية لعلاقتها بالولايات المتحدة والغرب، خاصة فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا وبعض السياسات النفطية، لكن هناك أيضا ما يدعو لأكثر من القلق في موضوع التطبيع مع إسرائيل والسياسات المرتبطة بذلك في المنطقة. ان محاولة الفكاك (مهما كانت بسيطة) من الهيمنة الأمريكية لا تنسجم

بتاتا مع ما يجري من تمتين متنام للعلاقة بإسرائيل، وهو تعبير عن عدم فهم للعلاقة بينهما.

كل ما يقوم به النظام العربي باستثناء ما أشرنا اليه في موضوع أوكرانيا ومقاطعة روسيا يشير إلى ما يعانيه ذلك النظام من تخبط وفوضى الاستراتيجيا أو حتى من غيابها، رغم أن الظرف التاريخي الراهن يتطلب استراتيجيا واضحة، وفعلاً جديا لتغيير الأوضاع دون تأخير.

يظهرالتخبط الاستراتيجي للنظام العربي في الموقف من كل من إسرائيل وإيران. فالأصل والطبيعي أن تكون العلاقة مع إيران جيدة لاعتبارات الجيوستراتيجيا والتاريخ والثقافة بينما العكس تماما بالنسبة لإسرائيل، لكن بعض العرب استبدلوا عدوهم البديهي والطبيعي والاستراتيجي بإيران، وذهبت غالبية أنظمتهم للتطبيع مع إسرائيل بلا أي مقابل استراتيجي. فالأنظمة العربية التي طبّعت مع إسرائيل لم تطلب منها حتى تحديد حدودها التي عليهم الإعتراف بها. ولم يتلفظوا حتى بكلمة واحدة حول المشروع النووي الإسرائيلي، بينما تختلف مواقفهم جذريا عند الحديث عن المشروع النووي الإيراني، رغم الاختلاف بين المشروعين في الأهداف وفي الخطورة. وقبل كل ذلك، لم يطلبوا من إسرائيل الإنسحاب من الاراضي العربية التي تحتلها، ولا حتى بوقف الاستيطان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية.

من الغريب أنّ الأنظمة العربية المطبعة مع إسرائيل لم تطرح مشروعا لخلو المنطقة من السلاح النووي، بحيث يُطلب منها أيضا التخلي عن سلاحها ذلك. لم تسأل تلك الأنظمة نفسها من المستهدف من السلاح النووي الإسرائيلي الذي وجد قبل الثورة الإسلامية في إيران بعقدين من الزمان، بمساعدة إيران الشاه وجنوب أفريقيا العنصرية. اعتبرت تلك الأنظمة أن المشروع النووي الايراني هو عدوها فقط، ولم تتحدث عن النووي الإسرائيلي بأية كلمة.

من «الطبيعي» أن يوجد لدى إيران ما يثير شكوك النظام العربي، والعكس صحيح أيضا. لكن هذا لا يبدده إلا الحوار والتواصل الذي ترفضه بعض الأنظمة العربية، في حين لا تتردد تلك الأنظمة، ليس فقط في الحوار مع إسرائيل بل في «التحالف» الاستراتيجي معها في كل المجالات. غريبة تلك الثقة الموجودة عند بعض الأنظمة العربية بإسرائيل.

لنعد إلى جوهر الموضوع، فقد يكون استمرار انصياع النظام العربي لسيادة الولايات المتحدة والغرب عموما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونشوء نظام القطب الواحد «مفهوماً»، رغم إدارة الظهر الذي قام به الغرب للحقوق العربية، ورغم العبث والخراب الذي أحدثه في كثير من دول المنطقة، لكن استمرار ذلك الانصياع كما هو في ظل ما يشهده العالم من إرهاصات تشير إلى خلق نظام عالمي جديد، يحد من هيمنة الغرب على العالم، هو خطيئة ترتكبها الأنظمة ليس فقط بحق شعوبها وبلدانها وإنما بحق نفسها أيضاً.

ما يجري في العالم الآن هو فرصة تاريخية أمام النظام العربي والشعوب العربية - ربما لن تتكرر خلال سنوات طويلة -، لتبني استراتيجية تقوم على تقوية الذات والتقارب مع الشعوب «الطبيعية» في المنطقة على قاعدة الحوار الذي يبدد المخاوف، والمبني على مصالح مشتركة، أول السطر فيها أن إسرائيل هي الخطر الأكبر على المنطقة، وأن فلسطين هي حجر الزاوية في بناء الشرق المستقر والمعافى والمزدهر.

يبدو أن النظام العالمي الذي تجسد بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتَفرّد الولايات المتحدة بقيادة العالم، قد فقد مبررات وجوده، وأن لحظة ولادة نظام آخر قد دنت. لكن شكل المولود الجديد بات أكثر ضبابية بعد تولي «الترامبية» قيادة الولايات المتحدة.

تَمَثَّل الصراع على النظام العالمي قبل مجيء ترامب، بنظام امريكي يستند أساسا إلى الرأسمال المالي يسعى إلى التشبث بقيادة الولايات المتحدة للعالم، مقابل دول صاعدة ممثلة بالصين وروسيا وقوى إقليمية أخرى، تعمل على خلق نظام متعدد الأقطاب، يكسر تفرد أمريكا ويحد من هيمنتها.

لكن مجيء ترامب رئيساً للولايات المتحدة غير قواعد الصراع على النظام العالمي، رغم أن جوهر ذلك الصراع، بقي بين الولايات المتحدة العاملة للبقاء زعيمة للعالم بلا منازع، وبين القوى التي لا يروق لها ذلك.

بوجود «الترامبية» في الولايات المتحدة، لم يعد الصراع محصوراً بين أمريكا وبين منافسيها التقليديين كالصين وروسيا وبعض الدول الأخرى، بل شمل ذلك الصراع أيضا ما هو جار بين النخبة السياسية- الإقتصادية الجديدة وبين مثيلتها التقليدية داخل النظام الأمريكي نفسه. هذا الوضع أربك الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة بمن فيهم، وربما في مقدمتهم الدول العربية، فحماية الحلفاء التقليديين ورعايتهم لم تعد مسألة ضرورية بالنسبة لأمريكا الترامبية، بل أصبح من الممكن أن يكونوا هدفا لها أسهل من الخصوم التقليديين.

فالترامبية الأمريكية لم تعد متمسكة بالمفهوم الكلاسيكي لأمنها وتفوقها كما كانت ترى الادارات السابقة، فلم تعد بحاجة إلى حلفاء وقواعد عسكرية وخوض الحروب وإرسال الجيوش التي تثقل كاهل الميزانية، ولا إلى المنح المالية التي تهبها لحلفائها كما كانت ايام صراعها مع الاتحاد السوفياتي. الآن لا يوجد أعداء للولايات المتحدة (ولا أصدقاء)، لا روسيا ولا الصين ولا غيرها، وإن وجدوُا فهي قادرة على الدفاع عن نفسها منفردة. هذه الدول قد تكون منافسة لها بمفهوم السوق، وبالتالي هي بحاجة إلى الشركات وعقد الصفقات بدل الحروب (الاستثناء الوحيد هو إسرائيل).

كان النظام العربي «مرتاحا» لعلاقته التقليدية مع الغرب وبالتحديد مع الولايات المتحدة (قبل ترامب). المعادلة لدى ذلك النظام كانت واضحة ومستقرة، و«مريحة» تتلخص في التخلي الفعلي عن قضية فلسطين مقابل الحماية من ارتداداتها، أي اعتبار فلسطين بمثابة قربان للحفاظ على شقيقاتها، وكذلك الاستعداد للخدمة كخلية «امريكية» نائمة تصحو كلما لزم الأمر، كما حدث في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي وفي أفغانستان وفي «التصدي» للنفوذ الايراني وكذلك في الحرب على العراق وغيرها.

إلى أن أتى ترامب، تعامل العرب على أن لا شيء يهدد أمنهم آت من الغرب (بما في ذلك إسرائيل)، وفهموا أمنهم القومي في التماهي التام مع الأمن القومي الأمريكي، فأعداء أمريكا هم اعداء العرب، ابتداء من الاتحاد السوفياتي إلى الأنظمة العربية «الراديكالية» إلى إيران والإسلام «المتطرف»، واذا ما حدث وأن تخاصم نظامان عربيان، فإن الأنظمة العربية الأخرى ستقرر موقفها في ضوء الموقف الأمريكي ولا داعي لإجهاد النفس من أجل ذلك.

ما دام الأمر كذلك، فلماذا على العرب أن يهتموا بأمنهم القومي ما دام مرتبطا بالأمن القومي الأمريكي (والإسرائيلي)، لذلك ذهب مفهوم الأمن القومي لديهم إلى حد التلاشي، واختُصر إلى أمن كل نظام بمفرده، ما دام «المرشح» الوحيد لتهديد أي نظام عربي هو «شقيقه» النظام العربي الآخر.

كانت الأمور لدى العرب واضحة تماما، طمأنة أمريكا وإسرائيل الدائمة بأن موضوع فلسطين عندهم قد انتهى، وذلك بملاحقة كل ما ومن «تسول له نفسه» بأن يتصرف عكس ذلك، ومقابل ذلك يضمنون امنهم واستقرارهم و«مساعدات» أمريكا لهم.

بمجيء ترامب تحولت أمريكا من شيخ قبيلة يحكم بالنفوذ وبالعطايا، إلى زعيم عصابة يحكم «بذراعه» ويبتز الأموال من الآخرين، وخاصة من «اصدقائه» التقليديين بدل أن يعطيهم. ومن الأيام الأولى لأمريكا الجديدة، وعلى إثر «اقتراح» ترامب بتهجير الغزيين إلى مصر والاردن، أدرك العرب أن الوضع مع أمريكا لم يعد كما كان، وأنها ليس فقط توقفت عن حمايتهم بل أصبحت مصدراً لتهديدهم. في هذه اللحظة بالذات، حل الإحساس الغرائزي الكامن بالخطر مكان الوعي بالأمن الذي تم تغييبه، وأخذت ردود الأفعال على

اقتراح ترامب بالظهور بشكل واضح وجريء.

استراتجية الأمن العربي.. قَبل ترامب كما بعده

حتى تسلم ترامب منصبه في رئاسته الثانية للولايات المتحدة، بقي النظام العربي مطمئنا إلى أمنه اعتمادا على طبيعة السياق الذي نشأت فيه الدولة «الوطنية» العربية، وهو نفس السياق الذي نشأت فيه إسرائيل، إضافة إلى المهمة التي أوكلت أمريكياً (وغربياً) لتلك الدولة، ذلك السياق و«رداءة» المهمة كانا مصدر ارتياح النظام العربي لأمنه.

لكن تلك الطمأنينة اهتزت بعد أن تصدّى العرب اعلاميا لمشروع ترامب لتهجير الفلسطينيين من غزة إلى مصر والاردن، وازداد ذلك حدة بعد أن طلب نتنياهو من السعودية «استضافة» الغزيين فيها. بعد ذلك تمت الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي طاريء في القاهرة، ذلك الذي عقد بتاريخ 4 مارس 2025، حيث تم إقرار الخطة المصرية لعدم تهجير الفلسطينيين وإعادة إعمار غزة.

ومع ذلك لم يبدُ على العرب أنهم أدركوا أن أمريكا الترامبية لم تعد بحاجة لهم ولا لغيرهم، وأنهم قد يكونوا هدفا لها مثلهم مثل غيرهم، بل ربما أسهل من غيرهم وأضمن. فمن خلال متابعة رد فعل النظام العربي على الحرب الإسرائيلية التي جرت إثر «الطوفان» على غزة، ومقارنة ذلك بما جرى بعد مؤتمر القمة الطاريء رداً على اقتراح ترامب تهجير الفلسطينيين، نجد أنّ التغيرات التي جرت على النظام الأمريكي لم تغير شيئا يستحق التنويه له، فيما يتعلق بموقف النظام العربي من مسألة الأمن القومي ومن فلسطين.

بقي ذلك النظام مخلصا لمعادلته «الذهبية»، وهي قبوله بالتضحية بفلسطين مقابل إعفائه من تحمل نتائج تفاعلاتها وارتداداتها. لم يبد أن النظام العربي يرفض مسألة تهجير الفلسطينيين من غزة من حيث المبدأ، ولا حتى إبادتهم، إنما رفض ما قد يترتب عليه نتيجة ذلك. لذلك لم يتفاعل العرب مع جنوب أفريقيا أو كولومبيا وايرلندا وبعض الدول، التي اتخذت خطوات عملية قانونية ودبلوماسية ضد العدوان الإسرائيلي، ولم يصدر عنهم ما يوحي أنهم «مزعوجون» من ذلك.

لقد اقتصر رد الفعل العربي على العدوان الإسرائيلي على بعض الدعوات للتهدئة وضبط

النفس بعد الإعراب عن «الاستنكار» الشديد لما قامت به المقاومة، وعند انعقاد مؤتمر القمة الطاريء، حرص العرب على إرسال رسائل الطمأنة إلى إسرائيل في موضوع الالتزام بالعلاقة معها، وكانت كل الاقتراحات والاجراءات مطلوبة من الجانب الفلسطيني ولم يُطلب من إسرائيل أي شيء عملي.

لقد غض النظام العربي الطرف عن أن إسرائيل لم تعد تقتصر بعدوانها على غزة وفلسطين، بل امتدت لتشمل لبنان وسوريا واحتلت أراض جديدة فيهما. وبقيت فلسطين لدى ذلك النظام وليس إسرائيل، هي العبء على الأمن القومي العربي.

لم يُرسل مؤتمر القاهرة إلى إسرائيل ما يشير إلى عدم رضاه فيما يتعلق بكل انتهاكاتها، ولم يلتزم بأي شيء قد يثير حفيظتها، فتحدث عن خطة إعادة الإعمار، وكان واضحا في تحميل الفلسطينيين مسؤولية ما جرى ولم يُشر إلى مسؤولية إسرائيل، ولم يهتم بإغاثة المدنيين التي تمنع عنهم إسرائيل الطعام والدواء.

نصت المبادرة العربية للسلام على «مقايضة» التطبيع مع إسرائيل بإقامة الدولة الفلسطينية، لكن التطبيع استمر ولم تقم الدولة، بل توقف الوعد بانشائها. التطبيع مع إسرائيل عند العرب لا يسير إلا بإتجاه واحد ولا يعود إلى الخلف، فهو إما يتقدم وإما يتوقف عند النقطة التي وصل اليها إلى حين توجد الظروف التي تسمح بتقدمه. لا يبدو أن النظام العربي مستعد للتراجع عن التطبيع قيد أنملة حتى لو أُبيد الشعب الفلسطيني بأكمله، لكن المسألة بالنسبة للإسرائيليين لم تعد مقتصرة على فلسطين، فهم يعتقدون أن المنطقة ستكون أفضل عندما تقوم إسرائيل الكبرى، أي عندما تختفي سبعة دول عربية عن الوجود.

تقوم إسرائيل الآن بفرض مفهومها للشرق الأوسط الجديد على حساب النظام العربي بالاساس؛ تبيد الفلسطينيين، وتوسع احتلالها في البلدان المجاورة، وتهدد الأنظمة القائمة، وتعيد تقسيم المنطقة، ومعها أمريكا (ترامب) في كل ما تفعل، بل تسبقها وتمهد لها الطريق. ولا تغيير في نظرة العرب إلى امنهم القومي حتى بعد أن اصبحت انظمتهم وبلدانهم في خطر، وما زالوا يحمّلون فلسطين مسؤولية ما ترتكبه إسرائيل.

بات واضحاً أن مقولة مقايضة فلسطين بأمن النظام العربي لم تعد كافية ولا صالحة، وأصبح ذلك النظام مهددا بصورة أكثر جدية من قبل الذين يفترض أنهم حماته وحلفاؤه

أمريكا وإسرائيل، خاصة بعد الحرب الأخيرة ومجيء ترامب.

حتى باقتراب هذا «المشهد» الذي بات في أوضح صوره، حيث يتم تقسيم شعوب ودول، وحيث تختفي أنظمة وتجيء أخرى، لا يبدو أن شيئا سيتغير في وعي وسلوك النظام العربي. ما زال ذلك النظام، على الأقل مما يمكن استنتاجه من مخرجات القمة والسلوك المرافق، يعتقد أنه باظهار «إخلاصه» و«امتثاله» للمطلوب سوف يحمي نفسه، لكنه لا يريد أن يصدق أن هذه الصفات، الإخلاص والامتثال، باتت بمثابة الدم الأحمر الذي يثير شهوة «سمك القرش» المقيم الآن في واشنطن وتل أبيب.

النظام العربي الرسمي.. من التخلي إلى التواطؤ

كشفت غزة المشهد العربي كاملاً.. عالم عربي به كمٌ هائل من البشر والموارد، وعناصر كامنة للقوة بلا حدود، يعاني من «فائض» ضعف أدخله في حالة فقدان للوعي، مسلوب للإرادة، أخرج نفسه من التاريخ، و«يسعى» لحرمان نفسه من المستقبل. عالَم «مُصِر» أن يبقى بلا مشروع، وبلا رؤيا، وحتى بلا أفق.

هذا هو حال «النظام» العربي الرسمي الحالي.. غاب الزعماء المعنيون بنهوضه، واختفت المؤسسات التي يمكن أن تقوم بالدور عندما يغيب الزعماء، ولم يبق له إلا الاستعانة (الاستقواء) بالخارج، والارتماء في احضانه، والأكثر غرابة أنه اختصر كل الخارج في «عدوه» التاريخي.

«نظام» إرتاح لضَعفه، واقتنع بأن أقصى طموحه هو رضا «عدوه» عنه، وأكثر مَن «يستفزه» مَن يحاول استنهاضه، وأسوأ كابوس يمكن أن يخطر بباله هو «انتصاره»، فهو لا يستطيع أن يتخيل نفسه منتصراً، فلذلك عواقبه وتكاليفه، لذلك هو «يبذل جهدا» لا ليظهر كغير قادر على النصر، بل كغير معني به من الأساس.

شيء من التاريخ

فشل المشروع الناصري، وهو المشروع العربي الأبرز في تاريخ المنطقة المعاصر، في تحقيق هدفه المعلن، الوحدة العربية. لكنه نجح في تكريس «العروبة» التي تجسدت على شكل «نظام» عربي استطاع الاستمرار لسنوات بعد غياب مؤسسه (حتى زيارة السادات للقدس)، ووجدان عروبي ما زال مستمرا حتى الآن، وإن كان قد تلقى ضربات أفقدته كثيراً من توازنه.

حارب «الاستعمار» المشروع الناصري بنهجين «داخليين» كانا على قدر كبير من الفاعلية؛ القُطرية كشعار رُفِع في وجه الوحدة، و«الإسلاموية» كشعار (وإيديولوجيا) في وجه العروبة.

أدركت الجهات التي دُفعت لاستخدام هذين «الشعارين» مدى تأثيرهما، فقد كانت «القُطرية» جاذباً أساسياً لأوساط واسعة من النخب التي شكلت القاعدة الاجتماعية-

السياسية للأنظمة، وكانت «الإسلاموية» جاذبا كبيرا لأوساط عريضة من الجماهير. بهذه العوامل، وبهزيمة 1967، تصدع المشروع الناصري العروبي، وذهبت المنطقة إلى الإيغال في القطرية كنظام سياسي، وفي الإسلاموية كإيديولوجيا.

القُطرية.. أساس النظام الجديد

ليست مشكلة القطرية الأساسية في خلق كيانات (دول) على أجزاء من جغرافيا تم فصلها عن سياقها التاريخي، بل في تحويلها إلى «إيديولوجيا» معادية لذلك السياق، وذلك في «تَصورٍ» مصلحةٍ لكل دولة متعارضةً مع مصلحة الدول الشقيقة الأخرى التي نشأت على شاكلتها، وكذلك مع إرادة الأمة وقضاياها الكبرى.

القطرية تعتبر «الأمة» وقضاياها عبئاً على الدولة، وتفسر قصورها البنيوي في إيجاد حل لمشاكلها إلى الارتدادات التي تنعكس عليها من تبنيها «غير المبرَر وغير المجدي» لتلك القضايا.

لقد وجدت الدولة «مصلحتها» في الانعزال الاختياري و«الانتقائي» عن «الأمة» حسب الحالة، وفي التخلي عن قضاياها الكبرى خاصة القضية الفلسطينية، التي لم تَعُد الأنظمة تعتبرها قضية «كبرى» إلا لكونها الأكثر «استفزازاً» للغرب، وليس لأية اعتبارات أخرى. فهي تنطلق من نظرتها للقضية الفلسطينية، لا كحق مغتصب يجب استعادته، ولا كظلم يجب رفعه، بل كمصدر لجلب المتاعب يجب الخلاص منه.

القُطرية تذهب بالدولة إلى المزيد من التقوقع على نفسها، والتبرؤ من كل ما قد يتسبب فيه «الشقيق» من اشكالات، وما قد يترتب على «أُخُوته» من مسؤوليات، وإلى رفع شعار أولوية مصلحة الدولة (جيبوتي أولا على سبيل المثال)، وفي نفس الوقت، تذهب بالدولة للتطبيع أو لمزيد منه مع إسرائيل، تأكيداً لانفصالها عن قضايا أمتها، وابتغاء لمرضاة أمريكا.

القُطرية والهوية

من اهم وأخطر وربما «أصعب» مهمات النظام السياسي في الدولة القطرية، خلق هويتها الخاصة، وتَسَيُّد تلك الهوية على حساب الهوية الأكبر والأكثر أصالة، والتلاعب «الوظيفي»

بتلك الهويات المتعددة من خلال اعتبارها هويات متناقضة، واستخدام كل منها في مواجهة الأخرى.

الهوية القطرية هي أساس الدولة في النظام العربي الجديد. مطلوب منها أن تنمو باستمرار، حيث يُسَخر لذلك التعليم والإعلام ودور العبادة وكل المؤسسات المؤثرة في القيم، ومطلوب أن يكون نموها ليس إلى جانب الهويات الأخرى الموروثة بل على حسابها.

ربما يكون المثال السعودي في التعامل مع الهويات كأدوات وكميادين للصراع، هو الأوضح. فإلى جانب «خلق» الهوية السعودية وترسيخها إثر تأسيس المملكة، تم استخدام الإسلام في مواجهة النظام العروبي بقيادة مصر الناصرية. بدا ذلك طبيعياً ومفهوماً حيث الحديث عن بلد الإسلام الأول، لكن «الغريب» في الأمر، أن السعودية تخلت عن تبني الإسلام واعتمدت «العروبة» في مواجهة إيران الإسلامية.

على ما يبدو، أن القطرية التي تفضل هويتها الخاصة، لا تطيق «تصالحاً» بين الإسلام والعروبة، حيث التلاقي بينهما مؤشر على نهوض الأمة، واختلافهما مؤشر على نكوصها، والأنظمة القطرية لا تستطيع أن ترى سلامة وضعها إلا في ظل «تراجع» الأمة.

لا تطمئن الدولة القطرية إلى ديمومة وجودها إلا بغياب الأمة أو تغييبها، على شكل تغييب قضاياها -مع أني أرى أن ذلك ليس بالضرورة- لذلك هذا الإصرار على تغييب القضية الفلسطينية، وأبرز مظاهر تغييبها هو التطبيع مع إسرائيل.

لذلك ذهبت هذه الدول القطرية إلى التطبيع بهذا «العنفوان». وحتى يتم ذلك بعيدا عن «منغصات» العروبة والإسلام التي تُذَكر بأشياء لا يجب تذكرها في هذه الحالة، وتعتبر من «سوء الطالع»، وجرى تصنيع «الإبراهيمية» كهوية ودين و«إيديولوجيا» للتطبيع، تصلح للاستخدام ضد الإسلام والعروبة معا، وتعفي المطبعين من ضرورة «التنقل» الذي بات متعباً ومكشوفاً بينهما.

فالإبراهيمية تعتبر رافعا مضمونا للقطرية في النظام العربي الجديد، بعكس العروبة والإسلام. لكن المشكلة أنها خَيار استشراقي صنعها خبير في «النصوص»، لكنه بالتأكيد لا يعرف وجدان الشعوب.

النظام العربي الرسمي الجديد

أكدت غزة مؤخراً موت النظام العربي القديم بعد فترة «الكوما» التي عاشها لفترة طويلة، وولادة نظام جديد مبني أساساً على القطرية، وحد أدنى من العمل «المشترك» بمؤسسات وتوجهات مغايرة تماماً لتوجهات النظام القديم (الناصري وامتداداته)، الذي تبنى تمثيل الأمة وقضاياها.

تجاوز النظام الجديد سلفه في مؤسساته ونشاطه، فذهب إلى تغيير كليّ في التوجه. فالقديم هزُل لدرجة فقدانه كل إمكانية للمواجهة، في حين قرر الجديد ليس فقط التخلي التام عنها بل الانتقال العلني والواضح والكُلي إلى الجبهة المقابلة. ضعف القديم لدرجة أنه وصل إلى مرحلة أدرك فيها أنه لا يمكنه الانتصار، بينما قرر الجديد الاقتناع بضرورة عدم الانتصار. النظام الجديد مُفرَغ تماما من أية رؤيا تحررية للمنطقة، ومؤمن بضرورة الاندماج الكامل مع «الاعداء» التاريخيين للأمة.

بقدر ما يبدو النظام العربي الجديد ضعيفا أمام الخارج ومستسلما له، يبدو شرسا في الداخل؛ الدولة ضد «مواطنيها»، وضد الدولة «الشقيقة» إلا إن أرادت أمريكا غير ذلك، وحتى ضد من يتجاوز «حدوده» من مواطني الدول الشقيقة. لذلك يجري تسخيف المشاكل مع الخارج وتضخيمها في الداخل (داخل النظام وداخل الدولة)، وعادة ما يتم «تجاهل» أي «إشكال» مع الخارج، والتصدي الحازم لأي إشكال يصدر عن «شقيق»[9].

لدى النظام العربي الجديد مشكلة عميقة مع فهم «الأمن القومي»، العربي لدرجة تم التعامل معه كحالة من «الوهم». اختل المعيار الذي يُحَدد به الأصدقاء والأعداء، فحدثت فوضى عارمة في هذا المجال. لم يتخلى النظام فقط عن مشروع سلفه، بل يرفض أن يكون له مشروعا. لذلك نجده دائما مُلحقا بالخارج وخاضعا لتأثيراته، وينسبها «للداخل»، فأصبح نظاما لا يتقن «التآمر» إلا على نفسه، وأكثر ما يكره في الدنيا نفسه.

في النظام العربي الجديد، اختفى «الزعماء» الذين يهتمون بمصير الأمة وكرامتها ويمثلون ارادتها، فلم نعد نرى زعماء مثل عبد الناصر وبومدين على سبيل المثال (أيا كان الموقف منهما). فزعماء اليوم يذكروننا ببريجنيف وغورباتشوف مجتمعين، حيث التكلس والتيبس

9 ربما قصة جورج قرداحي مع السعودية في موضوع تصريحه حول الحرب العبثية في اليمن مثال على ذلك.

في الأول والرعونة والخِفة والتخلي في الثاني.... هو «مزيج» لا ينتج عنه إلا الضياع.

نظام يُنتج نقيضه

كان لا بد لهذه الحالة من الفراغ التي يعيشها النظام العربي الرسمي والدولة القطرية العربية المعاصرة، إلا أن تُنتج نظاماً موازياً من خارج الأطر الرسمية للدولة، فهذه الحالة اللا معقولة من التخلي، ومن الغياب الهائل، لا تنسجم مع التاريخ، ولا مع المنطق، ولا مع الطبيعة.

فالدولة التي من واجبها الدفاع عن شعبها وقضاياه تبنت وجهة نظر «أعدائها»، وفقدت كل مظاهر سيادتها «فعوضت» ذلك بمزيد من التسلط في الداخل، وأكثر ما تنتجه هو خيبة الأمل وانسداد الأفق..

في النظام العربي الجديد، تغير «شكل» الزعامات، وشكل الجيوش، وشكل السياسة وشكل الأحزاب وشكل السلطة وشكل المعارضة. هو لوحة «سريالية» تحتاج لخيال استثنائي لتصوره.

دفع ذلك بإتجاه خلق نظام «مواز» من خارج الدولة والنظام ومن خارج المشهد الرسمي. نظام من الشعب أو من «بعضه»، لم يستولي على الدولة بل تبنى واجباتها ولا يريد منها إلا «الإبتعاد عن طريقه». تجنب نقاش «الشرعية» لكنه اكتسب ثقة المحرومين و«المرجعيات». لم ينقلب على الزعماء الرسميين لكنه أنتج «زعماءه»، ولم «يحتل» المؤسسات الرسمية لكنه أنتج «مؤسساته»، ولم يحارب الجيوش الرسمية لكنه امتلك سلاحه الخاص.

والأنكى والأمرّ، ليس فقط قبول الدولة القطرية بهبوط سقوف تطلعاتها بل في أن الأجيال الجديدة قبلت بهذا الوضع على أنه أعلى السقوف الممكنة مما يمهد المناخ لتنازلات أخرى.

في العالم العربي الآن نظامان رسمي وغير رسمي، يتصارعان أحياناً و«يتساكنان» أحياناً، كل منهما له مشروعه المختلف، ومرجعياته المختلفة، ومؤسساته المختلفة، وأدواته المختلفة، وتحالفاته المختلفة، ونظرته المختلفة للماضي والحاضر والمستقبل، ودوره في «الصراع» الإقليمي، وفي رسم مستقبل العالم.

انكشاف «الدولة» العربية

أظهرت نتائج «الطوفان» هشاشة «الدولة» العربية وخواءها لذلك كان سؤال «الدولة» أحد اهم الأسئلة التي أبرزها ذلك الحدث الكبير، إذ لم يعد ممكنا تجاهل «الاغتراب» والغياب الكلي عن المشهد، الذي مارسته الدولة إزاء ما جرى ويجري في هذا السياق. وفي الحالات النادرة التي تفاعلت فيها الدولة مع الحدث ولم يكن اغترابها كليا، كان ذلك غريبا بل ربما مريبا أيضا سواء وقفت إلى جانب فلسطين، أو لعبت دور الوسيط، أو اصطفت بوضوح إلى جانب إسرائيل، وهي الأدوار التي مارستها دول عربية «قررت» أن تكون «نشطة» في هذا المجال.

بدت الدولة العربية المعاصرة بفضل «الطوفان» في وضع بلغ الحد الأقصى من انكشافه، فبرز سؤالها أكثر الحاحا، فهي على ما يبدو حجر الزاوية في المشهد كله. وبات على العقل أن يكون أكثر جرأة وأوسع مدى في الذهاب إلى التمعن في كنه ذلك وجوهره، منذ ميلاد تلك الدولة، مرورا باستعمارها ثم «استقلالها» وشكل تطورها اللاحق.

ما هو في صالح الباحث اليوم في موضوع الدولة العربية المعاصرة، أن مصادره لا تنحصر في تلك المراجع التاريخية المكتوبة منها أو الشفوية فقط، فهو شاهد حي على ميلاد دول أو ما شابه، تشكل نموذجا لدراسة الحالة التي يجوز تعميمها ربما بأدق التفاصيل (السلطة الفلسطينية على سبيل المثال).

بعكس منطق الأشياء، لم تنشأ الدولة العربية المعاصرة وبعد ذلك جرى استعمارها، بل جرى استعمارها ثم تم بعد ذلك إنشاءها، قد يبدو ذلك غريبا لكنه ما حصل. يجري الحديث هنا عن تلك الدولة العربية التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة هزيمة الإمبراطورية العثمانية، حيث كان الامبرياليون المنتصرون يؤسسون «دولة» مع كل «قصاصة» يمزقونها من «صفحة» تلك الإمبراطورية.

هذا ليس موقفاً من العثمانيين لكنه وصف لما جرى، لكن الاهم هنا إدراك أن الدول الغربية المنتصرة في تلك الحرب، وهي تقوم بإنشاء الدولة العربية لم تكن تقوم بتفكيك الإمبراطورية العثمانية فقط، بل إلى جانب ذلك تقوم بتفكيك «الأمة»، إسلامية كانت أم عربية لا يهم، فالتفكيك كان يجري على كل ما يربط هذا «الجمع من البشر» الموجودين

بين الخليج العربي والمحيط الأطلسي... أقول ذلك حتى «أفك الاشتباك» مع من «ينتظر» للخوض في دقة استخدامنا لتعبير «الأمة»، فجوهر الأمر يكمن في التفكيك وليس في هوية من تم تفكيكه.

إذاً لم يكن إنشاء الدولة العربية المعاصرة في تلك الفترة ضمن سياق صحي، ولا نتيجةً لتفاعلات ذاتية، بحيث تنبثق الدولة عن الأمة، بل جرى «خلق» تلك الدولة في إطار تمزيق الأمة وتفكيكها، بغرض ضمان عدم إعادة تشكلها والهيمنة عليها، وفي نفس هذا السياق ولنفس الأهداف، تم العمل على إنشاء دولة إسرائيل.

الصورة واضحة هنا ولا تحتاج لكثير من التأمل، فالسياق الذي نشأت فيه الدولة العربية المعاصرة هو نفسه الذي نشأت في اطاره دولة إسرائيل. ربما من الظلم «الأكاديمي» أن تتم إحالة العلاقة بين الدولة العربية وإسرائيل إلى سياق نشأة كل منها فقط، لكن تجاهل ذلك السياق لا يقل «ظلماً».

لم تكن الدولة العربية الناشئة «طبيعية» كغيرها من الدول، من حيث وجود شعب محدد يعيش في جغرافيا محددة لمدة من الزمن، كافية لبلورة علاقات بينه وبين نُخَبِه تُنتج عِقدا اجتماعيا بين «سلطة» وشعب على شكل دولة، بل كانت تلك الدولة نتيجة عقد خدماتي أمني بين بعض النخب والمستعمِر، لم يكن الشعب طرفا فيه بأي شكل من الأشكال.

على هذا الأساس نشأت العلاقة بين الدولة والمستعمر في الوطن العربي، وعليه أيضا نشأت العلاقة بينها وبين «شعبها». هذه الدولة لا تشعر بالحرج ولا ترى نفسها مضطرة لذلك حيال علاقتها بالمستعمر، فهي «ابنته» بمعنى من المعاني. والشعب ليس طرفا في المعادلة، وبالتالي هو لا يُرى إلا بالقدر الذي يتطلبه سياق العلاقة مع ذلك المستعمر.

بالتأكيد هناك من لا تروق له هذه العلاقات بين الدولة والمستعمر وبينها وبين شعبها، وهناك أيضا كثيرون ممن يدعون لتغيير هذه العلاقة بل ويعملون على ذلك، لكن وجود من «يستهجن» هذه العلاقة ويستغربها إنما يدل على عدم دراية بالتاريخ القريب وتشابكاته، وهو مشكلة من يرى ذلك وليس مشكلة الدولة بأي حال من الأحوال.

ضمن هذا السياق نستطيع فهم «استقلال» الدولة بشكل أقرب إلى الواقع منه إلى الأمنيات،

فالدولة التي نشأت بفعل المستعمر ورعايته بفصلها (سلخها) عن الأمة، يكون استقلالها بنجاح ذلك الفصل وفك ارتباطها بالأمة وليس بخروجها عن المستعمر وفك ارتباطها به كما فهمت «العامة»، لذلك فإن الاعتزاز «الحقيقي» للدولة باستقلالها هو عملياً ما يبقيها منفصلة عن الأمة، ويُبقي الأمة منقسمة وتابعة، وبالتالي فإن الذي يهدد استقلال الدولة ويعتبر عدوها الحقيقي في واقع الأمر ليس الاستعمار، بل الأمة التي تشكل الخطر الوحيد على الدولة. ربما يفسر ذلك هذا التشدد الذي يبدو للوهلة الأولى غير منطقي في موضوع تأشيرات الدخول للمواطن العربي إلى دولة عربية أخرى، ولكن عندما «تفهم» تخوفات تلك الدولة ومصادر تهديدها تعود لتدرك كم هو «منطقي» ذلك التشدد.

هذا يفسر أيضاً المعنى الخاص للسيادة عند الدولة العربية، فسيادتها لا تتعلق بتدخل المستعمر في قراراتها بل بتدخل «اشقائها»، لأنها تفهم أن التهديد «الوحيد» لوجودها يأتي ممن يدعوها للتقارب مع الأشقاء، حيث يشكل ذلك مدخلا للدعوة للعودة إلى الأمة (للوحدة).

هذا الفهم لوضع الدولة العربية، هو الذي يجيب عن أسئلة اصطفافاتها السياسية، وخياراتها التنموية، وموقفها من «الاشياء». وهو الذي يحدد مفهومها الخاص للسيادة والاستقلال وعلاقتها بـ «الاجنبي» وبالشقيق، وموقفها من إسرائيل، ذلك الموقف الذي لا يأتي فقط من امتثالها لإرادة المستعمر الصانع لها، بل من كون إسرائيل تشكل «الضامن» الأكبر لوجودها كدولة من خلال التصدي لأية محاولة لتوحيدها مع الأمة.

وهذا الذي يوضح لماذا في دولة كجيبوتي على سبيل المثال، توجد ثماني قواعد عسكرية اجنبية، ليست فقط أمريكية وفرنسية كما جرت العادة، بل صينية وحتى يابانية، وليس لها علاقة بأمنها ولا بسيادتها بتاتا. وهو الذي يفسر كذلك لماذا هدد ترامب السعودية بإخراج القاعدة الأمريكية منها بدل أن يكون ذلك مطلبها. كنا نعتقد أن الاستقلال يكتمل بخروج آخر قاعدة اجنبية من البلد فإذا ببلداننا تمارس «هواية» جمع القواعد العسكرية دون أن يمس ذلك «استقلالها» ودون أن يهدد «سيادتها». العدو الوحيد للدولة في الحالة التي نتحدث عنها هو أمتها، وكل من يُذَكرها بأنها جزء من أمة، أو كانت جزءا من أمة في يوم من الأيام.

ذلك الفهم أيضاً هو الذي يُظهر مدى السذاجة التي تملكتنا عندما ارجعنا الفُرقة بين

الدول العربية أيام الحرب الباردة إلى اصطفافاتها السياسية المختلفة، لكن الأمر استمر حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والاصطفاف الموحد خلف أمريكا، لأن تَفَرُّق هذه الدول وعداءها للأمة هو سر وجودها.

هذه «الدولة» ضد كل ما يجمعها أو يُذكرها بما يجمعها مع شقيقاتها كما قلنا. هي ليست ضد أمريكا ولا ضد روسيا، انها مع ما يبقي انقسامها وتعددها. لذلك داخليا تشيطن أي فكر أو حزب أو عمل عابر للدولة القطرية، وتقف ضد الأحزاب القومية وكذلك الإسلامية لأنها تدعوها لشكل من الوحدة. فيما يتعلق بالإسلام، هذه الدولة ليست ضده كدين ولا كتعاليم ولا لأنه مصدر «للتطرف» أو «التخلف»، ولا لأي سبب من هذه التي يتم الحديث عنها، بل هي ضده لأنه قد يشكل، هو أو العروبة، أو أي فكر يمكن أن يحمل في ثناياه توجهاً وحدوياً أساساً للدعوة إلى الوحدة وللتذكير بالأمة.

هذا هو أيضا ما يفسر الحماس للتطبيع مع إسرائيل والابتعاد عن فلسطين. إسرائيل «تحمي» الدولة من أمتها، وفلسطين هي قضية «الأمة» التي تريد الدولة شطبها ونسيانها. فلسطين مصدر قلق دائم للدولة ليس لأنها «مكلفة» إذا ما تم تبنيها، ولا لأنها قضية لا تستحق الاهتمام بها، بل لأنها دَفعٌ للدولة باتجاه الأمة، مما يشكل تهديدا للدولة، لذلك ذهبت «للتبرؤ» منها والابتعاد عنها، بل وذهب البعض للوقوف إلى جانب إسرائيل والتطبيع معها علناً أو «عُرفياً».

دور الدولة

بقيت الدولة مخلصة للهدف الذي أُنشئت من أجله وهو «التصدي» للأمة وتفكيكها، فعملت جهدها كي تقضي على روح الأمة في شعبها، وقامت بالتركيز على الدولة الكيانية والحفاظ عليها كمبتغى نهائي، وعملت على تقليص وإلغاء الوعي الجمعي وخلق وعي بديل «مضروب» بالذات. لقد سعت الدولة للهيمنة الإيديولوجية على شعبها لخلق ذلك الوعي المشوه بالهوية من خلال التركيز على الوعي «القطري» لا كامتداد لهوية أكبر بل كبديل عنها، وكان واحدا من همومها اللعب بالهوية لتتحول من فهم للذات من خلال الانتماء للدولة كوطن، إلى فهم أقرب إلى الرعية التي تتبع الحاكم، وبدل أن يكون سؤال الهوية مَن «نحن» ليعرف الناس بدولتهم (عند النجاح في فصلهم عن امتداد الأمة فيهم) إلى لمن نحن، أو لمن نتْبع ليُعرفوا بتبعيتهم لحاكم تلك الدولة وليس للدولة نفسها، ناهيك عن الانتماء للأمة.

لقد انعكست وظيفة الدولة الأساسية على شكلها وبُنيتها، فهي وإن نشأت كدولة مرتهنة للغرب المستعمر، تم بناؤها الداخلي بحيث يصعب عليها الفكاك عن ذلك حتى وإن أرادت. هذا النمط من الدولة يحرص دائما على أن يمتلك جهازاً بيروقراطياً ضخماً يعتاش «طفيلياً» على دولة ليست منتجة وليس مسموحاً لها أن تكون كذلك، ومطلوب منها أن تجهد النفس مع المستعمر ومع المؤسسات الدولية السياسية والإقتصادية من أجل توفير رواتب ذلك الجهاز الضخم، حيث الدولة عبر جهازها هي المشغل الأساس للقوى العاملة.

الشعب في هذه الدولة عبء عليها، تنحصر واجباته في ولائه للدولة ممَثلة بالنظام الممثل برأسه، وذلك بسبب ان ذلك النظام هو صاحب الفضل في توفير «الامتيازات» (وليس الحقوق) التي يوفرها للشعب، ومَن لا يقوم بتقدير جهد الحكومة في هذا المجال، فسوف يكون سبباً في إجبار الدولة على توقيف تلك الامتيازات عنه.

عَبر ذلك الجهاز يتم ارتهان معظم الشعب للدولة، وعبر محاولات الدولة الدائمة و(المحرجة) لتوفير المتطلبات المالية له، يتم ارتهانها للمستعمر، والجيش عادة يشكل الجزء الأكبر من الجهاز البيروقراطي للدولة، فيكون بذلك هو المرتَهن الأكبر والأنجع الذي يستطيع المستعمر التعويل عليه.

نحن أمام «دولة» مرتهَنة من رأسها إلى أخمص قدميها، جزء كبير من الشعب والنخب والاحزاب والمثقف. هذا الوضع تكامل مع سياق نشأة الدولة، فجعل ما في ماضيها وحاضرها ضمانة لاستمرار ارتهانها، واصطفافها «الطوعي» إلى جانب الغرب وإسرائيل، واصرارها على الإيغال في الكيانية، والتنصل من القضايا القومية، والإمعان في قتل الأمة.

الحل ما جاءت به الأعداء

لكن هذا التناقض العميق بين الدولة والأمة ليس كلي الاستعصاء، لذلك فإن ما قيل لا يتطلب بالضرورة مواجهة مستمرة بين الدولة والأمة، ولا هو دعوة للتخلص من أحدهما من أجل بقاء الأخرى. فالدولة القطرية بعد كل الذي جرى منذ تأسيسها أصبحت جزءً من الواقع من ناحية، ولم تعد «أسوأ» السيناريوهات من ناحية أخرى.

فإذا كان في شعوب المنطقة من يرى أن «الدولة» بهذه «المواصفات» عبء عليه، فإن

إسرائيل والصهيونية وأوساط وازنة في أمريكا والغرب، من خلال سعيها لتحقيق «الشرق الأوسط الجديد» ترى في الدولة بهذا الشكل عبئا أيضا وتسعى إلى تقسيمها أكثر أو حتى إلغائها.

جشع المستعمر اللا محدود يوفر آفاقاً للحل أحياناً. فالدولة لم تعد مهددة فقط من أعدائها التقليديين (بعض نخبها) ولكن أيضاً من أنصارها التقليديين (الاستعمار والصهيونية). هنا لا بد من التفكير في علاقة جديدة بين الدولة والأمة، لا تفترض تناقضا حتميا بين الجانبين، بحيث يتم طمأنة الدولة، وخلق وعي بضرورة وأهمية العلاقة مع الأمة، من خلال إدراك لا بد منه للمصالح المشتركة والوجودية لكل الأطراف.. ربما في هذا الكلام دعوة «أنانية» لإعادة قراءة كتابي «تحرير الشرق.. نحو امبراطورية شرقية ثقافية».

المملكة السعودية الثانية..

انقلاب اجتماعي و "تحفظ" سياسي

مباشرةً بعد اجتماع يالطا الشهير، الذي ضم الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، ستالين وروزفلت وتشرتشل، الذي جرى من 4 إلى 11 فبراير 1945، والذي تم فيه الاتفاق على تقاسم المانيا المهزومة، ذهب الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت إلى العربية السعودية للقاء الملك عبد العزيز آل سعود، ذلك اللقاء الذي جرى في 14 فبراير والذي أسس للعلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة والسعودية، في اتفاق سُمّي على اسم البارجة التي جرى عليها اللقاء «كوينسي». جوهر الاتفاق يتلخص في مقولة «النفط مقابل الحماية». أي أن الولايات المتحدة تسيطر على النفط السعودي، مقابل أن تقوم بحماية النظام السعودي من أي تهديد.

كانت شركة أرامكو السعودية الأمريكية للنفط قد تأسست في العام 1933، أي بعد عام واحد من تأسيس المملكة السعودية في العام 1932، حيث اكتشفت الولايات المتحدة مدى أهمية النفط السعودي، والكميات الهائلة منه الموجودة في المملكة.

لكن النفط الذي شكل العامل الاستراتيجي الأهم للولايات المتحدة بالمملكة السعودية، لم يكن الوحيد الذي استثمرته أمريكا هناك. فالسعودية لديها من المقومات الاستراتيجية الكبيرة التي وضعتها تحت تصرف الولايات المتحدة بلا حدود؛ الموقع الاستراتيجي الهام، حيث أنشأت أمريكا أول قاعدة عسكرية لها في المنطقة، قاعدة الظهران، في العام 1951. والاهمية الدينية عند المسلمين، حيث استخدمت الإيديولوجيا «الوهابية»، للقيام بمهمات كبيرة لخدمة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وفي العالم، سواء في الصراع ضد الشيوعية والاتحاد السوفياتي، أو ضد القومية العربية ومصر الناصرية، أو ضد الثورة الإيرانية وحلفائها.

بما قدمته السعودية من نفط ودين وبترودولار، وعن طيب خاطر وكرم منقطع النظير، للولايات المتحدة، استطاعت الأخيرة كسب الحرب الباردة، وهزيمة «أعدائها» في الاتحاد السوفياتي وافغانستان والعراق وغيرها، والتفرد بالسيطرة على النظام العالمي، وفرض المزيد من الهيمنة على كثير من دول العالم، بما فيها السعودية نفسها.

استمرت السعودية «تابعاً» مخلصا للولايات المتحدة. نفذت بإخلاص منقطع النظير كل ما يخدم السياسات الأمريكية في المنطقة وفي العالم، وطورت بمرور الوقت من إخلاصها وتفانيها وخدماتها «للأب» الامريكي، لكنها فشلت فيما تمنته طيلة الوقت، وهو رفع قيمتها عند الامريكيين، عن المستوى الذي ابتدأ بالاتفاق الأول بين روزفلت وعبد العزيز.

استمر الابتزاز الأمريكي للسعودية، دون أية مراعاة لمدى «الإخلاص» الذي حافظ عليه ذلك «الحليف». فمن فترة إلى أخرى كانت الولايات المتحدة تحرج النظام السعودي بشكل كبير، ليس فقط بسبب ان ذلك يشوه سمعة المملكة، بل وأيضاً وربما بشكل أكثر أهمية، أن ذلك يشكل تدخلا في شأن داخلي سعودي، إذ أن الفكر السياسي السعودي يعتبر أنه ما دام الفاعل والمفعول به هما سعوديان، فمن «غير اللائق» أن يتدخل أحد في ذلك مهما رفع شأنه، وبهذا المنطق كان الغضب السعودي على كل منتقديه، الذي رافق «حادثة» الخاشقجي.

رسب «الحليف» الأمريكي عند القيادة السعودية الجديدة، في أول وأوضح امتحان لمدى قيام الولايات المتحدة بدورها في حماية المملكة، طبقاً للاتفاق الأمريكي السعودي الأول. فعندما قام الحوثيون بمهاجمة السعودية وشركة أرامكو بالتحديد، توقعت السعودية من أمريكا تدخلا مباشرا ضدهم، لكن ذلك لم يحدث، بل ولم تضعهم الولايات المتحدة على قائمة الإرهاب كما طلبت السعودية.

في بداية حكم الملك سلمان وولي عهده، ذهبت المملكة بعيدا في نفس الإتجاه التقليدي الذي اعتمده حكامها، بحثا عن دور يتناسب مع طموحات حكامها الجدد؛ فاتخذت موقفاً عدائياً حاداً من إيران، من الصعب تبرير حدته، حتى لأشد الناس تعاطفا مع المملكة. وانخرطت في حرب «عبثية» في اليمن، وجَّرت معها دولا «شقيقة» أخرى. واتخذت موقفا سلبيا وحادا أيضا من قطر، وكادت أن تَدخل وتُدخل معها دول الخليج في حرب ضدها. كما كانت السعودية «طليعية» في دعم «الإرهاب» في سوريا، وتخاصمت مع تركيا على تزعم «السنة».

والاهم من ذلك كله، أنها تقربت من إسرائيل كثيراً، لدرجة أنها «دفعت» دولا كالإمارات والبحرين والمغرب والسودان، للذهاب بعيداً في موضوع التطبيع. لكن ذلك أيضاً لم ينل «تقدير» الولايات المتحدة، التي استمرت في موقفها «الاستعلائي» الذي يعتبر أن ذلك ما هو إلا من واجبات «الاتباع».

ذلك الموقف الأمريكي تجاه السعودية، لم يتغير منذ لقاء روزفلت عبد العزيز قبل ثمانية وسبعين عاماً، وعدم «ادراك» الولايات المتحدة للمتغيرات التي جرت على السعودية منذ ذلك الحين، خاصة من حيث الامكانيات والاهمية الاستراتيجية، واستمرار الاستصغار الأمريكي للسعودية وحكامها والتنكر لاهمية دورهم، والتأثير النفسي الذي أحدثه كل ذلك، إضافة إلى الفرصة التاريخية التي وفرتها الحرب الأوكرانية، وتنامي القوة الصينية، وظهور تحالفات دولية جديدة ليست على انسجام مع الولايات المتحدة وسياساتها، دفع الحكم السعودي الجديد إلى إتجاه مختلف، ربما ليس بنفس القدر الذي تريده شعوب المنطقة، لكن بدرجة لم تكن متوقعة حتى قبل أشهر من الآن.

ابتدأ الأمير محمد بن سلمان «الطموح» بإعادة ترتيب الأركان التقليدية للنظام السعودي، فقام بإجراءات ضد شخصيات بارزة في العائلة الحاكمة، وكبح الدور الكبير الذي كانت تلعبه المؤسسة الدينية، وفتح الأبواب على مصراعيها أمام الحريات الفردية، مما أكسبه تأييداً حاسماً خاصة في أوساط الشباب. وفي البعد الدولي خرج الأمير الشاب، بعض الشيء، من العباءة الأمريكية، ولم يعد عدو الولايات المتحدة عدوا بالضرورة للسعودية، ولم تعد السعودية جندياً «متطوعاً» في صف أمريكا «ظالمة أو مظلومة»، وخرجت بشكل أو بآخر و«نسبيا» من التبعية العمياء إلى اعتماد المصالح أساساً لعلاقاتها.

كما خطى بن سلمان بخطوات ذهبت بالمملكة شرقاً مسافة ليست قليلة، فتحسنت العلاقة التجارية مع الصين وروسيا بشكل كبير، رغم عدم رضا أمريكا، واتبعت سياسة نفطية لم تكن أمريكا راضية عنها، ووطدت علاقاتها خارج الفضاء الأمريكي خاصة مع الصين، بعد أن قامت الأخيرة «برعاية» الاتفاق السعودي الإيراني.

كان ذلك جيداً وبالاتجاه الصحيح، وهو ضروري من أجل وضع السعودية وقيادتها الشابة، على الطريق الذي يمكنها من أن تحتل مركزا مرموقا بين الدول الرائدة في المنطقة، والمرشحة لزعامتها الفعلية.

لكن التاريخ المعاصر للمنطقة، يظهر لنا بوضوح الشروط التي يجب توفرها في الدولة وفي الزعامة التي تسعى لتكون في وضع يقود الأمة لتحقيق «مشروعها»، الشرط الأول هو أن يكون للأمة مشروعها التحرري، والثاني الموقف الجذري من فلسطين والقضية الفلسطينية كمؤشر على جدية المشروع وصدقه.

ان مصداقية الحكم السعودي في المضي قدما بمشروع الأمة التحرري، تبقى غير مقنعة بما يكفي، إذا لم تنبذ السعودية التطبيع مع إسرائيل، وتقود حملة جادة وقوية من أجل تخليص الدول التي ذهبت للتطبيع مما تورطت به. فلا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تقود أمة وتكون على علاقة وطيدة، أو ملتبسة، مع ألدّ أعدائها.

هناك على ما يبدو مستشارون وطنيون ومهمون للحكم السعودي، كما أن الأمير نفسه على قدر كبير من الذكاء، ليدرك أن التهادن مع المشروع الصهيوني الذي يستهدف الأمة بكاملها، لن يقود إلى تبوء القيادة في الإقليم، ولن يكون بإمكانه أن يقدم نفسه لشعوب المنطقة وللعالم كممثل حقيقي له.

على السعودية أن تدرك، وهي باعتقادي تدرك، أن المؤشر الحقيقي لجدية خطواتها الأخيرة، ليس بقدر ما تتقدم من إيران بل بقدر ما تبتعد عن إسرائيل. وهي، أي السعودية، يفترض أن تستثمر في تقاربها من إيران لتأكيد الموقف الجذري لهما من فلسطين، وليس للالتقاء معها في منتصف الطريق، لأنه في حال حدث ذلك، لن تبقى إيران مع فلسطين، ولن تصبح السعودية معها.

لقد ضاق الحكم السعودي الجديد ذرعاً «بجلباب» أبيه (أمريكا)، فقرر التحرر (الخجول حتى الآن) منه. هذا ليس بالأمر البسيط بالتأكيد، لكنه يستحق المحاولة فيما لو أراد ذلك الحكم، وضع نفسه وبلده، في مرتبة لا تسعى لها إلا الدول الكبيرة، والزعامات الكبيرة. عند ذلك، ستكون كل الشعوب العربية والإسلامية واحرار العالم مع ذلك الموقف.

سوريا.. "فرح" اللحظة و "قلق" السياق

ليس الهدف هنا تقييم ما جرى في سوريا من سقوط لنظام الأسد والأحداث التي تبعت ذلك، ولا إلى اتخاذ موقف من هذا الحدث غير الوقوف مع حق الشعب السوري في «تقرير مصيره» ونيل حريته. إنه حديث في المنهج الذي يتم فيه ذلك التقييم، وفي الحالة المصاحبة لذلك. هو قول في كيفية رؤية ما حدث؛ زاوية الرؤية والإطار والخلفية والسياق. هذا باعتقادي لا بد منه لفهم أوضح لما جرى في مسألة غاية في التعقيد والتشابك، وكذلك غاية في الاهمية لضخامة وربما ل«فداحة» ما سيترتب عليه في قادم الأيام.

قبل البدء في الحديث عن جوهر الموضوع السوري، لا بد من الإقرار أن كل ما قيل وما سيقال في ذلك لا يجب، وليس من حقه، أن يقف أمام المشاعر التي عاشها المواطن السوري لحظة إحساسه بالحرية، انها لحظة فرح حقيقية يجب أن تأخذ وقتها بالقدر الذي يراه صاحبها، فهي لحظة نادرة الحدوث في التاريخ، وخاصة في منطقة مثل منطقتنا، لكنها «للأسف» تبقى لحظة تقتحمها تعقيدات الواقع، تكرسها حيناً وتفسدها أحيان.

سوريا.. تختلف

عندما يتعلق الأمر بسوريا لا بد للمرء أن يدرك، أنه بقدر ما أنّ السوري إنسان لديه من المشاعر والتطلعات مثله مثل أي إنسان آخر، فإن سوريا ليست كغيرها من البلدان في «حميمية» علاقتها بالتاريخ والجغرافيا، وحملها من المعاني والرمزية ما لم يحمله أي بلد آخر في المنطقة.

في ما يتعلق بالتاريخ، سوريا بداية المجتمع الإنساني، ومهد المسيحية، و منشأ الشرق. وهي الدولة العربية الإسلامية الأولى، والفضاء الأول للصراع مع الغرب و«التفاعل» معه، منذ المعارك الأولى مع الروم، مرورا بالحروب الصليبية، والاستعمار الحديث والصراع مع إسرائيل وعلاقتها بفلسطين. وهي التجربة الأولى والحقيقية للوحدة العربية (المعاصرة)، والمقر الأول (وأرجو أن لا يكون الأخير) للعروبة هوية وفكراً وثقافة ولغة.

ومثلما هي مثقلة بالتاريخ فهي كذلك بالنسبة للجغرافيا، فسوريا الواقعة على الشاطيء الشرقي للمتوسط، والمطلة على آسيا وأفريقيا وأوروبا، والمتوسطة للقوى الكبرى

في الإقليم، تركيا وايران ومصر و«إسرائيل»، والمحاذية لفلسطين (كل البلدان العربية شقيقات لفلسطين إلا سوريا فهي أمها وشقيقتها في نفس الوقت)، وهي الممر الإجباري للتجارة العالمية قديما وحديثا، لذلك هي محط أنظار العالم، أمريكا والغرب، والصين وروسيا، فمن يحكم سوريا يتحكم باهم مفصل في حركة العالم.

هذا الوضع جعل «المعنيين» بسوريا اكثر من أولئك المعنيين بأي بلد آخر في المنطقة. في سوريا تقطع أمريكا الطريق على الصين، وتضع يدها على احتياط ضخم من النفط والغاز، وتحمي إسرائيل. وفي سوريا الصين تضبط «طريق الحرير» وتجارتها مع أوروبا والعالم. وروسيا تصل إلى المياه الدافئة، وتعزز ايران أمنها القومي وتتواصل مع حلفائها، وتُحيي تركيا تطلعاتها وتعزز نفوذها وترفع قيمتها الاستراتيجية. وإسرائيل تتمدد وتحقق «مشروعها» وتحارب «أعداءها»، والأشقاء يقومون «بواجباتهم» ويستعرضون قوتهم ويعوضون «ضعفهم» أمام إسرائيل... كل ذلك في سوريا. هذا يشير إلى أن الصراع على سوريا هو صراع دولي بامتياز.

سقط النظام.. ماذا عن الدولة؟

لكثرة المشاركين في الصراع على سوريا ولتعدد أهدافهم وطبيعة مساهماتهم، ليس من السهل التمييز إن كان الذي سقط في سوريا هو النظام أم الدولة أم كليهما. على المستوى الداخلي، من الصعب القول أن الشعب السوري بأكمله قد ثار على النظام كما جرى في «ربيع» مصر وتونس على سبيل المثال، فالتركيبة الاجتماعية والإقتصادية للسوريين ربطت مصالح فئات ليست قليلة منهم خاصة في المدن بالنظام، وجعلت فئات ليست قليلة أخرى مترددة تجاه «الثورة» نظراً لخوفها من «المجهول» الذي سيأتي. من المهم أن نعرف أن حجم «المجهول» بعد سقوط النظام في سوريا هو أكبر بما لا يقاس بحجمه في مصر وتونس وبلدان الربيع العربي الأخرى، نظراً لأن التغيير المطلوب في سوريا لا يقتصر على النخبة الحاكمة، بل يطال الدولة وهويتها ومستقبلها وتموضعها الاستراتيجي وخياراتها السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لذلك كان التساؤل حول ما اذا كان الذي جرى في سوريا إسقاط للنظام أم للدولة. على الأغلب كانت إرادة معظم السوريين إسقاط النظام، لكن ذلك لم يكن بالضرورة عند «اللاعبين» الآخرين. هذا ما تدل عليه مجريات الأحداث مقارنة بتلك التي جرت في بلدان

الربيع الأخرى.. (ربما حالة العراق هي الأقرب إلى سوريا في هذا الإطار).

هل كان خروج مساحات شاسعة من الجغرافيا السورية عن الدولة متطلبا لاسقاط النظام؟. ولماذا تطلب «الربيع» السوري إقامة قواعد أمريكية على الأراضي السورية رغم إرادة النظام وتم تعزيزها بعد سقوطه؟ ولماذا احتلت إسرائيل اراض سورية اضافية و-مرت الجيش السوري ومقدرات الدولة السورية بعد سقوط النظام، ومجيء آخر يعلن صراحة أن إسرائيل ليست عدواً له؟ ولماذا حاصرت أمريكا سوريا بقانون قيصر ولم تفعل ذلك في مصر أو تونس أو غيرها؟ هذه الأسئلة وغيرها تشير إلى أن المستهدف «دوليا» في سوريا هو الدولة السورية، التي أخذت عمليا بالسقوط حتى عندما كان النظام يحقق «انتصاراته».

في ظرف «تاريخي» خاص تلاقت «إرادة» الشعب السوري في سقوط النظام مع الإرادة الدولية (الغرب بما فيه إسرائيل، وتركيا والدول العربية) في سقوطه، (لكن إرادة الأطراف الدولية على ما يبدو امتدت إلى ضرورة إسقاط الدولة السورية على الأقل بالوضع الذي مثلته في تاريخها المعاصر) إرادة الشعب إسقاط النظام لاستبداده وفساده، لكن ذلك لم يكن بالتأكيد سبب الرغبة في اسقاطه غربيا وإسرائيليا وتركيا وعربيا، بل أكاد أجزم أن فساد النظام واستبداده، هما سبب تردد هؤلاء في إسقاطه وسبب «تسامحهم» معه.

لم يختلف النظام السوري السابق كثيرا عن أنظمة المنطقة في موضوع الاستبداد والفساد، والاختلاف إن وجد يكون في التفاصيل لا أكثر، لكن ما تميز به ذلك النظام عن «أشقائه» هو (وهنا أدرك مدى المغامرة التي أقوم بها) موقفه من فلسطين وإسرائيل والتطبيع والتموضع في الخيارات الاستراتيجية الكبرى. لا يهم كثيرا إن كان تميزه ذلك جديا أم شكليا إذ يبقى ذلك تميزاً.

بعيدا عن إرادة الشعب السوري، الذي أسقط النظام غربيا وإسرائيليا وتركيا و«عربيا» هو الإيجابي فيه وليس استبداده وفساده. إنه الرغبة في إضعاف سوريا والهيمنة عليها وعلى مقدراتها وسلبها دورها التاريخي حيال «الأمة» وحيال فلسطين. لإسقاط سوريا الدولة، اجتمعت المصلحة الغربية والإسرائيلية والتركية مع «الغيرة» العربية. نعم «الغيرة» وأقولها بكل جدية أن سوريا اغتيلت «غيرة»، إذ فيها الكثير مما «يحسدها» عليه النظام العربي، وبتقديري أن من يُسقط «الغيرة» في موضوع العلاقات البينية العربية يفقد الكثير من أدواته.

سياق السقوط.. ومسألة الفرح والقلق

مرة أخرى، ليس أجمل من لحظة حقق فيها الشعب حريته، أو بدا له أنه يحققها (هذا «جرّبه» الفلسطينيون أيضاً بعد أوسلو)، ومن حق الشعب بالتأكيد أن يعبر عن فرحه بذلك وأن يبلغ هذا الفرح مداه، وعلى الآخرين تفهم هذا الشعور وعدم التشكيك في حقيقته والانتقاص من مشروعيته. لكن في نفس الوقت، لا يجوز أن يقف ذلك الحق في الفرح لما جرى،أمام أمر آخر لا يقل أهمية هو «الحق» في القلق، خاصة في هذه الحالة السورية التي طُويت فيها صفحة النظام بما لها وما عليها، وفُتحت كل الأبواب على المجهول، الذي يزيد من غموضه طبيعة اللاعبين وتناقضاتهم و«سيرهم الذاتية» المريبة.

نعم سقط النظام، هذا هو الحدث، لكن سياق ذلك، حرب إبادة في غزة، وأخرى طاحنة على لبنان، واحتلال إسرائيل لأراض سورية جديدة بعد سقوط النظام، وتدمير الجيش السوري، وتجاهل العالم لذلك إلا أمريكا التي تفهّمته، واعلان نتنياهو بالشروع في شرق اوسط جديد وإقامة إسرائيل الكبرى، وتعزيز القواعد العسكرية في سوريا، وإعلان ترامب عن ضرورة توسيع إسرائيل، وإجراءات تركية «غير مريحة».

أليس هذا كافياً لجعل الشعور بالقلق مشروعا؟ إن الموقف من «الماضي» لا يكفي لاضفاء الشرعية على «المستقبل»، وسوء الذي مضى ليس ضماناً لجودة الآتي، ومكان فيه إسرائيل لاعب «نشط» ليس من حق أهله القلق، بل ومن واجبهم أيضاً.

مكتبة
t.me/soramnqraa

الدور "الملتبس" للجيش في البلدان العربية

من الغريب، أنَّ وضع الجيوش في البلدان العربية، وربما «النامية» أيضاً، وأدوارها المتقلبة، لم تعد تجذب اهتمام الباحثين والمعنيين المفترضين، كما كان يحدث في ستينات وسبعينات القرن الماضي، رغم الاهمية الكبيرة التي ما زالت تتمتع بها تلك الجيوش، والأدوار المقررة التي تؤديها، سواء بحضورها الثقيل أحياناً، أو بغيابها الذي لا يقل ثقلا في أحيان أخرى.

ربما أدى انهيار الاتحاد السوفياتي، وسيادة القطب الأمريكي الواحد، في تسعينات القرن الماضي. والتبدلات التي حدثت في العلاقات الدولية، بل وحتى في طبيعة الحراك السياسي في الدولة نفسها، والاعتقاد بأن الأمور باتت محسومة لاولئك الذين «انتهى» التاريخ لصالحهم، إلى الاعتقاد أن لا مجال لأي تغيير جدي بالاتجاه الآخر، ولا حتى بأي اتجاه، وبالتالي فلا حاجة لأي اهتمام بأي عنصر من عناصر التغيير، بما فيها الجيش في هذه الحالة، ما دام أن التغيير نفسه أصبح «مستحيلاً».

لكل جيش من جيوش المنطقة خصوصيته، فتركيبة الجيش الاجتماعية، وبنيته الفكرية والعقائدية، ودوره السياسي، وعلاقاته ببقية الفئات في مجتمعه، وبالنظام السياسي في دولته، تخضع لعوامل عديدة، لها علاقة أساسية بطبيعة الدولة نفسها، وبالكيفية «التاريخية» التي نشأ في حيثياتها، و«بالمدرسة» العسكرية والفكرية التي تربى فيها، والوضع الاستراتيجي والسياسي الذي وجد الجيش نفسه فيه.

لكن تلك «الخصوصية» التي يتصف بها كل جيش من جيوش المنطقة، لا ينفي أن تلك الجيوش تتشارك في كثير من الأمور، تماما كما تتشارك دولها، فتلك الدول خضعت بشكل أو بآخر للاستعمار، وحصلت أيضا بشكل أو بآخر على شكل أو آخر من «الاستقلال»، وخضعت جيوشها لتغيرات «طبقية» وعقائدية فيها الكثير من التشابه، وحققت تلك الجيوش القليل من الانتصارات المشتركة، وعانت من كثير من الهزائم المشتركة، وفي أحيان فهمت أمنها القومي بشكل مشترك تقريبا، ثم تخلت عن ذلك الفهم بشكل مشترك «تقريباً» أيضاً.

مهمة المكتوب هنا، هي الوقوف عند بعض المتغيرات الأساسية التي طرأت على وضع

الجيش في المنطقة، وانعكاسات تلك المتغيرات على وضع الدولة «الوطنية»، والفرص التي قد يتيحها الصراع العالمي الجاري الآن، من أجل خلق نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

في التعريف بالجيش

عادة ما وصف الجيش في المنطقة، خاصة في بدايات تشكله، بأنه جيش الوطن وجيش الشعب، فهو المؤسسة الوطنية الشاملة لكل شرائح المجتمع وطبقاته. وهو وإن كانت الفئة الأكبر منه، تتكون من الجنود المنحدرين من الأوساط الريفية الأكثر فقرا، فإن كبار ضباطه وقياداته العليا تشكلت أساساً من أبناء العشائر والاقطاعيين والارستقراطيين.

لكن الفئة التي اعتبرت النخبة، ولعبت الدور الأبرز في تاريخ جيوش المنطقة، هي التي تشكلت من الضباط المتوسطين والصغار، والتي انحدرت أساسا من أوساط الفئات الوسطى في المدينة والريف، وسميت في الأدبيات الإشتراكية ب «الإنتلجنسيا العسكرية».

حظيت جيوش المنطقة، التي نشأت على الأغلب مع نشوء الدولة، أو قُبَيل ذلك، باحترام كبير. وكذلك كانت مهنة العسكرة، التي ربما ورثت جزءا من احترامها من «الهيبة» التي حظيت بها الجيوش المستعمرة في فترة الاحتلال.

لكن الأساس في الموقف الإيجابي من الجيش -والحديث أساساً عن البلدان العربية- جاء من كونه، على الأقل في فترة التأسيس، المُشَغل الأكبر، بل شبه الوحيد للشباب. وهو كونه المؤسسة الوطنية الشاملة، شكل رمزا لوحدة الشعب، وحاملا لأفكار السيادة والاستقلال، والحامي للدولة و«للأمة»، وهو المؤسسة الأكثر عصرية والأكثر تنظيما في المجتمع.

تفاوتت صفات الجيوش تلك من بلد لآخر في المنطقة، وذلك تبعا للظروف التي تأسست بها، وشكل الدولة و«وظيفتها»، وفيما يتعلق بجيوش المشرق العربي خاصة، دورها في الحروب مع إسرائيل. في هذا السياق نستطيع التمييز بين ثلاثة أنواع من الجيوش، تلك التي تأسست من قبل المستعمرين قبل الاستقلال السياسي، وتلك التي ظهرت في خضم حركة التحرير، والثالثة التي ظهرت بعد تأسيس الدولة «الوطنية».

الجيش والدولة

وفَّرت تجربة السلطة الفلسطينية، نموذجا حيا لدراسة كيفية نشوء الدولة في منطقتنا، وكذلك لنشوء المؤسسات المرتبطة بها، ومنها القوات المسلحة. فولادة السلطة أمام أعيننا، وكأننا في مختبر حقيقي، اراحنا من بحث ومؤرخين وأركيولوجيين ووثائق وأراشيف، لتقمص الواقع الذي نشأت فيه الدولة ومؤسساتها، وقدمت لجيلنا حالة «سريرية» نستطيع، ربما باستثناءات قليلة، تعميمها على بقية دول المنطقة.

تحدد طبيعة نشأة الدولة ماهية جيشها. والدولة العربية المعاصرة نشأت في علاقة «ملتبسة» مع الاستعمار، ونشأ معها جيشها كذلك، أو على الأقل، تأثر بها جذريا في الحالات التي كان فيها موجودا بشكل أو بآخر.

لقد حال الاستعمار دون نشوء دولة «طبيعية» في المنطقة، أي دولة نشأت نتيجة «عقد اجتماعي» بين الحاكم والمحكوم كما تنشأ الدول، بل كان العقد (التنسيق) «الأمني» أساسا، وكذلك السياسي والاقتصادي بين الحاكم «المرشح» والدولة المستعمرة، هو المرتكز الأساس الذي قامت عليه الدولة ونظامها. ان من يتعامل مع الدولة في منطقتنا وكأنها نتاج «عقد» جان جاك روسو، و ليس «عقد» سايكس-بيكو،هو بالتأكيد مشتبه.

يشكل الجيش كما هو معلوم أحد عناصر الدولة «العميقة»، إن لم يكن اهمها. وهو مرتبط بها ارتباطا وثيقا. فحل الجيش يعني عمليا «حل» الدولة، ومثال عراق بريمر ماثل أمامنا. ويكون الجيش على الأغلب على شاكلة دولته، أو الدولة على شاكلة جيشها (لا فرق)، فالدولة القوية جيشها قوي، والتابعة جيشها تابع، والمستهدفة جيشها مستهدف، والفاقدة لمشروعيتها السياسية والأخلاقية جيشها كذلك، وتلك التي تعيش مرحلة ما قبل الدولة، مثلما هي عليه معظم دولنا (وبنسب متفاوتة)، جيشها يعيش مرحلة ما قبل الجيش، وعندما تنضج الدولة ينضج جيشها.

الجيش.. أدوار مختلفة

بعد النكبة الفلسطينية، وفي ظل النظام العالمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية، ذلك النظام الثنائي القطبية، الذي شكل فيه الاتحاد السوفياتي نصيراً لحركات التحرر

الوطني في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، ظهرت تيارات وطنية وقومية في أوساط الانتلجنتسيا العسكرية (الضباط الصغار والمتوسطين)، قاد بعضها بلدانها ضد النفوذ الاستعماري، رغم أنها في أحيان كثيرة ذهبت بإتجاه معادٍ للجماهير وللعمل السياسي والمدني، حيث أدى ذلك إلى انتكاسات لاحقة.

تطورت الأمور فيما بعد، بسبب ضعف الدولة، أو -بشكل أدق- بسبب عدم نجاح ما قبل الدولة في التحول إلى دولة، وفي ظل قوى مدنية ضعيفة ومقموعة، والخلل الذي جرى في النظام العالمي لصالح الإمبريالية الغربية، تحول الجيش -والحديث عن منطقتنا-، من جيش للدولة إلى جيش للنظام، ثم سيطر الجيش على النظام ليصبح نظاما للجيش.

بعد سيطرة أمريكا على المشهد، وترسخ نظام القطب الواحد بالقضاء على كل رموز النظام العالمي الثنائي إلا ما ندر، جرت تحولات كبيرة على دول المنطقة ومؤسساتها، وكان الجيش هو الأبرز والأكثر وضوحا في تلك التغيرات.

كان من الطبيعي في ظل النظام الثنائي القطبية، أن يكون النظام مع أمريكا والمعارضة مع الاتحاد السوفياتي أو العكس، لكن في ظل الوضع الجديد، لم تعد أمريكا تكتفي بولاء النظام بل والمعارضة أيضاً. فعملت على إخضاع الدولة بكل مؤسساتها، سلطة ومعارضة، نظاماً ومجتمعاً مدنياً، جيشاً وأحزاباً، علمانيين وإسلاميين، «يساراً» ويميناً.

قبلت الولايات المتحدة أن يكون هناك سلطة ومعارضة، وأن تكون هناك أحزاب سياسة ومجتمع مدني ومدارس «فكرية»، لكنها عملت على أن تكون العلاقة معها خارج، بل فوق، أي صراع، وإن كان لا بد من تنافس بين هؤلاء، فليكن على التقرب منها وكسب ودها. هذا تطلب من الولايات المتحدة، أن لا تكتفي بالصلة مع النظام ورموزه، بل مع الجميع؛ أنظمة وشعوبا واحزابا ومؤسسات وافرادا، كما تطلب ذلك العمل على تغيير القيم والمعتقدات، وكل ما ينتج ذلك من تعليم وإعلام و«دين».....

ومن اهم المؤسسات التي حرصت الولايات المتحدة على «التواصل» معها، والتأثير بها، كان الجيش، الذي عملت على ربطه بها مباشرة، ماليا وتنظيميا وعقائديا وتسليحا وتحالفات، بشكل يضمن أن لا يتصرف بعد ذلك كمؤسسة وطنية، وبدل أن يكون الجيش رمزاً للسيادة والاستقلال، وعاملا على حفظهما، أصبح عنوانا وأداة للتخلي عنهما.

مالياً واقتصادياً، خصصت الولايات المتحدة للجيش وقادته «مساعدات» مالية مباشرة، لا تمر بالضرورة ضمن موازنة الدولة ومؤسساتها المالية. كما شجعت على انخراط المؤسسة العسكرية في «البزنس»، والأعمال التجارية «المدنية»، فتحول الجيش من فئة اجتماعية تضم ممثلين عن كافة شرائح المجتمع وطبقاته، تَصْرف عليها الدولة من مواردها المختلفة، إلى طبقة اجتماعية مكتملة الأركان، لا تمول نفسها فقط إنما تراكم الربح، وتنافس باقي طبقات المجتمع على امتلاك «وسائل الإنتاج» والسيطرة على السوق.

عقائدياً شكل ذلك أساساً لتغيير عقيدة الجيش ووظيفته - هنا كان التطبيع ضرورياً بتحويله الدولة ومؤسساتها وفي مقدمتها الجيش، من دور إلى وظيفة -، فمن هدف اساسي تمثل بالدفاع عن الوطن والشعب، أصبح الجيش بلا هدف، أو بأي هدف «يكلف به» بإستثناء ذلك الذي ينبغي أن يكون. ومن حيث العقيدة العسكرية، التي تلخصت عند معظم جيوش المنطقة، في أن إسرائيل تمثل العدو الأساس، إن لم يكن الوحيد للأمة، تغير ذلك عند الكثيرين، لتصبح الصديق و«الحليف» وكذلك جيشها.

في ظل التطبيع مع إسرائيل فقدت الجيوش في المنطقة أي مبرر استراتيجي أو أخلاقي لوجودها، حيث لا حروب « بعد اليوم»، كما قال السادات بعد حرب 1973، اللهم إلا إذا كانت حروباً أهلية.

الخلاصة هنا، وبصورة عامة حيث تختلف جيوش المنطقة باختلاف درجة تطور دولها ووضعها الاستراتيجي، فأنه على ما يبدو، لا أمل في أن تقوم هذه الجيوش باستثمار الفرصة التي توفرها الحالة التاريخية التي يمر بها العالم الآن، كما تفعل بعض الجيوش الأفريقية. هذا يصعب الوضع على الشعوب ونخبها التي تسعى إلى التغيير، ويطالبها بجهد أكبر لإيجاد أدوات أخرى لإنجاز ذلك.

الفصل الرابع

التطبيع.. العرب وإسرائيل وتجاوز الحُب العذري

التطبيع من زوايا مختلفة

في موضوع التطبيع، نحن أمام حالة «فقدانٍ للوعي»، يبدو فيها العرب أنهم غير واعين لأبعاده، يتعاملون مع الأمر باستخفاف وسذاجة، وفي أحسن الأحوال ليس بالجدية الكافية.

فالتطبيع، وقبل أن يكون موقفا من إسرائيل، هو موقف من الذات. موقف من الأمة، من وجودها، من ماضيها وحاضرها، والاهم... من مستقبلها، ومن أمنها «القومي». إنه الذهاب بها من التبعية إلى مزيد من التبعية. بل إنه في النهاية الحاق بإسرائيل ومشروعها، الذي على ما يبدو، أنه ليس مفهوما البتة لمن «يهمهم الأمر».

التطبيع هو «إسقاطٌ» للمنطقة استراتيجياً. إنه الوقوف المعلن، و«المفتخر به» في صف الأعداء. بل إنه تعبير عجيب عن «حالة» غريبة لفهم الأعداء والأصدقاء، لا ينطبق عليها قوانين الطبيعة ولا قوانين المنطق. فبالتطبيع صالحنا إسرائيل وأضعنا أمننا القومي... تم قتل المريض لتجنب المرض... نجحت العملية ومات المريض، كما يقال.

أطراف التطبيع أربعة؛ أمريكاً (والغرب) وإسرائيل اللذان جهزا المشهد، والفلسطينيون والعرب اللذان قاموا بدور «البطولة» فيه. سنحاول فيما يلي تسليط بعض الضوء على ذلك.

التطبيع أمريكياً

تكاد أمريكا أن تكون أكثر حرصا على التطبيع من إسرائيل نفسها، فهي بالفعل عرابته التي لا ينافسها أحد. هذا أمر طبيعي إذ أنها تقوم بتوظيفة استراتيجيا في صراعها مع الصين ومع روسيا، وفي معركتها من أجل الحفاظ على «تسيُّدها» على العالم. كان الرئيس بايدن واضحاً في هذا المجال عندما قال إن الولايات المتحدة لن تترك المنطقة في فراغ «تملؤه الصين وإيران».

اقتضت الحاجة لتفرغ أمريكا للصراع مع الصين وروسيا إلى «تسليم» الشرق الأوسط، الذي يعتبر ساحة مهمة، يجب الإبقاء على السيطرة الغربية عليها، بسبب موقعها الاستراتيجي أولا، وثرواتها خاصة الغازية والنفطية ثانيا، إلى «وكيل» موثوق به، وليس عليه أي شكل من اشكال التحفظ، لكي «يرعى» المنطقة ويديرها بالنيابة وبالشكل المطلوب، وأفضل

من يقوم بدور الوكيل «الحصري» للغرب في الإقليم هو، وبلا منازع، إسرائيل.

وحتى تكون عملية «تسليم» المنطقة للوكيل بنجاح، لا بد من علاقة طبيعية بينه وبين دولها. هنا كان على الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها لدى أنظمة تلك الدول، إغراء أو ضغطا، من أجل الإسراع في عملية التطبيع، فوعدت النظام السوداني الجديد بازالته من قائمة الإرهاب ومساعدته ماليا، وضغطت بأشكال مختلفة على آخرين، مثلما حدث في الضغط على بعض الحكومات للمشاركة في جنازة رابين على أعلى المستويات، كما أفاد بذلك الشيخ حمد، رئيس الوزراء القطري في حينه.

تهيئة ساحة الإقليم لقبول التطبيع مع إسرائيل، ذلك الذي جعلته الولايات المتحدة «مقياسا» للعلاقة معها، تطلبت الكثير من الجهد الأمريكي والإسرائيلي، تمثل بالعمل على إضعاف بلدان المنطقة خاصة الوازنة منها، سواء من خلال «الربيع العربي»، أو الحروب الأهلية، أو التهديدات الإسرائيلية المباشرة، أو من خلال نظام العقوبات والضغوط الإقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة سواء على الكيانات أو الأفراد.

التطبيع إسرائيلياً

تسعى إسرائيل إلى السيطرة الكاملة على فلسطين، والهيمنة على العالم العربي والشرق إجمالا. هي بذلك تحقق أهداف مشروعها الذي عبر عنه بوضوح بن غوريون، عندما قال بأن غاية إسرائيل هي تحقيق الصهيونية وليس السلام، وكذلك تقوم «بواجبها» كأداة لتحقيق أهداف المشروع الامبريالي الغربي.

يتطلب ذلك تطبيع علاقاتها مع البلدان العربية، إذ يصعب عليها «العمل» في ظل مقاطعة دول الإقليم لها. فهي بالتطبيع تفكك عزلتها السياسية والإقتصادية وكذلك الأخلاقية، وتمتلك هامش حركة أكبر في كل المجالات، وتندمج أكثر في الأسواق العالمية، والاهم من ذلك كله، وانسجاما مباشرا مع دورها، تجعل الآخرين جزءا من منظومتها الأمنية، حيث المهمة الأساسية لها كدولة وكمشروع.

لا يمكن لإسرائيل أن تقوم بدورها كوكيل ناجع في المنطقة، بدون علاقات طبيعية مع دولها ومع شعوبها إن أمكن. والتطبيع بالنسبة لها يعني صهينة المنطقة، وإنشاء «إمبراطورية»

صهيونية هي عبارة عن جبهة إسرائيلية عربية وإسلامية، تتولى هي قيادتها، وتعمل كضابط «ايقاع» لها، لتقوم بمهماتها الاستراتيجية، عالمياً ضد الصين وروسيا، وإقليمياً ضد إيران، ومحلياً ضد أي طرف يقوم بمقاومة مشروعها.

تستخدم إسرائيل كل الطرق من أجل تطبيع سَلس ودائم، السياسة والاقتصاد والاعلام والسيكولوجيا ومؤخرا الدين، الذي تتوج بالسلام الإبراهيمي. هي بذلك تؤكد قيادتها للإقليم دينيا، وتكتسب قدسية تطمح النفاذ بواسطتها إلى الشعوب التي شكل الدين خلال فترة طويلة، خط دفاعها ربما «الأقوى» أمام الاستعمار والصهيونية.

وبمجرد الموافقة «المبدئية» على التطبيع من قبل أية دولة عربية أو إسلامية، تأخذ إسرائيل «مجدها» في اللعبة التي تتقنها، «التفنن» في الابتزاز والتذاكي، واللعب على الأطراف المختلفة من أجل تحقيق أقصى المكاسب من ذلك. على سبيل المثال، كان اعتراف إسرائيل بمغربية الصحراء هو «الإنجاز» الذي اعتبرته المغرب الاهم في تطبيعها معها، لكنها ماطلت إلى الحد الأقصى قبل أن تقوم بذلك الإعتراف، وذلك من أجل «إجبار» المغرب على استضافة مؤتمر «منتدى النقب»، وبتقديري أيضا، للعمل على إمكانية «بيع» ذلك للجزائر وليس للمغرب.

التطبيع عربياً

بداية لا بد من الإقرار، أن الأنظمة العربية، كانت تفضل أن يبقى تطبيعها مع إسرائيل «سريا»، إلا في حالة السادات، الذي بلغ درجة من الوهم والمرض- إذا تعاملنا مع الأمر سيكولوجيا-، واعتبر أن «زيارته» للقدس، على طريقة إسلام عمر، فتحا مبينا وشجاعة ومصدرا للفخر. أما الآخرين - مع بعض الاستثناءات - فقد تعاملوا مع ذلك كأمر مخجل بشكل أو بآخر.

ومع أن إسرائيل تجني معظم أهدافها من التطبيع قبل الإعلان عنه، إلا أن «الإشهار»، وما يواكبه من مراسم وطقوس، يبقى مطلباً إسرائيلياً أساسياً، إذ أنها بذلك تنقله من وضعية الحرام إلى الحلال، وإسرائيل كما هو معروف «لا تدخل على حرام». لذلك يؤتى بالمطبِّع «والمطبَّع به» إلى البيت الأبيض، وبرعاية الرئيس الأمريكي، ومشاركة السلف من المطبعين، ووسائل الإعلام العالمية، للإعلان عن ذلك.

لا يدشن ذلك المشهد حالة «مختلفة» في العلاقات العربية الإسرائيلية، بل يظهر حالة «الأمة» على حقيقتها، فاقدة لهويتها، ومغيبة لمشروعها، وضحية لضعفها، و«سعيدة» بهزيمتها.

يشكل التطبيع ضربة قاصمة للأمن القومي العربي، الذي جوهره أن العدو الاستراتيجي الوحيد للأمة هو إسرائيل. فبالتطبيع تضع الأمة نفسها في صف عدوها، وتشكل معه وتحت قيادته، جبهة لتنفيذ المهام الأمريكية في الصراعات الدولية.

تحقق إسرائيل من التطبيع ما تريد، في حين أن الدول العربية لا تكاد تحقق أي شيء، لأنها لا تملك أية استراتيجيا حتى في موضوع التطبيع، فيبدو تطبيعها عشوائيا وفرديا وارتجالياً و«ساذجاً».

لم تحقق أية دولة عربية قامت بالتطبيع مع إسرائيل، هدفا يمكن أن يوصف بالاستراتيجي. بل وربما لم يكن لها أي مطلب من هذا القبيل؛ لم تطلب تلك الدول على سبيل المثال من إسرائيل أن توضح حدودها التي ينبغي الإعتراف بها، فتم الإعتراف بها في حدود غامضة متروك لموازين القوى و«للدبابة الإسرائيلية» تحديدها. ولم تطلب ولو مجرد طلب، نزع الترسانة النووية الإسرائيلية، بل بادر بعضها للاعراب عن رغبته في امتلاك برنامج نووي، لن يكون إلا عديم المعنى عسكريا في ظل التخلي عن الأمن القومي، واقتصاديا بسبب التوفر الهائل لمصادر الطاقة الأخرى.

لقد رفضت إسرائيل «المبادرة العربية للسلام» التي تمثل عرضا عربيا للتطبيع، ليس فقط لأن تلك المبادرة تطالب بإقامة دولة فلسطينية مقابل التطبيع «الجماعي» معها، بل لأنها لا ترضى بأي عمل جماعي عربي، حتى لو كان ذلك هو التطبيع معها. تريدهم فرادى لأن ذلك يتطابق مع استراتيجيتها في التفريق بينهم، والإنفراد بالعادة مريح أكثر ومربح أكثر.

القبول بالتطبيع «الفردي» مع إسرائيل، يتجاوز القبول به من «حيث المبدأ»، إلى القبول به حسب الطريقة الإسرائيلية، شكلا ومضمونا. فهو عمليا أكثر من تطبيع. إنه تحالف سياسي واقتصادي وأمني، يتطلب تنكر الأنظمة التام لارادة شعوبها، والامتثال الواضح للإرادة الأمريكية والإسرائيلية، والتنكر للقضية الفلسطينية، والانخراط في المشروع

الإسرائيلي في «شيطنة» الفلسطينيين تمهيدا للاجهاز على قضيتهم.

التطبيع فلسطينياً

جاء التطبيع الفلسطيني نتيجة للانخراط الكامل في الوهم، أو على الأقل، الرهان غير المحسوب على إمكانية تحقيق السلام والحصول على الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، والناجم عن غياب الفهم الحقيقي بإسرائيل والمشروع الصهيوني، فكان نتيجته ارتباط متزايد بالواقع الإسرائيلي، وانخراط متزايد أيضا بالمشروع الغربي-الصهيوني في المنطقة.

راهن الفلسطينيون على التأثير في المجتمع الإسرائيلي من خلال التطبيع. كان رهانا فاشلا، إذ تسارع توجه ذلك المجتمع نحو مزيد من الصهيونية والإمعان في الاحتلال، واستمر «ترويض» الفلسطينيين للتماهي مع إسرائيل ومشروعها، واستُخدم «التعاطي» الفلسطيني مع إسرائيل «كمحلل.. مشرعن» للتطبيع العربي معها، حيث سحب ذلك الرادع «الأخلاقي» الذي كان يُشعر بعض العرب بفداحة التطبيع.

وظف الإسرائيليون تطبيع الفلسطينيين معهم، واتفاقات أوسلو إجمالا، كجسر للوصول إلى البلدان العربية، حيث «ارتاح» الفلسطينيون لهذا الدور الذي اعتقدوا أنه يعطيهم «وزنا» في عملية سلام شامل في المنطقة، لكن الإسرائيليين سرعان ما التفوا على ذلك الجسر وبنوا جسورهم المباشرة نحو العرب، وانتقلت إسرائيل لتكون هي الجسر الذي يربطهم ببعض العرب وبالولايات المتحدة أيضا.

كان «الإعتراف» الإسرائيلي بمنظمة التحرير كممثل شرعي للفلسطينيين الهدف الأكبر والأسمى للقيادة الفلسطينية، وبعد تعنت لسنوات إزاء ذلك، أدرك الإسرائيليون أن بإمكانهم تحقيق الكثير من أهدافهم مقابل منح الفلسطينيين ذلك «الإنجاز»، بعد أن تم إفراغه من كل مضامينه الوطنية.

حاول الفلسطينيون من خلال التطبيع إثبات رغبتهم الجدية بالسلام، لكنهم في واقع الأمر، قطعوا صلاتهم بكل أسباب قوتهم، ولم يبق أمامهم إلا الإمعان في السير وراء وهم السلام الإسرائيلي.

التطبيع، وبغض النظر عن النوايا، بدا كمظهر من مظاهر الضعف الفلسطيني، ذلك الضعف الذي على الفلسطينيين أن يعملوا على تغييره، إن أرادوا أن يعودوا بقضيتهم إلى وضعها الطبيعي، كجامع وكمنارة لقوى التحرر في الإقليم وربما في العالم.

التطبيع... الدولة العربية، وجدلية "المصلحة" والثقافة

أحد الدروس المستفادة من «غزة»، أنه ثبت وبدون أي شك، أن «التطبيع» قوي وعميق أكثر مما كان يعتقد حتى أكثر المتشائمين «تطرفا». لقد استطاع ذلك التطبيع، اجتياز «امتحان» غزة بنجاح باهر، فلم «يحرك» قتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين، وجرح أضعافهم، وتشريد أضعاف أضعافهم شعرة في جسد المطبعين، ولم يظهر عليهم أي نوع من التردد أو الخجل.

التطبيع.. الدولة.. المصلحة

هذا يشير بوضوح، إلى أن التطبيع مصلحة «حقيقية» لكل أطرافه؛ أمريكا وإسرائيل والدولة العربية المشاركة فيه. هو ليس نقصان معرفة، ولا قصور في الوعي، ولا سوء في التقدير، ولا «تكتيك»، ولا حتى اضطرار. إنه خيار واع مستند إلى إدراك «خاص» للمصلحة .

إنه -أي التطبيع- مصلحة أمريكية لاعتبارات استراتيجية، تجعلها في وضع يتيح لها قدرة أكبر للتأثير على الصين وأوروبا وبقية العالم. فهو في غاية الاهمية لأمريكا في سياق «محاولتها» إعادة ترتيب العالم، أو الحيلولة دون إعادة ترتيبه بشكل لا ترضاه، فالعالم العربي بالنسبة لأكبر قوة مهيمنة في العالم (أمريكا)، هو ليس أكثر من لعبة مربعات «ليغو» تفككه وتعيد تركيبه كما يحلو لها، وإسرائيل أداتها الأساسية في ذلك.

والتطبيع مصلحة إسرائيلية أيضا لاعتبارات الاقتصاد والسياسة والأمن، وقبل كل ذلك لإعتبارات الوجود «القلق» و«الإشكالي». ورغم الاهمية الكبرى لتطبيع إسرائيل مع الدولة العربية، أظهرت «غزة» أن أمريكا أكثر حرصا منها على ذلك، فكان من ضمن «المآخذ» الأمريكية على إسرائيل في حربها على غزة، أنها قد تؤثر سلبا على التطبيع مع السعودية، التي هي بالنسبة لأمريكا أكثر أهمية من غزة بما لا يقاس.

لا غرابة في أن التطبيع بين إسرائيل والدولة العربية مصلحة أمريكية إسرائيلية، لكن وجود بعض الغرابة في أن يكون ذلك «مصلحة» للدولة العربية يبدو أمرا مشروعا، نظراً للعلاقة «الملتبسة» بين إسرائيل وتلك الدولة منذ نشأة الطرفين.

لقد كشفت غزة عن أن كثيراً من الدول العربية لا تقل حرصا على التطبيع من إسرائيل، وتعتبره مصلحة حقيقية لها. يعود ذلك لاعتبارات تتعلق بجوهر الدولة ونشأتها، وكذلك لمصادر الشرعية لأنظمتها، والتي يعود أغلبها لعوامل خارجية أكثر من أي شيء آخر، وهذا ما يفسر إدارة الظهر لشعوبها في أغلب الأحيان.

كما أن السلطة الفلسطينية ترى أن التطبيع مصلحة مباشرة لها، وهي تعلن ذلك ولا تخفيه، بل قامت بمأسسته وتشجيعه وتبنيه. هذا مفهوم أيضا لنفس الأسباب التي وردت بخصوص الدولة العربية، إضافة إلى الارتباط المباشر لوجود السلطة كمؤسسة وكأفراد بالرضا الإسرائيلي.

أزالت «غزة» أي لُبس حول التطبيع عربيا كونه اصطفافا استراتيجيا مع أمريكا والغرب وإسرائيل، وأنه ليس أكثر من قراءة للمصلحة ليس لها علاقة بالتحرر من قريب أو بعيد. لم يعد ممكنا ولا ضروريا «الادعاء» أن العرب إنما يطبعون من أجل فلسطين والفلسطينيين، وأن التطبيع سيضع الدول المطبعة في وضع أفضل «لمساعدتهم». غزة فرز تام وواضح ونهائي لمن يقف مع الضحية أو مع قاتلها.

المصلحة والمعتقدات في السياق العربي - الإسرائيلي

إذا ما استثنينا الفترة الناصرية التي ساد فيها الانسجام (أو هكذا بدا) بين رؤية الدولة لمصلحتها، وبين ثقافة الأمة المتمثلة في المباديء والأفكار والمعتقدات والتصورات التي سادت في تلك الفترة، فإننا نلاحظ اضطرابا في تلك العلاقة، نتجت أساساً عن عدم وضوح (وحتى إخفاء)، للمصلحة الحقيقية «للدولة» العربية (لنظامها)، ساعد في ذلك حقيقة أن مجرد وجود مصلحة للدولة (كما للفرد) إنما يقع في خانة «العيب» في الثقافة العربية.

لذلك كانت «الدولة» العربية تخفي مصلحتها «الخاصة» عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، باعتبارها جزءاً من المصلحة «العربية» العامة المنسجمة مع ثقافة الأمة، والتي تتلخص «بإنهاء الاحتلال والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني». كان ذلك لأن ثقافة الأمة كانت في وضع تستطيع فيه ردع الدولة عن الإفصاح عن مصلحتها المغايرة.

في هذه الحالة (عدم الإفصاح عن المصلحة الخاصة) للدولة العربية، بدا لنا أن الذي

يحدد السياسات العربية تجاه القضية الفلسطينية، هي ضوابط «أخلاقية» تتمثل بالمباديء والأفكار والمعتقدات التي تترجم عموما بالوقوف مع الشعب «الشقيق»، ضد المغتصب «الصهيوني المجرم والماكر والمخادع».. وإذا احتجنا، «الكافر» أيضاً.

لكن «ضرورة» التطبيع أمريكياً وإسرائيلياً، وما اقتضاه من «ضرورة» الانخراط العلني به عربيا، أظهر أن هذه المنطلقات «الفكرية»، وهذه الثقافة المتمثلة بالأخلاق والمباديء والمعتقدات والحديث عن الأشقاء والأمة والاحتلال والتحرير واليهود والكفار والاستعمار باتت عبئا على «الدولة» العربية، وعائقا أمام سياساتها، ومربكا لخطواتها، فكان لا بد لها من الذهاب إلى امرين؛ الأول،التصريح بأن هناك مصلحة واضحة للدولة العربية في الانخراط في التطبيع، والثاني العمل على «فك الارتباط» مع ثقافة الأمة والمعتقدات والأفكار والمباديء والمنطلقات التي سبق وأن بُنِي الموقف التقليدي من القضية الفلسطينية، ومن «إسرائيل» على أساسها، أو في ضوئها، وبناء ثقافة دولتية خاصة بالحالة الجديدة المتمثلة بالتطبيع.

لست متحمساً للموافقة على أن «غزة» أعاقت التطبيع الدولتي العربي مع إسرائيل، بل ربما دفعت «الدولة» العربية لتكون أكثر «جرأة»، وأقل تحفظاً (حياءً) في الحديث عن «مصلحتها» في المضي فيه. رفعت الدولة العربية نبرتها في الحديث عن مصلحتها الخاصة «القطرية»، وأوضحت أن تلك المصلحة في التموضع مع أمريكا وإسرائيل، ضد «عدو» جرى استحداثه حسب الوضع الجديد.

كانت «المصلحة» الدولتية العربية قد أُخفيت لتتلاءم مع طبيعة «العدو التقليدي (إسرائيل)، ومع «الثوابت» الفكرية المنسجمة مع ذلك. لكن تلك المصلحة في صيغتها الجديدة المرتبطة بالتطبيع، وبالكف عن اعتبار إسرائيل عدوا واستبدالها ب»العدو» الجديد (إيران)، تطلبت تدشيناً لثقافة جديدة ومعتقدات جديدة تستطيع الانسجام معها والاطمئنان لها.

تغيير المعتقدات

لم يكن التعايش «المصطنع» بين مصلحة الدولة العربية المطبعة والمعتقدات السائدة الرافضة له مريحا، لا للغربيين والإسرائيليين الذين اعتبروا أن ذلك يعطي انطباعا بعدم

جدية تلك الدولة في تطبيعها، ويحمل إمكانية التراجع عن الخطوات التي يريد الغرب وإسرائيل التقدم بها في هذا المجال، ولا للأنظمة العربية التي «تعبت» من «التظاهر» بتبني ثقافة ومعتقدات تمحورت حول الرفض المطلق لإسرائيل، تبنتها شعوبها لكنها لم تكن يوما جدية في تبنيها.

تطلّب هذا الانقلاب الثقافي عند الدولة العربية عدة خطوات أساسية تتعلق بها نفسها، من حيث رؤيتها للفكر وللتاريخ وللدين والتراث، ثم بموقفها «الفكري» من فلسطين وإسرائيل. فبصورة عامة، ذهبت الدولة إلى «الانفتاح» و«الحداثة» و«الليبرالية» الاجتماعية، على اعتبار أن الفكر التقليدي المستند إلى الموروث هو السبب وراء «الرؤيا» التقليدية المؤيدة للقضية الفلسطينية.

الحداثة عند الدولة العربية تعني الاقتراب من إسرائيل والابتعاد عن فلسطين. وإذا أردنا أن نُكَبر الصورة قليلا، فُهِم الأمر وكأن الحالة الذهنية التي جعلت السعودي (على سبيل المثال) يتمسك بمنع المرأة من قيادة السيارة، هي نفسها التي جعلته يقف إلى جانب فلسطين، لذلك فإن التغير الفكري الذي حدث وأتاح للمرأة السعودية قيادة السيارة، ينبغي أن يقود تلقائيا إلى تغيير التوجه حيال فلسطين. هذا يعني إنه أُريد للعربي أن يفهم أن تأييده لفلسطين لم يكن أكثر من حالة تراثية.

يتطلب الوضع الفكري الجديد للدولة العربية المُطَبعة، قلب الصورة «القديمة» التي صبغت فلسطين بشيء من القدسية، وشيطنت إسرائيل كدولة معتدية ومغتصبة، فتم الذهاب إلى شيطنة الفلسطينيين وتبرئة إسرائيل من جرائمها. صار مألوفا أن يظهر مثقف عربي على «شاشة» خليجية يُسَخف المقاومة الفلسطينية، ويُحَملها مسؤولية الجرائم المرتكبة في غزة على سبيل المثال، ويصف الفلسطينيين بالتخلف وبالارهاب والاجرام، ويذهب بعيداً في القول بتخوين الفلسطينيين الذين «تخلّوا» عن أراضيهم.

كما تطلب التطبيع وعياً جديدا ايجابيا بإسرائيل، يركز على استثنائيتها من حيث هي دولة «حديثة» و«متقدمة» و«ديموقراطية»، و«ضحية» أيضاً. وحيث هي كذلك، فإن على الفلسطينيين أن يتفهموا سعيها للحفاظ على «أمنها»، وعلى «تفوقها»، وأن يتفهموا أن ما يسقط من ضحايا في صفوفهم ليسوا سوى ضحايا «عمل» المتسبب الأساس فيه سوء تقدير قادتهم.

لا بد هنا من التأكيد، أن اتفاقية أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية لم تقسم الفلسطينين سياسيا فقط، انما فكريا أيضا فيما يتعلق بوعيهم بإسرائيل و بقضيتهم الفلسطينية، وكان ذلك في بعض جوانبه أساساً استند عليه المطبعون العرب، حكومات و أفراد.

ليس التطبيع الدولتي العربي مع إسرائيل مجرد خيار سياسي تتطلبه المرحلة. إنه إعادة صياغة للحالة العربية كلها، وسياق مختلف عن كل ما عرفناه سابقاً، أنه استبدال كامل لكل المنظومة الفكرية والقيمية... إنه باختصار تام، وبوضوح تام، الدخول الكامل في الحالة الصهيونية.

السعودية.. إلى أن يكتمل التطبيع

من حيث المبدأ، لا خلاف بين الإسرائيليين والسعوديين، على تشخيص حالة السعودية، فيما يتعلق بموضوع «ماراثون» التطبيع بينهما... فإسرائيل تعتبر السعودية فريسة ثمينة، والسعودية تعتبر نفسها كذلك، فريسة ثمينة، وكلما صعب أمر «صيدها»، إرتفع ثمنها.

يقف السعوديون على شاطئ بحر «التطبيع» الهادر، إلى جانب «المنقذ» الامريكي، لا ليتحدثوا في مدى خطورة السباحة، بل في مدى برودة الماء. فالذي تشير اليه معطيات النبرة الأمريكية والإسرائيلية المرتفعة، حول التطبيع السعودي مع إسرائيل، ورد الفعل السعودي الملفت للنظر في هدوئه وتفاضيه، أن لا جدال حول موضوع التطبيع من حيث المبدأ، إذ يجري النقاش حول شروط ذلك التطبيع، وطريقة إخراجه.

تتعامل السعودية، على ما يبدو، مع التطبيع كأمر قدري وحتمي منذ فترة ليست قصيرة. هذا لا يعني بالضرورة أنها سعيدة به، لكنها في نفس الوقت، ليست بذلك الانزعاج الذي يتطلبه الأمر منها على الأقل شعبياً. لذلك هي تعمل على تبطيء مساره، وتحسين شروطه، وتوضيب إخراجه.

بدا قبول السعودية بالتطبيع واضحا عند إطلاق الملك عبد الله بن عبد العزيز مبادرته للسلام، التي تم تبنيها في مؤتمر القمة العربية في بيروت في العام 2002، لتصبح المبادرة العربية للسلام. بل ربما باستطاعتنا اعتبار مبادرة ولي العهد السعودي فهد بن عبد العزيز في العام 1981 أساسا لذلك.

منذ تلك المبادرة، اتخذت السعودية خطوات «جريئة» باتجاه التطبيع، ففتحت أجواءها أمام الطيران الإسرائيلي. وسكتت، بل وربما شجعت، تطبيع بعض البلدان العربية مع إسرائيل، كالبحرين والإمارات وغيرها. وذهبت في عهد بن سلمان للتحرر الايديولوجي والقبلي المتمثل في الدين والعائلة السعودية، ذلك الذي لا يرتبط بالضرورة مع موضوع التطبيع، لكنه يجعل الطريق اليه بلا ضوابط ولا كوابح داخلية جدية، فيما لو قرر بن سلمان اتخاذ الخطوة الحاسمة باتجاهه.

لكن رغم كل ما اتخذته السعودية في اتجاه التطبيع، فهي على ما يبدو تدرك مخاطره،

أو بعضاً من مخاطره على الأقل؛ فتجارب التطبيع التي سبقت بين إسرائيل وبعض الدول العربية ابتداء من مصر، اثبتت أن «التعايش» مع إسرائيل لا يخلو من «هيمنتها» على مقدرات تلك الدول، و «مسّ» بسيادتها، وزيادة في «إلحاقها» بها وبالمعسكر الغربي إجمالاً.

كما تدرك السعودية أيضا، أن إجراء تطبيع مع إسرائيل دون تحقيق شيء «ملموس» في مجال القضية الفلسطينية، سيبدو تخليا عن تلك القضية تماما كما جرى مع الآخرين، وهم يدركون مدى تأثير التخلي عن فلسطين على مكانتهم في الإقليم. إن قول المطبعين السابقين، بأن تطبيعهم سينعكس إيجابا على فلسطين والشعب الفلسطيني، قد ثبت بطلانه تماما، والسعودية أذكى من اللجوء إلى هذه المقولة، بعد أن رأت ماذا حدث بالنسبة لمن سبقها.

الشروط السعودية للتطبيع

في سياق التطبيع السعودي، نحن أمام مشهد غاية في الوضوح، فإسرائيل صياد ماهر لحوح يدرك قيمة فريسته وأهميتها، والسعودية الفريسة القابلة بمصيرها تدرك «غلاوتها» وقيمتها، وتعرف أن «تمنعها» سيزيد من ما ستجني من مقابل، وتعرف أن الوقت لصالحها، لذلك فهي ليست في عجلة من أمرها، خاصة بعد تطبيع علاقتها بإيران. والولايات المتحدة التي تقوم بدور «العراب» -إذ ليس من اللائق استخدام كلمة «مرادفة» رغم كونها أقرب للمعنى- الذي يبذل جهده بإخلاص وتفان من أجل تقريب اليوم الذي يلتقي فيه الصياد بفريسته.

تتحدث الأنباء عن شروط ثلاثة للسعودية من أجل استكمال التطبيع؛ الأول هو اتاحة الفرصة لها لامتلاك برنامج نووي سلمي، والثاني هو الحصول على الأسلحة الأمريكية المتطورة وعلى الرعاية الأمنية الأمريكية إجمالا، والثالث هو تحقيق تقدم في الشأن الفلسطيني... كما هو واضح، هي في النهاية «شروط» لتحسين تموضع السعودية عند أمريكا وحلفائها، وليست لتحقيق مزيد من التحرر والسيادة.

تبذل إسرائيل جهداً كبيراً من أجل الوصول إلى ذلك اليوم، الذي توقع فيه مع السعودية وثيقة التطبيع بينهما. ومع أن نتنياهو معني بأن يكون ذلك انجازاً شخصيا له، إضافة

لكونه انجازا لدولة إسرائيل، إلا أن الأمر قد «أُحيل» على ما يبدو إلى رئيس الدولة اسحق هيرتسوغ، الذي يعتبر أكثر دبلوماسية وسلاسة وقبولا لدى الامريكيين، من رئيس وزرائه.

لقد حث الرئيس الإسرائيلي في خطابه الأخير في الكونجرس الأمريكي،[10]الولايات المتحدة على الإسراع في تحقيق التطبيع مع السعودية، التي وصفها بأنها «أمة رائدة في المنطقة وفي العالم الإسلامي برمته». كان بذلك يوجه رسالة ليس فقط للأمريكيين، ولكن للسعوديين أيضا، «لطمأنتهم» إلى تثمين إسرائيل لهم، وكذلك لتسهيل «استدراجهم».

يشكل التطبيع مع السعودية مسألة غاية في الاهمية، بالنسبة لإسرائيل ولنتنياهو شخصيا، وكذلك للولايات المتحدة والرئيس بايدن[11]. فالتطبيع مع السعودية يفتح الطريق أمام إسرائيل، لمن تبقى في العالم العربي والإسلامي، ويشكل ضربة موجعة للقضية الفلسطينية، كما ويفتح الأبواب أمام استثمارات إسرائيلية هائلة في السعودية وفي المنطقة.

ستوافق إسرائيل على الشروط السعودية، لكنها ستعمل على إفراغها من محتواها كما اعتادت. في المجال النووي على سبيل المثال، سوف تشترط أن يتم تخصيب اليورانيوم عندها، أو أن يتم تخزينه لديها بعد تخصيبه، وبالتالي تمسك بالبرنامج النووي السعودي بأكمله. وفي موضوع القضية الفلسطينية، سوف تحاول ترك الأمور عائمة كما فعلت مع الآخرين.

ومع أن إسرائيل والولايات المتحدة ترغبان في أن يتم التطبيع مع السعودية بالسرعة الممكنة، إلا أن أمريكا، وفي أثناء النقاش حول «الشروط» السعودية، ومحاولتها حل الاشكال المتمثل في الرغبة الإسرائيلية في الاستعجال، والرغبة السعودية في التبطيء، تسعى إلى ابتزاز الأخيرة لاتخاذ مواقف أكثر انحيازاً لأوكرانيا والغرب، في صراعهما مع روسيا والصين.

صحيح أن الولايات المتحدة «تغاضت» عن الاتفاق السعودي الايراني برعاية صينية، حيث كان ذلك في بعض جوانبه مؤشراً على «ضعف» أمريكي، إذ لم يكن بإمكان أمريكا أخذ دور الصين في ذلك، نظراً لعدم وجود علاقات مع إيران، لكن أمريكا بعد ذلك، تمكنت من

10 كان ذلك في 19 يوليو 2023

11 هذا ينطبق أيضا على الرئيس ترامب الذي خلف بايدن

إيقاف تجسيد ذلك الاتفاق وتطوره، لينعكس إيجاباً على الأرض سواء في اليمن، أو في سوريا، وفي المنطقة بمجملها.

في خضم الحديث المتصاعد عن التطبيع السعودي الإسرائيلي، وتفهّم أمريكا رغبة السعودية في ابطاء ذلك وتأجيله، «قايضت» الولايات المتحدة دعوة الرئيس السوري الأسد (في حينه) إلى مؤتمر القمة العربية في جدة بدعوة الرئيس الاوكراني زيلنسكي لحضور المؤتمر[12] لتسويق رواية الناتو حول الموضوع.

يشكل مؤتمر جدة الذي دُعي له زيلنسكي ولم يُدعَ بوتين، «فخاً» أمريكياً «مكشوفاً» أمام العلاقات السعودية الروسية «الجيدة» إجمالاً. فهو يضع السعودية مباشرة في مواجهة روسيا، إذ على السعودية كراع للمؤتمر، أن تسوق نتائجه لروسيا، فإن هي قبلت بتلك النتائج، تكون قد خضعت لذلك الابتزاز الأمريكي «المحمول» سعوديا، وإن رفضت فإنها تضع العلاقات الروسية السعودية في وضع حرج، وفي كلتا الحالتين ستكون الولايات المتحدة سعيدة بما يجري.

لا أعتقد أن هذه «المبادرات» السعودية تجاه أوكرانيا، بما في ذلك المساعدات المالية لها، تأتي عن قناعات سعودية ذاتية، في وقت يتحدث فيه السعوديون عن اتجاههم «للحياد» في المسألة الأوكرانية، وفي القضايا الدولية المختلفة. ان هذا الأمر على ما يبدو، هو الثمن الذي تدفعه السعودية نتيجة «تباطؤها» في عملية التطبيع مع إسرائيل.

محمد بن سلمان في وضع لا يحسد عليه فيما يتعلق بالتطبيع، فمن ناحية، تملك الولايات المتحدة من أدوات الضغط عليه، وعلى بلاده، ما يجعل رفضه «للإرادة» الأمريكية شبه مستحيل. لكنه في نفس الوقت، يدرك أن ذهابه للتطبيع دون ثمن «مقنع» سيقضي على «مشروعه» في تزعم العالم العربي، وسيضع بلاده في دائرة الهيمنة الإسرائيلية، والابتزاز الإسرائيلي، وسيكون موضوع حقوق «يهود خيبر» مطروحا عند كل زاوية، في مسار العلاقات السعودية الإسرائيلية.

12 كان مؤتمر القمة العربي في جدة الذي حضره زيلينسكي في 20 مايو 2023

السودان.. التطبيع وجدلية الاستراتيجيا والسوسيولوجيا

لا أخفي، أن ما دفعني لاستدعاء الحالة السودانية، ليس الحقائق المادية، ومنها ما له علاقة بالاستراتيجيا التي تربط بين فلسطين والسودان فقط، بل ما يشي به ذلك التعاطف الكبير بين السودانيين والفلسطينيين، بشكل أكبر بكثير مما يعتقد كثيرون، بمن فيهم فلسطينيون وسودانيون. باعتقادي أن أكثر من فَهِم ويَفهم هذا الترابط بين فلسطين والسودان هم الإسرائيليون، الذين عملوا وما زالوا على زعزعته بشكل أو بآخر.

لم نعرف نحن أبناء المشرق العربي الكثير عن السودان والسودانيين، رغم العاطفة الكبيرة بيننا كما قلت. كل ما عرفناه عن ذلك البلد المترامي الأطراف، هو ما جاء في درس الجغرافيا أنه«سلة غذاء» العالم العربي، إضافة إلى الانطباع الذي اخذناه من السينما المصرية - سامحها الله- من أن السوداني هو بواب العمارة «الظريف وخفيف الدم» في أفلام الستينات والسبعينات. ربما بسبب ذلك، تفاجأت عندما زرت جنيف، وعلمت أن الفندق الذي نزلت فيه يملكه سوداني، وأن الجالية السودانية هناك من أنجح الجاليات.

القيمة الاستراتيجية للسودان

ولكي تكون صورة ما نتحدث عنه أكثر وضوحاً، فإن دولة السودان، التي هي جزء مما يسمى تاريخيا إقليم السودان، الذي يمتد من البحر الأحمر عبر تشاد والنيجر ومالي والحدود الجنوبية للجزائر إلى موريتانيا، وحيث تختلط القبائل العربية والأفريقية، هي دولة في غاية الاهمية استراتيجيا، بسبب موقعها الاستثنائي، حيث تعتبر «بوابة» آسيا وأفريقيا، وثرواتها غير المحدودة.

أصبحت مساحة السودان بعد أن فقد ثلث أراضيه بانفصال دولة الجنوب (التي تبلغ مساحتها مجموع مساحة العراق وسوريا ولبنان) مساوية لمساحة المانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا مجتمعة. بعد الانفصال اصبحت ثالث دولة عربية وافريقية من حيث المساحة، بعد أن كانت أكبرها قبل ذلك.

والسودان دولة لها حدود مع سبع دول هامة؛ مصر وليبيا وتشاد وجنوب السودان واريتريا

واثيوبيا وأفريقيا الوسطى، يقابلها على الشاطىء الآخر للبحر الأحمر السعودية واليمن بكل ما لهذين البلدين من أهمية. تمتد شواطيء السودان على البحر الأحمر مسافة 850 كم. هذا يجعله في وضع يتحكم فيه بأمن البحر الأحمر الذي يعني باب المندب وقناة السويس، طرق التواصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، كما يتحكم بأمن القرن الافريقي البالغ الأهمية. وبسبب نهر النيل الذي يقطع السودان من جنوبه إلى شماله، يعتبر دور السودان حاسما في موضوع الأمن المائي للمنطقة خاصة لمصر.

كما للسودان أهمية كبيرة بالأمن الغذائي للمنطقة، فبالإضافة للمساحات الشاسعة الصالحة للزراعة، تلك الاراضي التي بدأت دول خليجية خاصة السعودية والإمارات تستثمر بها بشكل واسع، توجد ثروة حيوانية ضخمة، رغم أن نسبة كبيرة منها لا تضيف كثيرا للاقتصاد السوداني، كونها لا تستخدم إلا كمؤشر على القيمة الإجتماعية لمالكيها قبائلاً وأفراداً. كما يملك السودان ثروة معدنية ضخمة وفي مقدمتها الذهب، الذي يشكل أحد اسباب الصراع بين الزعامات السودانية.

سوسيولوجيا السودان

يتشكل المجتمع السوداني بالأساس من قبائل عربية وأخرى افريقية، تدين اكثريتها بالإسلام إضافة إلى نسبة من المسيحيين والوثنيين. كثير من القبائل ذات الأصول الأفريقية فلاحون يعملون في الزراعة، في حين تعمل القبائل العربية، التي ذكرنا أنها تمتد خارج حدود السودان إلى تشاد والنيجر ومالي، في رعي الماشية.

من البديهي أن تكون العلاقات بين المزارعين والرعاة متوترة، وتزداد الأمور تعقيدا عندما تتعدد الهويات الاثنية والدينية لكلا الطرفين، حيث «يتصارع» الرعاة المسلمون ذوي الأصول العربية، مع الفلاحين الأفارقة المتعدّدي الإنتماءات الدينية، فيأخذ الصراع طابعا هوياتيا وفكريا من الصعب السيطرة عليه.

هذا الشكل المعقد من الصراع، هو الذي ساد في إقليم دارفور ابتداء من 2003. هناك شعرت القبائل «العربية» بالضعف أمام القبائل «الأفريقية»، فقامت الحكومة المركزية في الخرطوم، التي اعتبرت القبائل العربية امتدادها الطبيعي، بالانتصار لتلك القبائل، فأسست مليشيات الجنجويد، التي انبثقت لاحقا عنهاً قوات الدعم السريع لمحاربة

«المتمردين». كان ذلك من أجل أن تجد الحكومة أنصاراً لها في تلك القبائل، فتعمق الشرخ بين الحكومة وجزء هام من الشعب، وبين مكونات الشعب نفسه.

كثيراً ما كان التعامل الخاطيء للنظام مع الهويات المتعددة في السودان، ولجوئه «المشبوه» للشريعة الإسلامية لتعويض التآكل في شرعيته، يشكل دافعا لعدم استقرار البلد، وذهابه في بعض الأحيان إلى حروب أهلية، وإلى الانفصال كما حدث مع الجنوب.

لقد «تبنى» نظام النميري وهو القومي والاشتراكي في بداياته، الشريعة الإسلامية للتصدي لخصومه، في نفس الوقت الذي قام فيه بالتآمر مع إسرائيل لتسهيل نقل الفلاشا الإثيوبيين اليها عن طريق السودان. وبعد انقلاب المشير سوار الذهب على النميري في العام 1985، ومجيء الحكم المدني بعد ذلك، استولى الفريق عمر البشير على الحكم بدعم من الجبهة الإسلامية بقيادة الترابي، وفرض الشريعة الإسلامية، مما ساهم في ذهاب الجنوب إلى الانفصال، واندلاع القتال في دارفور قبل ذلك. فيما يخص القتال الدائر بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، فرغم شراسة القتال، والمعاناة التي يتكبدها الشعب المسالم نتيجة ذلك، إلا أن عدم اتخاذ هذا الصراع بعداً هوياتياً أو مناطقياً يجعل إمكانية التدخل لإيجاد حل سريع له مسألة ممكنة، فهذا القتال، رغم فداحة تبعاته، هو ليس أكثر من صراع بين «قائدين»، لكلٍ منهما امتداداته الدولية والإقليمية، يتنافسان على الحكم وعلى الثروة في السودان.

السودان في خضم الصراع الدولي

كثيرة هي الدول المعنية بالشأن السوداني، حيث تقرر مصالح تلك الدول سياساتها تجاه تلك الدولة، واصطفافها في الصراع الدائر هناك الآن.

تعتبر مصر أكثر البلدان تأثراً بما يجري في السودان، فاستقراره استقرار لها، فهي تملك مع السودان حدودا بطول 1200 كم، وعبره يأتي نهر النيل الذي لا غنى عنه لكليهما، وكذلك تتشاركان في أمن البحر الأحمر. والسودان طريق للهجرة «الإفريقية» غير الشرعية لمصر وعبرها لأوروبا، وقد يكون مصدرا «للإرهاب» باشكاله المختلفة.

السعودية التي تقابل السودان على البحر الأحمر، معنية أيضاً بما يجري في السودان.

فهو حليف لها في حربها في اليمن، ولها استثمارات ضخمة فيه، لذلك وجدناها تشارك الولايات المتحدة في مبادرة لوضع حد للصراع فيه.

بموازاة السعودية، تملك الامارات علاقات وطيدة مع الدعم السريع وقائدها حميدتي، نظراً للعلاقات التجارية الكبيرة بين الطرفين، خاصة في مجال الذهب، والاستثمارات الكبيرة في مجال الاراضي، وكذلك لطموحها في إدارة الموانىء السودانية، حيث تحرص الإمارات على «السيطرة» على النقل البحري عبر ملكية موانيء في مختلف المناطق الهامة في العالم.

أما أمريكا فهي معنية تاريخيا بالسودان، فهو نقطة انطلاق إلى باقي أفريقيا، وهو ساحة لمواجهة نفوذ الصين وروسيا المتنامي في القارة، وتريد أن لا يعود السودان ثانية حليفا لإيران، والمنظمات الفلسطينية.... لذلك فرضت عليه العقوبات، ولذلك رفعتها.

الى جانب هذه الدول، هناك الصين وروسيا وإثيوبيا وتشاد، وكذلك إسرائيل.. كل هذه الدول معنية، كل من زاويته، بما يجري في السودان، «ويتدخل» فيه على طريقته.

كان السودان، وهو بلد اللاءات الثلاث «لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض» مع إسرائيل، من بين البلدان الأكثر قربا للقضية الفلسطينية، ليس فقط من حيث التعاطف الشعبي معها، بل أيضاً من خلال الدعم الذي قدمته للمقاومة الفلسطينية.

بسبب ذلك، إضافة إلى اسباب أخرى لها علاقة بموقع السودان من مصر، الدولة العربية المركزية، وبالإصطفافات الدولية الكبرى، والصراع الدولي على أفريقيا، عانى السودان كثيرا في العقود الماضية من الاعتداءات الأمريكية والإسرائيلية المباشرة، وكذلك من المشاكل الداخلية التي نتجت عن التعامل «الملتوي» للحكومات السودانية المتعاقبة مع التركيبة الاجتماعية الفسيفسائية، واتكاء الغرب على هذه السوسيولوجيا والتعامل معها من أجل تأجيج الصراعات الداخلية، التي أدت إلى انفصال جنوب السودان، ووجود حركات أخرى في بعض مناطق الشمال، يمكن أن تذهب اذا لم يتم التعامل معها بعقلانية، إلى انقسامات أخرى.

وكما هي عادة الغرب وأمريكا تحديداً، في الاستخدام الانتقائي لحقوق الانسان، للضغط

على الدول التي لا تتفق معها وابتزازها، تم فرض العقوبات الأمريكية على السودان، وتم الادعاء على قيادات سودانية ومن ضمنها الرئيس الأسبق عمر البشير في محكمة الجنايات الدولية، واخيراً وصلت «بركات» الربيع العربي للاطاحة بنظام البشير، ومجيء حكم «جديد» يرأسه كبار رجالات النظام السابق في الجيش وقوات الدعم السريع.

من الصعب إيجاد أي مؤشر على «نجاح» الربيع العربي في البلدان التي وصل اليها، غير الذهاب إلى التطبيع مع إسرائيل. فبقدرة قادر، ومن خلال صفقة مقايضة ترفع السودان من قائمة الإرهاب، ووعد بقرض بقيمة 1.2 مليار دولار، وبعض المساعدات المتعلقة بكورونا، اجتمع رئيس مجلس الرئاسة الإنتقالي السوداني الجنرال عبد الفتاح البرهان بنتنياهو في اوغندا، وتحول السودان من طرف معاد لإسرائيل إلى حليف لها، وأُقيمت العلاقات الإقتصادية بين «البلدين»، وفتح المجال الجوي السوداني للطيران الإسرائيلي، ووصلت العلاقة حد «التوسط» الإسرائيلي بين قطبي القيادة السودانية في الصراع الأخير بينهما.

عندما قررت الولايات المتحدة «تقليص» وجودها في الشرق الأوسط للتفرغ لمقارعة الصين وروسيا، «كلفت» إسرائيل لتكون وكيلا حصريا لها للهيمنة على المنطقة. وأصبح تطبيع العلاقة مع إسرائيل بمثابة «تعميد» لأي نظام، يريد إثبات «طهارته» للولايات المتحدة، فإسرائيل هي المحج الذي «يمسح الذنوب»، والتقرب منها هو الذي يعيد أي نظام في المنطقة «بريئا» كما ولدته أمه.

استخدمت الولايات المتحدة كل وسائلها العسكرية والإقتصادية، والاتهام بالارهاب و«القانون الدولي» والتآمر «المدني»، وضغط «ذوي القربى» لاجبار السودان على التطبيع مع إسرائيل إلى أن نجحت في ذلك. إنه تطبيع أقرب إلى «الاغتصاب» الفعلي للضحية، منه إلى أي شيء آخر.

تعمل إسرائيل الآن على نسج العلاقات مع قوى عسكرية ومدنية متعددة في السودان. وهي تطمح من خلال ذلك لتكريس وجودها ووجود الغرب في أفريقيا، إطباق الحصار على مصر التي تشكل مع فلسطين القلب الاستراتيجي للأمة، لإبقائها بلدا ضعيفاً وقلقاً وتابعاً من أجل الهيمنة عليه، واستخدامه بالشكل الذي تريد.

مكتبة
t.me/soramnqraa

كل الذي نراه من عبث إسرائيلي بمصير العالم العربي ومصير «الشرق» إجمالا، ويظهر في السودان حاليا بأوضح صوره، يأتي في سياق محاولات أمريكا للتشبث بهيمنتها على العالم، وهي من أجل ذلك تستثمر - في حالة السودان - كل نقاط ضعفه الذاتية، خاصة على مستوى تركيبته الاجتماعية والهوياتية، وتستغل حالة الضعف «غير المبررة في كثير من جوانبها» التي تعاني منه مصر (القلب)، وتنعكس أعراضها بوضوح على البلدان «الأطراف» للأمة.

فلسطينياً يجب الادراك أن ما يجري في السودان حاليا هو حالة من «فقدان التوازن» الطاريء والعابر، لا يعبر عن جوهر السودان الحقيقي تجاه فلسطين (ولا تجاه السودان ذاته). ففي السودان قوى حية تتمثل في مجتمع مدني واع ونشط، وفي احزاب سياسية عريقة يشكل الموقف من فلسطين جزءً أساسياً من وعيها، وفي نقابات تاريخية نشأت على ثقافة التحرر الذي لا يكتمل إلا بفلسطين، وفي شعبين «يتوهان» في التمييز بين علميهما.

الفصل الخامس

الشرق وفلسطين والوعي الاستراتيجي

فلسطين في مشروع «الشرق»

لا يمكن إرجاع الصراع البشري عبر التاريخ لسبب واحد، فهو بالتأكيد ظاهرة معقدة تشمل الأمن والإقتصاد والسياسة والاجتماع والفكر وربما السيكولوجيا أيضا. وعند النظر إلى التاريخ الحديث والمعاصر للعالم نرى أن الغالب عليه هو الصراع بكل أشكاله.

لقد فتح الصراع الدائر الان في أوكرانيا العيون على أنّ ما عاشته البشرية في التاريخ المنظور، وما تعيشه الآن، ليس أكثر من حروب ساخنة أحيان اً وباردة أحياناً أخرى. على ما يبدو أن العالم لم يشهد لا الآن، ولا في أي وقت مضى سلاماً حقيقياً، وما هذا السلام الذي يتم الحديث عنه في فترات كثيرة الندرة في التاريخ المعروف، إلا الاسم الآخر لما يطلق عليه الحرب الباردة هذه الأيام.

تتميز الصراعات الكُبرى عبر التاريخ، بما فيها تلك الدائرة الآن، بأنها صراعات بين امبراطوريات ضخمة، بين مشاريع كبرى تمثل مصالح عليا لأصحابها، وتستند أساساً إلى الجيوستراتيجيا الخاصة باصحاب تلك المشاريع، مع ضرورة عدم استثناء العوامل الأخرى المؤثرة في الاصطفافات الموجودة.

بالعادة، وكما تُمثل الحرب في أوكرانيا، تتقاتل المشاريع الحية (روسيا والغرب) على أراضي المشاريع الغائبة (الشرق الإسلامي وأفريقيا وآسيا السوفياتية) الغنية بالثروات وبأدوات الانتصار، وهذا ما تظهره الدبلوماسية النشطة للمتحاربين في بلدان هذه المناطق، والمطلوب في نهاية الأمر من شعوب تلك المناطق ودولها، ليس اكثر من الاصطفاف بشكل أو بآخر مع هذا الطرف أو ذاك من المتحاربين.

وعندما نتحدث عن المشاريع الغائبة في أفريقيا وآسيا السوفياتية والشرق الإسلامي، التي تم تحديده جغرافيا في كتابي «تحرير الشرق.. نحو إمبراطورية شرقية ثقافية» بالمنطقة الواقعة بين المغرب الأقصى وافغانستان فإني لا أضعها جميعا في نفس المرتبة، إذ ان كلاً من أفريقيا وآسيا السوفياتية تعي أهمية وحدتها، وهي تبذل جهوداً وإن كانت ما زالت متواضعة لتقريب دولها وشعوبها، رغم تدخلات الأقطاب الكبرى (المشاريع الكبرى) المعرقلة والمعيقة لذلك.

أما ما يجري بالنسبة لمشروع الشرق الإسلامي الذي يهمنا هنا، فهو مشروع غائب أو ما زال غائبا كما هو عليه الوضع في أفريقيا وآسيا السوفياتية، لكنه يتميز «بغياب» شبه تام للحامل الثقافي له، بعد أن وصلت فئة كبيرة من المثقفين وخاصة العرب الذين يفترض أن يدافعوا عن ذلك المشروع، إلى عدم الاقتناع به، حيث انتقلوا من مؤمنين بامكانية الوحدة وداعين لها إلى الحديث عن صعوبتها، ومن ثم، وهو الأخطر، إلى عدم الإيمان بها والذهاب بها إلى وضع يشبه «المزحة» لا أكثر، وتسخيف أي حديث عن تقارب شعوب المنطقة باعتباره كلاما بعيدا عن الواقع، وبعيدا عن المنطق أيضاً.

إذاً، للغرب مشروعه، وهو في ما يتعلق بالشرق، يتمثل في تغييب مشروعه أو ابقائه غائبا والهيمنة عليه والاستيلاء على ثرواته، واضعافه وتمزيقه من أجل ضمان الاستمرار في ذلك. ومن أجل ذلك استخدم الغرب ويستخدم كل نفوذه وأدواته وقواه الخشنة والناعمة وفي مقدمتها إسرائيل والمشروع الصهيوني.

لقد كان احتلال معظم فلسطين عام 1948 وإنشاء دولة إسرائيل، الخطوة الأساس في المشروع الغربي لتغييب أي مشروع شرقي إلى الأبد، وذلك بوضع حد للتواصل الجغرافي بين جناحيْ «الإقليم». من البديهي أن عدم التواصل الجغرافي يخلق عقبات أمام كل أنواع التواصل الأخرى، الجيواستراتيجة والإقتصادية والثقافية والاجتماعية والنفسية وغيرها.

أفقد ضياع فلسطين الشرق أية إمكانية لتجسيد مشروعه بشكل طبيعي، وجعل إنشاء إسرائيل مكان فلسطين الإمكانية متوفرة أمام الغرب لالحاق بلدان الشرق في مشاريع أخرى غير مشروعها هي، بمعنى أن وجود إسرائيل كرأس حربة للمشروع الصهيوني والإمبريالي الغربي، وضع الأساس لصهينة المنطقة.

يوضح كتاب «تحرير الشرق.. نحو إمبراطورية شرقية ثقافية» الموقع المركزي للقضية الفلسطينية في علاقتها باستمرار تغييب المشروع الشرقي أو إعادة إحيائه، ويقارن ذلك بالاهمية المركزية للمشروع الصهيوني وإسرائيل في إنجاح المشروع الامبريالي الغربي في المنطقة، نظراً لدور الصهيونية المركزي في الإبقاء على الهيمنة الغربية على الشرق.

فلسطين بموقعها الاستراتيجي الخاص والمميز تعتبر قضية القضايا في المنطقة، فبدون فلسطين محرَّرة، أو على الأقل فلسطين كحركة تحرر ومقاومة، لا يُبنى مشروع

شرقي. هناك أجزاء محتلة من الوطن العربي، وهي بالتأكيد عزيزة على أهلها وعلى الأمة بأجمعها، لكن احتلالها لا يملك ولا يمكن أن يملك نفس الاهمية الاستراتيجية لمشروع الشرق، كما هو حال احتلال فلسطين.

ان أبرز ما ينقص فلسطين هو الوعي الاستراتيجي بها، والتفكير بها استراتيجيا من حيث علاقتها بمشروع الشرق، وهذا يعني أيضا الفهم الاستراتيجي لإسرائيل والمشروع الصهيوني ودورهما في المشروع الغربي. من البديهي أنّ فلسطين هي وطن الفلسطينيين الذي تحتله إسرائيل، لكنها في الفكر الاستراتيجي المتعلق بالمشاريع والمشاريع المضادة في المنطقة، هي الجغرافيا التي تصل بين جناحي الشرق في شمال أفريقيا وغرب آسيا، أما إسرائيل فهي الجغرافيا التي تفصل بين هذين الجناحين. فلسطين تصل وإسرائيل تفصل، هكذا هو واقع الحال، وهكذا يجب أن تُفهم الأمور، ويُبنى بمقتضاها.

هذا الفهم الجيوستراتيجي لفلسطين وإسرائيل، ينبغي أن يكون منطلقا للتعامل مع القضية الفلسطينية، وللمواقف منها، وهو الأساس الذي يبنى عليه الموقف من إسرائيل، ومن العلاقة معها، وكذلك الموقف من الغرب ومن كل الفاعلين في العالم.

من المؤكد أن الغرب والصهيونية يفهمان إسرائيل (وفلسطين) استراتيجيا، وتتصرفان على هذا الأساس. يبدو هذا من تصريحات القادة الغربيين والصهاينة، ويبدو كذلك من أفعالهم وسياساتهم. فبن غوريون الذي يقول بأن غاية إسرائيل «هي التحقيق الكامل للصهيونية وليس السلام «، ونتنياهو الذي قال إن السلام الاقتصادي الذي يسعى اليه هو «تجسيد للهيمنة الصهيونية الدائمة على الفلسطينيين والعرب» يعبران عن الفكر الاستراتيجي الذي يتبناه الغرب في المنطقة.

أما الجانب الفلسطيني والعربي فلا شيء يوحي لا من الأقوال ولا من الأفعال والسياسات، أن لديهم أي وعي استراتيجي بفلسطين وإسرائيل، ولذلك لا تغدو سياساتهم أكثر من قصف «عشوائي» وفي كل الاتجاهات، وهذا ما يفسر أن فلسطين (والشرق) قُتلت بنيران «صديقة» إلى جانب نيران الأعداء بالطبع.

من الحيوي جداً بالنسبة للفلسطينيين وللعرب وللشرقيين إجمالا فهم إسرائيل كمشروع أو كرأس حربة لمشروع. هذا يعني أيضاً فهم فلسطين كمشروع (كقضية) تهم الفلسطينيين

والعرب والشرقيين إضافة إلى أنصار العدل في العالم. إنّ فهم كلٍ من فلسطين وإسرائيل كرأسين لمشروعين متضادين، إضافة إلى فهم أسس العلاقات التي تربط المشاريع المتضادة، من حيث كونها متضادة ومن حيث كون الصراع بينهما لا يمكن أن يكون إلا تناحريا، يقودنا إلى تقييم جدي وحقيقي لكل السياسات والمواقف التي انتهجتها دول وشعوب المنطقة حيال فلسطين وقضيتها.

شكّلت إتفاقيات كامب ديفيد، وقبل ذلك الموقف من قرار تقسيم فلسطين، وبعد ذلك انطلاق عملية «التسوية» في مدريد وبعدها أوسلو، في بعض جوانبها، علامات على عدم فهم تام للمشروع الصهيوني في المنطقة ودولته إسرائيل، وبالتالي عدم فهم لجوهر القضية الفلسطينية. فهذه الأحداث جميعاً اعتبرت أن هناك خلافاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو العرب والإسرائيليين، وأنّ حل هذا الخلاف يكون بقسمة «العرب عربين» وانتهى الأمر.

هذا الموقف اعتبر إسرائيل دولة طبيعية مثل أية دولة، غير شرعية نعم، ولكنها ليست مشروعا أو ممثلا لمشروع، وليست رأس حربة لذلك المشروع، وليست تكريسا لهيمنة على المنطقة برمتها. واعتبر فلسطين كيانا تم تغييبه ولا بد من طريقة لإعادة إحيائه، وليست قضية تحرر وطني لها وللمنطقة، وطليعة لمشروع للمنطقة في مواجهة مشروع متغول عليها.

غياب الفكر الاستراتيجي لدى الفلسطينيين والعرب غَيَّب مشروعهم الذاتي، وجعل كل خطواتهم عشوائية، و«أهداهُم» لأعدائهم، وأوصلهم لأوسلو، ومن ثم التطبيع «الغرامي» بين بعض الدول العربية وإسرائيل، و«التفنن» في ذلك التطبيع بالوصول إلى «أدلجته» ممثلاً بالإبراهيمية والدعوة إلى إنشاء حلف أمني «ناتو» يضم دولاً عربية أساسية «بقيادة» إسرائيل.

في أوسلو ربط الفلسطينيون قولاً وفعلاً مصيرهم بكل تفاصيله، وكذلك سيادتهم وقرارهم «المستقل» الذي ناضلوا طويلاً من أجل ترسيخه، بإسرائيل. وشكلت خطوتهم تلك تمهيداً سياسياً ونفسياً لدول عربية وغير عربية للتطبيع العلني مع إسرائيل، ولتخلي تلك الدول عن القضية الفلسطينية بكل وضوح، ومن ثم تطوير ذلك «التخلي» إلى «التموضع» في المعسكر المضاد.

في البداية اعتبر «الفلسطينيون» أوسلو مغامرة ورهاناً وقفزة في المجهول، في حين كانت بالنسبة للإسرائيليين مسألة في غاية الوضوح، تهدف إلى خلق حالة من التبعية للفلسطينيين ومنطلقاً نحو العرب والمسلمين. لكن الفلسطينيين استمروا في تلك «القفزة» حتى عندما وصلت ذروة «المعلوم»، فارتباطهم بإسرائيل يتعمق يوما بعد يوم، واتخذ التنسيق بينهم وبين الإسرائيليين شكلاً دراميا تجلى بكل وضوح عندما اجتمعت قيادة الطرفين لتنسيق مواقفهما قبيل زيارة الرئيس بايدن للمنطقة. بالعادة تنتظر الأطراف «الوسيط» ليساعدها في تقريب مواقفها، أما أن تنسق الأطراف مواقفها في «مواجهة» الوسيط، فهذا يستحق براءة اختراع جديدة في موضوع الدبلوماسية.

في غياب الفكر الاستراتيجي تضيع الأهداف، وتُستبدل بأشياء أُخرى، رمزية بالعادة. في الحالة الفلسطينية بعد أوسلو، رُفعت الوسائل لدرجة الأهداف، وجرى تقديسها بشكل أو بآخر، وغابت السياسة الحقيقية وتشوه النظام السياسي... كل ذلك بانتظار الدولة «المستحيلة» التي يعرف الفلسطينيون جيدا أنَّ من قدَّمهم للعالم ليست هذه الدولة بل القضية بكل معانيها.

أدى «الإرتقاء» بأوسلو إلى الإبراهيمية التي شكلت نقلة «نوعية» في فهم إسرائيل من قبل «شركائها» الجدد من العرب. فقد زال الجانب النفسي الذي كان يقتضي أن لا يكون التعامل مع إسرائيل علنيا، وجرى الاصطفاف العلني إلى جانب إسرائيل وبقيادتها للمنطقة ضد «أعدائها» المشتركين. وابتدأ عصر جديد من «صهينة» المنطقة، وما الحديث عن إدخال إسرائيل في الإقليم إلا عكسٌ للحقيقة تماما، فالذي يجري ما هو إلا ادخال للإقليم في إسرائيل ومشروعها الصهيوني.

ان الحديث عن الديانة الإبراهيمية التي تجمع اليهود والمسيحيين والمسلمين، ما هي إلا محاولة لاضفاء القداسة على التطبيع مع إسرائيل، والانضواء تحت لوائها، واستقواءً بها على الآخرين. أما أمريكا التي ركزت اهتمامها الاستراتيجي على صراعها مع الصين وروسيا، فقد سلَّمت قيادة المنطقة إلى إسرائيل التي تعمل بمثابة عصا موسى «ابراهيمياً» لتأكل كل «أفاعي» الآخرين ومقدراتهم.

أيُّ شَرقٍ نـريد؟

ذروة الأهداف التي وضعها نتنياهو للحرب الإسرائيلية الدائرة على كامل الإقليم، هو إنشاء «شرق اوسط جديد»، ما يُعد امتداداً طبيعياً لما بدأ قبل مئة وثمانية أعوام حيث أنشأ (لنا) أسلافه سايكس وبيكو «شرق اوسط» كان جديدا في حينه، قام على تقسم العالم العربي، ووضع أسس قيام «إسرائيل»، وخلق الدولة العربية «الوطنية» متطلباً لذلك، حيث اكتملت عملية «التجديد» في العام 1948 بقيامها فعلياً.

لكنّ الذي اعتقدناه بأن إنشاء إسرائيل كان ذروة عملية «تجديد» المنطقة أو اكتمالها، تبين لنا فيما بعد إنه ما هو إلا «قص الشريط» لعملية «تجديد» لا تنتهي، فأخذت إسرائيل منذ لحظة انشائها بتغيير الخارطة الجيواستراتيجة والديموغرافية للمنطقة، فاحتلت مزيدا من الأراضي الفلسطينية والعربية وصل ذروته في العام 1967، وضاعفت من جهودها في تهجير الفلسطينيين و«استحضار» يهود مكانهم، وبدأت بعملية «تطبيع» حثيثة مع الدول «الوطنية» العربية.

ومع كل ما جرى واثناءهُ، لم يتوقف الحديث (والسعي) حول إنشاء شرق أوسط جديد، منذ بدأ بذلك برنارد لويس في سبعينات القرن الماضي، مروراً بشمعون بيرس وكتابه «الشرق الأوسط الجديد» في العام 1992، وغونداليزا رايس في العام 2006 إلى نتنياهو هذه الأيام.

من البديهي أن يكون الغرب وإسرائيل (الإمبريالية والصهيونية) الأكثر سعياً وإلحاحاً ودراية بأهمية «التجديد» المستمر للشرق الأوسط، فَهُما اكثر من «يستخدمه» ويُسيء ذلك الاستخدام، ويُحمله اكثر من طاقته. وهما التي ترتبط أهدافهما ارتباطاً وثيقاً بعملية التجديد تلك وباستمرارها وديمومتها، لضمان «استخدام» أكثر سهولة وأكثر نجاعة. التجديد في حالة الشرق الأوسط مرتبط بالاستخدام لا أكثر.

ماذا يعني تجديد الشرق الأوسط؟

ارتبط الحديث عن الشرق الأوسط الجديد بالغرب وبإسرائيل؛ فإلقاء نظرة سريعة على الكلمات والدراسات والأفعال المرتبطة بذلك، تشير (غربياً) إلى الحرص على تعميق تبعية المنطقة للغرب. أما إسرائيلياً فيعني السعي إلى مزيد من التوسع، وضرورة «تكبير» الدولة

الصغيرة كما صرح الرئيس ترامب، وزيادة نفوذ إسرائيل في المنطقة وهيمنتها عليها. لقد تلازم الحديث عن تجديد الشرق الأوسط مع كل حروب إسرائيل التي هدفت إلى إضعاف العرب وإنهاكهم ودفعهم نحو اختيار التطبيع الذي لم يعني سوى المزيد من الضعف والتبعية.

لا يبذل المسؤولون الإسرائيليون أي جهد لإخفاء أهدافهم في توسيع «حدود» إسرائيل وتجسيد قيادتها للمنطقة. فقبل إعلان نتنياهو مؤخرا عن سعيه لتغيير خارطة الشرق الأوسط، كان شمعون بيرس قد قال بصريح العبارة أن «العرب قد جربوا قيادة مصر للمنطقة لمدة نصف قرن، فليجربوا قيادة إسرائيل».

«الشرق الأوسط الجديد» في ذهن أصحابه، يعني جغرافيا جديدة، وديموغرافيا جديدة، وعلاقات دولية جديدة، وسياسات جديدة، ومسَلمات جديدة، وثقافة سائدة جديدة، ومناهج تعليمية جديدة. إنه إعادة ترتيب للمنطقة تكون فيها إسرائيل الوحيدة المرشحة للتوسع، في حين تنقسم الدول العربية الموجودة، وتظهر دول جديدة، ويتم نقل (تهجير) شعوب أو أجزاء منها من مكان إلى آخر، ويجري العبث بالتركيبة الثقافية والإثنية لبعض الشعوب، ويُعمل على تغيير وعيها بذاتها وبإسرائيل وببعضها البعض وبتاريخها ومعتقداتها وقيمها ورموزها. كل ذلك من أجل تسيد إسرائيل للمشهد، واعتبارها مركز الإقليم ورابط علاقاته وبوابته إلى العالم. إنه باختصار تدشين فعلي «للامبراطورية» الإسرائيلية في المنطقة.

هنا أجد من الضروري التذكير بكلام كنت قد كتبته في مقدمة كتابي «تحرير الشرق.. نحو إمبراطورية شرقية ثقافية» وهو.... «ما زال أمام مثقفي شعوب المنطقة وشبابها متسع من الوقت للعمل على خلق (الإمبراطورية) (الشرقية) المفترضة، خاصة اذا ما أدرك هؤلاء، واكثرهم بالتأكيد يدرك، إنه إن لم يقم بذلك، فإن إسرائيل ستعمل- وهي تعمل فعلا - على إنشاء امبراطوريتها في المنطقة، تلك التي تزيد شعوبها الحاقا وتهميشاً».

العرب والشرق الأوسط «الجديد»

رغم ارتباط مشروع «الشرق الأوسط الجديد» بإضعاف العرب وتمزيق دولهم، إلا أنهم الأقل اكتراثاً به في المنطقة. فالعالم العربي الرسمي بمجمله يبدو إما متجاهلاً للموضوع أو متماهياً معه. ومن الواضح أن أحداً من العرب لا يجابه هذا المشروع باستثناء «قوتين»

من خارج «الدولة»؛ الأولى، ما بقي من نخبة مثقفة قومية عربية، ترفضه من خلال التمسك بالوضع الحالي الذي هو في حقيقة الأمر، النسخة الأقدم من الشرق الأوسط الذي كان جديدا (سايكس بيكو)، والثانية، قوى «المقاومة» في بعض البلدان، وهي الوحيدة التي تتصدى له وتقف في مواجهته.

مكتبة سُر مَن قرأ

بعد تآكل المشروع القومي العربي بعد العام 1967، ذلك الذي حدث أساساً بفعل التحرك الإسرائيلي الامبريالي لخلق «شرق أوسط جديد»، لم يبرز أي مشروع عربي يفكر بمستقبل المنطقة، ويتعامل معها كوحدة إقليمية واحدة، مما أفقد «الأمة» معظم «إن لم يكن كل» عناصر مناعتها.

فبعد عبد الناصر، لم يعد للعالم العربي قيادة، ولا يبدو أنها ستكون في المستقبل المنظور. ومن سخرية القدر، أن دولاً تدعي دور القيادة في العالم العربي الآن لم تكن في حياتها قومية، بل كانت مساهماً أساسياً في إحباط المشروع القومي العربي الحقيقي، من خلال «تحالفها» مع الإمبريالية والصهيونية.

دخل العالم العربي بفعل دولته «الوطنية» ومآلاتها، ونُخبه «الحديثة» وتوجهاتها، وعلاقتهما معا بالإمبريالية والصهيونية، في حالة موت سريري، بل اصبحت تسمية «العالم العربي» موضوعا للجدل، ولم يعد موضوع الأمن القومي العربي مطروحا، بل لم يعد هناك ما يبرر طرحه بعد أن فُتحت أبواب التطبيع مع إسرائيل على مصراعيها، وأصبح «العرب» جزءا من الحالة الصهيونية.

فيما يتعلق بالدولة العربية «الوطنية»، التي أقل ما يُقال فيها أنها نشأت في حالة «ملتبسة» وفي سياق مضاد للأمة إثر سايكس بيكو، ذهبت إلى اعتماد العزلة عن شقيقاتها «عقيدة» لها، وتنصلت من المشاركة «الإيجابية» في أية قضية قومية تحررية بما فيها القضية الفلسطينية، باعتبارها «عبئاً» لا مبرر له، أو لا علاقة لها به في أحسن الأحوال. ثم أخذت بالانعطاف الواضح والمعلن نحو «العدو»، الاستثناء هنا كان عند البعض في الفترة الناصرية.

لقد كان تأثير البترودولار الذي برز دوره مباشرة بعد هزيمة المشروع القومي في العام 1967، حاسما في رسم طريقٍ باتجاه واحد للدولة «الوطنية» نحو الإمبريالية، وذلك من خلال دوره في القضاء على البرجوازية الوطنية في الدولة العربية، والإبقاء على

الكومبرادور والبرجوازية البيروقراطية ممثلة بأجهزة الدولة الإدارية لقيادة الدولة.

بغياب البرجوازية الوطنية، أو على الأقل بإضعافها، انتهت مقومات الدولة الوطنية الحقيقية، ولم يعد باستطاعة الدولة الموجودة أن تكون حاضنة لأي مشروع وطني نهضوي، فساهمت في تهميش الهويات الجامعة، وغيبت مفهوم الأمن القومي، ولعبت دورا حاسما في التأثير السلبي على نُخبها خاصة الثقافية، في موقفها من الاستعمار والصهيونية ومشاريعهما في المنطقة.

أما بالنسبة للنخب المكونة أساسا من الجيش والمثقفين (الانتلجنسيا العسكرية والمدنية)، فقد ساهم البترودولار مباشرة، أو من خلال الدولة «الوطنية»، بأخذهما إلى مكان آخر معاكس للمكان الطبيعي الذي كان يجب ان يكونا فيه. فالجيش الذي ينبغي أن يكون رمزا لوحدة «الأمة» واستقلالها وسيادتها وحافظ أمنها القومي، أصبح جزءا من الكومبرادور في شكل علاقته المباشرة و«المثيرة» مع الغرب ومع إسرائيل قبل التطبيع وبعده. الشيء الوحيد الذي يجعله مختلفا عن الكومبرادور التجاري هو اعتماده «البلطجة» في علاقاته مع السوق ومع الناس، بدل «الفهلوة» التي يعتمدها الكومبرادور المدني.

أما المثقفين المدنيين الذين لم تكن نسبة كبيرة منهم بمنآى عن تأثير البترودولار والدولة، فقد ذهب جزء منهم إلى التنظير «للدولة» وأولويتها وانعزالها، وإلى «تتفيه» أي عمل وحدويٍّ يفكر في «لملمة» عناصر القوة، ووصل بهم الأمر إلى السعي لتبييض صفحة «العدو» وذلك بتحميل الذات عواقب «سوء» التصرف، ووجدوا أنفسهم في نهاية الأمر يصلون إلى حيث كان لا بد أن يصلوا، وهو الترويج للتطبيع والانخراط فيه. ربما لم يحدث في التاريخ أن «اقتنعت» نخبة «بعدوها» كما فعلت وتفعل بعض النخب العربية هذه الأيام.

من المهم هنا أيضاً الإشارة إلى «الخدمة» الكبيرة التي قدمتها مجموعة من المثقفين الحداثيين، للمشروع الغربي الصهيوني والشرق الأوسط الجديدظ، دون قصد على الأغلب وبشكل غير مباشر، إذ في خضم قيام هؤلاء بعملهم «الثوري» ضد الثقافة «الرجعية» التي يصنفون «الدين» كأحد اهم عناصرها، اقتربوا اكثر من «الدولة» (الرهينة والمرتهنة)، وساهموا في تفكيك المجتمع من خلال «تعففهم» في التعاطي مع «الإسلام» الذي اعتبروه «حاضنة» للتخلف، فسهلوا تقديمه للإمبريالية والصهيونية لاستخدامه ضد «الأمة» على شكل داعش أحياناً ومشروع ابراهيمي أحياناً أخرى.

إيران.. مشروع آخر لشرق مختلف

لا نحتاج لكثير من العناء للإقرار، بأن إيران (وحلفائها) هي القوة «الأساسية» التي تقف أمام النسخة الإمبريالية الصهيونية من مشروع الشرق الأوسط الجديد، ليس فقط لأن لديها تصوراً مختلفاً حول مستقبل المنطقة، بل لأنها الوحيدة التي تملك مشروعاً متكاملاً مضاداً له.

المشروع الايراني مبني على مسألتين رسَّخهما الخميني منذ بداية الثورة الإسلامية؛ حتمية تحرير فلسطين على اعتبار أن إسرائيل «غدة سرطانية» غريبة في المنطقة، وضرورة انسحاب كل القوات والأساطيل والقواعد الأجنبية من المنطقة، وتركها لأصحابها لتحديد شكل وجودهم وعلاقاتهم البينية. فهو يعتبر إسرائيل والقواعد الأجنبية تهديداً مباشراً للأمن القومي الايراني. لذلك ينبغي أن نفهم أن تخلي إيران، أو بشكل أدق تخلي (الثورة الإسلامية في إيران) عن فلسطين هو تخليها عن مشروعها هي، قبل أن يكون موقفاً عقائدياً أو أخلاقياً تضامناً مع الشعب الفلسطيني.

من المهم خاصة للنخب السياسية والثقافية العربية، معرفة أن المشروع الإيراني يتكيء على «ضلعين» هما الدولة والثورة. هذان الضلعان ليسا متعارضين لكنهما ليسا متماثلين تماما، والغرب في توجهاته نحو إيران يفترض وجود فجوة بين الدولة والثورة، يسعى لتعميقها وإسقاط الثورة من خلال ذلك. إنه يراهن من خلال الحصار والضغط على ايران تأليب الدولة على الثورة، وإظهار أن ما يعانيه الشعب الايراني والدولة الإيرانية ما هو إلا بسبب التصرف «غير المسؤول» لها، وهو يعتبر أن «تخليص» الدولة من الثورة هو الطريق الأمثل لها، للإنخراط في مشروعه للشرق الأوسط الجديد.

مما تقدم، يمكن الحكم على المشروع الإيراني أنه مشروع شرقيٌ تحرري، شرقي بمعنى أنه ليس مصمماً للتموضع ضمن مصالح أي من القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة، هو مشروع ذاتي إيراني تماماً. وهو مشروع تحرري بمعنى أن أهدافه المعلنة تتلخص في «تطهير» المنطقة (الشرق) أو (غرب آسيا) من كل القوى الأجنبية الموجودة فيه والمتحكمة بمصيره. هذا هو ببساطة، والأمر لا يحتاج للذهاب كثيراً في «زواريب» الإيديولوجيا و«مؤامرات» التاريخ.

العرب.. بين مشروعين

أصبح واضحاً أن العرب، رسميين وغير رسميين، لا يملكوا أي مشروع ولا حتى أي تصور خاص لمستقبل المنطقة (الشرق)، وهم أساساً وبناءً على ما تقدم، ليسوا في وضع يتيح لهم التفكير في أي مشروع كهذا لا الآن ولا في المستقبل المنظور، لذلك فإن دورهم ينحصر في أحسن الأحوال في اختيار كيفية التموضع مع ما هو مطروح أمامهم، رغم أن ذلك مشكوك فيه أيضا لأنهم على الأغلب لا يملكون حرية الاختيار، ويذهبوا صاغرين إلى حيث تريد لهم القوى المتنفذة الذهاب.

إننا أمام مشروعين لإعادة صياغة مستقبل المنطقة لا ثالث لهما؛ مشروع الشرق الأوسط الجديد الأمريكي الإسرائيلي، يقابله المشروع الايراني. ونحن كذلك أمام عرب رسميين يمتثلون دون تردد للانخراط في المشروع الأول، رغم إدراك بعضهم لخطورته المباشرة عليهم وعلى أنظمتهم. ونُخب (مثقفين بالأساس) بعضها غير مبال بحجة أنه لا يرى فرقا بين المشروعين، وبعضها يدعو الله للحفاظ على القديم (الموجود)، وما تبقى هو الذي وجد في المشروع المقابل ما يمكن أن يشكل أساسا لتجديدٍ مختلف.

إذا ما استثنينا الجانب الرسمي الذي لا جدوى من النقاش معه، كونه حسم موقعه «غرائزياً» إلى جانب الشرق الأوسط (الصهيوني) الجديد، فإن الأكثر خطورة بين النخب هم أولئك الذين يتمترسون حول رأيهم بأن لا فرق بين المشروعين، كونهم يعرفون أن لا وجود لمشروع ثالث، ولا إمكانية لوجوده، وهم بذلك إنما يُسَوقون المشروع الأول (الصهيوني) من باب «الحرص» على الذات وعلى «الاستقلال والسيادة».

هذا لا يعني أنه ليس من حق أحد أن يبدي «ملاحظاته» أو «تحفظاته» على المشروع «الايراني»، لكن التعامل العقلاني مع هذه التحفظات، لا يكون بوضعه في خانة التساوي مع المشروع الصهيوني، بل بتقديره كمشروع تحرري للمنطقة والعمل على «تطويره» من خلال التفاعل والحوار بين كل المعنيين، ليكون مشروعاً «شرقياً» اكثر شمولاً وجذرية واستثمارا لطاقات «الأمة»، كما تطمح شعوبها بكافة إثنياتهم وثقافاتهم (عرباً وإيرانيين وكرد وأمازيغ... إلخ) وطبقاً لمصالحها في التحرر والاستقلال والسيادة والتنمية الحقيقية. مرة أخرى، إن لم تتوحد شعوب الشرق لتصنع «شرقها» على مقاسها، فإن إسرائيل جاهزة لتصنع لها ولهم «الشرق الأوسط الجديد» والقابل للتجديد دائماً على المقاس الإسرائيلي، وهذا بالضبط هو ما تفعله الآن.

الشرق والنظام العالمي «العتيد»

استمر النظام العالمي الذي تأسس في أعقاب انتصار الحلفاء، في الحرب العالمية الثانية، حتى انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر العام 1991. تميز ذلك النظام بثنائية القطبية، وتأسيس المعسكرين الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة والاشتراكي الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، الذين أسسا حلفين عسكريين، حلف شمال الأطلسي (1949) وحلف وارسو (1955).

لعب وجود الأسلحة النووية لدى الطرفين، دوراً حاسماً في لجم الحروب المباشرة بينهما، فكانت الحرب الباردة التي تمثلت بالصراع الايديولوجي والسياسي والاقتصادي بين المعسكرين، وبحروب وصراعات بالوكالة على أراضي الغير، بما فيها البلدان العربية ودول الشرق «الإسلامي».

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي انفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم، وشعرت ان ذلك من «حقها» وحدها، وعملت على ان يكون ذلك إلى الأبد ... ذلك الشعور لم يأت فقط من تفوقها على منافسيها وامتلاكها لمختلف عناصر القوة، بل أيضا، وربما أساساً وهو الأخطر، من تفوقها «العنصري» (الانجلو ساكسوني) على الآخرين، وهذا يفسر جزءا كبيرا من علاقتها «الخاصة» بالصهيونية، الذي واكبه التنظير «لنهاية التاريخ» وصراع الحضارات.

تصنع الإمبريالية العنصرية بالتأكيد، لكن في حالة الولايات المتحدة (والصهيونية) صنعت العنصرية الإمبريالية، أو كانت من اهم دوافعها، وخطورة ذلك أن الإمبريالية في هذه الحالة، ليست مرتبطة في ذهن ممارسيها بميزان القوى «الأرضي»، بل بمعطى «سماوي» يعطيها الحق الدائم بالقيادة، ويمنحها شرعية استخدام كل الوسائل للحفاظ عليها.

أمريكا وحيدة في قيادة العالم

تميزت الفترة التي قادت فيها الولايات المتحدة، بأنها من اسوأ ما مر على العالم ربما عبر التاريخ. لم يكن ذلك فقط على المستوى السياسي والأمني، بل أيضا الاقتصادي والبيئي والصحي. ففي سياق سعي الولايات المتحدة لمحو كل رموز النظام الثنائي القطبية، دولا وأنظمة وفكرا وشخوصا، لم تشهد البشرية هذا الكم من العنف والفوضى «عموديا

وأفقيا» كما شهد في العقود الثلاث الأخيرة، تحت قيادة أمريكا وبإرادتها، فلم تكتف بتفكيك الاتحاد السوفياتي والهيمنة على دِوَله، بل ذهبت لتفكيك روسيا نفسها، واختلقت فيها الكثير من المشاكل، وكذلك في مختلف مناطق العالم.

كانت فلسفة القيادة الأمريكية للعالم، ليس الحفاظ على استمرار التفوق بتنمية الإنجاز بقدر ما هو العمل على تحطيم الآخر.. هذا تطلب المزيد من الاستبداد واستغلال الآخرين.

كما اتسمت سياسة الولايات المتحدة بالتنمر، ليس فقط على «أعدائها»، بل على حلفائها أيضا. برز ذلك في الاقتصاد، عندما فرضت على أستراليا شراء غواصاتها بدل الغواصات الفرنسية، وُضِّحت بالاتحاد الأوروبي وأقحمته في الحرب الأوكرانية، وأجبرته على الذهاب بعيدا في عدائه لسوريا رغم مصالحه الحيوية معها، وتجسست على رؤساء أهم دُوله (المانيا وفرنسا).

وفي الشرق غزت أفغانستان، واحتلت العراق، ورعت الإرهاب والفوضى الخلاقة التي دمرت ليبيا وسوريا واليمن، وحاصرت إيران ولبنان، واستمرت في دعمها المطلق لإسرائيل، والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني. كما استمرت في ابتزاز حلفائها، وفرض الأتاوات عليهم، وتكليفهم «بمهمات» ليست في صالحهم، وليسوا أهلا لها بالأساس.

كما واستمر تدخلها في كل بقاع العالم، من خلال سياسة العقوبات التي تفرضها على من تشاء وكيفما تشاء، في كوريا وفي كوبا وفنزويلا وكثير من بلدان أمريكا اللاتينية، التي كثيرا ما تدخلت للإطاحة ببعض انظمتها التي لا تروق لها.

باختصار، فإن اهم ما ميز نظام القطب الواحد الأمريكي، هو تَراجع في دور المؤسسات الدولية وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة، وفرضْ مزيد من الهيمنة على كثير من دول العالم، ومعاناة واذلال أكثر للشعوب، ومزيد من الضحايا وفقدان الأمل، وتصاعد في العنصرية، وتراجع في الأخلاق والقيم، وهذا بالطبع لم يرق لكثير من الدول، ولمعظم الشعوب بما فيها نسبة متزايدة من الشعب الأمريكي.

تشبثت أمريكا بنظام الأحادية القطبية الذي تتزعمه، رغم عدم رضى معظم دول العالم وشعوبه عن ذلك، بما فيها بعض حلفائها، فرفعت شعار أمريكا أولا في عهد ترامب، مع أن

الممارسة كانت تشير إلى أن حقيقة الشعار تعني إسرائيل وأمريكا أولاً، واستعدت للذهاب بعيداً من أجل التمسك بالإنفراد في تزعم العالم، فارتكبت من أجل ذلك الفظائع بما فيها موقفها تجاه الحرب الأوكرانية، وايصالها العالم إلى حافة الحرب العالمية الثالثة، واستفزاز الصين في ما يتعلق بجزيرة تايوان. لم تعمل الولايات المتحدة كأقوى قوة في العالم، وقائدة للنظام الدولي الأحادي القطب على إدارة العالم وترتيبه، بل عملت على تخريبه للسيطرة عليه.

أكثر الدول رفضاً لنظام القطبية الأحادية كانت روسيا، التي تحدث رئيسها علناً حول التوجه السلبي للولايات المتحدة تجاهها، وذلك بضم جمهوريات البلطيق السوفياتية الثلاث لحلف شمال الأطلسي، إضافة إلى معظم دول حلف وارسو السابق، كما تحدث عن ضرورة تغيير النظام الدولي الذي لم يَعُد معقولاً ولا مقبولاً أن يبقى مسيطراً عليه من قطب واحد، وقال إن روسيا ستعمل على تأسيس نظام متعدد الأقطاب، كان ذلك في مؤتمر ميونيخ للأمن في 2007 عندما قال إن «روسيا قد عادت».

عانت الصين أيضاً من نظام القطب الواحد، وهي تدرك كقوة اقتصادية كبرى في العالم، أنها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة. وهي وإن كانت تستخدم الدبلوماسية الهادئة ذات النفس الطويل، إلا ان ذلك لا يغير حقيقة كونها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة، من أجل إعاقة تطورها، والإبقاء على نظام الهيمنة الأمريكية على بقية العالم.

دول أخرى مهمة، أبدت تأييدها لتغيير النظام الحالي لإدارة العالم، الذي تتفرد فيه الولايات المتحدة بكل شيء؛ إيران التي تعاني من حصار أمريكي منذ ما يزيد على الأربعة عقود، ودول في أمريكا اللاتينية مثل فنزويلا وكوبا والبرازيل، والهند، وحتى دول حليفة للولايات المتحدة مثل تركيا.

مواصفات النظام العالمي المطلوب

اكتشفت غالبية دول العالم وشعوبه، مدى الضرر والخطورة على البشرية من تحكم قوة واحدة كأمريكا فيه، لذلك كان لا بد من التفكير في إيجاد نظام عالمي آخر، يفترض أن يكون أكثر احتراما للإنسان، وأكثر قدرة على توفير الأمن والسلام والتطور للجميع، ويمنع الحروب أو يحد منها، ويخفف من قدرة الدول القوية على الهيمنة على الدول الضعيفة.

طالبت بعض الدول بتقوية الأمم المتحدة، وعمل تغييرات في تركيبة مجلس الأمن، خاصة المقاعد الدائمة فيه، والتي تملك حق النقض. وطالبت دول وأقاليم عديدة بالحصول على العضوية الدائمة، كالهند والمجموعة الأفريقية والبرازيل.

الأوضح من بين الدول التي تعمل على تغيير النظام الدولي الحالي هي روسيا، التي تحدث وزير خارجيتها لافروف بصراحة، عن أن روسيا تعمل من أجل «عالم متعدد الأقطاب ونظام لا يستفز أحد، لأنها لا ترضى باستمرار استبداد القطب الواحد «.

اعتبرت روسيا، أن الخلاص من نظام القطب الواحد الذي يقوده الغرب وأمريكا هو قضيتها الخاصة، ليس فقط لاعتبارات جيواستراتيجية، تمثلت في تطويقها بالأعداء الاطلسيين، وافتعال المشاكل داخلها، بل أيضا لأنها شعرت أنه تم استغفالها وطعنها في كرامتها. في هذا الإطار قال بوتين «مشكلتنا أننا وثقنا بالغرب أكثر مما يجب، وفهموا ثقتنا ضعفا». لهذا السبب تعتبر الحرب في أوكرانيا حربا على شكل النظام العالمي وموقع كل طرف في هذا النظام.

في كل الظروف، وأياً كانت النتائج في صراع الدول الكبرى الحالي، بين متشبث بالنظام القديم الذي يبدو أنه لن يستطيع البقاء على شكله الحالي، وبين ساع لاستبداله بنظام آخر، متعدد الأقطاب، أو غير ذلك، فإن من واجب شعوب العالم ودوله، أن توضح تصوراتها للنظام القادم، فهي حتى وإن لم تكن جزءً فاعلاً فيه، فإنها بالتأكيد لن تستطيع الهروب من تأثيراته سلباً أو إيجاباً.

العالم العربي والنظام الدولي

أكثر من عانى من تَسيُّد أمريكا على نظام القطب الواحد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، هو العالم العربي. فهو بحكم موقعه الجيواستراتيجي المتوسط، وحالة الضعف والتفكك التي يعيشها، يعتبر الساحة التي تتحقق عليها حروب الكبار بالوكالة، وهو في هذه الحروب، لا يشكل فضاء سلبيا بل يشارك أبناؤه فيها. إنهم ضحاياها في حالات النصر أو الهزيمة، وليسوا شركاء في ثمارها إن وجدت.

والعالم العربي، والشرق الإسلامي إجمالا، هو المكان الذي توجد فيه نسبة كبيرة من

المواد الخام التي يحتاجها الغرب بالأساس. لذلك يسعى الغرب لإبقاء الهيمنة عليه، ليس فقط من أجل استثمار تلك المواد، بل من أجل التحكم بمنافسيه الآخرين الذين يحتاجونها. فالشرق هو ساحة الصراع الأساسية جغرافيا، وهو جزء مهم من أدوات الصراع بامتلاكه للمواد الخام، ولكثير من المقاتلين لغير صالحه، على شكل جيوش أحيان ا، وعلى شكل إرهابيين أحيان اً أخرى.

لذلك يصر الغرب -أمريكا أساساً- على بسط هيمنته على المنطقة، إما بواسطة جيوشه مباشرة، كما يحدث في شمال شرق سوريا، حيث توجد القواعد الأمريكية قرب حقول النفط، أو بواسطة إسرائيل، التي تفرض نفوذها باحتلالها المباشر لفلسطين ولأراض عربية، وكذلك من خلال التطبيع الذي فرضته أمريكا على كثير من البلدان العربية، فالتطبيع في بعض جوانبه، هو إحلال إسرائيل مكان الولايات المتحدة في العالم العربي، لكي تتفرغ هي للعمل في مناطق أشد سخونة، مثل منطقتيْ شرق آسيا وشرق أوروبا.

وإذا ما أضفنا إلى كل ذلك، ما يعانيه الشرق وثقافته من استعلاء وعنصرية من قبل الغرب والصهيونية، وانتشار الإسلاموفوبيا بشكل واضح في ممارسات كثير من حكومات الغرب ونخبه، ندرك كم أن هذا الشرق بحاجة لنظام دولي أكثر عدلا وموضوعية، وأقل استبداداً وتسلطاً.

ان وجود شرق إسلامي متحرر من الهيمنة، يقرر مصيره بنفسه، ويتحكم بموارده، يحرم الغرب أساسا، والقوى الكبرى المتصارعة، من اهم ساحات صراعها، واهم مواد وأدوات ذلك الصراع، ويساعد في خلق عالم أكثر توازنا وأكثر أخلاقا ومنطقية، ولهذا السبب على جميع شعوب الشرق، وأيضا دوله، وقواه الحية، أن تساهم إيجابا في إنهاء نظام القطب الواحد، وسيطرة الغرب الإمبريالي.

الربيع العربي في ميزان "تحرير الشرق"

تتلخص فكرة مشروع تحرير الشرق كما ورد في كتابنا «تحرير الشرق... نحو إمبراطورية شرقية ثقافية» في أن «المصالح الاستراتيجية العليا لشعوب الشرق واحدة، يقررها أساساً ثبات الجيوستراتيجيا التي لا فكاك منها، وتقترح مشروعاً ثقافياً يشمل شعوب الشرق، ويهدف إلى خلق حالة من الوعي الاستراتيجي بهذه المصالح وطرق تحقيقها، حالة تعيد توطين فكرة الوحدة، وتصنع الهوية «الواعية» الجامعة لكل مكونات شعوب المنطقة».

ينطلق المشروع من أن الحالة الاستعمارية الغربية التي خضعت لها شعوب الشرق، بقيت على شكل نظام للهيمنة له أدواته السياسية والأمنية والإقتصادية والثقافية. نظام الهيمنة هذا بدا اكثر وضوحا بعد الحرب في أوكرانيا، حيث تستخدم أمريكا والغرب كل تلك الادوات وصولا إلى التهديد بالحرب النووية من أجل الإبقاء على نظام «القطب الواحد» المتحكم بشكل أو بآخر بالبشرية وفي مقدمتها شعوب منطقتنا.

كما تؤمن الفكرة، أن تحرر شعوب الشرق الحقيقي من نظام الهيمنة هذا، لا يتم إلا بشكل جماعي. فالحديث عن تطور «مستقل» لأية دولة بمفردها في المنطقة ليس إلا شكلا من تغييب الواقع، الذي لا يؤدي إلا إلى الإمعان في التبعية للغرب الإمبريالي. هذا يؤكد ضرورة وعي هذه الشعوب باهمية تقاربها وتكاملها ووحدة مصيرها.

ومن أجل أن تكتمل صورة الموقف من «الربيع» العربي في علاقته بمشروع الشرق، لا بد من تبيان موقف هذا المشروع من مسألتين في غاية الاهمية... وهما الدولة «الوطنية» والقضية الفلسطينية، فالدولة الحديثة في منطقتنا نشأت أو انشئت في ظروف ملتبسة وضعتها في مواجهة «الأمة»، ودفعتها لكي تكون جزءا من ادوات الهيمنة الغربية على المنطقة. فالدولة في منطقتنا إجمالا لم تكن عقدا اجتماعيا بين الحكام والشعوب بقدر ما كانت عقدا «أمنيا» بين الحكام والمستعمرين «السابقين».

وهي بحكم عوامل معقدة ابرزها الصراع بين الهوية التاريخية الجامعة والهوية الفرعية الطارئة، في وضع غير ثابت. تذهب بها تلك العوامل أحياناً إلى الانقسام والتشظي وأحيانا أخرى إلى التقارب والتكامل مع محيطها. فالدولة بشكلها الحالي هي حالة متقدمة على دويلات محتملة، لكنها حالة ليست كذلك في حالة انفتاح الأفق نحو الهوية الأكبر.

أما فلسطين، فهي للشرق عماد مشروعه وجوهر هويته وعنوان تحرره. إنها ولاسباب جيواستراتيجية قضيته المركزية دون انتقاص من أهمية كل القضايا الأخرى في المنطقة. ان هذا يعني أن الموقف من قضية فلسطين يقرر الموقف من تحرر الشرق، ومن يقبل ببقاء فلسطين محتلة إنما يلغي أية إمكانية لاستقلال حقيقي للشرق، ويقبل به مفتتا وتابعا ومهيمنا عليه. .

أما فيما يتعلق بالغرب، فإن مشروع «الشرق» ينطلق من كونه مشروعا غربيا إمبرياليا للهيمنة على المنطقة، وربما على بقية العالم، وإن بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة. لذلك فإن مرور أحداث عاصفة كتلك التي أحدثها الربيع العربي، بغض النظر إن كان للغرب مساهمة في انطلاقتها أم لم يكن، هي دليل شديد الوضوح على هذا التوجه.

إلا أنه من المستحيل أن لا يحاول الغرب التدخل في مثل هذه الأحداث، ومحاولة استثمارها وتوجيهها لصالح مشروعه. هذا ليس فقط ما يقوله منطق الأشياء ولكن تصريحات قادة وسياسيين غربيين، مثل أقوال غونداليزا رايس حول موضوع الفوضى الخلاقة، وطبيعة ما جرى من أحداث، وما وصلت إليه الأمور في دول الربيع.

منطلقات الربيع العربي

تتحدث الكثير من الادبيات عن الانطلاقة «العفوية» للربيع العربي، لكن واقع الحال يشير إلى أن الشعوب العربية قد صبرت كثيرا، قبل أن تقوم برد فعلها على الأوضاع التي كانت تعيشها، سياسية كانت أم اقتصاديةً وحتى ثقافية ونفسية.

اقتصادياً عانت فئات كثيرة في البلدان العربية من أوضاع مزرية. فهناك الفقر الذي يطال شرائح كبيرة من المجتمعات العربية، وهناك أعداد هائلة من العاطلين عن العمل خاصة من الشباب وخريجي الجامعات، إضافة إلى سوء توزيع الثروة الذي عَمّق الفوارق الطبقية بين الناس.

سياسياً، استمر فقدان الثقة بين الأنظمة وشعوبها. بل إن الأنظمة تكاد لا تشعر بأية قيمة أو وجود لتلك الشعوب. بقي بقاء الأنظمة في معظم دول المنطقة «عِقْداً» بين الحاكم والقوى الغربية وليس عِقداً مع شعوبها، فاستمر الاستبداد باستثناء ما ندر من خطوات

شكلانية نحو الديمقراطية، تمثلت عادة في إجراء انتخابات أكثر شكلانية، وبدت تلك الانتخابات وكأنها استجابة لإرادة غربية أكثر منها استجابة للشعب، مما عمق الأزمة وزاد من المهانة الفردية والجماعية.

لقد شعرت فئات كبيرة من الطبقة الوسطى في البلدان العربية، بإهانة مزدوجة ليس فقط من الطريقة التي تعاملت بها الأنظمة مع شعوبها، بل أيضاً من الطريقة التي تعامل بها الغرب مع حكامها، إضافة إلى موقف الغرب العنصري من قضايا الأمة ومن احتقار لقيمها. بالعادة كانت الشعوب تصبر على «إهانتها» عندما يكون ذلك وكأنه «بحجة» الدفاع عن القضايا الوطنية، لكن ذلك لن يدوم طويلا في ظل التخلي الواضح عن تلك القضايا.

ومما عمق الأزمة السياسية في المنطقة، أن المعارضة عانت من الضعف الشديد وتم تدجينها، فبدت جزءً من النظام أو مدافعاً عنه. عمليا لم يبق من المعارضة فاعلاً إلا أحزاب الإسلام السياسي التي تصارعت على الحكم مع العسكر، أو اتفقت معهم في بعض الأحيان.

اجتمعت حاجة الفقراء «للخبز»، وحاجة بعض المثقفين للحرية وبعضهم الآخر للحرية والكرامة الوطنية، ورغبة المعارضة المنظمة شبه الوحيدة «الاخوان المسلمون» في الحكم، فكان الربيع العربي.

ملابسات الربيع العربي

ابتدأ «الربيع» في تونس كما هو معروف. كان تضامن الشعوب العربية مع المنتفضين التونسيين عارماً. لفت الإنتباه سرعة تأثر المحيط العربي بما يجري، وسرعة استجابة ذلك المحيط. هذا يثير تساؤلاً كبيراً حول قدرة عشرات السنين من الفرقة بين الأنظمة العربية، في إحداث انفصال فعلي بين الشعوب. من هنا تبدو الدعوة لتقارب شعوب المنطقة وتكاتفها أقل «طوباوية» مما يُعتقد.

كان الحدث أشبه بانفجار اجتماعي وقع دون ترتيب، بلا قيادة، وبلا مُوجِه، على الأقل في البدايات. حيث جاء رَفعُ الجماهير المنتفضة لشعار «إسقاط النظام» من دون التفكير في ما سيلي إسقاطه، متخيلة أن فكرة إسقاط الأنظمة هدفا كافيا.

هذا الغياب للنخب القائدة عن الحراك الشعبي، أتاحَ الفرصة للقوى الخارجية، الإقليمية والدولية للتدخل، سواء بشكل مادي عسكري أو أمني، أو من خلال القوى الناعمة خاصة الإعلام. هنا اختلط الأمر، فالشعارات الأولى للحراك طالبت بالخبز والحرية والكرامة، ورُفعت أعلام فلسطين، ثم ذهبت بإتجاه الطائفية وتحميل فلسطين والوقوف إلى جانبها المسؤولية عن الأوضاع.

فمن منطلقات جماهيرية ثورية توحد الجميع، ذهب المشهد نحو استدارةٍ بإتجاه الانقسام والطائفية والفوضى، ما خلق حالة من الازدواجية؛ إثنان في واحد، ثورة وفوضى، ثم فوضى وثورة. إذ خَفَت صوت الثوار السلميين، وبرز صوت السلاح والقتل الطائفي، واختفى صوت المثقفين العقلانيين الديمقراطيين الحقيقيين الحريصين على مصير شعوبهم، ليبرز صوت المثقفين «المعولمين» المستدعين للطائفية والانقسام والتدخل الخارجي. فتبلور الصراع الذي بدأ بين الجماهير ومضطهديهم ليصبح بين القوتين الأكثر بروزا في معظم دول المنطقة؛ الإخوان المسلمون والعسكر، ولكل منهما بالطبع حلفائه وداعميه والمستفيدين من دعمه إقليميا ودوليا، إضافة إلى هؤلاء وُجد المستفيدون من استمرار الصراع، وهم من يهمهم في نهاية الأمر تدمير الدول ومجتمعاتها.

الربيع بميزان الشرق

إيجاباً، تحقق في الفترات الأولى من الحراك، شيء من استعادة الجماهير في المنطقة لإرادتها، وشيء من ثقتها بنفسها، وأثبتت قدرتها على التحرك. وكذلك استرجعت جزءاً كبيراً من حريتها في بعض الدول (تونس مثلاً) ولو مؤقتاً، وخطت ولو بتحفظ، وبكثير من القلق، خطوات باتجاه بعض مظاهر الديمقراطية في (تونس ومصر)، لكن الأمر سرعان ما أخذ في التغير.

قاد تطور الأحداث إلى وضع اقتصادي اكثر سوءاً، والى ضحايا باعداد فاقت التصور، ولاجئين بالملايين، وإحداث شروخ في بنية المجتمعات، وبقاءٌ للأنظمة رغم تغيير رؤوسها في بعض البلدان.

على مستوى الدولة، وبعكس ما يطمح مشروع الشرق لدفعها نحو مزيد من الاستقلال، وللاقتراب من مشروع الدولة الأمة، بتقارب شعوبها وتعميق وعيها الوحدوي، ذهبت إلى

الانقسام، وساد الفكر التقسيمي الطائفي والجهوي، والى مزيد من التبعية للغرب، بل والتحق بالمشروع الصهيوني من خلال التطبيع.

فبدلاً من أن يذهب الربيع بدول وشعوب المنطقة إلى التحرر من الاستعمار، أوصلها إلى التحلل من الالتزام بمواجهته. وبدلا من استمرار تنامي دور الجماهير، انتكس ذلك الدور من خلال العسكرة، وتحول الحراك إلى حروب بالوكالة لتصبح الشعوب اكثر قابلية للعبث بها وبمصيرها.

في سياق مثل هكذا تطور للأحداث، ضاع منطق الثورة؛ اختفى المثقفون الثوريون الوطنيون، وذهبت الأمور باتجاه أصولية ظلامية تمثلت بداعش ومثيلاتها، وعولمةٍ لا تشكل قضايا الأمة الكبرى جزءً من أجندتها، هذا إن لم يكن التخلي عنها جوهر تلك الأجندة.

ورغم بروز القضية الفلسطينية كشعار أساسي في بدايات الربيع، وقلق إسرائيل الكبير في تلك البدايات، إلا أن التطبيع الذي جرى بعد ذلك بين بعض الدول العربية وإسرائيل، مثل تتويجا لرضوخ تلك الأنظمة للإرادة الغربية.

انطلق التطبيع من أن المشكلة مع إسرائيل وهمية بالأساس، واذا كان هناك من مشكلة فهي من «اختراع» الفلسطينيين، حيث الضحية مسؤولة عن وجود قاتلها. وأصبح الحل في أن ترى كل دولة مصلحتها وتذهب باتجاهها، ويبدو أن الذهاب باتجاه إسرائيل هو «الأجدى» وهو «الأسهل» وهو في النهاية «قرار سيادي».

الشرق بحاجة إلى «ربيع» حقيقي يخرج الشعوب من حالة التبعية، ويضعها على سكة التحرر والوحدة والتطور المستقل، وليس ربيعا يُفكِك دوله، ويُلحقها بمشاريع أعدائها.

إيران والعرب.. وخطورة النيران «الصديقة»

عندما اقترحنا في كتابنا «تحرير الشرق.. نحو إمبراطورية شرقية ثقافية» مشروعا للشرق يهدف إلى ضرورة تقارب شعوبه، وإلى إيجاد وعي مختلف به يعطيه معنى جديدا، أو يجسده بمنطق آخر لا يتوقف عند خصائصه التراثية، بل يذهب به إلى الاستراتيجي الذي يؤكد وحدة مصالح شعوبه العليا، والتي تتمثل أساسا بضرورة خلاصه الحقيقي من الهيمنة الإمبريالية، وانطلاقه المستقل نحو الحرية والتنمية والتطور، لم يتطرق المشروع إلى وحدة سياسية لبلدانه لعلمنا أن دون ذلك جبال من العوائق، بل اقتصر الحديث عن وعي يصبح جزءً من الثقافة.

فبخلاف الغرب الذي استطاع أن يَظهر ككيان جيواستراتيجي واحد.. كذات واحدة، في ذهن أبنائه وفي ذهننا نحن في الشرق أيضا، لا يقتصر على إعطائه صورا نمطية معينة رغم اختلاف شعوبه الكثيرة وخلافاتها، وإنما أيضا اعتباره ذاتا فاعلة، بحيث نتحدث عن موقف الغرب من قضية معينة أو نناقش ردود أفعاله على قضية أخرى، بقي الشرق كيانات ومجموعات تجمعها صور نمطية وانطباعات تكونت لدى الآخرين عنه، أو لديه هو نفسه عن ذاته.

لم يستطع الشرق.. شرقنا.. تجاوز الصور النمطية التراثية عنه، ولم ينجح أن يصبح، لا في ذهننا، ولا في ذهن الغرب ذاتاً فاعلة واحدة. فليس باستطاعة أحد أن يتحدث عن موقف الشرق من الحرب في أوكرانيا مثلا، في حين أننا، نستطيع أن نتحدث عن موقف الغرب من ذلك بكل أريحية. نتحدث عن سياسات الغرب ومواقفه و«مؤامراته» بينما لا يصح ذلك بالنسبة للشرق.

يعود ذلك لامتلاك الغرب مشروعه في حين أن هذا ليس موجودا بالنسبة للشرق. لذلك لا بد للشرق من مشروع يحقق فيه ذاته، ويتصدى به للمشروع الآخر الذي استهدفه وما زال. هذا المشروع يفترض أن يبدأ ثقافياً تحمله وتتبناه النخب الثقافية ويمتد للشعوب، وسيكون واقعياً أكثر لو تبنته نخب سياسية في المنطقة أو بعض دولها.

خصوصية هذا المشروع

ما يميز هذا الطرح لمشروع تقاربٍ شعوب الشرق، هو أنه يتكئ على المصالح المشتركة لتلك الشعوب، تلك المصالح المبنية على وحدة الجيوستراتيجيا لدول المنطقة. لكن الاستناد إلى هذه الجيوستراتيجيا كمرجعية عليا لتحديد المصالح، لا يغفل عن العوامل الأخرى التي قد تدفع باتجاه تحقيق ذلك المشروع، مثل الفكر والإيديولوجيا والانتماء القومي والديني والثقافة والتاريخ. لكنه يدرك أن هذه العوامل التي يمكن أن تكون رافعة للمشروع في ظروف معينة، قد تصبح معيقة له في ظروف أخرى، خاصة إذا كان الحامل الاجتماعي لهذه العوامل متعصباً ومحدود الرؤيا. إن اعتبار الجيوستراتيجيا جاء لثباتها وديمومتها وعدم خضوعها لتفسيرات مختلفة وامزجة مختلفة كما هي عليها العوامل الأخرى.

مشروع الشرق الذي يعني في ما يعنيه، توسيع الجغرافيا ذات الاهتمام، يؤدي إلى اتساع أكبر في مجال الرؤيا، ويعطي زخما أكبر لكافة الأطراف المكونة له، العرب والايرانيون والاتراك والكرد والامازيغ وكل العناصر الأخرى المكونة لشعوب المنطقة. كما أن تبني ذلك المشروع، سيغير من طبيعة المشاكل بين هذه المكونات وطريقة إيجاد الحلول لها، فالمشاكل بين أرمينيا واذربيجان، وبين روسيا وأوكرانيا عندما كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي، كانت مختلفةً عنها جذريا بعد زواله.

إيران وتحرير الشرق

يذكر كتاب «تحرير الشرق...» أنه في حال أصبح من الممكن أن تتبنى دولة أو دول في المنطقة لهكذا مشروع، فإنه يجب أن يتوفر فيها شرطان اساسيان كحد أدنى؛ أن يكون لها مشروعها الذاتي بحيث لا تكون جزءً من مشروع آخر، خاصة إذا كان ذلك المشروع الآخر يستهدف المنطقة بالأساس، مثل حلف الناتو على سبيل المثال. وأن يكون لتلك الدولة موقفا جذريا مساندا لقضية فلسطين، على اعتبار أن هذه القضية هي القضية المركزية للشرق، وهي التي كان احتلالها أساسا لفرض هيمنة الغرب الامبريالي عليه، وكان إنشاء إسرائيل مكانها ضمانا لاستمرار تلك الهيمنة، ولتأبيد الفرقة بين جناحي العالم العربي والشرق بالمجمل.

عند مراجعة مدى انطباق الشرطين المذكورين على دول المنطقة، لمعرفة مدى ملاءمتها

للانخراط في «مشروع الشرق»، وضمن الجغرافيا المقصودة (بين أفغانستان والمغرب الأقصى) نفسها كانت إيران هي الأقرب، فهي التي تملك موقفا جذريا معلنا إلى جانب القضية الفلسطينية، وهي التي تملك مشروعها الذاتي، فهي ليست محسوبة على حلف عسكري أو سياسي مع أي من الأقطاب الدولية الفاعلة.

الحديث عن إيران في هذا السياق لا يعني- وهنا أرد على بعض المنتقدين- إن كان الموقف الايراني المعلن من فلسطين حقيقيا أم «ادعاء»، أو هو من أجل أن يسهل عليها «التمدد» في المنطقة أم غير ذلك. كما لا يعني بأي حال من الأحوال موقفا تقييميا من المشروع الايراني ذاته بعيدا عن كونه مشروعاً إيرانياً ذاتياً، إعجاباً أو عدم إعجاب، ولا موقفا من النظام السياسي الايراني، ولا من سياسات إيران الإقتصادية والثقافية، ولا موقفا من موقفها من الحريات وحقوق الانسان والمرأة أو من مشروعها النووي وكل ذلك.. هو فقط حديث عن أن المشروع الذي تتبناه إيران هو مشروعها وليس إلا مشروعها، ولذلك يصلح لأن يكون أساساً يبنى عليه مشروعاً للشرق برمته.

عند الحديث عن مشروع للشرق، فاذا كانت إيران معنية بالانخراط فيه، ولعب دور أساسي في تجسيده، فإن ذلك يعني تطوير المشروع الإيراني بمعناه الإستراتيجي الإقليمي، الذي يعني تجسيد الشرق كذات، ويعني تموضعه العالمي المستقل، ليصبح ملائما ليكون مشروعا للشرق كله. هذا يتم بالحوار والتفاعل الإيجابي مع مختلف مكونات المنطقة بلدانا وشعوبا ونخبا وقوى فاعلة، بحيث يكون ذلك مبنيا على العامل الأساس الذي تحدثنا عنه، وهو الموقف الجذري والجدي من فلسطين وقضيتها. المعادلة في هذا الإطار واضحة، فإن لم تكن فلسطين لا يكون شرق، وهذا ما نعيشه اليوم بكل تفاصيله.

إيران والعرب.. الحوار يُبدّد المخاوف

يُشهد لإيران موقفها من القضية الفلسطينية ووقوفها إلى جانب حركات المقاومة في المنطقة، واستعدادها لتقديم الدعم الاقتصادي للشعوب والبلدان المتضررة من الإمبريالية الغربية، بما فيها بلداً بعيداً كفنزويلا. إن موقف إيران الداعي إلى خروج الغرب الامبريالي من المنطقة، والى ترك شعوبها لتحل مشاكلها البينية دون تدخل الآخرين، هو موقف يجب أن يكون محل تقدير بلدان المنطقة وشعوبها أيضا، وهو ما يعني التحرير الحقيقي للشرق فيما لو حصل.

لكن ذلك على أهميته، لا يكفي لتبديد بعض المخاوف التي توجد لدى كثير من النخب العربية والشعوب العربية إجمالا، من بعض التصرفات والتصريحات المثيرة للجدل، التي تصدر عن جهات ايرانية رسمية أو شبه رسمية بين الحين والآخر، كتلك التي صدرت حول الاحتجاج على تسمية الخليج العربي أو الموقف من «عروبة» العراق.[13]

مفهوم ومُتفهم «إستياء» إيران من بعض سياسات النظام العربي الذي يساوي بين إسرائيل وإيران، بل يستبدل إسرائيل بإيران كعدو للعرب، ويتخذ من ذلك مبررا للتقرب من إسرائيل وتبرير التطبيع معها. لكن الحذر مطلوب هنا، إذ لا يجب الخلط بين الإجراءات التي تُتخذ للتصدي لبعض السياسات العربية الرسمية المعادية لإيران، وبين اجراءات وسياسات وتصريحات ايرانية تستفز الشعوب العربية بالمجمل.

في ظل الحديث عن مشروع للشرق الذي يقتضي أساساً التصدي للمشروع الامبريالي الغربي والمشروع الصهيوني، يفترض أن يكون التوجه للمشاكل البينية لشعوب المنطقة مختلفا، بحيث يتم التعامل معها كخلافات داخلية، تعالج بالحوار والتفاهم والاحترام المتبادل. كما ينبغي الابتعاد عن التعصب القومي والطائفي والايديولوجي والاستدعاء المثير للجدل للتاريخ، والذهاب إلى ما يصنع المستقبل المشترك الواعد لشعوب المنطقة. هذا الكلام موجه للإيرانيين وللعرب ولكافة شعوب الشرق.

من الطبيعي أن يكون هناك تنافسا في المنطقة بين أقطابها في ظل غياب مشروع الشرق الذي يوحد أهدافها. في سياق ذلك، من الطبيعي أيضاً أن يوجد تنافساً سياسياً بين إيران والسعودية (وغيرها) في بعض دول المنطقة وخاصة في العراق، الذي يملك حدودا مع البلدين ولديه الكثير من المشترك معهما. لكن أساس هذا التنافس، يفترض أن يكون حول خيارات العراق الاستراتيجية في الساحة الدولية، وليس حول هويته القومية.

ينبغي أن يكون واضحاً، أن التقارب الاستراتيجي مع إيران، سواء من قبل العراق أو سوريا أو أي بلد عربي، لا يفترض ولا يتطلب تخليها عن العروبة، أو أي عنصر من مكونات هويتها، تماماً مثلما لا يتطلب اقتراب إيران من العرب، تخليها عن انتمائها القومي أو الأيدولوجي وغيره. إن هاتين الميألتين ليستا ذات صلة قطعياً.

---

13 كان ذلك متزامنا مع ألعاب كأس الخليج العربي في البصرة في يناير 2023 العرب، تخليها عن انتمائها القومي أو الايديولوجي وغيره. إن هاتين المسألتين ليستا ذات صلة قطعياً.

ينطبق ذلك أيضاً على تسمية الخليج العربي أو الفارسي، فإثارة موضوع من هذا النوع في لحظة عالمية غاية في التعقيد، لا ينم عن رصانة فكرية واستيعاب استراتيجي لما يحدث، بل عن مراهقة شوفينية ينبغي على «العقل الإيراني» الذي يشهد له بالذكاء في كثير من المحطات أن ينبذه.

من البديهي، أن للتسميات أهميتها الكبرى عندما يريد طرف أن يلغي طرفاً آخر، كاستبدال اسم فلسطين بإسرائيل، لكن الخليج سواءً كان الفارسي أو العربي، فإن ذلك لن ينعكس -أو هكذا يفترض- على الطبيعة الديموغرافية لشعوبه، ولا على الخيارات الاستراتيجية لبلدانه، ومن المهم ملاحظة أن استخدام الغرب للأسماء المختلفة للخليج يتبع مواقفه السياسية المتغيرة تجاه المنطقة، لذلك إستخدم الرئيس ترامب في زيارته للخليج بعد إنتخابه رئيساً في المرة الثانية مصطلح الخليج العربي، رغم أن الاسم المتعارف عليه أمريكياً وغربياً هو الخليج الفارسي.

في ظل ما يجري من محاولات غربية وصهيونية لتعميق الخلافات بين الايرانيين والعرب، يجب توخي الحذر من طرح مسائل تنمي تلك الخلافات.

من الطبيعي أن تبرز المشاكل بين البلدان المتجاورة، لكن حلها ينبغي أن يكون بالحوار والتوجه الإيجابي والاهتمام المشترك بالقضايا الكبرى... الأمل هنا أن تكون هذه الاشكالات التي حدثت مؤخراً مناسبة لبدء حوار بين مثقفي المنطقة لإيجاد رؤى مشتركة أو متقاربة، وهذا ليس بالطبع بديلاً عن حوار السياسيين.

ملاحظات حول التقارب السعودي الإيراني

ليس من الحكمة الاعتماد على خطوة واحدة، أو كما هو حتى الآن، مجرد الإعلان عن تلك الخطوة، ونقصد بها الإعلان عن الاتفاق السعودي الايراني المتعلق بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، للكتابة في أثر ذلك على التغيرات الاستراتيجية في المنطقة. لكن أهمية هذه الخطوة التي تحدث بين طرفين أساسيين في الإقليم، كانا يبدوان في حالة عداء مستعصية، جعلت الأمر يستحق المغامرة (الكتابة)، ليس فقط من أجل أن نعرف وتعرف شعوبنا ما يجري، بل من أجل أن نساهم نحن وشعوبنا في جعل ما يجري حقيقيا، وبالاتجاه الصحيح الذي نريد، وهو اتجاه المساهمة الإيجابية في التغيرات العالمية الجارية الآن، والمتمثلة برفض الهيمنة الإمبريالية بكل اشكالها، والعمل على جعل الشرق- شرقنا - سيداً وحراً وموحداً كما تتمنى غالبية شعوبه.

مدى جدّية الخطوة السعودية

ما يبعث على شيء من الاطمئنان، بأن هذه الخطوة السعودية «للتطبيع» مع إيران، ليست خطوة معزولة ومتفردة، فوجود إرهاصات سابقة عليها، يجب قراءتها وأخذها بعين الاعتبار، دون مبالغة في تأثيرها، مثل الموقف السعودي من الحرب في أوكرانيا، حيث اتخذت موقفا أقرب إلى عدم الانحياز، منه إلى الاصطفاف التقليدي إلى جانب أمريكا، فتبرعت لأوكرانيا بما يقارب النصف مليار دولار، وفي نفس الوقت لم تمتثل للعقوبات الأمريكية على روسيا، ولم تخفض سعر النفط، أو تضغط على الأوبك للقيام بذلك.

مؤخراً قامت السعودية أيضاً بترتيب علاقتها مع تركيا ومع قطر، ولم تعد معنية باستمرار الحرب في اليمن، وغيرت ولو جزئياً من مقارباتها للعلاقة مع دول أخرى في الإقليم، أو حتى مع الدول المؤثرة في العالم.

الواضح لدينا، ودون الذهاب بعيداً -على الأقل حتى الآن- للحديث عن انزياح كامل للسعودية بعيداً عن المظلة الأمريكية، أن السعودية التي ربطت مصالحها، بل وجودها كله، بأمريكا منذ قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما في العام 1933، أخذت ترى أن ذلك التموضع لم يعد حكيماً، وأن مصلحتها تتطلب إبقاء أبواب أخرى مفتوحة، إلى جانب البوابة الأمريكية بالطبع.

لقد قدّمت السعودية «خدمات» لأمريكا لا تقدر بثمن، ومنذ وقت مبكر. فمن أجل أمريكا والمشروع الامبريالي، حاربت السعودية مشروع الأمة العربية المتمثل في القومية الناصرية، ماديا وفكريا. ومن أجلها وضعت المشروع الإسلامي الوهابي الذي تزعمته، إلى جانب أمريكا وضد الاتحاد السوفياتي والعالم الاشتراكي، في أفغانستان وغيرها، وساهمت في تفرد أمريكا في السيادة على العالم. وقبل كل ذلك، وأهم من كل ما سبق، الدور السعودي في موضوع ربط سعر النفط بالدولار الامريكي، حيث كانت السعودية صاحبة «الفضل» الأول في جعل الدولار العملة الاهم في العالم، وجعله القوة الأساس في يد الولايات المتحدة للهيمنة على الآخرين.

كل هذه «الخدمات» التي قدمتها السعودية، وغيرها كثير، لم تقابل «بالامتنان» الامريكي. وبرأيي أن «الصدفة» التي جاءت برئيس مثل ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة،[14] كشفت للسعودية أن «الغرام» بأمريكا هو من الطرف السعودي فقط، وأن ما يُفترض أنه الحليف الأمريكي لا يُقدِّر للسعودية كل ما قدمت، وأن هذا الحليف ممعن في ابتزازها، سياسيا عندما تم الضغط عليها للدخول في مشروع القرن، الذي يتطلب التطبيع مع إسرائيل، فكان أن أعطت السعودية الضوء الأخضر للبحرين والإمارات وغيرها للقيام بذلك. وكذلك الابتزاز المادي عندما «حصل» ترامب على ما يقارب نصف تريليون دولار من الملك السعودي.

شعرت السعودية ليس فقط بكل هذا الابتزاز، بل بما صاحبه من استهتار وإهانة. ترامب يقول للملك السعودي «عليك أن تدفع المال، فأنت لا تملك شيئا غيره... ولن تبقى في الحكم أسبوعين بدوننا». ونتنياهو يعد الإسرائيليين بالتطبيع الكامل مع السعودية كأمر مفروغ منه، بمعنى أن السعودية لا تستطيع أن ترفض ذلك.

من المعروف، أن السيادة لدى الدول، مقترنة أيضاً بالكرامة لدى أنظمتها. هذا الأمر بالطبع، متفاوت ونسبي من دولة لأخرى، ومن نظام لآخر، خاصة في منطقتنا. باعتقادي أن النظام السعودي المتمثل في جيل جديد من القيادة، والمترافق مع بعض التغيرات الاجتماعية والفكرية لدى الشعب السعودي، يملك حساسية أكبر لمفهومَي السيادة والكرامة، من الأجيال الحاكمة السابقة، وبالتالي كان لا بد له من التفكير في شيء من «التمرد».

14 الحديث هنا يتناول الفترة الأولى لرئاسة ترامب لكن كشفت فترته الثانية عن دبلوماسية أكبر في تناول الأمر

ترافَق هذا، مع طرح النظام السعودي الجديد نفسه، كقائد للمشروع «العربي» بنسخته الجديدة. فالسعودية الآن ترى نفسها زعيمة للعالم العربي، فهي من ناحية لا تنقصها الإمكانيات المادية لذلك، وهي لديها أيضاً أمير شاب طموح، يرى نفسه زعيماً إقليمياً إن لم يكن أكثر من ذلك.

إن من يطرح نفسه زعيماً لمشروع إقليمي بهذه الضخامة، لا يمكن أن يرضى على نفسه أن يكون «تابعاً» بكل هذا الوضوح الذي تريده أمريكا، ولا يمكن أن يقبل على نفسه، أن يتبنى مشروعاً «طائفياً»، يضعه ليس فقط في مواجهة الكثيرين داخل أمته، بل وحتى في مواجهة جزء ليس بسيط من شعبه. ذلك ما جعل الأمير السعودي يستثمر في الفرصة التاريخية التي اتاحتها الحرب في أوكرانيا، إن هو فعل ذلك حقا، وكذلك قيامه بتحجيم المؤسسة الدينية الوهابية العميقة الجذور، التي أعطت للسعودية «شكلاً» لم يعد مقبولاً في وقتنا الراهن.

من خطوة إلى نهج

من حق شعوب المنطقة، أن تبقى في حالة انتظار لكيفية تطور تلك الخطوة السعودية الجديدة، فالأمور ما زالت في سطرها الأول. ستكون خيبة أمل كبيرة إذا ما كان ذلك السطر الأول بها، هو سطرها الأخير. وأن تكون الخطوة، ليس أكثر من مجرد محاولة لخروج السعودية من المشاكل التي علقت بها خاصة في اليمن، وكذلك في نهج السعودية الجديد في تطبيع علاقاتها مع الجوار.

هناك بالطبع اشتراطات لمدى جدية هذه الخطوة، منها ضرورة التوجه المختلِف تجاه قضايا المنطقة البينية، وحل الخلافات بالحوار وليس بتحويلها إلى حروب، وبالذهاب إلى الأقصى واستدعاء التاريخ والإيديولوجيا وكل شيء. وهذا يتطلب دخول السعودية في حوار جاد، ليس فقط مع إيران، بل وأيضا وأولا مع ممثلي شعوب المنطقة في اليمن وسوريا والعراق وليبيا ولبنان، من أجل حل مشاكل تلك الدول والمساهمة الإيجابية في إعادة بنائها، وتثبيت وحدتها الوطنية، وضمان استقرارها.

ولكي تكون الخطوة جدية أيضاً، ينبغي توسيع دائرة المعنيين بها، بمعنى ضرورة عدم اقتصارها على مستوى الأنظمة الحاكمة، بل امتدادها لتشمل النخب والمثقفين والشعوب،

ليس فقط في السعودية وإيران، وإنما أيضا في كل دول المنطقة. ذلك يعطيها زخماً ومناعة أمام التقلبات التي قد تجري.

لكن أهم دليل على مصداقية الخطوة السعودية تجاه إيران، هو إزاحة كل الشكوك التي علقت بموقفها من التطبيع مع إسرائيل، وبرؤيتها للقضية الفلسطينية، القضية المعيار لكل ما يجري في منطقتنا -على الأقل- والقضية التي بدون الموقف الجذري منها ومعها، لا يمكن لأية جهة مهما بلغت مصادر قوتها، أن تصبح زعيمة للمنطقة، بل لا يمكنها أن تدعي الحق في هذه الزعامة.

ضمن ذلك، سيكون مُهما أن تتخذ السعودية موقفا جديا ضد التطبيع مع إسرائيل، حيث إن ادعاء الضغط الأمريكي عليها من أجل ذلك، لم يعد كافيا لتفسيره، ولم يعد مقنعا لأحد، خاصة للشعوب العربية، وأولها للشعب السعودي نفسه.

يبدو ان السعودية قد لاحظت بذكاء وبإيجابية ما يجري في العالم من تحولات، فالنظام العالمي الذي تتسيده أمريكا، والذي اعتقد كثيرون أنه «نهاية التاريخ»، آخذ في التغير. فلم تعد الولايات المتحدة سيدة العالم بلا منازع. ولم تعد قبضتها المهيمنة تمسك بكل تفاصيل العالم دولا وشعوبا، بنفس القوة التي كانت خلال العقود الثلاث الأخيرة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وعلى ما يبدو فإن النظام العالمي المتعدد القطبية، والذي تلعب فيه الصين وروسيا، وكذلك إيران دورا اساسيا، آخذ بالتبلور بسرعة أكبر مما كان يتوقع كثيرون. لذلك، فإن على السعودية، ان تمضي قدما في استثمار هذه الفرصة التاريخية لصالح شعبها وشعوب المنطقة، وللمساهمة في إيجاد عالم أكثر استقراراً وعدلًا... كما أن على النخب وخاصة المثقفين في العالم العربي والشرق عموما، أن يعملوا على ترسيخ الوعي بقيم التضامن والوحدة بين شعوبها، لأن في ذلك الضمان الأساس لنجاح مشروعها التحرري.

الحرب الأوكرانية الروسية...

الشرق بين مسألة الاصطفاف ووعي الذات

مرةً أخرى ينقسم المثقفون الفلسطينيون والعرب حول الحرب الدائرة حالياً في أوكرانيا.. البعض نظر لتلك الحرب على أنها مسألة محلية أوكرانية، ينبغي النظر اليها أخلاقياً كدولة تتعرض لعدوان روسي، ومن واجب المثقفين الفلسطينيين والعرب والشعوب العربية، الوقوف معها انطلاقاً من كونهم شعوباً تعرضت وتتعرض للعدوان الصهيوني والإمبريالي الغربي، ولا يجوز أن يتم الكيل بمكيالين كما تفعل القوى الإمبريالية. منطلق هؤلاء الأساس في ذلك الموقف هو الايمان بحق تقرير المصير للشعوب... كل الشعوب دون تمييز ودون تدخل من أحد.

ولكي تفسر هذه الفئة من المثقفين موقفها الذي يبدو على أنه مضاد لروسيا ولبوتين، أكثر منه انحيازاً لأوكرانيا ورئيسها زيلنسكي، تحاول التذكير باستمرار -وهي تتشكل غالباً من اليسار أو من الذين كانوا يسارًا في الماضي-. ان الحديث يجري عن روسيا الرأسمالية التي لم تعد لها علاقة بالاتحاد السوفياتي، محاولة بذلك سحب البساط الايديولوجي من الطرف الآخر الذي يفترض أنه ما زال يخلط بين الحالتين، بمعنى ان تأييد روسيا من قبل هؤلاء ما هو إلا امتداد للموقف التاريخي المنحاز للاتحاد السوفياتي. كذلك تُذكر بأن بوتين ليس أكثر من «دكتاتور رأسمالي» يقف ضد الشعوب ورغبتها في التحرر، و«أفضل» مثال يؤتى به في هذا المجال هو التدخل الروسي في سوريا «انحيازاً للأسد ضد شعبه».

أما الجانب الثاني الذي يقف، أو يبدو أنه يقف، إلى جانب روسيا في تلك الحرب فهو بأغلبه لا يرى ما يجري من عمليات عسكرية في أوكرانيا حربا محلية بين بلدين، بل هي حرب، أو لنقل، صراع بين المعسكر الامبريالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة، ذلك المعسكر الذي يحاول الحفاظ على النظام العالمي الحالي ذو القطب الواحد، والذي يتحكم فيه الغرب وخاصة الولايات المتحدة بمصير العالم، أو بمعظم مصيره، وبين قوى صاعدة في العالم اساسها الصين وروسيا، غير المرتاحة لنظام القطب الواحد، والتي تسعى لتغييره باتجاه نظام دولي متعدد الأقطاب، يكون أكثر عدلا، أو هكذا يفترض أن يكون.

هذا الجانب، أو معظمه، يتفهم وجهة النظر الروسية، التي تقول بأن الغرب هو في حالة

عدوان على روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي بعد هزيمته في الحرب الباردة، وأنه لا يجوز الاستمرار في السكوت أو التغاضي عن ذلك العدوان، الذي تمثل في إهانة كبيرة لإمبراطورية ضخمة كروسيا، وفي إثارة القلاقل داخل روسيا الاتحادية نفسها وابرزها الحرب في الشيشان، ومن ثم مد حلف شمال الأطلسي الذي يعلن علنا أن روسيا هي عدوته الأساس إلى دول شرق أوروبا، والتي كان جزء منها جمهوريات سوفياتية مثل استونيا ولتوانيا ولاتفيا، ومحاولة مده إلى جورجيا ثم أوكرانيا حيث كان ذلك السبب المباشر في الحرب الحالية.

وفي سياق الدفاع عن وجهة نظره في تلك الحرب، يذهب هذا الجانب إلى الحديث عن تفاصيل التاريخ والديموغرافيا وأحيانا الإيديولوجيا لأوكرانيا ومدى ارتباط ذلك البلد، وجزء لا يستهان به من شعبه، بروسيا وبالروس هوية وفكرا، وتاريخا ولغة وثقافة.

من الجدير التنويه إليه هنا، أنه لا يمكن استبعاد أن بعض المتبنين لوجهة النظر هذه، وهم بالمناسبة أيضاً يسار، أو كانوا يساراً، ما زال لديهم نوستالجيا إلى أيام الاتحاد السوفياتي، وهم يخلطون -وغالباً بتقديري من حيث لا يدركون- بين الاتحاد السوفياتي وروسيا، ويقومون بتقييم الأمور بخلفية إيديولوجية منحازين إلى البلد الذي كان اشتراكياً، وربما هو «يمثل» الآن أنه لم يعد كذلك.

لكن بالمقابل توجد هذه الخلفية الإيديولوجية لدى الطرف الأول (المنحاز لأوكرانيا) أيضاً، حيث يتم وضع الولايات المتحدة وروسيا في نفس المرتبة بالقول ان روسيا رأسمالية وكذلك بوتين تماما مثل الولايات المتحدة وبايدن، إن ذلك هو تسطيح لواقع أكثر تعقيدا. ان هذا يعني بشكل أو بآخر أننا لا ينبغي أن نكون مع أي طرف في أي حرب إذا لم يكن أحد المحاربين اشتراكيا. صحيح أن لكل الحروب ضحايا من البشر، لكن كثيرا من الحروب التي شُنت في التاريخ لها ما يبررها حتى وإن كانت انظمتها السياسية، أو نظمها الإقتصادية الاجتماعية من نفس «النوع»... حرب أكتوبر 1973 بين مصر وإسرائيل على سبيل المثال هي حرب بين دولتين «رأسماليتين» بشكل أو بآخر، لكن فيها من هو محق يريد تحرير أرضه ومن هو معتدي.

ذلك ينطبق على الحرب في أوكرانيا أيضاً، فروسيا رأسمالية وكذلك أوكرانيا والولايات المتحدة والغرب، لكن ذلك لا يعني أن الجميع متشابهين. وحتى عندما نسلم بأن كل هذه

دول رأسمالية إلا أن كلا منها بلغ في عدوانيته وامبرياليته وتسلطه على العالم مرتبة تختلف عن الآخر. ان الذهاب إلى ضرورة أن يكون أحد المتحاربين اشتراكيا حتى تكون حربه عادلة، لا ينم إلا عن أصولية فكرية لا تبتعد كثيراً عن القول بأن الوطن لا تحرره إلا «الأيدي المتوضئة».

وضمن خلط الأوراق التي يقوم بها الطرف الأول، أو بعضه، والذي يساوي بين روسيا وأمريكا، وبوتين وبايدن، يتم الحديث عن أن الطرفين داعمان لإسرائيل بشكل أو بآخر، سواء تاريخيا حيث اعترف كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بإسرائيل منذ البدايات، أو في وقتنا الحاضر حيث تدعم الولايات المتحدة إسرائيل بلا حدود وكذلك تقوم روسيا، بغض النظر عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سوريا رغم وجود جيشها وقواعدها هناك.

هناك كثير من الصحة في ذلك بالطبع، لكن هناك كثير من الخلط أيضاً. فأمريكا تقف مع إسرائيل استراتيجيا وسياسيا وعملياتيا وإيديولوجيا. بايدن يقول أنه صهيوني دون تحفظ، وبدون أن يبذل أي جهد لمجاملة آخرين قد لا يكونوا سعداء بهذا الموقف. لقد جاء «إعلان القدس» الذي نتج عن زيارة بايدن لإسرائيل ليؤكد أن الولايات المتحدة تقف مع إسرائيل في كل شيء، بل ان مصير إسرائيل مرتبط عضويا بمصير الولايات المتحدة.. جاء هذا يوما واحدا فقط قبل اجتماعه في قمة الرياض مع دول عربية يُفترض أن بعضها ما زال يعتبر أن إسرائيل دولة محتلة.

أما روسيا فإن موقفها من إسرائيل ليس محكوماً بإيديولوجيا أو باستراتيجيا بقدر ما هو محكوم بسياسات مرتبطة برؤى للمصالح الروسية الآنية التي تتغير من حين لآخر. لكن روسيا تدرك بالأساس أن إسرائيل هي الحليفة الأوثق للولايات المتحدة، وإنها لن تكون إلى جانبها في يوم من الأيام في حال وجد التناقض الروسي الأمريكي.

بوتين هو قومي روسي أرثوذكسي، هو ليس ضد إسرائيل من حيث المبدأ، لكنه أيضاً ليس معها إيديولوجياً وعلى طول الخط. من غير المعروف عنه أنه موالٍ للصهيونية رغم علاقته بالأوليغارشية اليهودية في روسيا، لم يقل ذلك، وخلفيته كلها لا تشي بذلك، لكنه على ما يبدو يدرك أهمية التقاطعات بين روسيا وإسرائيل في بعض القضايا، وبالتأكيد فإن مواقفه فيما يتعلق بالسكوت أحياناً عن الممارسات الإسرائيلية ضد سوريا هو شيء يجب

أن لا يدخل في نطاق التفهم من قبلنا في يوم من الأيام، وهو مرفوض بالنسبة لنا تماماً.

هذا هو ما عليه الوضع بالنسبة للفلسطينيين والعرب وخاصة مثقفيهم في ما يخص الحرب في أوكرانيا، لكن ذلك بتقديري ليس هو الاهم، ولا ينبغي أن يكون هو الأساس. ان نقاش اننا مع الحرب أو ضدها لم يعد مجديا ما دامت الحرب قد وقعت، لذلك من الضروري أن ننتقل من خانة المع والضد إلى كيف يمكن الإستفادة من مخرجات هذه الحرب الدائرة، أو على الأقل كيف يمكن أن نتلافى ما يمكن أن يشكل ضرراً على شعوبنا وبلداننا.

لقد أوضحت الحرب حتى الآن بعض الحقائق، اهمها أن «الغرب» بلغ حدا من العنصرية لم يسبق له مثيل، تجلى ذلك في التصرفات والمواقف تجاه اللاجئين، بتصنيفاتهم المختلفة، سواء في تحديد من يحق له دخول هذه الدولة أو تلك، ومن يحق له ركوب القطار ومن يُلقى منه، أو في القوانين المطبقة على اللاجئين حسب تلك التصنيفات.

لقد اظهرت العقوبات التي فرضت على روسيا، أن العنصرية الغربية ليست فقط ضد المسلمين أو الشرقيين، بل ضد كل من يقف في طريقهم سواء كان أبيضا أو غير أبيض، مسلما أو غير مسلم، كاثوليكيا أو ارثوذوكسيا... وصلت العقوبات ذات الطابع العنصري إلى موقف سلبي من ثقافة روسية عريقة، ومن كُتاب روس اثْروا الثقافة الإنسانية، وتم طرد الطلبة الروس من جامعات غربية يُفترض أنها تمثل رمزاً للانفتاح والتسامح والتحرر والديموقراطية وحقوق الانسان.

لقد فتحت الحرب الأوكرانية أعيننا على مدى الهيمنة التي يمارسها الغرب علينا كعرب وكشرقيين وعلى كل الشعوب، وحتى الدول الضعيفة وغير الضعيفة في العالم، الصديقة منها للغرب أو غير الصديقة.

الولايات المتحدة تحدد للشعوب وللدول أصدقاءها وأعداءها، ما يمكن أن تعمله وما لا يمكن، تقرر مَنْ مِن الدول تستطيع أن تُنقب عن ثرواتها ومن لا تستطيع، ومن يجوز له أن يزرع القمح أو عليه استبداله «بالفراولة» مثلاً. لقد أجبرت الولايات المتحدة العراق الارتباط كهربائياً بالسعودية والأردن. وأجبرت دولة كأستراليا على فسخ العقد الذي وقعته لشراء غواصات فرنسية واستبدلتها بغواصات أمريكية... عند الولايات المتحدة لا فرق بين حليف وغير حليف، وصديق وغير صديق، فالكل يجب أن يلتزم بما تمليه الإرادة الأمريكية العليا.

من أهم ما كشفته الحرب الأوكرانية حتى الآن، على الأقل في منطقتنا، أن بعض الأنظمة الموالية للولايات المتحدة هي ليست راضية تماماً عن تلك العلاقة، وهي تتحين الفرص للتحرر ولو بشكل بسيط منها (الهيمنة). لقد ثبت بشكل أو بآخر أن ارتباط تلك الأنظمة بأمريكا ليس بالضرورة نابعاً من إرادة مستقلة، أو من إعجاب بها، وإنما هي على الأغلب -على الأقل في بعض جوانبها- استجابة للخلل القائم في النظام العالمي، وتعبيراً عن ضعف هذه الانظمة أمام التحديات التي تواجهها، واتقاء لشر الدول الأقوى بما فيها الولايات المتحدة نفسها. لقد اثبتت قمة جدة 2023 بقيادة بايدن، التي حضرها زيلينسكي، وفي ضوء ما جري في أوكرانيا حينذاك، مدى رغبة بعض تلك الانظمة في تقليل منسوب الهيمنة الأمريكية عليها، رغم وضوح بايدن في عدول الولايات المتحدة عن قرارها مغادرة المنطقة، لأنها لا تريد أن تترك فراغا تملؤه الصين أو روسيا أو إيران كما قال.

في ضوء هذه «الحقائق» التي تأكدت من ما جرى في أوكرانيا حتى الآن، وانعكاسات ذلك على النظام العالمي، أقول إن الاصطفاف مع روسيا أو أوكرانيا والغرب بالنسبة لشعوب منطقتنا ودولها ليست هي جوهر الموضوع، بل إن مهمتنا الأساسية، وسؤالنا الأساس، هو كيف على شعوبنا ودولنا أن تعمل لكي تكون أحد الأقطاب التي تتشكل في النظام العالمي الآتي، خاصة أن منطقتنا تملك كل المقومات المطلوبة لذلك. إنها فرصة تاريخية قد تأتي بها تلك الحرب، لكي تسعى شعوب الشرق للتخلص من كل اشكال الهيمنة، ولتستعيد سيادتها واستقلالها الحقيقي وذلك بتقاربها وتكاملها ووعيها الجيواستراتيجي بمصالحها المشتركة ومصيرها الواحد.

في كتاب «تحرير الشرق.. نحو إمبراطورية شرقية ثقافية» تم الحديث عن ضرورة وعي شعوب المنطقة لمصالحها المشتركة بانتظار «الفرصة التاريخية» التي قد تأتي لتجعل بالإمكان إنشاء «إمبراطورية» الشرق التي تشكل قطباً وازناً وموازناً بين الأقطاب الأخرى في العالم.

إن أي نظام عالمي قادم، لن يكون عادلاً ومتوازناً وأخلاقياً إذا استمرت شعوب الشرق مفرقة وضعيفة ومُهيمن عليها من أي كان، وإذا استمر الشرق ساحة لصراع الآخرين، ولا يشكل لهم إلا مصدراً للثروات الطبيعية، وسوقاً للاستهلاك. إن العالم سيصبح أكثر استقراراً وأمناً وثراء في ظل وجود قطب شرقي سيد ومستقل ومتوازن.

من المهم أن تعرف الأطراف المتقاتلة الآن في أوكرانيا، أن السعي لنظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، لن يكون حقيقياً في ظل وجود دول تحتل شعوبا أخرى وتمارس العنصرية على تلك الشعوب، والمعني هنا بالأساس إسرائيل. إن حديث أي من المتصارعين في أوكرانيا، وبالأساس روسيا والرئيس بوتين وكذلك الصين عن نظام عالمي جديد، لن يكون صادقا ومُطَمْئناً إذا لم يقترن بالتعامل مع إسرائيل كدولة احتلال وبالتعامل مع الصهيونية كفكر عنصري، وأن النظام العالمي العتيد هو الذي ينبذ الاحتلال واية عنصرية مهما كانت. لقد تميز النظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية بتجريم النازية ونبذها، والنظام القادم لن يكتمل إلا إذا نبذ الأفكار العنصرية التي تسمح وتبرر انتهاك حقوق الشعوب المضطهدة وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني.

مكتبة
t.me/soramnqraa

الإمبريالية الثقافية.. والمثقف.. والشرق

حصلت معظم دول الشرق «الإسلامي» على استقلالها «الرسمي» (الشكلي) في النصف الأول من القرن الماضي. إلا أن ذلك الاستقلال لم يوقف محاولات القوى الإمبريالية للإبقاء على هيمنتها على تلك الدول والتأثير في شعوبها، ليس فقط من خلال إظهار القوة الخشنة وإقامة القواعد العسكرية، إنما أيضا من خلال القوى الناعمة التي تستخدمها تلك الدول، وتتمثل بالسياسة والاقتصاد وكذلك الثقافة، في ما يسمى بالإمبريالية الثقافية.

فالإمبريالية الثقافية هي سعي الدول الاستعمارية إلى فرض هيمنتها الإيديولوجية على الدول والشعوب المستضعفة، تعيد من خلالها إنتاج تبعية تلك الدول والشعوب لها، وتسهل عملية التحكم بها وبمقدراتها، وتستطيع من خلالها توجيهها لخدمة أهدافها وبالشكل الذي تريد.

يتم ذلك بالمجمل خلال استخدام كل ما يؤثر في قناعات الناس وقيمهم عند الشعوب المستضعفة واحيانا غير المستضعفة أيضا، بحيث يتم إبهار هذه الشعوب بكل ما لدى المستعمر من «منجزات» مادية وفكرية. وبقدر ما يكون ذلك، يكون جلد تلك الشعوب لذاتها واستصغارها لدورها ويأسها من الخروج من تخلفها، حيث تصل إلى قناعة باستحالة الخروج من الأزمة التي تعيشها، وتصل في نفس الوقت إلى قناعة بأنها شعوب قاصرة، وأنها بحاجة إلى رعاية من تلك الدول «القوية والمتطورة». وتسلم تلك الشعوب أن قصورها هو أمر طبيعي ومعطى سلفا وأن حاجتها للرعاية ضرورية وبديهية، حيث تصاب تلك الشعوب بعقدة نقص، لن تجد لها حلا إلا باللجوء إلى تلك البلدان «المتقدمة».

تعمل الإمبريالية الثقافية على الإعلاء من شأن قيم شعوبها وثقافتها واحتقار قيم وثقافة الآخرين. هي عنصرية مشهودة يسعى الغرب الامبريالي لفرضها على العالم، ويريد من ذلك العالم أن يكون سعيدا بها بل وممتنا كذلك. والغرب لا يرى عنصريته شيئا خارجا عن المألوف، أو أنها إساءة للانسانية، بل يراها شيئا طبيعيا لذلك يسعى للحفاظ على «تفوقه» بكل ثمن، ولذلك يستغرب عندما تتحدث الشعوب المستضعفة عن ازدواجية المعايير لديه، فالطبيعي عنده أن يختلف القتل في فلسطين عنه في أوكرانيا، ويختلف اللاجيء الأفغاني عن اللاجيء الاوكراني. وطبيعي أيضا ولا تناقض البتة أن يؤسس

هنري دونان الصليب الأحمر الدولي، وأن يقوم في نفس الوقت بتمويل إنشاء مستوطنات صهيونية في فلسطين.

من هذا التفوق «العنصري» يأخذ الغرب الإمبريالي الحق ليس فقط في فرض «إنجازاته» الثقافية على الآخرين، بل وفي فرض «جنونه» وعقده أيضا. ان الكثير من المواضيع التي تفرض على منظمات المجتمع المدني في بلادنا تندرج تحت هذا التصنيف. المشكلة أنه عند درجة من العنصرية يصبح كذب العنصري هو الصدق، وأخطاؤه هي الحقيقة، ونقائصه مزايا، وإشكالاته هي الحلول، وهو لا يقتنع بهذه «المعطيات» فقط إنما يفرضها على الآخرين على «شكل» عقلانية وحداثة وحرية وديموقراطية وحقوق إنسان.

وحتى لا نقع في مربع العنصرية «المقابلة»، فإنه يجب الإعتراف بالأزمة العميقة التي يعيشها الشرق علميا وحضاريا، وأن ما نقوله عن الغرب من سلبيات، لا يعني التنكر لدوره الإيجابي الكبير في الحضارة العالمية منذ دخول عصر الرأسمالية وحتى يومنا هذا، خاصة في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي. كما لا ينبغي أن يقودنا ذلك أبدا إلى استنتاج أن الشرق يعيش أجمل أيامه، وأن من حقه أن « يفتخر» بهذا الوضع لدرجة ان نادى بعضنا بأحقيتنا في «استاذية العالم».

ان مشكلة الغرب الإمبريالي الحالية تكمن في رغبته في توقيف الزمن، واعتبار نفسه في قمة التطور الإنساني الذي لا تطور بعده «نهاية التاريخ». هو يريد أن يقتنع أنه الأفضل ليس فقط الآن ولكن للأبد، ويريد أن يقتنع الآخرون بذلك وأن يتصرفو على هذا الأساس.

يستخدم الغرب كل وسائله الناعمة (وغير الناعمة اذا تطلب الأمر) للتأثير في شعوب العالم وخاصة في الشرق، وجعلها تتبنى قيمه وثقافته ومعاييره في الحكم على الأشياء. وهو من أجل ذلك يحاول التأثير على الدولة المستهدفة بكل أركانها، النظام والمجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية، ومختلف طبقات الشعب وفئاته.

وهو يستخدم كل الوسائل المؤثرة في بناء القيم، والتي تتشكل أساساً من التعليم، حيث تتدخل الدول الإمبريالية في مناهج التعليم في البلدان الضعيفة بشكل مباشر، وتملي عليها تغيير ما لا تراه مناسباً في تلك المناهج، وكذلك الدين والمؤسسة الدينية التي يجري تدجينها وإفراغها من كل ما هو وطني، ثم الإعلام الذي يلعب دورا استثنائيا في

توجيه الناس والتأثير في عقولهم وايصالهم الصورة والخبر بالشكل الذي تريده الدول الاستعمارية.

من خلال هذه الوسائل تدخل الإمبريالية الثقافية من أجل خلخلة البنية الفكرية للشعوب المستضعفة، وتحديد أطرٍ لتفكيرها، وتوجيهها نحو إجندات ليس لها علاقة بالمشاكل الحقيقية التي تواجهها تلك الشعوب، وتنشر بينها قيم الفردانية المتحللة من كل التزام يتعلق بالشعب وبالوطن.

أكثر الفئات الإجتماعية التي تستهدفها الإمبريالية الثقافية هم مثقفو الشعوب المستضعفة، لما لهم من أهمية في التأثير على بقية الطبقات والفئات الشعبية، ولكونهم الفئة المرشحة لحمل مشروع الأمة التي يمثلوها، وكذلك للاحتكاك القائم بين هذه الفئة والغرب. فالمثقفون هم حملة مشروع الأمة من جهة، وهم الأقدر على وأد ذلك المشروع وإحباطه من الجهة الأخرى، والأمة بلا مشروع هي ليست اكثر من «لا شيء»، هي ليست أمة، فالفرق بين الأمة والدهماء هو وجود المشروع. ان أي اختراق لفئة المثقفين سَيُسَهل للإمبريالية الثقافية عملها.

يعاني المثقفون في البلدان العربية وفي الشرق عموما من كثير من المشاكل، تجعلهم «صيداً» سهلاً للإمبريالية، وتبعدهم عن رسالتهم المفترضة التي تتمثل أساسا في التنظير لمشروع الأمة في التحرر والوحدة والتنمية والتقدم.

بسبب نظام الإنتاج الموروث من حقبة الاستعمار المباشر، يشكل جهاز الدولة البيروقراطي المتضخم عادة، المستوعب الأكبر للقوى العاملة في دول المنطقة، ومن ضمن هؤلاء نسبة كبيرة من المثقفين. كما أن نسبة لا بأس بها من هؤلاء المثقفين، وبسبب تعقيدات الوضع المعيشي في هذه البلدان، دخلت بشكل مباشر أو غير مباشر في عالم البزنس أو في منظمات المجتمع المدني. هذا الوضع، أي الارتباط المباشر بالدولة أو بمنظمات المجتمع المدني وبأنواع معينة من البزنس، يفترض علاقة «حميدة» بالغرب، ويجعلها أقرب إلى القيم الغربية والفكر الاستهلاكي بصورة عامة.

هذه التعقيدات، وغيرها بالطبع، تخلق تبايناً واضحاً بين فئات المثقفين المختلفة تجاه الهيمنة الثقافية للغرب على شعوب المنطقة، يتراوح بين القبول المطلق والرفض المطلق.

فهناك المثقف «المعجب» بالقيم الغربية دون تحفظ، يحتقر الشرق «الإسلامي» ولا يعتبره متخلفا فقط بل التخلف نفسه. هذا النوع من المثقفين لا يرى غضاضة في «التبعية» للغرب، بل يراها مقياساً للتقدم، وانجازاً كبيراً ويدعو للتشبث بها. وهو بذلك لا يرى ضرورة أن يكون للمنطقة مشروعها الخاص، وإن كان لا بد من ذلك فليكن بتعميق التواصل مع الغرب وبمزيد من «الغرينة».

يقابل ذلك، ويدعمه عملياً، ذلك المثقف الشرقي الذي يرى الغرب الشر المطلق الذي يجب ادارة الظهر لكل ما عمل ويعمل، ويرى في الشرق «نموذجا» يجب على الغرب وغيره الاحتذاء بكل ما جاء به، وأن بعض المشاكل الموجودة في الشرق، ما هي إلا بسبب ابتعاد الشرقي عن شرقيته الأصلية. هذا النوع من المثقفين قد يكون حاملا لمشروع للأمة، لكنه مشروع أصولي انعزالي معلن للحرب سلفا على كل الآخرين، وهو صورة شرقية لفوكوياما ونهاية التاريخ الغربية.

إلى جانب المثقف المتأثر مباشرة بالغرب الإمبريالي والمندمج معه والمعجب به والمتبني لمشروعه، توجد شرائح من المثقفين الشرقيين الذين «يُسَهلون» (وإن كان ذلك بتقديري دون أن يدركوا ذلك) الاختراق الثقافي الغربي لشعوبهم. من هؤلاء المثقف المنعزل وغير الشاعر بأية مسؤولية تجاه وطنه وأمته، وليس لديه مشروعا إلا مشروعه الخاص. والمثقف المحبط واليائس والمهزوم الذي يرى الهزيمة قدراً فيتماهى معها بل ويصل درجة الإستثمار بها أحياناً (مثقفو التطبيع على سبيل المثال)، هذا النوع من المثقفين المستسلمين للراهن، والمبررين لكل ما هو موجود، والفاقدين حتى للحلم بأي تغيير هم فئة نموذجية للإمبريالية الثقافية.

وإذا ما أضفنا إلى هؤلاء، الناقد السلبي للاوضاع، ذلك النوع من المثقفين الذي يتحول نقدهم بمرور الوقت إلى «نق» دون الإبقاء على أي فسحة للتغيير الإيجابي، إضافة إلى أولئك المثقفين الذين لا يرون كامل المشهد، ويذهبون إلى التفاصيل، ويغوصون في اليومي على حساب الاستراتيجي، ويخلطون بين الأهداف السامية الثابتة والوسائل المتغيرة. كل هؤلاء، إضافة إلى المثقفين المتعصبين لكل الهويات التي تحول دون تقارب مكونات الأمة من بعضها، يشكلون القاعدة الأكبر لدخول الإمبريالية الثقافية إلى بلدان الشرق.

ما تحتاجه شعوب الشرق وخاصة شعوب العالم العربي من أجل رفع حصانتها تجاه

الإمبريالية الغربية الثقافية، هو ذلك المثقف الذي يحمل مشروع الأمة لأنه بذلك يعطي للشرق معناه، وهو المثقف المسؤول الذي لديه المعرفة والإحساس بالمسؤولية تجاه قضايا أمته الكبرى، وهو الذي يدعو إلى حوار لممثلي مكونات الأمة من أجل تقاربها، ويبعث فيها الأمل بإمكانية نجاح مشروعها، وفي نفس الوقت يعمل على عقلنة وعي الأمة الجمعي تجاه مصيرها المشترك وضرورة تحررها.

نداء إلى مثقفي الشرق

على ما يبدو، فإن مثقفي المنطقة، اتخذوا موقفاً إيجابياً من الإتفاق السعودي الإيراني الذي جرى برعاية صينية مؤخراً.[15] بعضهم اعتبر ذلك ضرورياً من أجل خلق حالة سلام بين البلدين، آملين في أن ينعكس ذلك إيجابا على ملفات شائكة في اليمن وسوريا ولبنان، وربما غيرها من بلدان المنطقة. والبعض الآخر ركز على ما يعني ذلك الإتفاق، من تحولات في ميزان القوى العالمي، إيذاناً بميلاد نظام عالمي جديد، تتعدد فيه الأقطاب، وتستريح شعوب المنطقة ودولها من نظام عانت منه في العقود الماضية، حروباً وقتلاً وتدميراً.

استثماراً لهذا الجو الإيجابي الذي أتى به ذلك الاتفاق، وبارقة الأمل التي قد تُبنى عليه. وفي ظل ما يجري من إرهاصات تشير إلى تغيرات عالمية كبيرة. وحتى لا يستمر الظلم والعبث واللا معقول الذي شهدته البشرية خاصة في منطقتنا. رأينا ضرورة توجيه نداء إلى مثقفي الشرق؛ الايرانيون والاتراك والافغان والكرد والامازيغ والعرب، وكل من يرى نفسه ضمن هذه الدائرة التي يجري الحديث عنها، للمساهمة بدوره في العمل على تخليص شعبه والمنطقة، من هيمنة الاستعمار القديم والجديد، ومن الصهيونية، والاستبداد، وأن لا يكتفي بدور المراقب أو المحلل لما يجري.

هذا النداء موجه إلى مثقفي المنطقة على اختلاف مشاربهم الفكرية، وانتماءاتهم الهوياتية، الذين يجمعهم الحرص على مستقبل المنطقة وشعوبها، والمتطلعين إلى الحرية والتحرر والاستقلال والتنمية الحرة لشعوبهم، وللمساواة في ما بينها. والداعين إلى علاقات سليمة وصحية بين دول المنطقة ومواطنيها، وبين دولها في ما بينها.

ان الدور الذي يمكن أن يقوم به المثقفون، بل وينبغي أن يقوموا به، سوف يدفع التقارب السياسي الذي بدأت خطواته الأولى بعض دول المنطقة، إلى مواقع يكون فيها أكثر عمقا وأصالة، ويخرجه من دائرة السياسة سريعة التغير، والخاضعة لاعتبارات عديدة، إلى دائرة الثقافة الأكثر ديمومة، والاستراتيجيا الأكثر ارتباطا بالمصالح الحقيقية للشعوب. فأن يصبح التقارب جزءا من ثقافة الشعوب والأمم، يعني أن ننآى به عن «مزاج» السياسة ونجعله جزءا من مصالح الجماهير ومن وجدانها.

---

15 كان ذلك بتاريخ 10 مارس 2023.

مثقفو هذه المنطقة -الشرق- مدعوون إلى حوار معمق على قاعدة تبني المصالح الكبرى، التي تقتضي الحل التوافقي والمنطقي والقانوني للخلافات بين دولها «الطبيعية». ان الانطلاق من حقيقة أن وحدة الجيوستراتيجيا توحد المصالح، أو على الأقل تقربها، تنقل المشاكل بين دول المنطقة، من حالة الاستعصاء التناحري الذي يستغله الأعداء، إلى حالة الخلاف الذي ينبغي حله بالتوافق، ولما فيه مصلحة الأطراف المعنية.

مطلوب من مثقفي الشرق، البحث في كيفية تجاوز «مطبات» الماضي إلى الأبد، بحيث يُحظر العودة اليها كلما حدث اختلاف بين دولتين في المنطقة، أو بين مجموعة من الدول. ان التعامل مع مشاكل الحاضر، ينبغي أن يكون انطلاقا من معطيات الحاضر نفسه، ومن آمال المستقبل، والاستناد إلى الحق وإلى المصالح المشتركة. ان استدعاء الماضي ومشاكله كلما حدث خلاف بين دولتين، ما هو إلا استجابة «بلهاء» لأعداء الأمة. ووصفة لحروب داخلية لا تنتهي.

كما أن على المثقفين أن يقتنعوا، ويقنعوا شعوبهم، أن الخلافات لا يجب أن تحدث على الوسائل في حال كان الهدف واحدا. فالأفكار والاحزاب والأنظمة ما هي إلا وسائل متعددة، وطرق متعددة، لذلك ينبغي التصالح مع مسألة تعدد الوسائل والخيارات للوصول إلى الهدف، والكف عن خسارة أهدافنا في خضم التقاتل على أحقية وسائلنا.

إن المثقفين هم الأقدر، وهم المطالبون، ببلورة مشروع يمثل المشترك لشعوب المنطقة، مشروع «الشرق»، الذي يعمل على تحرر المنطقة واستقلالها وخلاصها من الهيمنة الاستعمارية، ويستند على بعد إنساني أخلاقي، يحفظ للعالم توازنه المادي والروحي، ويستبدل الشرق من جغرافيا تشكل ميدانا للصراع بين القوى الكبرى، إلى جغرافيا للحوار والحفاظ على السلم العالمي.

ذلك المشروع، يحدد المصالح العليا لشعوب الشرق، من خلال تكريس تقارب تلك الشعوب ووحدتها ونهضتها، أو على الأقل، تكريس الوعي باهمية ذلك، ويجري العمل على ترسيخ ذلك في الثقافة وفي القيم.

كما إنه من الضرورة بمكان، أن يوضح المشروع العلاقة العضوية بين الشرق وفلسطين. فلا تحرير لفلسطين من دون شرق يتبناها ويناضل من أجلها. ولا شرق بدون فلسطين

التي تعطيه معناه، وتحدد هويته، وتشكل جوهره، وترسم مستقبله، ليس فقط لأنها قضية حق من ناحية وظلم من ناحية أخرى، وليس أيضا لأنها اعتداء سافر واغتصاب لحقوق شعب شرقي، كما أنه ليس لاعتبارات الاهمية الروحية لفلسطين على اهميتها، بل لأن فلسطين هي المنطقة الأكثر حسما في جيوستراتيجيا الشرق، فهي مؤشر تحرره أو بقائه تحت الهيمنة. من هنا جاءت مركزية القضية الفلسطينية لشعوبه.

هنا تكمن أهمية دور المثقفين في تسليط الضوء على ارتباط فلسطين بالشرق والشرق بفلسطين. ومن هذه الزاوية، ينبغي فهم الموقف من فلسطين ومن إسرائيل، ومن ما يجري من مقاومة أو من تطبيع. ان الموقف من فلسطين هو الذي يحدد موقف المثقف أو الشخص إجمالا أو الدولة، من مشروع الشرق في رفض الهيمنة والتحرر وحرية تقرير المصير، أو انحيازه للمشروع الآخر الذي تُشكل فيه إسرائيل ضابط ايقاع المنطقة، ويرتكب كل الجرائم ويستخدم كل الطرق للإبقاء على سيطرته على المنطقة، للحفاظ على تبعيتها، واستغلال ثرواتها، واستخدامها من أجل فرض هيمنته عليها وعلى العالم.

هذا النداء، يأتي استثماراً لفرصة نعتبرها «تاريخية»، أتاحها الاتفاق السعودي الايراني، الذي صحيح أنه ما زال من المبكر الحكم على مدى تأثيراته الإيجابية، إلا أنه وبدون شك، فتح ثغرة في جدار العزلة بين شعوب المنطقة ونخبها، إذ يمكن للمثقفين الآن، أن يتحاوروا ويبحثوا في جو من الطمأنينة والثقة وعدم «التخوين»، وفي قدر من «الانسجام» مع دولهم، في مشاكل المنطقة، وفي حيثيات المستقبل الذي يريدوه لشعوبهم.

هذه الدعوة للحوار بين مثقفي الشرق، تبدو أكثر واقعية الآن، وهي ليست خطوة معزولة عن واقع المنطقة وتاريخها، بل هي بناءٌ على ما سبق وأن قام به مثقفون كبار، أدركوا المصير المشترك لشعوبها وأممها، وفهموا ضرورة أن يكون للأمة مشروعها، فالأمة بدون مشروع هي ليست أكثر من كلام في الهواء.

تسعى الأمم الحية بالضرورة للبحث الدائم عن عوامل قوتها ووحدتها، وتعمل كل ما بوسعها، لنبذ ما يدفعها باتجاه الإنعزال والتشرذم والضعف والمناخ الملائم لدخول الاستعمار. هذا ما يجب أن يشق طريقه المثقفون، وهم المطلوب منهم أيضا أن يصنعوا الأمل والتفاؤل والثقة في قدرات شعوبهم.

الدعوة تشمل أيضاً المؤسسات الثقافية الجادة في الشرق، ربما لرعاية هذا الحوار، وأخذ زمام المبادرة، وهي بالتأكيد سيكون لها شرف المشاركة في إطلاق مشروع «الشرق» هذا، الذي يعني تجسيده - أي الشرق- في وعي الشعوب التي سئمت من التبعية، وامتهان الكرامة الوطنية، والتي تسعى لأن تكون حُرّة وندا إيجابياً في النظام العالمي القادم.

الفصل السادس

"الطوفان"
وحديث في الوعي والثقافة

النكبة الفلسطينية.. وعي جديد

خمسة وسبعون عاماً، والإسرائيليون يحاولون تسويق «روايتهم» للنكبة الفلسطينية. تلك الرواية التي ابتدأ الصهاينة بالتأسيس لها حتى قبل حدوث النكبة نفسها في العام 1948، حيث لم تكن النكبة أكثر من ملء لما تبقى من فراغات في أسطر الرواية، وتدشين لها.

اعتمد الصهاينة ومن ثم إسرائيل في صناعة تلك الرواية، على كل ما امتلكوا من مخيال اسطوري، وتمترس ديني، واصطفاف «العالم» بقواه المختلفة، وإيديولوجياته «المتصارعة» إلى جانبهم، إضافة إلى «هشاشة» الرواية الفلسطينية -إن صحت تسميتها رواية- وتبعثرها، فجاءت رواية مشروع متكامل الأركان، محبوكة «بإتقان» لم يكشفه سوى الكذب الذي بنيت عليه، بعكس الرواية الفلسطينية التي بقيت جزرا متناثرة ليس من السهل رؤية خيوط ترابطها، ولم تتعد كثيراً وصف الضحية لمعاناتها، والتي لم يحفظها من الاندثار غير ارتباطها العضوي بالحقيقة.

في ذلك اليوم الطوفان (المعجزة) الذي احتضنت فيه غزة غلافها، إذ العكس هو المألوف، رجعت عقارب الساعة خمسة وسبعين عاما، وبدا «المشهد» الإسرائيلي أمام العالم عاريا كما ولدته (الإمبريالية)، فتلاشت قدرة إسرائيل على «التمثيل» مرة واحدة، وشعرت أن كبرياءها الذي جرحه «البدائيون»، لن يستعيده إلا ظهورها على حقيقتها، دون الحاجة «لمساحيق» الليبرالية الجديدة من «حداثة وديموقراطية وحقوق إنسان».

رجوع إسرائيل إلى وضعها الحقيقي والطبيعي بفضل ذلك اليوم، كان هدية «التاريخ» للفلسطينيين وللبشرية في العام الجديد، ساعد في ذلك السوشيال ميديا بالتأكيد، فكان أن ذهبت إسرائيل إلى غزة بنفسها، وأعادت تمثيل النكبة الأولى أمام أعين العالم. لم تكن إسرائيل مطالبة بأية أعباء أو إضافات لتعيد ذلك المشهد، فقط يكفي أن تكون كما هي، على طبيعتها، لتكون نكبة.

النكبة إسرائيلياً

منذ بدايات المشروع الصهيوني في فلسطين، كان من الواضح أنه مشروع استعماري إحلالي. يقوم على التخلص من السكان الفلسطينيين الأصليين، والإتيان بيهود مكانهم.

هي معادلة واضحة وبسيطة، ناس «يختفون» ليأتي آخرون مكانهم. وعندما تأكد الصهاينة من التخلص من معظم الفلسطينيين قتلاً وتهجيراً، أعلنوا «استقلال» دولة إسرائيل، التي اعتمدت منذ البداية سياسات وقوانين تحول دون عودتهم، وتدفع بإتجاه خروج من تبقى منهم، وتشجع اليهود للقدوم (حق العودة) مكانهم.

ارتبط «استقلال»، أي (وجود)، إسرائيل بنكبة الفلسطينيين، ويستمر وجودها ببقاء تلك النكبة، بمعنى الاستمرار في تهجير الفلسطينيين والحيلولة دون عودتهم لوطنهم. تلازُم «استقلال» إسرائيل ووجودها مع نكبة الفلسطينيين وتهجيرهم، هي المعضلة التي أوجدها المشروع الامبريالي في المنطقة، إذ لا مجال لفك الارتباط بينهما، فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي عليها التأكد من وجودها كل يوم، ذلك الذي لا يتم إلا بقتل الفلسطينيين وتهجيرهم.. لسان حال إسرائيل يقول.. «أنا أقتل إذا أنا موجود».

من أجل ذلك لا يتوقف الجهد الإسرائيلي للتخلص من الفلسطينيين ولو للحظة واحدة، فهي تصوغ من أجل ذلك القوانين، و«تتفنن» في جعل حياة من بقي منهم على الاراضي الفلسطينية أكثر تعقيدا وصعوبة.

ولكي تكون أكثر «اطمئناناً» تلاحق اللاجئين حيث استقروا بعد اللجوء، فهي لا تريد الفلسطينيين لاجئين فقط، ولكن لاجئين على «مزاجها»، فتعمل على إيجاد المشاريع لتوطينهم حيث هم، أو لتشتيتهم قدر الإمكان حتى تفكك مجتمعات اللجوء، وتتآمر على الاونروا حتى تخفي معالم «الجريمة»، وتسعى إلى تدويل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لتجعل منها، أي لتجعل من بقاء نكبة الفلسطينيين مشروعاً «هماً» دولياً.

ولكي تكتمل أركان النكبة إسرائيلياً، كان لا بد من صياغة الرواية الإسرائيلية التي تُقدم للعالم بشكل يمكن من استثمارها بالحد الأقصى. لقد صيغت تلك الرواية في جو خرجت فيه إسرائيل منتصرة على «أنقاض» الشعب الفلسطيني، يتعاطف معها «العالم»، بل ويبدي إعجابه المذهل بها.

بنيت الرواية الإسرائيلية على الادعاء بعدم وجود شعب فلسطيني، وأن إسرائيل ليست مسؤولة عن ذلك «الشيء» الذي حدث للعرب الذين «تصادف» وجودهم في «أرض إسرائيل» حين «استقلت» الدولة، و«يحلو» لهم تسمية أنفسهم بالفلسطينيين، بل هم المسؤولون عما

جرى لهم عندما حاولوا مقاومة إنشاء إسرائيل، أو أن الذي جرى لهم هو أقرب إلى الكارثة الطبيعية (قضاء وقدر) التي تصادف حدوثها مع إنشاء إسرائيل، وفي أحسن الأحوال، هي أعراض جانبية «لحرب» شنتها الدول العربية على إسرائيل «الناشئة».

في كل الأحوال أرادت إسرائيل القول أنها بريئة مما حدث -وإن كانت غير نادمة عليه-، وأن الفلسطينيين بمقاومتهم، أو بامتثالهم «لأوامر» الزعامات العربية التي «طلبت» منهم الخروج، أو نتيجة لأصولهم البدوية التي لا «تستأنس» الاستقرار في مكان، وتمتهن الرحيل الأبدي، هم المسؤولون عما جرى لهم، عن «نكبتهم» إن كانوا يحبون تسميتها كذلك.

قيلت هذه الرواية لعشرات السنين، مقرونة بصور نمطية للفلسطينيين كعرب ومسلمين وشرقيين «متخلفين» يرفضون التقدم، ولا يفهمون مصلحتهم، ولا يدركون أهمية وجود إسرائيل «المتفوقة» و«المبدعة» إلى جانبهم. هؤلاء «الفلسطينيون» الذين بإمكانهم العيش في اثنتين وعشرين دولة عربية، ويستكثرون على اليهود دولة واحدة، ولا يتقنون إلا التباكي واحتراف الحزن واستثارة العواطف!

النكبة فلسطينياً

مع الإعلان عن قيام إسرائيل في العام 1948، وجد الشعب الفلسطيني أن نصفه قد أصبح خارج وطنه، لاجئاً في الدول العربية المجاورة وفي شتى أنحاء العالم. وتبعثر المجتمع الفلسطيني إلى مجتمعات صغيرة مشتتة في بلدان اللجوء وفيما تبقى من أرض الوطن. ورغم حق العودة الذي أقرته الأمم المتحدة، إلا أن ذلك بقي متعذراً بسبب الرفض الإسرائيلي القاطع لذلك.

لكن التهجير الذي عانى منه الفلسطينيون، والإصرار الإسرائيلي على استمراره وتعميقه، أعطى النكبة مفهوماً تجاوز ما عاناه الفلسطينيون جراءها، فاكتسب الوطن (والعودة إليه) معنى الحياة، والهجرة معنى الموت. فالخروج بالنسبة للفلسطيني يعني اللا عودة، هذا ترسخ في الوعي وفي الوجدان وفي الإدراك «الغريزي». لهذا بقي الفلسطيني في غزة رغم كل الدمار، فهو وقد جرب اللجوء أول مرة، يدرك أن «الهجرة أشد من القتل».

لكن النكبة الفلسطينية لم تنتج الرواية التي تستحقها. لم ترتفع لمستوى التصدي للرواية

الإسرائيلية التي كانت جزءً من مشروع صهيوني متكامل، فهي لم تتعد وصف «الأفراد» الفلسطينيين لمعاناتهم أثناء النكبة، لذلك لم تنضج لتصبح رواية بمعنى الكلمة، ولم ترتق لمستوى رواية كجزء من مشروع فلسطيني للتحرر.

رواية الفلسطينيين لنكبتهم تشبه إلى حد بعيد، روايتهم لما جرى لهم على الحواجز الإسرائيلية أثناء الانتفاضة. كل منهم روى ما جرى له أو معه على الحاجز.. واحد ضربه الجنود، وآخر قاموا باحتجازه، وثالث طلبوا منه أن «يغني».. الخ، فجاءت الرواية عن الحاجز كل ذلك، لكنها منعزلة عن السياق الذي وضعت فيه تلك الحواجز واهدافها وعلاقتها بالإحتلال.

لم تنضج الرواية الفلسطينية للنكبة، فالضعف ينتج فهما مشوها للأشياء. وبمرور الوقت، وقوة الاعلام المعادي، تأثرت الرواية الفلسطينية الضعيفة بالرواية الإسرائيلية. لم يتزعزع إحساس الفلسطيني بالظلم، لكن براهينه باتت أقل وضوحا، وذهب بعض العرب في تبريرهم للتطبيع لتصديق الرواية الإسرائيلية، وأخذوا بترديد ما يقوله الإسرائيليون حول «بيع» الفلسطينيين لأرضهم، وحول خروجهم «الطوعي» من فلسطين.

السابع من أكتوبر.. إعادة الوعي

كان السابع من أكتوبر مصدر إنعاش للتاريخ وللتأريخ الفلسطيني. عادت إسرائيل النزقة والمترددة والمهزوزة والمجروحة إلى طبيعتها، حيث لا وقت للتصنع ولا للتذاكي، ففقدت قدرتها على «الكذب» الذي قامت عليه وعاشت عليه، بل لم تعد تشعر بقيمة ذلك الكذب وبضرورته، فالوقت لا يتسع إلا للانتقام، والانتقام وحده، وهو ما قادها إلى محكمة لاهاي.

اظهر انكشاف إسرائيل مشهد النكبة الحقيقي الذي أخفته طيلة الوقت، وأظهر رغبتها واندفاعها لصنع نكبة جديدة، أو في تجديد النكبة الأولى المستمرة بوتائر مختلفة منذ البدايات.

في ذلك اليوم، عرف الفلسطينيون أن نكبتهم لا تنتهي إلا بعودتهم، وبعدم السماح بتهجيرهم مرة أخرى. وعرفوا كم ظلموا آباءهم وأجدادهم، عندما خطرت ببالهم فكرة أنهم قد يكونوا استسهلوا الرحيل على المواجهة، فبالتأكيد لم يكن ما ارتكبه الصهاينة

لصناعة النكبة الأولى أقل مما ارتكبوه من أجل النكبة الثانية، وفي ظروف كان إخفاء الحقائق فيها يتم في غاية السهولة.... ذلك اليوم انقلاب في التاريخ الفلسطيني، سمح باستعادة المشهد، ووعيه بطريقة مختلفة، وأظهر ضرورة رد الاعتبار لجيل النكبة الذي عانى ما عاناه، رغم أن جزءً كبيراً من الحقيقة قد تم إخفاءَه.

الضحايا الفلسطينيون.. السياق والمعنى

لا ضير في إعادة التأكيد، أن الحديث في أمر يتعلق «بالمعركة» أثناء حدوثها مسألة غير مستحبة، وتنطوي على الكثير من المغامرة والمخاطرة، لكن «صخب» النقاش حول الضحايا الفلسطينيين في غزة بالأساس، ثم في الضفة الغربية، جعل الإضاءة على بعض جوانب المسألة أمراً ضرورياً، إذ تجاوز الأمر اختلاف الآراء في مسألة «وطنية»، إلى ما قد يؤثر في الحالة المعنوية الفلسطينية برمتها، وكذلك تلك المتعلقة بحلفائها، هذه الحالة التي ينبغي أن يحرص عليها الجميع، خاصة وأن الحرب ما زالت في أوجها، والمساس بالمعنويات سيلقي بظلاله على النتيجة النهائية لصراع محتدم منذ اكثر من قرن، عندئذ لن يعيد «الحريصون» على الضحايا (وأنا لا أشك أبداً في نواياهم الحسنة في ذلك) أعزاءهم، وستذهب القضية التي ضحى أولئك من أجلها هباءً أيضاً.

يُراد للنقاش الدائر بين النخب السياسية والثقافية الفلسطينية حول الحرب على غزة، خاصة في الموضوع المتعلق بضحايا تلك الحرب، أن يظهر أنه بين أولئك الحريصين على الإنسان والدم الفلسطيني، الذين يتصفون بالمسؤولية والحكمة وأصحاب الضمير والمعنيين بالضحايا من جانب، وبين « المستهترين و«المتهورين» و«العبثيين» و«المستخفين» بالضحايا.

لكن الأمر بالتأكيد ليس كذلك، وهو لا يتعلق بموقف أي من الطرفين من الضحايا ومن قيمتهم ومن الحرص على حياة الفلسطينيين، لكنه بالأساس اختلاف في الموقف من فلسطين وقضيتها، ومن إسرائيل ومشروعها، وهذا ما سأحاول شرحه هنا، لكن قبل ذلك، لا بد من ملاحظةٍ رأيت من الضروري قولها بعد تردد، وهي أن كثيراً من أولئك الذين يبدون حرصهم على الدم الفلسطيني وعلى الضحايا لم يكونوا كذلك قبل الحرب على غزة. لم يتحدث أحد منهم عن ثمن «المنجزات» (الامتيازات) التي «حققها» الفلسطينيون في «انعطافتهم» السياسية التي تمثلت في «جنوحهم» للسلم، وكأن هذه «الإنجازات» كانت نتيجة عملية «بيضاء» لم يُخدش في الطريق اليها أي من الفلسطينيين (وغير الفلسطينيين). من يستمع لهؤلاء يظن أنه قبل الحرب على غزة، لم يكن هناك ضحايا أو شهداء فلسطينيين، ولم يكن «إجرام» إسرائيلي.

بعض بديهيات فلسطين

ما دمنا نتحدث عن الضحايا الفلسطينيين، فلا بأس من العودة إلى بديهيات القضية الفلسطينية، والمشروع الوطني الفلسطيني الذي يتلخص ببساطة وبوضوح، في سعي الفلسطيني لوجوده الحر في فلسطين الحرة. هذا هو المشروع الوطني الفلسطيني الذي لا يختلف عن أي مشروع وطني لأي شعب في العالم، وهو أن يعيش الفلسطيني حراً في وطنه الحر.

في هذه الحالة، أي عندما نتحدث عن المشروع الوطني، فإن شرط الوجود اهم من الوجود ذاته، إذ أن ذلك الشرط هو الذي يجعله مشروعاً وطنياًوليس الوجود المجرد. فالفلسطيني الحر وفلسطين الحرة هما اللذان يحققان المشروع الوطني الفلسطيني، وليس الوجود الفزيقي الفردي وحتى الجماعي للفلسطينيين كيفما اتفق، وأيا كان شكل ذلك الوجود. في هذا الإطار يمكن تعريف «الشهيد» و«البطل» و«الفدائي»، حيث يَعتبر هؤلاء شرط وجودهم أكثر أهمية من وجودهم، وليس كما يحاول البعض وصفهم كيائسين وكارهين للحياة وساعين «للملذات» في عالم آخر.

دعونا نتفق إذا، أن النقاش حول الضحايا لا يتعلق بقيمتهم العالية عند البعض، والاستخفاف بهم عند البعض الآخر، بل هو نقاش حول شكل الوجود (الفلسطيني)، وحول أهمية شرط الوجود للوجود. اتفق شخصياً مع من يرى أن الوجود ضروري لتحقيق شروطه، وأعتبر أن من حق أي شخص إن أراد، أن يعتبر وجوده (حياته) وحياة الآخرين أهم من أي شيء في العالم، لكن أن يعتبر أن ذلك هو المشروع الوطني التحرري الفلسطيني فهذا شيء آخر تماماً. فالمشروع الوطني كما قلنا هو تحقيق شروط الوجود، والاكتفاء بالوجود فقط دون شروطه قد يكون أي شيء لكن ليس المشروع الوطني الفلسطيني.

ربما يوضح لنا ذلك النقاش، ما الذي جعل اتفاق أوسلو اشكاليا. فالذي جرى في هذا الاتفاق، أن الفلسطينيين وهم في خضم البحث عن «وجودهم» اضاعوا شروطه، فتجسد شكل أكثر كثافة من الوجود، لكنه أكثر بعدا وأكثر تهميشا لتلك الشروط، حرية الانسان وحرية الوطن، فكانت النتيجة شيئا يمكن النقاش فيما اذا كان جيدا أم عكس ذلك، لكنه بالتأكيد خارج المعنى وخارج سياق المشروع الوطني الفلسطيني كما عرفناه، وهو ليس أكثر من مقايضة بين الوجود وشروطه.

قولٌ في التضحية والضحايا

اذاً اتفقنا أن مجرد الوجود ليس كافياً في المشروع الوطني الفلسطيني، بل ينبغي أن يكون مشروطاً بالحرية للإنسان وللوطن، فإن تحقيق ذلك، خاصة مع محتل كالذي نواجه، يقتضي العمل (النضال) من أجل تحقيقه. هذا يعني بدوره احتمالاً لسقوط ضحايا، واستعداداً للتضحية، فاحتمال فقدان الوجود (الحياة) أثناء السعي لتحقيق شرطه أمر وارد تماماً. هذا يجعل القبول بالتضحية باعتبارها أمراً موضوعياً لإنجاز المشروع الوطني شيئاً طبيعياً، وليس «استهانة» بحياة الناس كما يراها البعض. المهم التأكد هنا إن كانت هذه الضحايا قد سقطت في سياق المشروع الوطني أم في سياق آخر.

اذاً فالمشروع الوطني يتطلب التضحيات. في هذه الحالة ربما من الأجدر للذي يبدي «حرصاً» على ضرورة عدم وقوع الضحايا، ويرفض وجود ضحايا من الأساس، أن يكون سؤاله فيما إذا كانت فلسطين ومشروعها الوطني، تستحق هذه التضحيات. هنا ينقسم «المتناقشون» إلى من يرى أن فلسطين تستحق لينحاز إلى المشروع الوطني، أو أنها ليست كذلك ليكون في مكان آخر. هذا تقسيم موضوعي لا علاقة له بتاتا بالتخوين أو عدمه، فالذي يعتبر أن متطلبات تحقيق شرط الوجود (التضحية والضحايا) اهم من ذلك الشرط (الحرية)، هو بكل وضوح يعتبر أن المشروع الوطني لا يستحق التضحية من أجله (هذا إن كان يُقر بوجود مشروع وطني من الأساس) وهو حر في اعتقاده، شرط أن لا يُنَظر أن هذا هو المشروع الوطني بذاته.

فلسطين برأي المتبنين لمشروعها، قضية شعب يسعى للتحرر، وقضية إقليم (شرق) يطمح للاستقلال والخلاص من التبعية، وعالم يريد التخلص من الظلم. هي بذلك تستحق التضحيات، ومن حق من لا يراها كذلك أن لا يراها، والأمر ليس له علاقة بالموقف من الضحايا، فهم يَعزون على من يستعد لتقديمهم بنفس المستوى الذي يعزون فيه على من يرفض ذلك، إن لم يكن أكثر.

وفي هذا الإطار، هناك من الفلسطينيين من يرى في الحرب على غزة (والضفة) الآن، أنها حرب على فلسطين وقضيتها ومستقبلها، ومعركة حول الجوهر والأساس وفي الإتجاه الصحيح، لذلك يصر على ضرورة النصر فيها، ويرى في ضحاياها «شهداء على طريق فلسطين»، لا يُقدرون بثمن، وبالتالي ينبغي أن يكون العائد من هذه التضحيات غالياً وعزيزاً

أيضاً. أما من يرى أن هذه الحرب هي شيء آخر، كأن تكون «مغامرة» غير محسوبة، أو «مؤامرة»، فمن «حقه» أن يرى أن دماء الضحايا قد ذهبت «هدراً».

وفي هذا السياق أيضاً، هناك من يرى في الحرب على غزة فصلاً «حتمياً» من فصول الصراع بين الفلسطينيين والحركة الصهيونية وإسرائيل، لذلك يعتبر التضحية ليست فقط موضوعية، بل وفي سياقها. لكن هناك من يعتبر تلك الحرب حدثا معزولا خارج السياق، وكان بالإمكان تلافيها لولا «التهور» الذي قامت به «القيادة» في غزة. هذا يرى التضحية أمرا كان بالإمكان تجنبه، وكان ينبغي ذلك. بالطبع من حق من يعتقد بذلك أن يفعل، لكنه موقف من الصراع أكثر منه موقف من الضحايا.

التضحية في السياق الفلسطيني

قبل الحديث عن تاريخ «التضحية» وسياقاتها في التاريخ الفلسطيني المعاصر، نرى من الضروري التأكيد أن المستعمِر (إسرائيل والمشروع الصهيوني والإمبريالية)، هو المسؤول الأول عن وقوع الضحايا من الفلسطينيين ومن وقف إلى جانبهم. هذا ينطبق على الفلسطينيين كما انطبق قبلهم على ضحايا التحرر الوطني في كل أنحاء العالم، من فيتنام إلى الجزائر إلى كوبا وغيرها. لم نسمع أحدا حمّل عمر المختار المسؤولية عن ضحايا المقاومة الليبية للمستعمر الإيطالي، أو «هو شي منه» عن ضحايا الحرب الفيتنامية، وهذا يصح على كل المقاومين وكل المستعمِرين.

في الحالة الفلسطينية الآن الأمر أشد وضوحاً؛ فحرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين واضحة أمام الجميع، وهي ليست إبادة للبشر اطفالاً ونساءً ورجالاً، أطباء واساتاذة وصُحفيين فقط، بل إبادة لكل مظاهر الحياة، والمقاومة الفلسطينية حالة موضوعية تتصدى لأبشع استعمار، وأغرب استعمار، وأكثرها توحشاً.

ورغم ذلك، فالفلسطينيون مدعوون لدراسة تاريخ تضحيتهم وضحاياهم (غريب أن ذلك لم يحدث حتى الآن)، ليس من أجل «تفضيل» ضحايا مرحلة على ضحايا مرحلة أخرى، فكل الضحايا سواسية في قيمتهم عند شعبهم وعند أعزائهم، لكن من أجل معرفة السياق الذي حدثت فيه تلك التضحية، ودراسة مخرجاتها وما ترتب عليها، وهو الذي يعني تقييم «الثورة» الفلسطينية المعاصرة ككل.

التضحية صعبة ومؤلمة، والضحايا متساوون، لكن سياق التضحية مختلف، وكذلك معناها. فضحايا هذه الحرب الدائرة الآن هم ضحايا مباشرين لحرب على فلسطين ومستقبلها، هم ضحايا منسجمون مع فلسطين وقضيتها وتراثها وروايتها، وأغانيها وشعرها ونثرها. لم يكونوا ضحايا مُضلَلين، ولا ضحايا انقلاب أو انشقاق أو انتصار لقائد ضد آخر. هؤلاء قضوا في المكان الصحيح، لم يموتوا في مكان «جدلي»، لا في الرقة ولا في افغانستان. لم يموتوا في حرب «ملتبَسة»، أو في سياق «تنافس» بين التنظيمات، ولا لمنافسة نظام «شقيق»، أو لكسب مقعد إضافي في مؤسسة «شرعية». هؤلاء ضحايا «معركة» يتقرر في ضوء نتائجها مصير فلسطين، وخروج الأمة من التاريخ أو عودتها إليه.

على هؤلاء، وعلى كل ضحايا فلسطين وشهدائها، تُذرَف الدموع، وتنحني القامات، ولهؤلاء حق على شعبهم أن يخلدهم بكل الوسائل، وأن يكرسهم في الوعي وفي الذاكرة، فبهم تبقى فلسطين وتنتصر.

في فلسطين.. السياسي يُربك الثقافي

أسوأ ما في الكتابة عن «دروس» تجربة ما، أن تعتبر نفسك «أستاذاً» والآخرين تلاميذ. حالة «الأستاذية» هذه، تُصيب عادة المنظرين (الأيديولوجيين) من كافة الأنواع والاتجاهات، يتقمص فيها الواحد منهم شخصية رسول ما عليه إلا البلاغ، ويضع نفسه في خانة المرسِل فقط أمام تلاميذ يستقبلون، فتنتفي حالة التفاعل بين الجانبين، وهي الحالة المطلوبة أكثر في جو القلق الذي نعيشه.

لكن طبيعة الحوار والتفاعل المطلوب من المثقفين والنخب الفلسطينية إجمالا، أكثر تعقيدا من ذلك المطلوب عند أي شعب آخر. ففي حين يمتلك الآخرون هدفاً واضحاً متفق عليه، والحوار يجري حول الطرق والوسائل الموصلة إلى ذلك الهدف، وهنا من الطبيعي أن يكون حوارا إيديولوجيا وحزبيا وسياساتيا، فإنه في الحالة الفلسطينية «المتفردة»، حيث الاختلاف الأساسي حوله، فإن الحوار المطلوب لن يكون مفيدا إلا اذا كان على قاعدة «توحيد» الهدف، والاتفاق عليه. إنه حوار حول «البديهيات» و«المسلمات» التي لم تعد كذلك في الحالة الفلسطينية. المشكلة هنا ان ارتباك الهدف الذي اصاب السياسيين قد انتقل إلى المثقفين للأسف، مع إنه يفترض في فلسطين أن تزداد الثقافة تماسكاً وصلابة و وضوحا ويقينا كلما ازدادت «المطبات» السياسية والغموض السياسي.

في هذه الحالة، فإن المطلوب من المتحاورين الفلسطينيين، مثقفين ونخب أخرى، إن هم أرادوا حوارا مثمرا أن يتجاوزوا الإيديولوجيا والاحزاب والسياسات، فهذا ليس وقته الآن لأنه يتعلق بطرق إنجاز هدف لسنا متفقين عليه اصلا وليس محددا. الحوار الحقيقي والجدي بين الفلسطينين هو ذلك المتعلق بالهدف وتحديده والاتفاق عليه.

يجب ان نتفق على ماذا نريد ومن ثم نبحث في كيفية تحقيقه. قد يبدو من الغريب ان نطرح بعد مئة عام من القضية ماذا نريد، لكن هذا هو الواقع، لان السياسيين (وقد يكون معهم حق) والمثقفين (وبالتأكيد ليس معهم أي حق) ربطوا ماذا نريد بماذا نستطيع، وحيث أن ما نستطيع هو موضوع متغير بات ماذا نريد متغير أيضاً، فدخلنا في حالة من التيه يفترض أن نعمل على أن لا تستمر طويلاً لأنها تعيق أي «إقلاع» نحو ما سيأتي.

هذا الوضع هو الذي جعل محاولات الوحدة الوطنية الفلسطينية العديدة، التي اجراها الفلسطينيون وإن كان موضوعنا لا يتعلق بذلك، لم تصل إلى نتائج. وبرأينا أنها لن تصل مهما خلصت النوايا وعلت نبرة النقاش، وتغيرت شخصيات الوفود، وأمكنة اللقاءات والراعين للمحادثات، ما دام الهدف الفلسطيني معوّما وغير واضح. كل المحاولات التي جرت تناولت نوع الحافلة التي ستقلنا دون أن نتفق على تحديد وجهتنا، فكان الحديث عن تقنيات الحكم وآلياته، وهذا على اهميته في الظروف الطبيعية، فإنه ليس ذا صلة في الحالة الفلسطينية الراهنة.

المشهد الثقافي الفلسطيني.. مزيدٌ من الإرباك

الغريب في المشهد الثقافي الفلسطيني، أنه بعد كل هذا الوضوح، في ما يتعلق بفلسطين التي لم تكن يوما واضحة وحقيقية مثلما هي عليه اليوم، وكذلك إسرائيل والغرب والدولة العربية والنظام العالمي والأصدقاء والأعداء، ازداد المثقف الفلسطيني ارتباكاً وترددا، ذلك بتقديرنا بسبب هول الألم الذي سببته الجرائم الإسرائيلية، وكذلك بسبب ضبابية الهدف وربما غيابه.

لا أناقش هنا صحة مواقف المثقف الفلسطيني أو عدمها، بل «ضياعه» وفقدانه للبوصلة بغيابها حيناً وبتعددها أحياناً، هذا لا ينطبق على الجميع بالطبع بل على شريحة يبدو أنها ليست بسيطة. فعند محاولتك إيجاد تفسير معين لمواقفه تتوه معه، تجده ضد الإسلاميين في غزة لأسباب إيديولوجية، لكنه ليس ضدهم في سوريا. وتجده ضد العلمانيين في سوريا بسبب «الاستبداد» لكن استبداد الآخرين لا يعنيه، إن لم يكن معجبا به في بعض الحالات. موقفه تقرره الحالة، ولولا الوقوع في شيء من التجني لقلت ان موقفه هو حال موقف الغرب تماماً، الاختلاف بينهما ينحصر في أننا قادرين على فهم موقف الغرب، بينما لسنا قادرين على فهم موقفه.

وإذا ما ذهبت للنظر في موقفه من الحرب في غزة، تجده ناقداً عنيفاً لـ «السنوار» لأنه بادر بالهجوم وذهب بغزة إلى «المجهول»، وناقداً كبيراً لحزب الله الذي كان رد فعله «ليس بمستوى الحدث»، وكذلك لإيران لأنها اختارت أن يكون ردها «مسرحياً» ولم تذهب مباشرة إلى الحرب الشاملة. هو ضد أحد لأنه حارب، وضد الآخر لأنه لم يحارب بالقدر المطلوب، وضد الثالث حارب أم لم يحارب. (مرة أخرى لا أناقش هنا الموقف، بل تعدده وتردده).

وعندما ننظر إلى موقف هؤلاء من المتضامنين مع فلسطين أو من أصدقاء إسرائيل، تجده يشكك في أي تضامن فهو إما ليس «حقيقياً» أو «شكلياً» أو «توريطاً»، لكنه عند نقاش أي موقف مهما كان واضحاً لأصدقاء إسرائيل، تجده «أكاديمياً» يناقش «بعقلانية» مواقف الإدارة الفلانية بسبب تخوفها من رئيس مرتقب، أو منافس عالمي «يدفعها» لاتخاذ ذلك الموقف. بل وأبعد من ذلك، فهو عندما يناقش الجرائم الإسرائيلية «يدينها» لكنه في نهاية الأمر يبررها، إذ «ماذا تتوقع من دولة تم الهجوم عليها بهذا الشكل، وارتُكب بحقها كذا وكذا».

هذا النوع من المثقفين، يصر على تشويه النموذج والرموز و«المعتقدات»، دون التفكير ولو لحظة فيما قد يترتب على ذلك، ويجهد النفس في افشال «مشاريع» الآخرين أو مبادراتهم «الثقافية» دون أن يفكر في أية مبادرات أو مقترحات للمضي قدماً.

وعند اضطرار ذلك المثقف للحديث عن أي أمر يتعلق بمستقبل الصراع في المنطقة، يتحول مباشرة من «مفكر» (نقّاق) إلى محلل سياسي «محايد» يزن الأمور «بموضوعية»، فيتحدث عن الاحتمالات والسيناريوهات، وإذا ما نجح فلان أو رسب فلان، دون التفكير ولو للحظة في عوامل ذاتية ينبغي تفعيلها.

وإذا ما بادر أحد من هؤلاء -وهو ما يحدث نادراً- لوضع مقترحات يتم فيها تناول ما على الفلسطينيين عمله للخروج من المشكلة، نجدها تتلخص بعد تحميل الفلسطينيين مسؤولية ما جرى لهم بسبب «سوء» تقديراتهم وخياراتهم في أمرين، «النصح» بالاستسلام، وفك الارتباط بالاصدقاء واللحاق بالاعداء. ما يُستشف من تلك المقترحات يعطي انطباعاً أن هؤلاء يعتقدون أننا في «معرضٍ» لاختيار الأصدقاء والأعداء، وما علينا إلا حُسن الاختيار.

الاحتلال وخيارات المثقف

المثقف معرفة وإحساس بالمسؤولية، وهو عندما يكون تحت الاحتلال كالمثقف الفلسطيني تكون خياراته محدودة، وإمكانية المناورة عنده ضيقة، وعليه أن يذهب مباشرة ليجسد وجدان شعبه وآماله وأحلامه، وكذلك مخاوفه وآلامه. لقد فتح «الطوفان» وارتداداته آفاقاً واسعة أمام صراع فكري كبير، والمثقف شاء أم أبى جزء أساسي في هذا الصراع، وعليه أن يكون واضحاً في اصطفافه إلى جانب شعبه وتطلعاته.

بالتأكيد على المثقف أن يؤمن بحرية الرأي، لكن في نفس الوقت عليه أن يعرف، خاصة أثناء احتدام الصراع، أن المهم ليس فقط ما يقال، بل أيضا كيف يقال ومتى يقال ولمن يقال. عليه ان يكون رافعة لجهود شعبه، مطْمئناً «للتاريخ» ومطَمئناً لشعبه حتى وإن كانت اللحظة قاتمة، فالمثقف لا يتوقف عند اللحظة لأنه هو الذي يدرك أكثر من غيره، أن التاريخ مسار وسيرورة، وأنه لا ينبغي أن يكون محبِطاً ولا حتى محايداً في ذلك.

كثير من المثقفين الفلسطينيين يقعون ضحية ضبابية الهدف، وعظمة التضحيات، وبدل أن تكون فلسطين بوصلتهم على المستوى الاستراتيجي والخيارات الكبرى، ينغمسون في اللحظة الحالكة وسبل الخروج منها فيزيدون المشهد إرباكاً. وإذا كان الهدف حيال فلسطين غير قابل للتوحيد الآن بسبب التفوق «غير الشرعي» للسياسة على الثقافة، فإن الوقوف أمام الصهيونية ثقافيا والعمل على تفكيكها أمام رأي عام بات اكثر استعداداً لذلك، هو ما يجب أن يتحد عليه كل المثقفين الفلسطينيين.

قولٌ في النصر والهزيمة

رغم أن «الحرب» الدائرة منذ كان «الطوفان» لم تضع اوزارها بعد، فإن المشهد اليوم، فيه ما يكفي من الوضوح لبعضٍ من التقييم لاستخلاص دروس وعبر قد تكون مفيدة في قادم الأيام ولقادم الأحداث، كما أن فيه ما يكفي من الغموض لندرك أن ما سنخرج به الآن ليس نهائيا، وبالتأكيد ليس كل شيء.

من المهم أن يدرك كل من «يتصدى» للحديث عن وضع المنطقة الآن، أن الابتداء بالحديث عن «الطوفان» رغم كونه مفصليا في حركة القضية، فإنه ليس مقطوعا من شجرة التاريخ، ففصله عن سياق القضية فيه الكثير من التجني «المعرفي» على الحقيقة، والظلم التاريخي «للضحية». إننا أمام أمر استثنائي نعم، لكنه ليس شاذا، والمساواة بين الاستثنائية والشذوذ، إما جهل في حالة البراءة، وإما تواطؤ في حالة الانحياز. فالطوفان وما تلاه ليسا إلا حلقة في عدوان صهيوني امبريالي على فلسطين والمنطقة، وتصدٍ لذلك العدوان منذ اكثر من قرن من الزمان.

ومن المهم أيضاً، بل ربما الاهم لمن يتناول هذا الموضوع، ضرورة الحرص على نوع من الحياد الفكري والتماسك النفسي، يجعله أقرب إلى المراقب منه إلى المنغمس في الحدث، وينآى به عن القيام بذلك كمهزوم لا يرى إلا نقاط القوة في عدوه، أو كمنتصر لا يرى إلا نقاط قوته هو.

إن ما جرى حتى الآن، يمثل انقلاباً حقيقياً وجذرياً ليس فقط في الاستراتيجيا، بل وكذلك في الرمزية والمعنى الذي لا يقل اهمية. فنحن أمام مشهد متشابك ومعقد لكنه «حقيقي» اكثر وواضح اكثر. في هذا المشهد، صرنا أمام غزة مختلفة وفلسطين مختلفة، وكذلك إسرائيل مختلفة، و«دولة» عربية مختلفة، واحتلال مختلف، وغرب مختلف، ورأي عام مختلف، وكذلك مقاومة مختلفة، وبموازاة كل ذلك، أمام ثقافة مختلفة ومثقف مختلف.

في مسح سريع للمشهد، غزةُ قتْلٌ وتدمير وإبادة وتضحية وصمود وسمو ودخول إلى وجدان كل ما هو آدمي. فلسطينُ بوصلة الإنسان لإنسانيته، ورافعة القيم النبيلة وإيذانٌ بنظام عالمي أفضل، وانتقال من قضية (فلسطين) إلى منظومة فكرية هي الفلسطينِزم (الفلسطينية). إسرائيل «تفوق» فريد في الإجرام، وجلوس في موقع المجرم أمام القضاء

الدولي ومحكمة التاريخ، ووعي «عالمي» مختلف بها. غرب منكشف تماما، ذلك الذي قدم نفسه حضارة ومدنية وديموقراطية وحقوق إنسان، ظهر وجهه الآخر كمجرم وقاتل (أو مساعد قاتل) للأطفال وللانسانية. «دولة» عربية وُجدت لتُهزم، مشلولة بلا حراك، وإن فعلت فبالاتجاه المضاد، هي ضد «الأمة»، لذلك سلّم شعبها بعدم ضرورة مناشدتها، فهي في أحسن حالاتها وهي ساكنة، ربما يفك ذلك جزءا من «شيفرة» عدم خروج المظاهرات ا مؤيدة لفلسطين بالشكل المطلوب في الدولة العربية، فهي «نائمة لعن الله موقظها». سوريا انقلاب درامي في المشهد، نظامٌ معظم ما في داخله يشير إلى ضرورة رحيله، وموقف سياسي «قومي» يشوش الصورة ويفرمل التفكير في ذلك. ذهب الذي كان ينبغي أن يذهب، وشكوك في مجيء الذي ينبغي أن يأتي، وأبواب مفتوحة على كل الاتجاهات.

على صعيد الوعي والمعنى، قول مختلف في النصر والهزيمة، وحدود ملتبسة بينها وبين الخسارة، فالخسارة موازين قوى والهزيمة قرار. الخسارة تصبح هزيمة اذا اعتبرها صاحبها نهاية الأمر و«ارتاح» لها، فالهزيمة «مريحة» والنصر «متعب»، وفي عدم الإعتراف بالخسارة بداية الطريق إلى الهزيمة، وأسوأ ما في الهزيمة انكارها لأن ذلك سد للطريق أمام نصر القادمين، ففي الإعتراف بالهزيمة بعضٌ من نصر لأن فيه شيء من تسليم الراية للآتين.

الخسارة سياق والهزيمة سكون ونهاية، والخسارة التي لا تذهب للهزيمة التقاطٌ للأنفاس، وإصرار على الاستمرار، وتأكيد للهدف. بهذا المعنى يمكن تفهم اللغة التي تم استخدامها في أعقاب حرب حزيران 1967 مثل «نكسة» (خسارة)، واعتبار بقاء النظام (أو الحفاظ عليه) «إنجازا» ما دام مُصر على المواجهة، رغم الضربة الموجعة للجيش وللدولة، لأن الذي أعقب تلك الحرب رفضٌ لنتائجها، وإصرار على المواجهة (لاءات الخرطوم) وإعداد لها (حرب الاستنزاف).

كما يمكن اعتبار حرب أكتوبر 1973 هزيمة مكتملة الأركان، لأنها تُوجت بتطبيع، والتطبيع ليس فقط تبنٍ للهزيمة واحتفاء بها، بل حملها وتسليمها كاملة غير منقوصة للأجيال القادمة على شكل إنجاز، إنه ليس فقط تخلٍ عن «السلاح»، بل وضمان لذلك التخلي وإيمان به وتوريث له. هذا تماما هو الذي يعنيه حديث السادات عن أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وهذا ما يفسر موقف «الدولة» العربية مما جرى ويجري في غزة وفلسطين.

في المقارنة بين حربي 1967 و 1973 مشهد درامي متكامل، تخسر ولا تُهزم، تربح

وتُهزم، تقيم المآتم بمناسبة عدم هزيمتك (رغم الخسارة) وتحتفل بهزيمتك (رغم عدم الخسارة).. منطق التجار وليس منطق التاريخ.

في هاتين الحربين تتعقد العلاقة بين المدخلات والمخرجات. في 1967، لأنك خسرت ولم تُهزم (لم تقرر أن تُهزم)، استمرت البوصلة في العمل كالمعتاد، بقي العدو عدوا والحليف حليفا، لكن في حرب 1973، لأنك استخدمت عدم خسارتك مبررا لهزيمتك، ولكي تبدو الهزيمة انتصاراً، كان لا بد من استبدال العدو وتغيير الحلفاء، وأصبحت في أحسن حالاتك «وسيطاً» بين صديقك الجديد (عدوك السابق) وأمتك (سابقا) جيرانك الحاليين.

ينطبق ذلك أيضاً على الحالة السورية؛ ففي المواجهات التي جرت منذ 2011 بين النظام ومناهضيه خسر النظام كثيرا كما خسرت المعارضة، مئات آلاف الضحايا وملايين اللاجئين وسقوط شبه كامل للدولة، لكن كل ذلك لم يُترجم على شكل هزيمة للنظام، إلا عندما قرر فعل ذلك دون خسائر في نهاية 2024.

للهزيمة متطلبان وقرار، إنجاز ما، أو ما يبدو كذلك (صورة انجاز)، و«شجاعة» أو ما تبدو كذلك، لإقناع النفس قبل اقناع الآخرين، أن قرار «الإستسلام» كان قرارَ حكمةٍ وليس ضعفاً، وهو ليس قرار هزيمة إنما قرار نصف انتصار يكتمل بالتقائه مع نصف انتصار عدوه، ليصبح انتصارا كاملا لصديقين. (لحل تعقيدات ما قد يوجد من تجريد يمكن تخيل حرب أكتوبر 1973).

عودة إلى الطوفان وارتداداته، فالإنجاز الإسرائيلي لم يرتق إلى حالة من النصر رغم كونه إنجازاً واضحاً، ذلك أن الانجاز يتحول إلى نصر عندما تكون هزيمة مقابلة يقر بها الخصم ويمتثل لمعطياتها، فلا منتصر من دون مهزوم، وغياب الهزيمة غياب للنصر.

كما أن النصر مرتبط في التاريخ بانجازات مقرونة بالأخلاق وبقيم الشهامة والمروءة والتسامح، وهذا ما لم يحدث أيضا في حالة إسرائيل في هذه الحرب، بل حدث عكسه تماما، إنجاز مقرون بالتوحش والجريمة والدناءة والخداع.

هذا ما يجعل القول بأن «المعتدي» اذا لم يحقق أهدافه فهو «مهزوم» أو كأنه كذلك، وبأن

«المقاومة» اذا منعت عدوها من تحقيق أهدافه فهي منتصرة، كلام فيه الكثير من الصحة.

فخسارة المعتدي جزء من هزيمته إلا اذا اقترنت بالقضاء التام على عدوه، وخسارة المقاوم جزء من تصميمه واثباتا لاستمراره في حال لم يتوقف. خسارة المعتدي خروج على حالة تفوقه «البديهية»، وخسارة المقاوم جزء من حالة ضعفه «البديهية» أيضاً، والمعطاة سلفا، ولا تعني كثيراً في حال استمرار فعل المقاومة.

من المهم الأخذ بعين الاعتبار، أن الحديث عن الخسارة والإنجاز والهزيمة والنصر، في حالة إسرائيل، أمر يحمل معان اضافية؛ فإسرائيل دولة ليست ككل دولة، والإسرائيلي إنسان ليس كأي بشر، نحن نتحدث عن دولة استثناء وانسان استثناء، هؤلاء صُمموا كي يتفوقوا، وصورة التفوق عندهم مؤشر وجودهم، والخسارة شيء غريب عنهم، لذلك فإن الذي يعتبر خسارة عند دولة «طبيعية» هو أكبر من ذلك بالنسبة لإسرائيل، وإخفاق إسرائيل في أمر ما، هو اكثر فداحة من ذلك لأن الخسارة والإخفاق شيئان «غريبان» عنها كما هو مفروض، وهما في النهاية صورة هزيمة للدولة التي يُفترض أنها لا تُهزم.

ربما يفسر ذلك تعتيم إسرائيل الكلي على خسائرها في هذه الحرب وتسليط الضوء بكل وضوح على خسائر عدوها، وكذلك الإفصاح التام لحزب الله عن خسائره. نحن أمام طرفين يحرص أحدهما «إسرائيل» على أن لا تظهر خسائره لأنه يفهم الخسارة ضعفاً وهي بالنسبة له كذلك، وهو لا يريد ولا يقبل أن يظهر بصورة الضعيف، ويحرص على إظهار خسائر عدوه «المقاومة» التي يفهمها ضعفا فيه (في عدوه) ودليلا على «توحشه» الذي يفهمه صورة قوة. بالمقابل يعتبر الحزب إفصاحه عن ضحاياه تكريما لهم من ناحية دينية، ويبرز صورة استعداده للتضحية وإصراره على الاستمرار رغم الخسائر. إنها حرب الصورة وحرب المعنى، وهي لا تقل أهمية عن حرب السلاح في مساهمتها في صنع النصر أو الهزيمة. مكتبة سُر مَن قرأ

أخيراً، في توضيح معنى (المعنى) يبرز دور المثقف، فدور المثقف المتفاعل مع قضيته حتى وهو يُظهر فداحة الخسارة أن لا يدفعها باتجاه الهزيمة، خاصة أن التجربة اثبتت أن الهزيمة لا توقف الخسائر في الحالة الفلسطينية. نجد أنفسنا أحياناً أمام مثقف يصعب فهمه إن كان يتوقع الهزيمة أم يتمناها. يُفترض في المثقف الذي يعتبر نفسه حاملاً لفلسطين، القضية والمعنى، أن يضع النصر نُصب عينيه، وأن يقول بعد ذلك ما يشاء.

صناعة "الوهم" في الحالة الفلسطينية

يختلف فهمنا للوهم - على الأقل فيما نتناول هنا، عن الفهم الذي تناوله كثير من الكتاب والسياسيين الفلسطينيين والعرب، بمعنى الحالة التي يتم فيها تبنّي أهدافا غير ممكنة، يصعب أو يستحيل تحقيقها ضمن المعطيات المتوفرة. هذا ينطبق على سبيل المثال على مواضيع مثل الوحدة العربية، وتحرير فلسطين، أو حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ويصل أحياناً إلى «الوحدة الوطنية» وغيرها من أمور تتعلق بالقضية الفلسطينية والقضايا العربية. ينطبق هذا أيضا على بعض ردود الأفعال على كتابنا «تحرير الشرق»، والتي تحدثت عن أنه ليس أكثر من حلم أو وهم، رغم أنه يتحدث عن ضرورة خلق وعي جديد بالشرق، يجسده كذات جيواستراتيجية، تتيح المجال لتقارب شعوبه.

الوهم الذي نقصده هنا، هو أن «تتبنى» شعاراً لا تدرك فقط عدم واقعيته، واستحالة تحقيقه، بل أنك متخلي عنه أصلاً، ولا تسعى لتحقيقه بأي شكل من الأشكال، ثم في لحظة من اللحظات تعتبر أنه تحقق، وتطلب من الآخرين اعتباره كذلك، والتعامل معه على هذا الأساس، وتفعل ذلك لأهداف أخرى لا تتعلق بالشعار نفسه، أهمها التأثير في الرأي العام باتجاهات مغايرة.

إن الوهم هنا، لا يتعلق بصعوبة الهدف أو سهولته، ولا بإمكانية تحقيقه أو عدمها، بل هو الحالة التي يجري فيها التخلي عنه وعن محاولات تحقيقه دون الإعتراف بذلك، ويتم عادة بالتحايل عليه وتغييره بشكل أو بآخر، والعمل على اقناع الناس بتحققه.

إنه حالة افتراضية يعيشها الفرد، أو أي كيان اعتباري، بحيث يعتبر أن هدفه تحقق، فيختلط الأمر بين الواقع والخيال، وبين الوهم والطموح، أو أنه يجري العمل على تحقيقه دون أن يكون ذلك صحيحاً. الوهم، في هذه الحالة، هو الانتقال من حالة العمل على تحقيق الهدف، إلى اعتباره منجزاً رغم عدم حدوث ذلك فعلياً.

وهو على صعيد الخطاب، أنْ تفهم الأمر كما تريد، وليس كما هو واقع الحال، فيتم التعامل مع الهدف بصفته منجزاً، لا بصفته طموحاً ومطلباً ومشروعاً يجري العمل على تحقيقه. من هنا لا يعتبر أي «حلم» مهما بلغ من «الخيال» وهماً، إذا استمر العمل الجدي لإنجازه. بذلك يختلف «حلم» المكافحين عن «وهم» المهزومين.

يكون هذا النوع من الوهم مصطنعاً لدى بعض النخب، ومدرَكا لدى نخب أخرى، لكنه في كثير من الحالات ينساق على فئات عريضة من الشعب ولدى جمهور البسطاء. الواهمون هم أولئك «العاديون» من الناس الذين «انطلت» عليهم مسألة تحقيق الهدف، أو أنه في طور التحقق، لكن الذين يدركون ذلك هم بالعادة خارج نطاق الوهم، بل «مشتغلين» به.

بناءً على طريقة التعاطي مع الهدف، إن كان تبنيه من أجل تحقيقه أم من أجل الانشغال به والاستثمار فيه، يمكن الإضاءة على تطور الوهم الفلسطيني، الذي تدرج من حالة «الهواية» إلى حد الاحتراف، حيث يزيد منسوبه كلما عانت القضية من انسداد الأفق.

لا شك أن أهدافاً فلسطينية «نادرة»، وفي الحقيقة أنا لا اتذكر غير هدف واحد، هو مسألة وحدانية التمثيل الفلسطيني، بقيت أهدافا لم يُسمح قطعياً بتسلل أي «وهم» لها، بمعنى أنه لم يجر أي «تحايل» على فهمها. لذلك حاربت منظمة التحرير طيلة الوقت، بلا كلل، وفي كل الاتجاهات، من أجل ترسيخ تمثيلها للفلسطينيين. في هذه الحالة لم يكن الهدف شعاراً يرفع فقط، بل معركة دونها كل التضحيات.

بالمقابل ارتبط هذا الهدف «بشعار» آخر، لم يتصف بالصرامة نفسها التي رافقت وحدانية التمثيل، هو موضوع القرار الفلسطيني «المستقل»، الذي بقي ضبابيا بين كونه حقيقة معاشه، أو هدفا وطموحاً يعمل على إنجازه، أو «شعاراً» يستخدم عند الحاجة. في هذه الحالة، كانت ممارسة الشعار انتقائية من وضع لآخر، حيث اختلطت حقيقة الشعار بكثير من «الغبش» في التعامل معه، فاستُخدم للإنتقال من تحالف سياسي إلى آخر، وفي التعامل مع المتناقضات العربية التي لم تتوقف يوماً ما.

انتقل «الوهم» الفلسطيني الذي اتصف في مرحلته الأولى بضبابية الموقف من الهدف، إلى مرحلة «أرقى» بعد قيام السلطة الفلسطينية إثر اتفاق أوسلو، وهي مرحلة «الرمزية» التي أكد عليها السلوك السياسي الفلسطيني منذ ذلك الحين. تجسد ذلك في الحرص على إظهار ما يصاحب السيادة والدولة من مراسم، رغم عدم وجود السيادة والدولة.

هذه الأمور اتقنها الرئيس ياسر عرفات بشكل كبير؛ السجاد الأحمر عند استقباله للضيوف المهمين، وعند زيارته لأي مدينة داخل الوطن أو خارجه. واصطحابه للفرقة الموسيقية أينما حل، والموكب الرسمي الذي لا بد منه أثناء التنقل. وإطلاق القاب الرئيس

والوزير وكل التسميات الموجودة في الدول، على كبار موظفي السلطة الفلسطينية. ذلك أو معظمه استمر بعد مرحلة الرئيس عرفات.

بالطبع، ليس من الضرورة أن تكون الرمزية وَهماً. فإن تم التعامل معها على أنها وسيلة من أجل تحقيق السيادة في الواقع وفي وجدان الناس، فليس هناك أي وهم. أما إذا تم فهمها والتعاطي معها على أن السيادة قد تحققت، وما هذه الرمزية إلا دليل على تجسدها، فهذا هو الوهم بعينه. الصورة تشبه تماما من يشتري اثاثا قبل أن يبني البيت، فهذا يمكن أن يُفهم على أنه إصرار على التوجه لبناء البيت، أو إنهما دام الأثاث موجودا فلا بد من أن يكون البيت قد وجد، ويتم التعامل مع الأمر على هذا الأساس، وهنا يكون الوهم.

في المرحلتين الأولى والثانية من «الوهم» الفلسطيني، وهما المرحلتان اللتان تم فيهما التعامل بضبابية مع الهدف، تلاشى الفرق بين الهدف وضرورته، وأصبح الأمر ملتبسا بين الهدف الذي يجري العمل على انجازه، وبين اعتباره منجزا. فبين من يفهم أن وجود البساط الأحمر يعني وجود رئيس بالفعل، أو يعني ضرورة العمل على إيجاده، وأن وجود رئيس يعني وجود دولة بالفعل، أو ضرورة النضال من أجل انجازها، كان التداخل في الأمرين كبيرا لدرجة كان من الصعب الإقرار بوجود وهم أو بعدم وجوده.

لكن الأمر يأخذ في الوضوح أكثر، عند الحديث عن مرحلة ثالثة من «الوهم»، يكمن في التعامل الفلسطيني مع العلاقة بين الوسيلة والهدف، فتتبادلا الأدوار، وينتقل الأمر إلى اعتبار الوسيلة هي الثابت، والهدف هو المتغير.

في هذا السياق، لا يجري استبدال الوسيلة إذا صعب تحقيق الهدف، بل يجري تغيير الهدف ليتلاءم مع استمرار الوسيلة. وحتى لا ندخل في سلسلة من تغيير الأهداف للإبقاء على الوسيلة، يصبح الحفاظ عليها هو الهدف الأكبر، حيث لا مساومة في ذلك على الإطلاق، وحيث نسجل نجاحنا الدائم طالما استطعنا الإبقاء على وسيلتنا، أي طالما نجحنا في الإبقاء على ذاتنا... فنحن الوسيلة ونحن الهدف.

لكن ذلك ليس ذروة الوهم في الحالة السياسية الفلسطينية. فهناك مرحلة يمكن اعتبارها أكثر «تقدماً»، يتم فيها الخلط بين الإعلان عن الهدف وتحقيقه، حيث يتم رفع أهمية الإعلان عن الهدف إلى مستوى تحقيق الهدف نفسه.

اعتبر الفلسطينيون «إعلان» الاستقلال، أو إعلان وثيقة الاستقلال استقلالاً، واحتفلوا ويحتفلون بالإعلان تماماً كما تحتفل الشعوب الأخرى باستقلالها. ويعتبر كثيرون «إعلان» قيام دولة فلسطين بمستوى قيامها. ويتصرفون على هذا الأساس... وزارات وبرلمان وأجهزة وانتخابات وقوانين...

مرة أخرى، المهم هنا هو السياق الذي يتم فيه فهم الأمور والتعاطي معها، فإنْ كان ذلك يصل للناس (للشعب)، على أنه حافز للحشد، والإصرار على المضي نحو تحقيق الأهداف، فهذا طبيعي وضروري ومقدر. وإذا وصل على إنهتم انجاز المهمة وما عليهم إلا أن «يتمتعوا» بالمنجزات وبالأهداف التي تحققت، فهذا وهم متكامل الأركان، سيترتب عليه الكثير من الأضرار.

الوهم مرتبط بعدم الوعي به، فإذا تعاملنا معه على أنه حالة مرضية نفسية تنتفي بمجرد الوعي بها، فإن كثيرا من النخب السياسية والثقافية الفلسطينية ليست واهمة -نظراً لإدراكها للحالة-، بل منتجة للوهم ومسوِّقة له ومستخدمة له كذلك. «المصاب» بالأساس هو النسبة الأكبر من الشعب وبعض النخب، بما فيها تلك «المعارضة»، التي تطالب بأشياء يفترض أنها تدرك أن من تطالبهم، ليسوا ذوي صلة بما يطلبون، أو ليسوا في وضع يتيح لهم التعامل مع تلك المطالب.

لقد تجاوزت نخب فلسطينية حالة الوهم إلى حالة «الاستثمار» فيه. بمعنى أنها أعطت للوهم دورا وظيفيا، تستفيد منه في الحفاظ على الذات وعلى «المكاسب». بهذا يتم الحفاظ على كل «الآليات» التي يستمر بها الوضع الراهن، وهذا كما قلنا يتطلب تجاوز الأهداف الحقيقية، مع الإبقاء على آليات الوهم بها. ذلك الذي يتطلب «حركة»، أو ما يشبه الحركة، لمد صاحبها بقدرة على تبرير وجوده ليس أكثر.

هذا يجري في الموقف من الانقسام، ومن المفاوضات، ومن بعض أشكال المقاومة، ومن العلاقة بالأمم المتحدة ومنظماتها، ويظهر في بعض السلوك السياسي لبعض الاحزاب السياسية «موالية» كانت أو «معارضة»، وكذلك في سلوك بعض النقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

هذا الوهم، الذي يصنعه «خبراء» في نظرية «المثل» عند أفلاطون -وليعذرني عدم

العارفين بها- فيصورون الواقع خيالاً ويستجلبون خيالاً على المقاس، لتقديمه على أنه انجاز، وهو الذي ترعاه صيغة «مستحدثة» من التربية والإعلام وجيش من المثقفين، فتعمل على تمويه المشهد وخلط الأوراق، وتحدث فوضى فكرية «خلاقة» في عقل الشعب، تصور التراجع تقدماً والهزائم انتصارات.

انه الوهم الذي يحدث في ظل غياب الاستراتيجيا التي تحدد الأهداف العليا للشعب الفلسطيني، وتتيح لمن يستفيد من الحالة، إمكانية تقديم «انجازاته» للشعب، باختيار الأهداف التي يحددها حسب مصالحه، ويسوقها على أنها أهداف الشعب.

يتطلب شفاء الشعب من الوهم الذي يعيشه، وكذلك حرمان «المستثمرين» له من اسلحتهم، الشجاعة لإجراء مكاشفة ترسم الأهداف الحقيقية من جديد، وتعيد ترتيب «الأشياء»، وتخلق الآليات المناسبة لتحقيقها.

في الطب، يتم وصف العلاج بعد تشخيص الحالة، لكن في السياسة «الفلسطينية»، العلاج موجود ومتفق عليه، ومطلوب ممن يريد تشخيص الحالة أن يفعل ذلك انطلاقا من حقيقة الوجود المسبق للعلاج و«وحدانيته». ما نريد قوله هنا، أنه ضمن هذا المنطق، فإن «الاتفاق» الفلسطيني مع إسرائيل هو الذي عليه أن يحدد موقفنا منها ومن مشروعها الصهيوني وليس العكس.

لا أقول هذا من باب إصدار حكم على السياسة الفلسطينية فهذا أمر بات لا لزوم له الآن، إنما من أجل الحديث عن تأثير ذلك المنطق «المقلوب» في السياسة، على الحالة الثقافية الفلسطينية، وعلى شريحة «ليست قليلة» من المثقفين الفلسطينيين.

فهذا الواقع السياسي «الغريب»، ليس فقط في وجوده، بل وفي منطقه المقلوب، أنتج اسئلته «الخاصة»، التي اعتمدتها تلك الشريحة من المثقفين الفلسطينيين قاعدة للتفاعل مع الأمور ذات الصلة، وبناء المواقف من الذات ومن الآخر ومن القضية الفلسطينية وكل ما يجري.

أسئلة ملتبسة

لم تعد أسئلة الفلسطينيين «المألوفة» كشعب تحت الاحتلال، وفي صراع معه منذ أكثر من قرن من الزمان، أسئلة هذه الفئة من المثقفين، بل تم استبدالها بأسئلة أخرى أكثر استجابة لحالة الوهن التي وصلتها السياسة الفلسطينية، وأكثر تأثرا بالحالة الإسرائيلية، التي عملت طوال تلك السنين على تجريد الفلسطينيين من سلاحهم الفكري، إضافة إلى المادي بالطبع، ونجحت في مكان ما، ليس فقط في إقناع جزء مهم من الرأي العام العالمي «بصدق» روايتها، بل وفي تقريب بعض من هؤلاء المثقفين من تلك الرواية، خاصة التي تروج لفكرة «التفوق» الإسرائيلي حتى في موضوع الرواية، وبالأخص في الجانب «الأخلاقي» منها. كما نجحت في «تسويق» مقولة شمعون بيرس بأن «الفلسطينيين خبراء في اضاعة الفرص» التي تعني أن الفلسطينيين هم سبب نكبتهم. هذا يشبه تماما الحالة التي تعتبر فيها الفتاة مسؤولة عن اغتصابها لأنها لو لم تقم باغواء الجاني لما قام بفعلته.

في ظل هذا النهج الفكري لهذه الفئة من المثقفين، والذي بات أكثر وضوحا نظراً لحجم الجرائم الإسرائيلية في غزة، استُبدِل سؤال مواجهة العدوان باسترضائه. واستبدل سؤال الحق بالممكن فاقتصر عليه، ولم يعد غير الممكن من الحق حقا. واستبدل سؤال العدل بسؤال السلام، ذلك المفهوم الذي يحتوي على مساحة كبيرة من الخداع والتحايل على الضعيف. وحلّ سؤال الأمن للمعتدي مكان سؤال الأمن للضحية. كما استُبدل سؤال الحرية والتحرر بسؤال العيش والبقاء... باختصار، تم استبدال أسئلة الثوار بأسئلة العبيد.

أشياء هامة ترتبت على هذا النمط «المقلوب» من الأسئلة، فهي تُسَلم بفكرة التفوق الإسرائيلي «الأبدي» على الفلسطينيين، بل بفكرة تفوق الإسرائيلي الفرد على الفرد الفلسطيني، التي لا تعني غير الإيمان بعنصرية «مرتدة» يجري فيها احتقار الذات أكثر مما هي موقف من الآخر.

أدى ذلك إلى وضع يقتضي ضرورة أن تتفهم الضحية قاتلها، وأصبح ذلك المثقف يبحث في الماضي وفي الحاضر عن مواقف شعبه لإعادة تقييمها في ضوء ما وصل له من استنتاج، يتلخص في أن شعبه الفلسطيني هو الذي أخطأ بحق نفسه، وهو الذي يجب أن يُلام وليس أي طرف آخر، والذي قام به الإسرائيليون ما هو إلا رد فعل على هذه الأخطاء.

كثيراً ما يثير هذا النمط من المثقفين أسئلة الماضي بشكل يؤدي «تلقائيا» إلى إعفاء إسرائيل من أية مسؤولية وتحميلها للفلسطينيين.. ماذا لو وافقنا على قرار التقسيم؟، وماذا لو لم نقم بالانتفاضة؟، وماذا لو لم يكن الطوفان؟ هذه اسئلة تُحَمل الفلسطينيين مسؤولية كل ما جرى، وتغض الطرف تماما عن دور الاحتلال، وعن المشروع الصهيوني وما فعل منذ بداية القرن الماضي.

التنظير للهزيمة

منطق «الأسئلة» هذه، وما يترتب عليها من «مسلَّمات» ونتائج «محسومة» سلفاً، تجعل المثقف من هذا النمط، ليس مهزوما فقط، بل متبنياً للهزيمة وحاملاً لمشروعها، ومنظراً لها، وباحثاً عن عواملها في الإصرار على عوامل الضعف عند الفلسطينيين، الحقيقية منها والمتخيلة، وعوامل القوة عند الإسرائيليين الحقيقي منها والمتخيل أيضاً.

هو مثقف تختلط في فكره المفاهيم، فتختفي المسافة عنده بين الرضوخ و«الحكمة»، وبين الاستسلام و«العقلانية». ويعتبر أي «تعاطف» مع مقاومة الاحتلال نوعاً من الشعبوية والتَهَوُر. يُتفه التضحية، وشعوره تجاه المضحين الشفقة في أحسن الأحوال، فالتضحيات عنده بلا جدوى، ويقوم بالتركيز على الخسائر التي «تنتج» عن المقاومة ويضخمها، ولا ينظر إلى خسائر «الجانب» الآخر وإن فعل يقوم باستصغارها.

هو يؤمن تماماً أننا «مهزومين» سلفاً وبالتالي لا داعي لأي فعل. فكره لا يتعدى الإيمان «بفقه» الهزيمة، وما دام العدو سيهزمنا إن قمنا بأي فعل فما علينا إلا أن «نهزم» ذاتنا ونستريح، وأن نؤمن بأن لا مجال لوضعٍ أفضل مما نحن فيه. ما يدعو اليه من «عقلانية»، ليس أكثر من خلق حالة من الاستعداد التلقائي لاعتبار الهزيمة حالة ليست الأسوأ. هذا النوع من المثقفين لا يكتفي بأن يكون مهزوماً، بل هو حامل لمشروع الهزيمة، مهمته النضال لتعميمه على الأمة، والدعوة لاعتماده استراتيجياً.

من هو هذا المثقف

حتى نكون منصفين، ليس كل من تم تصنيفه ضمن هذا النوع من المثقفين مشابه للآخر في منطلقاته، رغم أن الجميع يتشابهون في اعتماد «العقلانية» كنهج، والحرص على «منجزات» السلام، ككابح لأي فكر «مزايد» كما يقولون. وهم في دعوتهم إلى الحرص على «النُجَز»، يتبنون ضرورة أن لا يكون هناك أية مبادرات «فكرية»، ولا أية رؤى قد تحرك الساكن من الحال، فالسكون والرضا و«الوداعة» هي أركان الاستراتيجية الفلسطينية المطلوبة من قِبَلهم.

ومن أجل أن يقوم ذلك المثقف بتبرير دعوته لعدم التحرك، وضرورة الإلتزام بأركان «الاستراتيجية» المؤمن بها، يقوم «بتضخيم» الخسائر التي قد تترتب على القيام بأي فعل خارج تلك «الاستراتيجية»، والتركيز عليها دون غيرها. وحتى لا يظهر أنه غير مبال تجاه الاحتلال، يبالغ في الحديث عن أهمية الخلافات الداخلية في إسرائيل، ويعتبر أن تلك الخلافات ستتنامى شريطة أن لا نقوم نحن بأية «حركة» تحرفها عن مسارها، وتقوم بتوحيد الإسرائيليين مرة أخرى. كل ما على الفلسطينيين فعله هو أن لا يفعلوا شيئا وسيجدوا أن الأمور تتغير لصالحهم.

إذا كان لا بد من الحديث عن إسرائيل، فهذه الفئة من المثقفين تقر أنها دولة احتلال، لكن هذا الاحتلال نائم «لعن الله موقظه»، إذ يمكنه أن يكون أكثر سوءً إذا ما دفعناه «نحن» لذلك.

إن ممارسة «القوي» للبطش والاجرام هو أمر عادي و«منتظر» لدى هؤلاء، لكن غير العادي وغير المقبول هو مواجهة ذلك، لأنه لن يجلب إلا الكوارث حسب ما يعتقدون. هذا المثقف يتعامل مع إسرائيل كقوة أبدية، ومع الفلسطينيين كضعف أبدي أيضاً.

عودة إلى «أصناف» هؤلاء المثقفين، فمنهم ذلك المثقف الليبرالي الذي قطع شوطاً من الاغتراب عن «التخلف» الشرقي. هو لا يرى في «الشرق» إلا التخلف والانكسار، ويعزو لذلك التخلف كل ما يرتكبه الغرب «الاستعماري» وإسرائيل من «موبقات».

كذلك يفعل المثقف الأصولي «العلماني» من هؤلاء، ذلك الذي يكون عادة ثورياً جامحاً ومتمردًا في الأمور الاجتماعية، لكنه المحافظ، والمستكين والقنوع وطنياً. وهو الذي ينتصر للثورة لكن كما «حفظها» وحسب «المقاسات» التي يتصورها. يمدح المقاومة لكن «مقاومته»، وهو في النهاية يفضل «الخنوع» والهزيمة على ثورة «بدون نظرية ثورية».

لكن الصنف الغالب في هؤلاء المثقفين، هو ذلك المثقف الذي يمكن تسميته بالمثقف «المرافق»، بكل ما تحمله كلمة المرافق من معنى في الحالة الفلسطينية.

وظيفة ذلك النمط من المثقفين تتلخص في تبنّي وجهة نظر من يرافق، زعيماً كان أو هيئة، واتباع من يرافق في حالاته المختلفة، فهو مرافق للحالة وحارس لها، سواء كانت تقدما أم تراجعاً، نصراً أم هزيمة. هو ثابت في التغير مع من يرافق وما يرافق، فإذا ثار يثور معه، وإذا «استسلم» يستسلم معه، وينتصر معه إذا انتصر، ويُهزم معه إذا انهزم، بل وكثيراً ما يُهزم عنه إذا استدعى الأمر.

إذا ما تابعنا بعض ما «يروِّج» له ذلك المثقف، نجد إلى جانب التركيز على الخسائر الذاتية وتضخيمها، تتفيه أي إنجاز تقوم به المقاومة الفلسطينية، والتهوين والتشكيك في أي متضامن دولة كانت أو هيئة أو حزباً أو حتى أفراداً، وخلط الأوراق عند الحديث عن استراتيجيات ومواقف القوى الدولية من فلسطين، فتتم المساواة بين إيران وإسرائيل،

واليمن وجوارها، وحزب الله والقوات اللبنانية، والحديث عنها كأنها تنطلق في مواقفها من نفس المنطلقات، ويتم ذلك تحت شعار «الموضوعية» بالطبع.

وعند حديث هؤلاء عما يجري في غزة، لا يتم اعتبار ذلك معركة يخوضها الفلسطينيون في إطار سعيهم للتحرر، بل هي معركة «الآخرين» يخوضها طرف فلسطيني محدد، ويورط بقية الفلسطينيين فيها.

باختصار، أردت لهذه الاضاءاة أن تكون بمثابة «نصيحة» -إن كان لي أن أكون في موقع الناصح-، لذلك المثقف الفلسطيني و«العربي» الذي ينطبق عليه ما تم تناوله، لأقول له أنه وأنت تُجهد النفس والعقل كي لا تكون «شعبوياً» في مثل هذا الوضع «الاستثنائي» الذي تقوم به إسرائيل بحرب إبادة في غزة، يفترض أن تحرص بنفس القوة، على أن لا تذهب إلى المكان الذي تكون فيه «حاملاً» ومسوقاً لمشروع هزيمة. من الطبيعي أن يشعر الإنسان وربما المثقف أكثر من غيره بحالة من الإحباط والانكسار، لكن عليه أن يحصر هذه الحالة فيه هو ولا ينقلها إلى الآخرين حتى تزول.

كثيراً ما نسمع عن ضحايا بفعل نيران «صديقة»، وبتقديري أن أخطر انواع النيران الصديقة هي الموجودة في مجال الفكر. وحتى لا تكون فلسطين ضحية نيران صديقة مصدرها مثقفون فلسطينيون، يجدر بالمثقف الفلسطيني كما هو حال أي مثقف، أن يكون باعثاً للأمل، وعاملاً من عوامل النصر، خاصة وأن جهات كثيرة و«محترمة» في العالم، باتت مقتنعة أن ليس هناك من قضية في عالمنا المعاصر، أكثر نُبلاً وعدلاً من قضية فلسطين.

هذا الحديث ليس للانتصار لأي من الدين أو العلمانية ولا للمفاضلة بينهما، كذلك هو ليس للبحث في السياق الذي ظهرت فيه العلمانية بأشكالها المتعددة، ولا في الارتدادات التي تحدث في كثير من الأحيان من أشكال معينة من الإيمان -أو اللا إيمان- بحيث تنعكس سلباً على العلاقات الاجتماعية بين الناس. إنما هو محاولة تشخيص حالة يذهب فيها المثقف «العلماني» (هذه المرة) بعيداً عن جوهر مهمته في الدفاع عن حرية الإختيار، إلى نوع من الادلجة تحمل ضرراً فادحاً على الشعب والأمة. حالة يبدو فيها المثقف الذي يفترض فيه الحرص على قضايا شعبه الكبرى رأس حربة في تمييع، وربما ضياع تلك القضايا.

تجلت العلمانية لدى روادها في المنطقة العربية تاريخياً بمواقف تجاه قضايا ربما كان التدين، والموقف من الدين إجمالاً أقلها حضوراً. فالعلمانية أساساً هي موقف من الدولة، أو حالة للدولة يصفها كثيرون بالمدنية، بحيث تساوي بين مواطنيها ولا تفرق بينهم خاصة لإعتبارات تتعلق بإيمانهم الديني. وهي في هذا المجال، موقف مضاد للنظام الذي يلجأ أحياناً لاستخدام الدين في تثبيت شرعيته وفرض هيمنته وممارسة استبداده.

وهي، أي العلمانية، موقف من الحرية، أو حالة ارتبطت بالحرية خاصة الحرية الدينية وحرية المعتقد. وهي حالة ارتبطت بحركة التنوير، والموقف المنحاز للعقل والعقلانية والتحرر من الأوهام في العلوم والمواضيع التي تتطلب ذلك. كما ارتبطت بالانفتاح على الثقافات الأخرى.

هي ليست إيديولوجيا ولا ينبغي لها أن تكون، تماماً كما هو الدين. وبالتالي فهي تجارب وثقافات مختلفة من دولة لأخرى في تلك الدول التي تعتبر علمانية، خاصة في علاقتها مع ظاهرة التدين. فعلمانية فرنسا التي تعاملت مع مظاهر التدين بشكل حاد، اختلفت عن التجربة الإنجليزية التي يعتبر الملك فيها رأسا للكنيسة الأنجليكانية، كما اختلفت عن التجربة اليابانية التي يعتبر فيها الامبراطور إلهاً بشكل أو بآخر.

العلمانيون الأوائل

لم تأخذ الحركة العلمانية في المنطقة العربية منذ نشأتها أواخر القرن التاسع عشر،

موقفاً محدداً من الإيمان الديني، بل كان الموقف الأبرز هو رفض نظام الحكم المتمثل بالاستبداد السياسي، وأدى إلى صدام مع حكومات ومؤسسات (بما فيها مؤسسات دينية)، ليس على قاعدة قبول الدين أو رفضه، إنما على قاعدة سياسية بالأساس.

عند النظر إلى اهم العلمانيين الأوائل أو حتى من أولئك الذين شكلوا جيلا ثانيا وثالثا من العلمانيين العرب من أمثال علي عبد الرازق، فرح انطون، سلامة موسى، طه حسين، احمد لطفي السيد، قاسم امين، انطون سعادة، محمود امين العالم، والجابري وعبدالله العروي وكثيرين غيرهم، نجد اختلافاً كبيرًا في مواقعهم من الدين، منهم رجل الدين ومنهم غير المتدين، منهم المسلم ومنهم المسيحي، إلا أنّ ما جمعهم أنهم كانوا أساساً دعاةً لنهضة الأمة، وآمنوا بوحدتها وقضاياها، وتبنوا حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة وحرية الفكر وتبني العقلانية، وشكلوا كل بطريقته حركة تنويرية ترفض الدولة المغلقة، وتدعو للدولة المدنية ولعلاقة « سليمة » بين الدين والسياسة.

رواد من أمثال الشيخ جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، وفي مرحلة لاحقة مفكرون من أمثال الدكتور حسن حنفي، استندوا إلى خلفيتهم الدينية في محاولة لإيجاد حركة إصلاح ديني تنحاز للإنسان وترتقي به. وحتى مفكرون وناشطون من أمثال رفعت السعيد وفرج فودة الذين اشتهروا بنقدهم للمؤسسة الدينية وسلوكها السياسي والاجتماعي وكذلك لبعض حركات الإسلام السياسي، لم يذهبوا للحديث عن إيمان الناس وتدينهم ومقدساتهم ورموزهم الدينية. هؤلاء جميعا تعاملوا مع مواضيع الإنسان والنهضة والتقدم والحداثة، ومع الدولة والحرية والعِلم وحتى الدين، بأخلاق وباحترام للتعددية، وتفهم للتجارب المختلفة للبشر. كما أن مواقف أولئك الذين عاصروا القضية الفلسطينية منهم كانت مع الحق الفلسطيني، وكانوا ضد إسرائيل كدولة صهيونية تشكل رأس حربة للإمبريالية في المنطقة.

مكتبة
t.me/soramnqraa

العلمانيون الجدد

تسمية العلمانيون «الجدد» ليس لها علاقة بجيل معين من العلمانيين في الفضاء العربي، بقدر ما هي محاكاة لتسمية «المحافظين الجدد» في الولايات المتحدة الأمريكية أساسا، لها مدلول فكري ايديولوجي أكثر من علاقة بزمن معين. وهي تتحدث عن فئة من العلمانيين انفصلت عن النهج التقليدي لرواد العلمانية في المنطقة، ومثلت «أصولية»

علمانية في مقابل أصولية دينية، حيث ساهم الطرفان معا في ضرب العقلانية والوطنية بشكل أو بآخر.

من المهم التوضيح أن كثيراً من العلمانيين الآن ما زالوا على نهج أسلافهم الأوائل ديمقراطيين وطنيين «مسؤولين». قِلةٌ من العلمانيين الآن هي من ذهبت باتجاه العلمانية «الجديدة» التي تخلت عن الصفات السابقة للعلمانيين الأوائل، وذهبت نحو «ليبرالية» وضعتها في مكان آخر مختلف.

قبل الحديث عن مآخذنا على بعض أفكار هؤلاء العلمانيين الجدد، لا بد من الإقرار أن لدى الكثيرين منهم انتاج فكري يستحق الاهتمام وأحيانا التقدير، إلا أن بعض الطروحات والأفكار والمواقف اللافتة، جعلتهم يختلفون عن العلمانيين التقليديين الذين حملوا مشروع نهضة الأمة، ليكونوا «أدوات» في مشاريع مضادة، أرادوا ذلك أم لم يريدوا.

على عكس العلمانيين «التقليديين» الأوائل الذين لم يتطرقوا إلى الدين في ذاته، ولم يعتبروا العلمانية إيديولوجيا مطلوب من المجتمع أن يتبناها ويؤمن بها، ذهب العلمانيون الجدد إلى أدلجة العلمانية، وإلى دعوة الأفراد لتبنيها بدل أن تكون دعوة لعلمنة الدولة. وجهة النظر هذه قسمت العالم إلى مؤمنين وغير مؤمنين، متدينين وغير متدينين، وبذلك أسست لصراع أبدي بين البشر، تماماً كما فعلت التطبيقات الإصولية للأديان، بدل أن يكون التقسيم الطبيعي للبشر هو ظالمين ومظلومين، مضطهِدين ومضطهَدين، مستغِلين ومستغَلين.

كما فعلت بعض المؤسسات الدينية أو اتباعها التي «احتفلت» كلما أشهرت إسلامها «عاملة» في السعودية، يبتهج العلمانيون «الجدد» إذا تخلى متدين عن دينه. هم يتابعون بشغف ازدياد نسبة الملحدين في البلاد العربية، ويقلقون إذا ما تناقصت هذه النسبة، تماماً كما يفعل الجانب المقابل عندما يزداد المتدينون أو ينقصون... هما وجهان لعملة واحدة. هذه المسألة، ازدياد أو نقصان المؤمنين أو غير المؤمنين، ليست هي ما يشغل بال العلماني الحقيقي، الذي هاجسه منسوب الحرية أكثر من منسوب التدين أو عدمه.

من أبرز مظاهر الذهاب بالأصولية الدينية إلى مداها الأقصى في الحالة الإسلامية هو ما ذهبت اليه بعض الانتلجنسيا الدينية فيما يتعلق بما سمي «أسلمة العلوم»، وهو محاولة تطبيق قواعد الفكر الديني ومعطياته على مناهج البحث العلمي، وهذا يصل بصاحبه

إلى الاستنتاج أن كل ما هو مكتشف أو سوف يكتشف علمياً موجود في الدين سلفاً. في مقابل ذلك، أي في مقابل ذهاب تلك الانتلجنسيا الدينية إلى أن قوانين العلم يجب أن تكون خاضعة للدين، انشغل العلمانيون الجدد بمحاولة البرهان العقلي على «لا عقلانية» الإيمان. لقد حاول الاصوليون العلمانيون، تماما كما حاول الأصوليون المتدينون، تجيير كل مساحة حياة الإنسان المادية والروحية لاعتباراته، دون أن يحاول أن يفصل بين آليات عمل العقل والعلم والجانب الروحي من الإنسان.

حاول العلمانيون الجدد، بل وضعوا معظم جهدهم لأثبات «لا عقلانية» الإيمان واعتبروا ذلك انجازا عظيما، فذهبوا إلى تفاصيل التفاصيل في مسائل أسطورة والمعجزات وناقشوا عدم معقوليتها في ضوء «المنطق» العلمي... ناقشوا الإسراء والمعراج في ضوء قوانين الجاذبية وسرعة الضوء، وناقشوا عذرية السيدة مريم بقوانين طب النساء. ربما من الضرورة بمكان أن نعود لابن رشد لمعرفة مدى ضرورة وضع العلم والإيمان كل في سياقه.

إن الدراسات التي تتعلق بالظاهرة الدينية وبالفكر الديني وفلسفة الدين وسوسيولوجيا الدين، التي يقوم بها مختصون متدينون أو غير متدينين، هي دراسات في غاية الأهمية نظراً لما للدين من تأثير هائل على أعداد واسعة من الجماهير. لكن بعض العلمانيين «الجدد» يذهبون لدراسة بعض الأمور التي من الصعب فهم جدواها إلا من باب «المماحكات» الفكرية... فماذا يعني أن تدرس إن كان الخمر قد حرم في الإسلام أم لم يحرم؟ وماذا تفيد دراسة علاقة النبي بزوجاته على سبيل المثال.

لكن مثل هذه الاهتمامات التي يغلب عليها الطابع الطفولي في الكثير من الأحيان، ليست هي الأخطر في الفكر والممارسة لدى العلمانيين الجدد. بل بالإمكان ملاحظة بعض «الخطايا» التي يتبناها ويُنَظر لها بعض رموز العلمانية الجديدة.

منها غياب المسؤولية الثقافية لدى كثير من هؤلاء... فعلى المثقف الاهتمام ليس فقط بصدق أو حقيقة ما يقول، بل أيضا بما يترتب على ما يقول وتأثير ذلك القول. ضمن ذلك يتناول العلمانيون الجدد مواضيع تشكل رموزا للأمة، ينفون صحتها أو يعملون على الإساءة لها والتقليل من هيبتها، كالقول أن مدينة القدس ليست مقدسة، أو أن المسجد الأقصى ليس هو الذي في القدس، أو أن صلاح الدين الأيوبي وأحمد عرابي شخصان سيئان. إن التشكيك بهذه الرموز والعبث بها في العقل والوجدان الشعبي سوف يزعزع

عوامل تماسك الأمة ويخدم أعداءها.

من حق كل شخص أن يعتقد ما يريد، لكن من واجب ذلك الشخص إدراك أهمية وربما مخاطر ما قد يَترتب على الترويج لذلك الإعتقاد، لذلك وجب الاهتمام ليس فقط بما يقال، بل كيف يقال ومتى يقال ولمن يقال.

إن العلماني الجديد عندما يشكك برموز وحدة الأمة، سواء كانت هذه الرموز واقعية أم أسطورية، حقيقية أم متصورة (كثير من عوامل وحدة الأمم حتى المتقدمة منها هي ليست أكثر من أساطير)، فهو يقوم بدور الكومبرادور الثقافي الذي يعبث بوحدة أمته ويخدم اعداءها، سواء أدرك ذلك أو لم يدرك.

كما يعادي العلماني الجديد الإسلام السياسي (وغير السياسي) من حيث المبدأ، وهذا قد يكون متفهما، لكن من غير المتفهم هو وضع كل حركات الإسلام السياسي في سلة واحدة، فتصبح داعش والنصرة وحماس وحزب الله وحركة النهضة وغيرها على نفس الدرجة من «السوء»، كذلك فإن هذا الموقف الرافض لكل مبادئ وسلوك ورواية كافة حركات الإسلام السياسي، يذهب بهذا العلماني إلى الترويج للرواية الصهيونية. لقد ذهب أحدهم لحد المطالبة بتقسيم الأقصى بين المسلمين واليهود والملحدين على اعتبار أن الرواية الإسلامية ليست «علمية».

ليس غريبا أن بعض رموز التطبيع مع إسرائيل من المثقفين هم من العلمانيين الجدد. لقد نقل هؤلاء تطبيع «الضرورة» الذي نظّر له مثقفو السلطة أيام كامب ديفيد وأوسلو إلى تطبيع الإعجاب... على اعتبار أن الصهيونية هي الحداثة وهي الغرب الذي يريدون أن يكونوه. لقد طالب أحد رموز هؤلاء (سيد قمني) بعودة الاستعمار «ليرحمنا من الإسلاميين» كما قال، ولم يأخذ بعين الاعتبار أن الاستعمار الذي يدعو للعودة اليه، هو الذي صنع داعش والوهابية وكثيرا من الاستبداد الديني وغير الديني في المنطقة.

في أمور التطبيع، المثقفون العلمانيون الجدد أكثر «جرأة» و«وقاحة» من السياسيين المطبعين... ففي حين يحاول السياسي الاختباء وراء بعض المصالح والظروف نجد مثقفا يقول، ومنذ فترة، من «لا يؤيد التطبيع فهو جاهل».

يختلف موقف العلمانيين الجدد عن العلمانيين التقليديين في الموقف من السلطة. ففي حين يعتبر العلمانيون التقليديون معارضون لنظام الحكم بشكل أو بآخر، بسبب الاستبداد والتخلي عن القضايا الوطنية، واستخدام الدين ضد المعارضة، والتمييز بين المواطنين على أسس عقائدية، نجد أن العلمانيين الجدد يتحالفون مع السلطة ومع «الاستبداد» على اعتبار أن المعارضة من الإسلاميين. أكثر شيء لفت انتباه سيد قمني في السياسات التي انتهجها الرئيس السيسي هو دعوته لإصلاح الخطاب الديني ولم يهتم بكافة السياسات الأخرى له.

وبخلاف العلمانيين التقليديين، الذين يحرصون على البحث عن طرق لإنقاذ أمتهم وشعوبهم من التبعية والاستبداد والتخلف، يعتبر العلمانيون الجدد أن التخلف شيء مرتبط بالأمة لا يمكن التخلص منه. أحد هؤلاء في المغرب مثلاً، يعتبر أن طريق تقدم المغرب هو خلاصه من كل ارتباطات شرقية وتوجهه نحو الغرب حيث قال «على المغرب أن ينفصل عن الشرق إذا أراد أن يخرج من التخلف». في نفس الوقت دافع عن التطبيع مع إسرائيل بذريعة العلاقة مع اليهود المغاربة الذين «أُخرجوا من أرضهم بتحريض كبير من حزب سياسي».

لقد تأثر العلمانيون التقليديون بالغرب، بالحرية والعدالة والمساواة التي تحدثت عنها الثورة الفرنسية، وبالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والعلمي الذي نتج عن الثورة الصناعية، لكنهم لم يتغاضوا عن الوجه الآخر الاستعماري له، وسعيه الدائم للسيطرة على المنطقة العربية وبقية العالم النامي. أما العلمانيون الجدد فهم مغرمون بالغرب بكل تفاصيله وبدون تحفظ. الاستعمار من وجهة نظرهم هو شيء إيجابي، ولولاه لما تقدمت الشعوب التي استعمرت. قال سيد قمني في إحدى مقابلاته «لو الاوروبيين ما راحوش أمريكا كان الهنود الحمر بولعوا بالنار».

هذا الإعجاب الشديد بالغرب تزامن مع احتقار شديد للشرق (للذات)، يُذكر برد فعل بن غوريون عندما نزل من الباخرة التي أقلّته إلى ميناء يافا حيث أعرب عن اشمئزازه من الوضع هناك. يبدو أن العلمانيين الجدد اتخذوا الموقف السلبي من الإسلام ليس بصفته دينا (فهم لم يتخذوا مثل هذا الموقف تجاه اليهودية والمسيحية) بل لارتباطه بالشرق كدين وكثقافة وقيم.

وفي نفس السياق، سخف بعض العلمانيين الجدد النضال الفلسطيني، فالفلسطينيين «باعوا اراضيهم والجماعة اشتروا» كما قال سيد قمني. وقال أيضا ان الفلسطينيين ما تصارعوا من أجل أرض وإنما من أجل جامع. كما وصف سيد قمني «الربيع العربي» بنفس الطريقة عندما قال «كل يدافع عن جامعه».

العلمانيون الجدد هم الصورة المقابلة للأصولية الدينية... هم شموليون مستبدون بحجة رفض التخلف، وهم غير وطنيين بذريعة «تخلف» الوطنيين. قدَّموا بعلم أو بغير علم خدمات مجانية للرواية الصهيونية ووقفوا بكل «فخر» إلى جانب التطبيع مع إسرائيل.

المسؤول والقضية.. نموذجان للتفكر

رغم الفروق الهائلة بين الوضع الإسرائيلي والفلسطيني، إلا انهما يشتركان مؤخراً في الانقسام الذي طال كلا منهما. صحيح أن الانقسام الفلسطيني قد سبق الإسرائيلي بثلاث عقود من السنوات، إذا ما اعتبرنا أن الانقسام الفلسطيني الحقيقي قد بدأ في أوسلو، و«تتوج» بأحداث غزة، وانفصالها عن الضفة الغربية في العام 2007، في حين أن الانقسام الإسرائيلي قد ابتدأ عملياً منذ أن شكل نتنياهو حكومته الأخيرة، التي اعتمدت على المتدينين الصهاينة، الأكثر تطرفاً، والأقل حرصاً على بقاء إسرائيل بشكلها التقليدي «الديموقراطي» الغربي.

يشعر المراقب لردود أفعال الإسرائيليين والفلسطينيين حيال انقسامهما، أن الإسرائيليين أكثر قلقاً من الفلسطينيين، رغم أن الانقسام الفلسطيني قد سبق الإسرائيلي بفترة طويلة، ورغم أن إسرائيل دولة قوية عسكرياً وأمنياً واقتصادياً، ومدعومة بلا حدود من قوى الهيمنة في العالم، في الوقت الذي يرزح الفلسطينيون تحت الاحتلال... نحن هنا أمام مفارقة واضحة، أو هكذا تبدو، حيث يكون المحتلون الأقوياء، أكثر قلقاً على مصيرهم، وربما أكثر ذعراً، من أولئك الذين يحتلونهم.

ليس المجال هنا لتفسير سبب ذلك، رغم أنه غالباً ما يعود إلى الهشاشة «الأخلاقية» التي تعيشها إسرائيل، في مقابل «راحة الضمير» التي يعيشها الفلسطينيون في هذا السياق، وربما «للبلادة» السياسية التي يعيشها الفلسطينيون، مقابل «التوتر» السياسي عند الإسرائيليين، وإن كان ذلك أمرا يستحق النظر فيه بجدية، لكن من المهم أن نلقي الضوء على طبيعة الانقسام لدى الطرفين، وردود الأفعال لدى نخبهما حيال ذلك، ابتداءً من ردود أفعال رأسي الهرم السياسي لكل منهما والتي يتم تناولها هنا.

الانقسام الإسرائيلي

لا مشكلة بين الإسرائيليين (الصهاينة) في ما يتعلق بالموقف من «الثوابت» الإسرائيلية، فهم مجمعون على ضرورة إبقاء إسرائيل أقوى من كل جيرانها وجيران جيرانها، ومجمعون على إبقاء الاحتلال للاراضي الفلسطينية، وعلى عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك على القدس الموحدة «عاصمة» لإسرائيل.

توحد الإسرائيليون على ضرورة بقاء إسرائيل و«صهيونيتها»، لكنهم انقسموا على شكل النظام فيها، وعلى توجهها الاجتماعي والثقافي.

سياسياً، انقسم الإسرائيليون بين من أراد التمسك بالشكلانية «الديمقراطية» للدولة، حيث يعتبرون أن الإبقاء على صورة إسرائيل كدولة عصرية غربية الطابع والقيم، مسألة في غاية الاهمية، ليس فقط من أجل الحفاظ على علاقتها الخاصة بالغرب، إنما للحفاظ على جوهرها «الصهيوني» الاستعماري الذي يعتبر تفوقها العنصري، خاصة على الشرقيين، أساسها الإيديولوجي. وبين أولئك المتدينين الذين يشكل الشرقيون جزءً كبيراً منهم، والذين لا يكترثون بشكليات الديمقراطية، مقابل التسريع في تحقيق الأهداف «القومية»، المتمثلة أساسا بالتخلص الفج من الفلسطينيين.

هذا الجانب الأكثر يمينية وتطرفا في إسرائيل، والذي يشكل المستوطنون في الضفة الغربية نسبة وازنة فيه، يتمسك بالديموقراطية كوسيلة تأتي به إلى السلطة، حيث الديمقراطية تأتي بالأكثر شعبوية بالعادة، لكنه لا يشعر بضرورة تمسكه بالشكل الديموقراطي، للإبقاء على علاقة إسرائيل بالغرب سياسياً واستراتيجياً، ولا يشعر باهمية الارتباط القيمي والثقافي بالغرب، من أجل الحفاظ على صلة إسرائيل الاستراتيجية به.

ينقسم الطرفان الإسرائيليان، ليس على علاقة إسرائيل بالغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن على ما يمكن أن يشكل تهديداً، أو بحده الأدنى، عدم انسجام مع ما يبقي هذه العلاقة قوية. فالاصوليون الأكثر تطرفا في إسرائيل، والذين يمثلهم في الحكومة الحالية الوزيران سموتريتش وبن غفير، يعتقدون أن على الغرب أن يبقي علاقته الخاصة بإسرائيل تحت أي ظرف، وأن إسرائيل ليست بحاجة لأي «مكياج» ديموقراطي أو غيره من أجل استمرار علاقة الغرب بها. في حين أن الجانب الاشكنازي التقليدي في النظام الإسرائيلي، يعتقد أن موضوعة «الديمقراطية» والقيم المشتركة مسألة ضرورية في تلك العلاقة.

والى جانب الانقسام السياسي حول طبيعة النظام الإسرائيلي، هناك الانقسام الاجتماعي. فالذين يبدون أكثر حرصا على «الديمقراطية» الإسرائيلية، ويعارضون سياسات حكومة نتنياهو الحالية، خاصة فيما يتعلق بموضوع «الاصلاحات» في القضاء، هم من يمثلون النخبة السياسية والإقتصادية والثقافية، وكبار الضباط ورجال الأعمال. وهم العلمانيون و«الليبراليون» الاشكناز، وأولئك المنحدرون من الارستقراطية اليهودية الاوروبية. في مقابل

هؤلاء يوجد الصهاينة المحافظون الأقل مكانة اجتماعية، والمنحدرون على الأغلب من أصول شرقية، والذين تحسنت أوضاعهم الإقتصادية من وقت ليس ببعيد، على إثر القفزة التي جرت على الاقتصاد الإسرائيلي مؤخراً.

الانقسام الفلسطيني

في حين كان الانقسام الإسرائيلي أفقياً، يبرز فيه بوضوح الجانب الاقتصادي الاجتماعي والثقافي، ولم يمس «الثوابت» الصهيونية، إنما انحسر في تقدير قيمة شكل النظام على مصير الدولة، كان الانقسام الفلسطيني عموديا طال الفلسطينيين حيثما وجدوا، بكل طبقاتهم الاجتماعية، وفئاتهم الإقتصادية ومستوياتهم الثقافية.

ومع أن الفلسطينيين، خاصة نخبهم السياسية والثقافية، هم أكثر من يتحدث عن «الثوابت»، ذهب انقسامهم إلى تلك الثوابت مباشرة. فهم، خاصة بعد أوسلو، منقسمون حول الوطن والحدود والاصطفاف الاستراتيجي، ومعظم القضايا التي تهم وجودهم ومستقبلهم كشعب وككيان.

أن القول إن الانقسام هو بين الحركتين السياسيتين الأكبر في فلسطين، فتح وحماس، فيه شيء من الصحة لكنه ليس دقيقا. والقول أن الانقسام الفلسطيني له بعد جغرافي بين غزة والضفة ليس دقيقا أيضا، وإن تمثل الانقسام جغرافيا بين هاتين المنطقتين. وينطبق ذلك على البعد الرؤيوي، إذ أن الفلسطينيين منقسمون على رؤيتهم لماضيهم القريب، ولوضعهم الحالي، ولتصورهم لمستقبلهم، وموقفهم من ادواتهم.

ومثلما «يتمثل» الانقسام الفلسطيني جغرافيا بين الضفة وغزة، وسياسياً بين فتح وحماس، يبرز الانقسام بأوضح صوره، في الموقف الشعبي والنخبوي من النظام السياسي الفلسطيني، الذي تجسد بعد أوسلو بالسلطة، ليس فقط على شكلها كما هو على شكل النظام عند الإسرائيليين، بل على جوهر وجودها من الأساس، وعلى مدى شرعيتها، وعلى تقييم أدائها.

الانقسام والرئيس

تشكل دراسة ردود أفعال النخب السياسية والثقافية الإسرائيلية والفلسطينية، ازاء

انقسامهما، مسألة في غاية الاهمية، ليس فقط من باب «التطفل» المعرفي وحب الاستطلاع، وليس حتى من باب «تسجيل» المواقف، بل لأن رد الفعل على الأمر، وهو الانقسام في هذه الحالة، يعطينا تصورا عن مآلات ذلك الحدث، وكذلك عن أصحاب ردود الفعل، وطبيعة مواقفهم وسلوكهم في حالة الأزمات، خاصة المصيرية منها.

الرئيس الإسرائيلي والانقسام

منصب الرئيس في إسرائيل فخري بالأساس، لكن دوره يزداد وينقص حسب شخصيته، وحسب شخصية رئيس الحكومة ووضعه، الذي هو المسؤول السياسي الأول، وحسب الظروف التي تمر بها «البلاد»، وأساسا حسب تقييم الدول «الراعية» لإسرائيل، وهي أساساً الولايات المتحدة، لوضعها وللظرف الذي تمر به.

عندما تشعر الدولة «الراعية» بدقة الوضع في إسرائيل، وتخاف عليها أساسا من نفسها، أي تخاف الولايات المتحدة على إسرائيل من «نزق» قيادتها، يبرز دور الرئيس الإسرائيلي كَمُجسر لهذه الفجوة، وكمطَمئن للولايات المتحدة على بقاء إسرائيل على «العهد» (الأمريكي)، وكضابط للحكومة الإسرائيلية على «التوقيت» الأمريكي أيضاً.

هذا ما يقوم به الرئيس اسحق هيرتسوغ، الذي «يفتخر» أنه من مواليد «إسرائيل»، ابن الرئيس حاييم هيرتسوغ الذي ولد في بلفاست، وحفيد اسحق هاليفي هيرتسوغ، حاخام ايرلندا. وهو عندما يخبر الكونجرس الأمريكي بذلك في خطابه الأخير هناك، انما يريد التأكيد ليس فقط على شرعيته الصهيونية، وانما على كونه من أبناء النخبة التي صنعت إسرائيل، ويريد أن يخبر الجميع بحرصه على «الدولة»، وبأحقية «تدخله» للوساطة بشأن الانقسام الإسرائيلي القائم.

حرص الرئيس الإسرائيلي وهو القادم من أوساط حزب العمل المعارض حاليا، وشغل منصب أمينه العام، على اتخاذ شكل الوسيط المحايد تجاه الأطراف الإسرائيلية المتنازعة، لكنه ليس محايدا تجاه من «يعبث» بمصير دولة إسرائيل، وتجاه من يعبث كذلك بامكانية «خدش» علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة.

لذلك كان حِرصه على أن تكون كلمته في الكونجرس[16] رسالة بكل الإتجاهات.. محذرا أطراف النزاع الإسرائيلي، وخاصة نتنياهو، من االإنزلاق إلى حرب أهلية إسرائيلية. وأبرزَ أهمية العلاقات التي لا تنفصم بين إسرائيل والولايات المتحدة. وأكد للامريكيين على الخدمات «الجليلة» التي قدمتها وتقدمها إسرائيل للولايات المتحدة، وشكر الأردن ومصر اللتان تملكان علاقات «طيبة» مع إسرائيل. كما شكر أمريكا على جهودها لتطبيع العلاقات مع دول عربية وإسلامية أخرى، وحثها على بذل جهود أكبر لجلب السعودية إلى التطبيع مع إسرائيل. واختتم كلمته، وسط تصفيق أعضاء الكونجرس الحار، باللازمة إياها، شيطنة الفلسطينيين «الارهابيين»، وإيران التي دعى للتصدي المشترك لها.

في صلته المباشرة بالتصدي للانقسام الإسرائيلي، أظهر هيرتسوغ حرصه الكبير على «الدولة»، وحافظ على علاقاته المتوازنة مع أطراف الانقسام، ودعى إلى الحوار المستمر بينها، وحرص على الظهور على أنه فوق هذه الأطراف، وحاول الاستفادة من كل ما هو متاح؛ ارثه الشخصي والعائلي، وموقفه السياسي، وعلاقاته بالولايات المتحدة، و«دماثته» في مخاطبة الأطراف والحلفاء من أجل تجاوز المعضلة.

الرئيس الفلسطيني والانقسام

عبرت كلمة الرئيس الفلسطيني الأخيرة في الأمم المتحدة سبتمبر2024 بشكل حقيقي وشامل عن القضية الفلسطينية، منذ بداياتها حتى قبل 1948 إلى الآن. وهي إذا ما استثنينا «تعلق» الرئيس بالخروج عن النص في معظم خطبه، لا تقل أهمية «واحترافاً» عن كلمة الرئيس الإسرائيلي أمام الكونجرس الأمريكي.

فلأول مرة -على حد علمي- تحدث الرئيس عن كونه لاجئاً ولد في مدينة صفد الفلسطينية، وأن له كبقية اللاجئين الفلسطينيين حقوقًا في فلسطين التاريخية. كما تحدث عن جذور النكبة الفلسطينية، ودور بريطانيا والولايات المتحدة والاستعمار إجمالا في التسبب بهذه النكبة، وعن تنكر هذه الدول للحقوق الفلسطينية، واستمرار دعمها لإسرائيل المحتلة والدفاع عنها.

وفي إشارة إلى الانقسام الفلسطيني، تطرق الرئيس إلى موضوع الوحدة الوطنية، الذي لا

16 ألقيت الكلمة في 19 يوليو2023 بناسبة الذكرى ال 75 لتأسيس إسرائيل

يجب ان يكون حجة أمام القوى العالمية للاستمرار في التنكر للحقوق الفلسطينية.

لكن المتابع لموضوع الانقسام الفلسطيني ربما يلاحظ أن الرئيس كان يبدو أقرب لأن يكون زعيماً لأحد طرفي الانقسام، منه رئيساً للفلسطينيين على اختلاف أطيافهم. كانت رئاسته لفتح والسلطة أكثر «تفوقاً» على رئاسته لمنظمة التحرير و«دولة» فلسطين، وللفلسطينيين عموماً. لم يتعالَ على الانقسام، بل دخل في تفاصيله. وأبدى اهتماماً بالشرعية أكثر من الوحدة، ولم يحاول أن يكون هو نفسه «راعياً» لأطراف الحوار، بدل أن يترك ذلك للدول المختلفة للقيام بذلك. لقد تمترس في خندق المدافعين عن «النظام»، دون الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن يشكله ذلك من ضرر على القضية نفسها.

يبدو للمراقب أن أولويات الرئيس الفلسطيني كانت الاهتمام بشرعية السلطة، وباستمرارها ضمن السياق الذي أتت من أجله، أكثر من موضوع العلاقات بين المكونات الفلسطينية ذاتها؛ فاعتقد أن مشروع السلطة، يكفي لأن يلتف الفلسطينيون حوله، بينما في واقع الحال، كان هو المشروع الذي ذهب بالفلسطينيين باتجاهات أخرى.

تخضع القضية الفلسطينية لاعتبارات دولية معقدة، ولمؤثرات خارجية متعددة ومتشابكة، بل ومتعارضة في أغلب الأحيان، لذلك ليس من السهل إيجاد نقطة التوازن بين الاهتمام بتلك الاعتبارات الخارجية، وبين التفاعلات الداخلية بين الفلسطينيين أنفسهم. لهذا السبب ربما يعتبر الرئيس أن الدفاع عن «النظام» الفلسطيني يقود تلقائياً إلى الدفاع عن القضية الفلسطينية ذاتها، لكن ذلك موضوع شائك ومعقد يحتاج للمزيد من التفكير.

الفصل السابع

الصهيونية
أعلى مراحل الإمبريالية

الفاشية والصهيونية واضطراب المعايير

لا يهدف هذا الكلام، إلى تبرئة الفاشية من الجرائم التي ارتكبتها قُبَيل الحرب العالمية الثانية وأثناءها. لكن «التسليم» باعتمادها، هي أو قرينتها النازية كنموذج، أو كمقياس «أعلى» لدرجة التطرف والإرهاب والجريمة، واعتبارها أكثر فكر في التاريخ البشري عنصرية، يحتاج إلى بعض التوقف للتدقيق في مدى «علميته»، وربما في مدى «براءته» أيضاً.

من «الطبيعي» أن يعتبر ضحايا الفاشية والنازية، أنها قمة الإجرام. ومن «الطبيعي» كذلك، أن يكتب «الملائكة» الذين واجهوا الفاشية في الحرب وانتصروا عليها، أن حربهم كانت الأكثر «عدلاً» في تاريخ حروب البشرية. لكن من حق ضحايا النماذج الأخرى من التطرف والعنصرية في العالم، بل من واجبهم، التدقيق ليس فقط في دقة ذلك الحُكم، بل وفي مدى «براءته» أيضا، حيث لم يعد استخدام تلك الرواية مقتصرا على تجريم الفاشية، بل امتد ليكون «أداة» لتبرئة مجرمين آخرين، لا يقلوا عنها «فاشية»، إن لم يكونوا قد تفوقوا عليها.

الفاشية والصهيونية

الفاشية كما هو معروف، نزعة قومية يمينية متطرفة، وفكر محافظ يرفض الليبرالية الاجتماعية والديموقراطية والتعددية السياسية، ويقوم «نظريا» على العنصرية. وكنظام حكم مثّله إبتداء موسوليني في إيطاليا، ثم هتلر وفرانكو في المانيا وإسبانيا في منتصف القرن الماضي.

بُنيت الفاشية والنازية على العنصرية القومية، وحصرت السلطة بيد حزب واحد، وقمعت الحريات، وحاربت الأقليات، وعبأت الرأي العام ضد فئات من شعبها ومن شعوب أخرى.

كما حشدت الإعلام والتعليم لشيطنة أعدائها، وشنت حروبا (خاصة المانيا النازية) للسيطرة على الجوار الأوروبي، ارتكبت خلالها الكثير من الجرائم ضد شعوب البلدان المحتلة، خاصة في الجزء الغربي من الاتحاد السوفياتي آنذاك.

استخدمت الفاشية العصابات الإرهابية المسلحة ضد معارضيها، مثل عصابة «القمصان السوداء»، ولم تكتف بالجيش وقوات الأمن المعروفة لدى الدول. استخدام مثل هذه

العصابات كما هو معروف، لا يكون فقط لاستخدام العنف بلا حدود، بل وكذلك من أجل الافلات من أية مساءلة قانونية أو غيرها في المستقبل.

يكاد هذا الوصف للفاشية، أن يتطابق مع ما توصف به الصهيونية؛ فهي أيضا منظومة فكرية عنصرية، تستند إلى تمييز اليهود كدين و«كعرق» مختلف عن بقية البشر. وهي تبني نظريتها على أصولية دينية تؤمن بمقولة «أرض الميعاد» التوراتية، حيث اختار الله «شعبه» (اليهود) لاستيطان فلسطين. لقد سخرت الصهيونية (العلمانية)، الدين والأسطورة وكل شيء من أجل تحقيق أهدافها.

وهي-اي الصهيونية- إيديولوجيا قومية متطرفة، نشأت في أوروبا في نهايات القرن التاسع عشر على يد هيرتسل، الذي عمل صحفيا، تماما كما عمل موسوليني في بداية حياته العملية، وبثت الكره وتآمرت على كل من عارضها، حتى من اليهود أنفسهم. وفي حين قام موسوليني بإلغاء الأحزاب والنقابات عندما وصل إلى الحكم في إيطاليا، قامت الصهيونية بإلغاء شعب بأكمله، وشطبت كل ما يتعلق به من تاريخ وجغرافيا وثقافة وأسماء مدن وقرى وشوارع وحكايات.

كما استخدمت الصهيونية العنف والإرهاب بأبشع صوره ضد الفلسطينيين الذين أنكرت وجودهم من الأساس، واستخدمت العصابات المسلحة من اراغون وشتيرن في الثلاثينات إلى «فتيان التلال» من المستوطنين حالياً، لارتكاب الجرائم التي ما زال «يُكتشف» بعضها حتى الآن، واعتبرت أن ميدان عملياتها ضد أعدائها يمتد عبر العالم، ومارست ذلك عملياً.

ومثلما حاول موسوليني غرس الكراهية ضد كل من لا ينتمي إلى ايطاليا، وسخَّر الإعلام الإيطالي لذلك، وكذلك فعل هتلر بالنسبة لألمانيا، فعلت الصهيونية بكل من شكك في أهدافها، وثبتت مبدأ «معاداة السامية» على كل من ينتقد السلوك الإسرائيلي والفكر الصهيوني وحتى التفسير الصهيوني للتاريخ، وجندت لذلك ليس فقط الإعلام الإسرائيلي، بل معظم الإعلام العالمي خاصة الغربي.

وتبنت الصهيونية كل ما رأته مهما في تاريخ المنطقة، فأرجعت لليهود معظم التراث الفلسطيني من «الفلافل» والتطريز، إلى بناء الأهرامات في مصر. في حين أن موسوليني لم يتعد كرة القدم لينسبها إلى الطليان.

لقد توجت إسرائيل عنصريتها بسن قانون يهودية الدولة، الذي توج قانون «العودة» الذي يتيح لليهودي أينما كان الحق في الاستيطان في «أرض إسرائيل»، فجاء القانون الجديد ليعطي الحق في تقرير المصير لليهود فقط دون غيرهم في فلسطين.

أمران هامان أيضاً، لا بد من أخذهما بعين الاعتبار عند المقارنة بين الفاشية والصهيونية، الأول أن الوقت المتاح الذي توفر للفاشية لممارسة جرائمها لا يزيد عن عقدين، بينما تجاوز ذلك بالنسبة للصهيونية المئة عام، والثاني أن الصهيونية تجاوزت في ذكائها الفاشية بدرجات، فهي بعكس الفاشية المحافظة والأصولية، محافظة وليبرالية، ومتدينة وعلمانية، وتتحالف مع الأنظمة المتناقضة، يتسارع للاعتراف بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وتدعم زيلنسكي و«تصادق» بوتين، وتُطبع مع العرب وتقتلهم، ولا تجد حرجاً أو تناقضاً في كل ذلك.

المركزية الأوروبية تفرض ذاتها

يستخدم كثير من المحللين السياسيين المناهضين للاحتلال الإسرائيلي، مصطلح «الفاشية» لوصف التحولات السياسية والاجتماعية الذاهبة بالنظام الإسرائيلي نحو اليمين. فالمجتمع الإسرائيلي كما يقولون، وكذلك النظام السياسي فيها، يذهبان أكثر بإتجاه «الفاشية». في ذلك شيء من الصحة بالتأكيد، لكن استخدام الفاشية كدليل على الإمعان في التطرف والعنصرية، يشير إلى تأثر واضح بالمعايير الاوروبية والغربية في الحكم على النظم السياسية والفكرية.

إذا كانت الصهيونية تفوق الفاشية في عنصريتها وتطرفها وارهابها، فما الذي يجعل شرقيا هو ضحية مباشرة لها أن يقوم بوصفها بالفاشية، غير تأثره بالهيمنة الفكرية التي فرضتها المركزية الغربية الأوروبية على بقية شعوب العالم.

لقد استطاعت المركزية الأوروبية، التي تنطلق من تفوق العرق الأوروبي الأبيض، أن تغرس لدى شعوب العالم، تفضيل الحضارة الأوروبية الغربية على سواها. واقنعت معظم مثقفي العالم وشعوبها، أن الغرب هو مركز العقلانية والقيم العلمية والأخلاقية، رغم أن أبشع جرائم العالم في التاريخ الحديث والمعاصر ارتكبها أوروبيون، الذين منهم الفاشيون والصهاينة، لكن ضحاياهم مختلفين.

صنعت المركزية الاوروبية أفكارنا عن الآخرين، وكذلك عن أنفسنا. فنحن الشرقيون نرى أنفسنا بعيون غربية، ونرى الغربيين والعالم بنفس العيون.

بِتنا نستخدم معايير الجمال الأوروبية، والمفاهيم الأوروبية، فنتحدث مثلا عن «اكتشاف» أمريكا، وكأنها كانت ضائعة في الفضاء عندما غزاها الأوروبي الأبيض. ونتخيل المسيح و مه مريم، تماما كما رسمهما الأوروبيون على شاكلتهم، ونعتمد مقياس الجريمة والإرهاب الذي وضعه الأوروبيون.

لقد تبنينا الخطاب الاستشراقي الغربي النمطي عن الشرق وعن العالم. فعندما نتحدث عن المجتمع الدولي لا يكون في ذهننا إلا الغرب... تختفي الصين والهند وأفريقيا وبقية العالم. وعندما نتحدث كأكاديميين عن المجلات العالمية، والجامعات العالمية، لا يأتي إلى ذهننا إلا المجلات والجامعات الأوروبية والأمريكية.

لقد فرض الغرب معاييره على بقية العالم، خاصة في الشرق، وفي كل المجالات. وكما قال وزير خارجية الهند، فإن الأوروبيين استطاعوا فرض رؤيتهم على الآخرين، حتى فيما يخص مشاكلهم، فمشكلة الأوروبي هي مشكلة غيره أيضاً، هي مشكلة عالمية، بينما مشكلة الآخرين، مهما كبرت تعتبر مشكلة محلية، لا تعني الأوروبيين ولا بقية العالم.

لا نسعى هنا إلى استبدال المركزية الغربية بمركزية شرقية مضادة، أو الأصولية الغربية بأخرى شرقية، والأنانية الغربية بأنانية شرقية. لكن اعتماد معايير الغرب، خاصة السياسية والأخلاقية منها من قبلنا، تعبر بوضوح عن تسليم للهيمنة الفكرية الغربية ذات الجوهر العنصري.

لو أردنا الموضوعية في المقارنة بين الفاشية والصهيونية، فلن نجد فوارق جوهرية بينهما، لا في الحاضنة الفكرية القومية الاوروبية، المبنية على التفوق العنصري الأوروبي، ولا فوارق في نوع الجرائم التي ارتكبتها... الفرق الجوهري الوحيد هو «نوع» الضحية، فالفاشية ضحاياها من الاوروبيين «المتحضرين» البيض، بينما ضحايا الصهيونية هم الفلسطينيون والعرب والشرقيون إجمالاً.

تعدد الأقطاب.. تعدد المعايير

يسير العالم الآن بإتجاه تعدد الأقطاب. يتطلب هذا السعي لاعتماد أدوات وآليات ومقاربات مختلفة، تؤدي إلى تعدد المعايير في التقييم السياسي والأخلاقي للأمور وللأحداث؛ فمن غير المنطقي أن يتغير النظام السياسي الدولي، ويبقى النظام الأخلاقي كما هو أحاديا وعنصريا. لذلك لا داعي للجوء إلى الفاشية لوصف الحالة الإسرائيلية، فهذا في بعض جوانبه يبدو كأنه تبرئة للصهيونية، وللفكر وللنظام الذي يتبناها.

في عصرنا هذا، وبعد تجربة الفلسطينيين والعرب والشرقيين وأحرار العالم لأكثر من مئة عام، مع الصهيونية فكراً وسلوكاً، فإن أحداً من هؤلاء ليس بحاجة لأكثر من الصهيونية نفسها كمقياس للتطرف والإرهاب والعنصرية واللا إنسانية.

الغرب والصهيونية.. والقيم المشتركة

يكرر الزعماء الأمريكيون والغربيون إجمالاً، أن بلدانهم تتشارك مع إسرائيل في القيم، وكأن أحداً ينكر ذلك. ومن شدة إعجاب هؤلاء الزعماء بالصهيونية، يتحيَّنون الفرص للتأكيد على أنهم من مؤيديها، أو أنهم صهاينة، بصريح العبارة وبالفم الملآن.

ضمن هذا السياق، يقرر الطرفان، الغرب الإمبريالي والصهيونية، انتماءهما للعالم «المتحضر»، وينكرون ذلك على الآخرين، الذين يُصنفون عندما يقتضي الأمر، وتحين الفرصة، بالبرابرة والمتخلفين. ومن البديهي، أن ما ينطبق على أبناء العالم «المتحضر»، لا يمكن أن ينطبق على غيرهم، وما يجوز لهم لا يجوز لغيرهم. ومن هنا نصرخ نحن، ويصرخ كل الذين لم تتح لهم فرصة الانتماء إلى العالم المتحضر، بأن الغرب يكيل بمكيالين، أحياناً لنتهمه بذلك ونحرجه، وأحيانا أخرى للفت انتباهه إلى ذلك، وكأننا نعتقد أنه غير مدركٍ لهذه «الكبيرة» التي يقع فيها، أو أنه يخجل من هذا التصرف، وهو -أي الغرب والصهيونية- يعتبر أن الكيل بمكيالين هو من متطلبات كونه عنصرا متحضرا يختلف بالطبيعة عن الآخرين.

وصف الرئيس الأمريكي بايدن، في رسالة وجهها إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو، العملية التي قام بها شاب فلسطيني في مستوطنة النبي يعقوب بالقدس،[17] وأدت إلى مقتل سبعة مستوطنين إسرائيليين، بأنها «اعتداء على العالم المتحضر»... من نافل القول أن هذه العملية جاءت في أعقاب عملية للجيش الإسرائيلي في مخيم جنين، قتل فيها الجيش أحد عشر فلسطينيا، لم يكن لبايدن فيها أي رأي، كما لم يكن له أي رد فعل، في كل العمليات التي تقوم فيها إسرائيل بقتل فلسطينيين.

بايدن، لا يرى في هجوم المستوطنين على المخيم أي شيء غير طبيعي، بينما ينزعج عندما يثأر المخيم لشهدائه، رغم ما يحمله تاريخ العلاقة بين المستوطنة والمخيم في فلسطين، من ظلم وعدوان وغياب لكل ما هو إنساني. فالرئيس الأمريكي، لا يكترث إلا عندما يكون «الاعتداء» على العالم «المتحضر»، الذي تمثله الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموما. أما العالم «الآخر» غير المتحضر «المتخلف»، فهو لا يخضع لنفس المعايير التي تنطبق على الغرب.

17 كانت تلك العملية في 27 يناير 2023

الغرب والعنصرية

لا يمكن لأحد إنكار التقدم الذي أحرزه الغرب في كثير من المجالات، كما أن الأنظمة والقوانين التي يطبقها داخل بلدانه، تستحق في كثير منها التقدير والإعجاب، لكن المشكلة تكون عندما يقترن ذلك بالإمبريالية والتسلط والسعي للهيمنة، حيث يوظف ذلك بطريقة عنصرية يتم فيها اضطهاد الآخر، وتبرير ذلك الاضطهاد، بحيث تتم ممارسته بضمير «مرتاح».

لكن المشكلة الأساسية، تكمن في الموقف العنصري الذي يتخذه الغرب من الآخر، الذي تحول تلك العنصرية دون فهمه جيدا. فالغرب لا يعتبر أن الأخلاق والإنسانية والمساواة والعدل قيم تنطبق على الآخرين. فضحايا الحرب في أوكرانيا التي جند لها الغرب كل إمكانياته، لا يشبهون ضحايا الحرب في العراق وافغانستان وفلسطين، وكل ضحايا الحروب خارج العالم الغربي.

أما الأمن المطلوب للإسرائيليين والأوروبيين والأمريكيين، فهو ليس مطلوباً للفلسطينيين وللعرب وللروس وغيرهم من غير الغربيين. والمساعدات التي تقدم لأوكرانيا، لا يستحقها ضحايا الزلازل في سوريا وحتى تركيا العضو في حلف الناتو.

لقد أظهر الموقف الغربي من اللاجئين الأوكرانيين «الأوروبيين المتحضرين»، عنصريته تجاه اللاجئين من آسيا وأفريقيا، وأظهرت المواقف الغربية من تقديم المساعدات لضحايا الزلازل في سوريا وتركيا عنصريته في هذا المجال أيضا، كذلك فعلت تصرفات الغرب مع لقاح كورونا، الذي حرمت منه الشعوب الفقيرة إلى حد بعيد، بعكس بلدان الغرب الغنية.

ومن أجل أن يحافظ الغرب على «طهارته» الأخلاقية، فإنه يحاول أن يبعد عن أراضيه، ما يمكن أن يمس بسمعته في مجال حقوق الإنسان. فأمريكا، على سبيل المثال، تقوم بفتح سجون لها في دول عديدة خارجها (غوانتانامو وغيره)، حيث تمارس التعذيب كما يحلو لها، متحللة من أي رادع قانوني أو أخلاقي. وهي كذلك تنشئ المختبرات البيولوجية الخطيرة خارجها، حتى تكون بعيدة عن الأضرار الصحية «والأخلاقية».

الغرب «بلطجي»

يعتبر الغرب الإمبريالي، وخاصة الولايات المتحدة، أن الحق هو القوة. وأن تحقيق «المصالح» يبرر كل شيء. لقد حولت الإمبريالية ومعها الصهيونية، العدوان على الآخرين إلى «مهنة»، وتحول التسلط إلى نوع من الاحتراف.

تتطلب بلطجة الغرب على «الآخر» شيطنته. في القرن الماضي تمت شيطنة الإشتراكية والاتحاد السوفياتي. منذ مطلع هذا القرن، وقبل ذلك أيضا، تمت شيطنة الإسلام دينا وثقافة وبشرا. ورُبط الإرهاب بالإسلام. ويجري النظر إلى شعوب الشرق بدونية، حيث يعتبر الاعتداء على أراضيها وممتلكاتها ومقدساتها، أو خطاب الكراهية ضدها، والتحريض عليها، وكأنه أمر طبيعي، خاصة إذا صدر من قبل الغرب «الأرقى».

هذا جرى تاريخياً مع الأفارقة، ومع الشعوب الأصلية في أمريكا واستراليا ونيوزيلندا، والآن يجري مع شعوب روسيا الاتحادية، والصين التي تم إلصاق فايروس كورونا بها «الفايروس الصيني».

في سياق «البلطجة» التي يستخدمها الغرب لتحقيق مصالحه تُستثنى الأخلاق، وكل القيم التي قد تشكل عائقا أمام ذلك. كل المؤامرات هنا واردة. والكذب من أرفع شخصياته على أهم المؤسسات الدولية مقبول، مثلما جرى عندما كذب كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت، على الأمم المتحدة، من أجل تبرير العدوان الأمريكي على العراق.

الغرب والصهيونية.. وحدة حال

لم تخف الصهيونية يوما ارتباطها العضوي بالاستعمار الغربي، حيث وضعت نفسها معه استراتيجيا وحضاريا منذ اليوم الأول، وأظهرت عنصريتها خاصة تجاه الشرق، وفاخرت بمشاركتها له في القيم. كان ذلك، رغم أن الصهيونية تدعي أنها نشأت من أجل حماية اليهود من «اللاسامية»، فوجدت نفسها في حلف مع أشد اللاساميين وضوحاً.

أهم ما يجمع الصهيونية بالإمبريالية الغربية، هو العنصرية المستندة إلى التفوق العرقي

والديني، وتموضعها الحضاري معه ضد الآخر، وخاصة الشرق «المتخلف» واحتقارها له. هذا لم يكن ضمنا بل جاء علنا في تصريحات كثيرة للقادة الصهاينة.

من الجانب الغربي، ربما كان أوضح حديث في هذا المجال لرئيس الوزراء البريطاني الأشهر تشرشل، الذي أوضح إنه لا يؤمن أن ظلماً وقع على الهنود الحمر، لأن البيض «أرقى وأوسع حكمة». كذلك كانت نظرته للمسألة الفلسطينية، تعتبر أن اليهود عرقاً أرقى، وبالتالي يحق لهم احتلال فلسطين.

أما على الجانب الصهيوني، فعلى سبيل المثال، قال هيرتسل: «بالنسبة إلى أوروبا سنمثل جزءً من السد أمام آسيا، سنخدم في الخط الأمامي لندافع عن الحضارة ضد البربرية». أما جابوتنسكي فقال، «نحن اليهود ننتمي إلى أوروبا... ونحن ذاهبون إلى أرض إسرائيل أولا من أجل اراضينا القومية، وثانياً من أجل توسيع حدود أوروبا حتى نهر الفرات»... اكتفى بنهر الفرات لأن الخليج لم يكن مهما في ذلك الوقت. من جهته اعتبر نتنياهو عندما خطب بمناسبة أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أن «الحرب ضد الإرهاب الدولي ضرورية من أجل استمرار الحضارة الغربية». فهو اعتبر أن لاحتلال فلسطين بعداً حضارياً، إضافة إلى الأبعاد الأخرى.

من القيم التي تتشارك فيها إسرائيل مع الولايات المتحدة، كون أن كليهما هو استعمار استيطاني يقوم على التخلص من الشعب الأصلي... فالولايات المتحدة وغيرها من البلدان في «العالم الجديد»، جاءت إثر «اكتشاف» ذلك العالم، وكأن المكان لم يكن مأهولاً قطعيا، وكذلك فلسطين التي اعتبرها الصهاينة أرضا بلا شعب... هي «اكتشاف» أيضاً بشكل أو بآخر.

وتتشارك الولايات المتحدة وإسرائيل الحديث عن «طهارة» جيشيهما... فكل الجرائم التي ارتكبتها الولايات المتحدة والمهاجرون الغربيون الأوائل، من أيام الهنود الحمر.. مرورا بهيروشيما وفيتنام وكوريا وافغانستان والعراق وسوريا وغيرها هي من فعل الضحايا أنفسهم.. وكذلك فإن الجرائم التي يرتكبها الإسرائيليون، بسبب الفلسطينيين والعرب... لذلك تصر الدولتان على عدم جواز محاكمة أي جندي أمريكي أو إسرائيلي أمام محاكم غير الأمريكية والإسرائيلية.

كما تتشارك الدولتان في تحميل الضحايا مسؤولية الجرائم التي أرتُكبت بحقهم، وتطالبهم بتبني الرواية الأمريكية والإسرائيلية للأمور. أحد الحاخامات الإسرائيليين صرح عند قتل الجيش الإسرائيلي لكثير من الأطفال الفلسطينيين أثناء الانتفاضة الأولى في الثمانينات، بأن «الله لن يغفر للفلسطينيين أنهم اجبرونا على قتلهم».. هو يريد من الله أن يلاحق الضحايا أيضا ويتبنى الرواية الإسرائيلية.

ضحايا أمريكا أيضاً يتبنون روايتها؛ اليابانيون يعتبرون «سوء تصرفهم» هو سبب القنابل النووية في هيروشيما وناغازاكي... كذلك يفعل الألمان، في تبني رواية الأمريكان حول ما جرى في الحربين العالميتين.

العنصرية جوهر الداء

هذه القيم والثقافة المشتركة بين الإمبريالية الغربية والصهيونية، والمستندة أساساً إلى العنصرية والتفوق العرقي، واصرارهما على تمثيل العالم المتحضر، هي بالضبط ما يستخدمه الطرفان -برأي أدوارد سعيد- لتبرير وشرعنة الاستعمار والاحتلال واستغلال شعوب العالم وثرواتها. وهذا يفسر إصرارهما على إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 الذي صدر بتاريخ 10 نوفمبر 1975 الذي اعتبر أن الصهيونية شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري.

لهذا السبب، فإن العمل على قيام نظام عالمي خال من العنصرية بإيديولوجياتها المختلفة، هو حاجة ماسة للبشرية. وأي نظام عالمي جديد يلد بوجود تلك الإيديولوجيات، لا يمكن أن يكون إلا مولوداً مشوهاً.

العبر من حديث السيدة اورسولا[18] للإسرائيليين

كثيرون هم الزعماء الغربيون «وغير الغربيين» الذين أعربوا عن سعادتهم بمناسبة مرور خمسة وسبعين عاما على اقامة دولة إسرائيل على أنقاض فلسطين. لكن تصريح رئيسة المفوضية الاوروبية حول ذلك الموضوع، كان الأكثر لفتاً للنظر، بل وإثارة للاشمئزاز، من بين تلك التصريحات كلها.

ليس من السهل معرفة أسباب ذلك؛ فقد يكون راجعاً لما جاء في التصريح نفسه، أو إلى شخصية صاحبة التصريح، وهي المرأة الأولى التي تترأس المفوضية الاوروبية والتي عملت وزيرة للدفاع في المانيا قبل ذلك... أو ربما لما «يتمتع» به إسمها «اورسولا فون دير لاين» من خاصية تقع في منتصف المسافة بين الصعوبة و«الفخامة». للقارىء أن يحاول ترديد الإسم مرتين أو ثلاثة، وسيدرك صحة ما أقول.

قالت السيدة اورسولا... إن خمسة وسبعين عاماً قد مرت على «تحقيق الحلم» بعد «التراجيديا الأكبر في تاريخ البشرية» حيث أخيراً «بنى الشعب اليهودي دولته». وأضافت أن إسرائيل هي «الديمقراطية النابضة بالحياة في قلب الشرق الأوسط»، وهي التي جعلت «الصحراء تزدهر». واختتمت تغريدتها بالقول أنه «بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي خمسة وسبعين عاماً من الصداقة»، وأنهما، أي إسرائيل والاتحاد الأوروبي، «ولدا ليكونا صديقين وحليفين»، وأنهما يشتركان في «الثقافة والقيم والمواطنين الذين يحملون جنسية كليهما»... وأبلغت الإسرائيليين بالوقوف المطلق للإتحاد الأوروبي مع إسرائيل عندما اختتمت مخاطبتها لهم بالقول «حريتكم.. حريتنا».

رغم أن السيدة أورسولا تشغل منصباً سياسياً هو الأرفع في الإدارة الأوروبية، إلا أن تصريحها هذا كان أقرب إلى الشعر والغرام، منه إلى تصريح في السياسة. ربما لا بأس في ذلك، فالسيدة أورسولا كانت قبل رئاسة المفوضية الاوروبية وترؤسها وزارة الدفاع الألمانية وزيرة «للأسرة»، حيث نجحت في ذلك المنصب أيما نجاح، إذ استطاعت إنجاب سبعة أبناء خلال اثني عشر عاماً فقط.

عودة إلى تصريحها، تحدثت «الرئيسة» الأوروبية عن تحقيق «الحلم»، وهو الحلم المشترك

18 أورسولا فون ديرلاين رئيسة المفوضية الأوروبية

لأوروبا الإمبريالية والحركة الصهيونية في إنشاء إسرائيل.

لكنها لم تقل ان تحقيق هذا الحلم، جاء على حساب تبديد حلم لشعب بأكمله هو الشعب الفلسطيني، ليس فقط في اقامة دولته المستقلة، لكن حلمه في مجرد أن يعيش على أرضه مثل بقية «خلق الله».

يبدو أن السيدة أورسولا لا ترى في الأمر إلا وجهاً واحداً. أو، ما دمنا نتحدث عن اللغة الشعرية لتصريحها، لا تقرأ من بيت الشعر إلا «صدره»، مع أن الجوهر يوجد في «العجز» على الأغلب. لذلك هي لم تنظر إلى ما جرى في فلسطين خلال المئة عام الماضية، إلا من الزاوية الصهيونية والأوروبية الإمبريالية.

وضمن ذلك المنهج الذي لا ترى فيه السيدة أورسولا إلا جانباً واحداً من الموضوع، قالت إن تحقيق «الحلم» الصهيوني جاء بعد «التراجيديا الأكبر في تاريخ البشرية». تحدثت عن التراجيديا «الأكبر» التي حلت باليهود في المانيا، لكنها لم تتحدث عن الفاعل الذي اقترف تلك الجريمة وتسبب في تلك التراجيديا. السيدة أورسولا غيّبت الفاعل، ولم تذكر أن أوروبا استحضرت نائباً له، نائب فاعل، الذي هو الشعب الفلسطيني في هذه الحالة، ليتحمل وزر ما اقترفه الفاعل الحقيقي... رحم الله أجداد السيدة أورسولا وأجدادنا جميعاً، فالرحمة تجوز على الفاعل ونائبه.

لم تنس السيدة أورسولا تكرار «المعزوفة» التي يرددها معظم ساسة الغرب، وهي أن إسرائيل «الديمقراطية النابضة بالحياة في قلب الشرق الأوسط»، رغم كل ما تقترفه في فلسطين وفي «أكناف» فلسطين. وبإضافتها «الشعرية» أن إسرائيل جعلت الصحراء «تزدهر»، نسيت أن تذكر أن إسرائيل دمرت ما يزيد عن خمسمئة قرية ومدينة في فلسطين، وأنها دمرت البيئة والبشر من خلال مشاريعها الاستيطانية، وأنها ما زالت تهدم القرى التي يعيش فيها «مواطنوها» البدو في النقب الصحراوي وغير النقب حتى أيامنا هذه.

في ختام كلمتها أكدت السيدة أورسولا المؤكد، وهو أن أوروبا وإسرائيل ولدتا لتكونا صديقتين وحليفتين، وأنهما تشتركان في الثقافة والقيم والمواطنين حاملي الجنسيات المزدوجة الإسرائيلية والأوروبية. جيد وصادق هذا التأكيد... فربما كان ذلك مفيدا لاولئك السياسيين أو المثقفين عندنا الذين ما زالوا يراهنون على إمكانية الفصل بين

أوروبا الإمبريالية وإسرائيل، وما زالوا يشكون في أن إسرائيل والحركة الصهيونية هي وليدة النظام الامبريالي الأوروبي- الأمريكي.

ثم طمأنت السيدة المحترمة الإسرائيليين بتأكيدها على المصير المشترك لإسرائيل وأوروبا، وذلك عندما خاطبتهم -أي الإسرائيليين- قائلة «حريتكم حريتنا». هي في هذا محقة، فكلا الغرب الامبريالي وإسرائيل هما أساس النظام العالمي الذي يعتاش على الحروب وإبادة الشعوب وإفقارها.

السيدة أورسولا «المغرومة» بإسرائيل، والمدركة لأهمية وواقع الترابط الأوروبي والغربي عموماً بها، لا تشكل حالة شاذة بين السياسيين، وكثير من النخب في الغرب، في مشهد جعله شدة «الغرام» خالياً من أية دبلوماسية أو «تلطيف». هذا لا ينفي بالطبع وجود غربيين إنسانيين متضامنين مع قضايا الشعوب المستضعفة في العالم، ومناهضين لسياسات بلدانهم، فحديثنا هنا يتعلق بأولئك المتساوقين مع السياسات الرسمية.

عندما نتحدث عن الإنحطاط الأخلاقي في الغرب الامبريالي، فإن ذلك لا يعني أننا نرى في الشرق حالة أخلاقية «وردية». فتلك «الحالة» الموجودة لدى السياسيين الغربيين، أو كثير منهم، يوجد شبيه لها بشكل أو بآخر لدى كثير من سياسيي الشرق أيضاً.

إن نظرة بسيطة للجانب الأخلاقي في تصريحات السيدة اورسولا، كنموذج «فاقع» للأخلاق السياسية في الغرب، مقارنة مع ما يجري في الشرق، تظهر الفرق الكبير بين الحالتين من حيث ارتباط الحالة الأخلاقية في الغرب بعنصرية تجاه الآخر، خاصة تجاه شعوب الشرق التي تتميز بكونها بعيدة عن العنصرية، بل إنها تبالغ أحياناً في احترام الآخر على حساب الموقف من الذات.

إن الانحطاط الأخلاقي لدى السياسي الغربي، هو انحطاط الواعي والناضج والمدرك لما يفعل، والمنسجم مع استراتيجيته المتمثلة عادة في الهيمنة على الشعوب المستضعفة. بينما يكون ذلك غالباً لدى الشرقي انحطاط الجاهل و«الأرعن» والمراهق، والخارج عن أي سياق.

كلمةٌ أخيرة للسياسيين الأوروبيين الذين هم على شاكلة السيدة اورسولا. إن الحالة المرضية التي سببتها أفعال الأجداد، لا تعالج بالإمعان في السير على نفس النهج. إن

تغيير الضحية لا يشكل وصفة جيدة للتخلص من العقد النفسية..وكلمةٌ ما بعد الأخيرة، في حالة السيدة أورسولا.. ما يمكن كتابته هو أقل بكثير مما يمكن قوله.

الصهيونية المغيبة في أوكرانيا

عندما أرجع الرئيس الروسي بوتين أسباب «العملية» العسكرية في أوكرانيا إلى أفعال النازية الجديدة هناك، ومن ورائها الإمبريالية «الانجلو ساكسونية»، كان ذلك - برأينا - جزءا من الحقيقة، ولم تكن الحقيقة كلها. الجزء الآخر الذي تم «تغييبه» هو الصهيونية في أوكرانيا، ومن ورائها إسرائيل والصهيونية العالمية.

لا أظن أن دور الصهيونية في روسيا وأوكرانيا، وقبل ذلك في الاتحاد السوفياتي، يخفى على رئيس ذكي كبوتين، قضى جزءا كبيرا من حياته ضابطا في المخابرات السوفياتية. كما أن اتهامه للنازية في أوكرانيا دون غيرها مسألة مفهومة، فالنازية هي التي قتلت من السوفيات أكثر من عشرين مليونا في الحرب العالمية الثانية، ووصلت جيوشها إلى ابواب موسكو، واتهامها من قبل بوتين ضروري لحشد الشعب الروسي خلفه، وإظهار مدى جدية التهديد لروسيا ومدى أحقية الذهاب إلى العمل العسكري لمواجهته، كذلك فإن النازية تستحضر الانتصار السوفياتي (الروسي) عليها وتذكر الروس بالنصر والكرامة القومية.

أما تغييب الصهيونية، أو القفز عن دورها في أوكرانيا فهو خاضع لاعتبارات عديدة، اهمها برأينا محاولة «تحييد» إسرائيل في هذا الصراع، أو على الأقل إبقاء الدور الإسرائيلي في دعم أوكرانيا بحده الأدنى. والتقاطعات و«التفاهمات» التي يحرص بوتين على الحفاظ عليها مع إسرائيل في بعض الملفات الدولية وخاصة في سوريا. وكذلك العلاقات أو «بقايا» العلاقات التي تربط بوتين بالأوليغارشة اليهودية المؤثرة في روسيا نفسها.

«النازية» في أوكرانيا

يطلق وصف النازية الأوكرانية على القوميين الأوكران بزعامة ستيبان باندیرا، الذين سعوا «لتحرير» أوكرانيا من البولنديين ومن السوفيات. ورغم تبني تلك الحركة للأفكار النازية والفاشية واعجابها بهتلر وموسوليني وفرانكو، وتعاونها أثناء الاحتلال النازي الألماني مع القوات المحتلة ضد الاتحاد السوفيتي، وارتكابها للكثير من المجازر بحق السوفيات والبولنديين واليهود والأوكران غير الموالين لهم، إلا أنها بدلت تحالفاتها السياسية وأصبحت بعد هزيمة المانيا النازية أقرب إلى «التعاون» مع المخابرات البريطانية والامريكية.

يتشارك اليمين القومي المتطرف في أوكرانيا مع النازية في التعصب القومي، وفي إرهاب الأجانب، ومعاداة الشيوعية والروس بمن فيهم أولئك الذين يشكلون جزءا من أوكرانيا نفسها، لكنهم على الأقل في أوكرانيا المعاصرة ليسوا ضد اليهود، ولا ضد المثليين الذين اتسمت النازية التقليدية بمعاداتهم، فالقوميون الاوكرانيون يحاربون تحت قيادة رئيس يهودي و«متعاطف» مع المثليين وينتظر الفرصة المناسبة لإقرار القوانين التي تتيح لهم «الزواج» حسب ما تقتضيه «المثل» الليبرالية الجديدة.

مكتبة
t.me/soramnqraa

الصهيونية في أوكرانيا

على الرغم من التقاطعات الكبيرة بين النازية والصهيونية، من حيث العنصرية المبنية على التفوق العرقي، وكون كلتيهما وليدة «الحضارة» الغربية، وتشاركهما ولو مصادفة حتى في جنسية مؤسسي الحركتين، حيث هرتسل وهتلر نمساويان، والتشابه الكبير في ميل الحركتين لاستخدام العنف، إلا أن الجرأة في الحديث عن النازية اكثر منها عندما يتعلق الأمر بالصهيونية، فالاختلاف بينهما ليس فقط في كون النازية هُزمت في الحرب العالمية الثانية بينما «نجحت» الصهيونية، إنما الفرق أساساً في نوع الضحية عندهما، حيث ضحايا النازية من الأوروبيين بينما ضحايا الصهيونية من الفلسطينيين والعرب الشرقيين... فالفرق هنا بين النازية والصهيونية ليس في حجم الجرائم المرتكبة، إنما في نوع الضحية التي مورست وتمارس عليها تلك الجرائم.

الوجود اليهودي في أوكرانيا قديم جداً، وهو وجود كبير نسبياً اذا ما قورن بروسيا وبقية جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، ففي حين كانت نسبة اليهود في المدن الروسية الأساسية كموسكو وسان بطرسبرغ، واليهود عادة سكان مدن، بين ثلاثة إلى أربعة بالمئة من السكان، كانت في اوديسا وكييف تصل إلى اثني عشر بالمئة.

وتعتبر أوكرانيا مكانا مهما من ناحية دينية لليهود بمدارسهم المختلفة «الحريديم والحسيديم»، حيث تأسست الأخيرة في مدينة اومان الأوكرانية، التي يحج اليهود اليها في راس السنة العبرية لزيارة قبر الحاخام ناخمان، الموجود في تلك المدينة.

كما أن النشاط الصهيوني بين اليهود الاوكرانيين قديم، إن لم يكن الأقدم بين يهود العالم؛ فأول حركة استيطانية صهيونية «أحباء صهيون» اسسها موسى ليلنبلوم في مدينة اودسا

عام 1882، وهي الحركة التي قامت ببناء مستوطنتي روحوبوت والخضيرة في فلسطين في تسعينات القرن التاسع عشر.

كما أن العديد من زعماء الحركة الصهيونية الأوائل هم من اليهود الأوكران، ويكفي أن نشير هنا إلى أسماء مثل جابوتنسكي مؤسس التيار الأكثر يمينية في الحركة الصهيونية وموشيه شاريت ثاني رئيس حكومة وليفي اشكول الرئيس الثالث للحكومة، وغولدا مائير رئيسة الحكومة وموشيه ديان، ومردخاي نمير الذي شغل منصب رئيس بلدية تل أبيب والأمين العام للهستدروت. في الوقت الراهن، حيث فولودومير زيلنسكي رئيساً لأوكرانيا، وهو اليهودي الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية، ويتحدث العبرية، وعاش -كما يقال- في مستوطنة جفعات عوز بالقرب من ام الفحم، وساعدته في الوصول إلى الرئاسة، ودعم حملته الانتخابية، وهو الممثل الهزلي الذي لم يعمل بالسياسة مرة واحدة في حياته، الاوليغرشية اليهودية الأوكرانية، وفي مقدمتها الملياردير اليهودي الصهيوني الأوكراني ايغور كولومويسكي رئيس الجالية اليهودية في أوكرانيا، وعضو المجلس الأوروبي للجاليات اليهودية ورئيس ذلك المجلس قبل ذلك.

بالإضافة إلى رئيس الجمهورية زيلنسكي كان رئيس حكومته فلاديمير غروسمان يهودياً أيضاً، وكذلك مدير مكتبه أندريه يرماك، والعديد من الوزراء والسياسيين المتنفذين في الدولة.

من المهم هنا الإنتباه إلى الدور الكبير الذي لعبته الحركة الصهيونية، سواء تلك التي كانت في أوكرانيا وفي عموم الاتحاد السوفياتي، في تدمير الاتحاد السوفياتي نفسه. لقد كان دورا كارثيا وتدميريا وحتى مستغربا إذ بعد سبعين سنة من الإشتراكية وحكم الحزب الشيوعي، بقيت الحركة الصهيونية بهذه القوة والنفوذ.[19]

السياسات الصهيونية لحكومة زيلنسكي

أظهر الاعلام الأوكراني وكذلك الغربي، حساسية شديدة تجاه القضايا التي تهم اليهود، أكثر من تلك التي تهم الأوكران أنفسهم، حتى في خضم الحرب التي يفترض أن ضحاياها بالأساس هم الأوكرانيون. ذلك ليس غريبا حيث تملك الاوليغارشية اليهودية الأوكرانية

19 للمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر «النشاط الصهيوني في الاتحاد السوفياتي وانعكاسات ذلك على إسرائيل وفلسطين»، اياد البرغوثي، مجلة «قضايا»، عدد 5 نوفمبر، 1995، القدس.

الكثير من التأثير على وسائل الإعلام.

فعلى سبيل المثال، عندما ضرب صاروخ روسي برج الاذاعة والتلفزيون في كييف ركز الاعلام على أن البرج يقع ليس بعيدا عن مركز «بابين يار» لإحياء ذكرى ضحايا «المحرقة» مما أثار «ذكرى أليمة لدى يهود العالم».

كما ركز الاعلام على الصاروخ الذي سقط «على بعد 160 كم فقط» من مدينة اومان، وهي المدينة الأوكرانية التي يحج إليها عدد كبير من اليهود في العالم. من الملفت للنظر هنا أن الاعلام اعتبر سقوط الصاروخ «بالقرب» من النصب التذكاري للمحرقة أهم من سقوطه فوق البرج مباشرة، واعتبر أن إثارة ذكرى الألم عند اليهود اهم من الألم نفسه عند الاوكران، كما اعتبر ذلك الاعلام أن أقرب شيء مهم لسقوط الصاروخ هو مدينة اومان التي تبعد 160 كم عن مكان سقوط الصاروخ.

لقد أظهر زيلنسكي في خطابه في الكنيست الإسرائيلي حقيقية توجهاته «الصهيونية» نحو إسرائيل، فتطرق إلى ما يجمعها مع أوكرانيا، فقال «تشترك إسرائيل وأوكرانيا في قيم وتحديات الأمر الذي يتطلب تعاوناً فعالاً بينهما».

ولكي لا تبقى كلماته عامة، وحتى يكون مفهوما اكثر في أروقة الكنيست، استعان بكلمات غولدا مائير (الأوكرانية) التي قالت «نحن نريد أن نعيش لكن جيراننا يريدوا أن يرونا أمواتاً»، وذكر الإسرائيليين بأن «هناك الكثير من الأوكرانيين الذين خدموا إسرائيل والآن جاء دوركم... لقد انقذنا اليهود قبل ثمانين عاماً وحان الوقت أن تنقذونا».

لم يكتف زيلنسكي بالدعم الذي قدمته إسرائيل لأوكرانيا، سواء في المجال المدني كمساعدات اقتصادية وطبية (مستشفى ميداني)، أو في المجال العسكري وإن كان عبر دولة ثالثة، ولم يراعي «حساسية» الموقف الإسرائيلي تجاه ما يجري في أوكرانيا نتيجة وجود مئات الاف اليهود الروس والاوكران في إسرائيل، ونتيجة «خصوصية» العلاقة مع روسيا، ولم يقدر كثيراً أن «وعد» بوتين بعدم قتله جاءه عبر نفتالي بينت رئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه، فاستمر في حث إسرائيل على تقديم المزيد لأوكرانيا كما يفعل مع بقية دول الغرب.

الصهيونية وأوكرانيا

أهم ما تستثمره إسرائيل في الحرب الدائرة في أوكرانيا هو هجرة ما تبقى من يهود في البلدين، أوكرانيا وروسيا إليها، وهو ما جرى وما زال يجري. وأوضح ما يريد الغرب من أوكرانيا، هو أن تكون إسرائيل ثانية في أوروبا الشرقية والبلقان، تكون أداة للهيمنة على المنطقة السلافية وخاصة روسيا، كما تفعل إسرائيل بالنسبة للشعوب العربية وشعوب الشرق الأوسط.

إن إصرار حكام أوكرانيا على «تحررها» لا يعنون به إلا ابتعادها عن الروس والارتماء أكثر في أحضان الغرب، الذي يريد أوكرانيا «صهيونية» أكثر مما يريدها «نازية» لأنها ستكون أكثر نجاعة في تحقيق أهدافه.

من المهم أن ندرك الآن، ويدرك الروس قبلنا وفي مقدمتهم الرئيس بوتين، وأظنه يدرك، أن الدور الصهيوني في روسيا الاتحادية لا يقل «كارثية» عن ذلك الدور الذي لعبته في الاتحاد السوفياتي... بل برأيي المتواضع، فإن عداء الصهيونية لروسيا السلافية الاورثوذكسية، هو أكثر عمقاً من عدائها لروسيا الإشتراكية، وذلك لاعتبارات تاريخية معقدة، واستمراراً لدور الصهيونية كذراع طويل وفعال للإمبريالية الغربية.

الفصل الثامن

"الفلســطينِـزم"...
الفقه المعاصر للتحرر

غزة تعيد صياغة العالم أخلاقياً

ليس من الحكمة الكتابة في مسألة متحركة كتلك الحرب التي تجري على غزة اليوم، إذ أن كثيراً من الاستخلاصات والاستنتاجات تترتب بالضرورة على مجريات الميدان. لكن ذلك إن حدث لاعتبارات معينة، فمن الهام جداً أن لا يخضع الكاتب لرغبة الجمهور، الذي غالباً ما يطالبه بالتحول إلى «نبي» يخبره بنتيجة الحرب، ويريحه من سؤال القلق الذي يؤرقه طيلة الوقت. وعليه أيضا أن يذهب إلى تلك الأبعاد والجوانب التي باتت واضحة، والتي لن يغير استمرار الحرب إلا في جعلها أكثر وضوحا، وهو ما ينطبق على الهزيمة الأخلاقية المكتملة الأركان لإسرائيل، وللنظام الغربي عموماً.

لا شك أن البعد الاستراتيجي لأي حرب، هو الأكثر أهمية وتأثيراً. لكن الخوض فيه فيما يتعلق بالحرب على غزة ما زال مبكراً، رغم اتضاح الكثير من ملامحه، فهو يتطلب انتظار النتائج النهائية لتفاعلات الميدان، أما البعد الأخلاقي والقيمي لهذه الحرب، فهو يكتسب أيضاً أهمية قصوى واستثنائية، نظراً لأن مدلولاته تتجاوز الصراع الدائر الآن في غزة و«أكنافها»، لتصل إلى الأسئلة الكبرى المتعلقة بلا أدنى مبالغة، بطبيعة النظام العالمي المأمول، وبحقائق الحاضر والمستقبل للبشرية عامة.

ما يجري في غزة الآن، يعيد الأشياء إلى بداياتها وإلى أسئلتها الأساسية والكبرى، ليس فقط فيما يتعلق بفلسطين وقضيتها، وإسرائيل و«ملابساتها»، ولكن أساساً بالغرب ونظامه وقيمه، بل و«منجزاته»، حتى في أمور بدت للعالم ولفترة طويلة، إنسانية مثل حقوق الإنسان والقانون الدولي. ما يجري يضع كل علامات الاستفهام، بل في حقيقة الأمر يزيل كل تلك العلامات، حول الجانب الأخلاقي في حضارة الغرب، فيظهره على حقيقته عارياً، تلك الحقيقة التي كادت أن تختفي خلف «غبار» التقدم والتكنولوجيا والعولمة.

غزة الآن، تحفز فينا ليس فقط الرغبة، بل ضرورة إعادة النظر في كل ما يتعلق بالغرب وحضارته، من موضوع «النهضة» إلى العالم «الجديد» والحروب الاستعمارية والعبودية ومفاهيم الحق والعدل والأخلاق والإنسانية وحتى السلام.

أخلاقياً، أظهرت غزة «العالمَ الحرَ» كما ولدته أمه، وكشفت أزمته، وأبرزت ما في "حضارته» من مخاطر على البشرية؛ «مفهوم» دعم الغرب لإسرائيل سياسياً، لكن

تبريره لكل هذه الجرائم التي ارتكبتها في غزة بحق آلاف الأطفال والنساء والشيوخ، بل وتشجيعها للإبادة الجماعية والتطهير العرقي بحق الفلسطينيين، تجاوز كل منطق. أبطل تأييد الغرب لإسرائيل قدرته على التمويه والتمثيل، وأفقده «حرصه» على إخراج المشاهد بطريقة تظهر «تفوقه» الأخلاقي.

أراد القادة الغربيون إظهار السابع من أكتوبر وكأنه يوم خارج التاريخ، لم يكن شيء قبله، ولم يحدث شيء بعده. توافدوا إلى إسرائيل، من أكبرهم بايدن إلى أصغرهم (يصعب تحديده) ليظهروا تضامنهم معها، وليؤكدوا حقها في «الدفاع عن النفس» (إبادة الفلسطينيين)، وليجتمعوا مع أهالي «المخطوفين» لإبداء التضامن واكتساب البركة، وكأن مليون فلسطيني دخلوا المعتقلات الإسرائيلية منذ 1967، (إذ لا حاجة الآن لذكر ما كان قبل ذلك)، كان ما زال منهم في السجون حوالي الستة آلاف في يوم السابع من أكتوبر، وأضيف لهم آلاف كثيرة من بعده، هم ليسوا بشراً.

ان القول بأن النظام الغربي بلا أخلاق لا يمثل كل الحقيقة، فالمصيبة أنه إضافةً لكونه كذلك، هو انتقائي وعنصري و«استخدامي» في مواقفه «الأخلاقية». ففي أوكرانيا مثلا ادعى أن أخلاقه لا تسمح له إلا بالوقوف مع أوكرانيا التي تتعرض «لعدوان» روسي، وأصدرت محكمة الجنايات الدولية، كأحد أدوات النظام الغربي، قرارا بتوقيف الرئيس بوتين بتهمة الترحيل غير القانوني للسكان والأطفال الأوكرانيين، بينما لا ترى المحكمة كما يبدو ترحيلا للسكان في غزة، ولا حتى نقلا لهم، أو ربما تعتبر أن الترحيل بالقصف «السجادي» الجوي والبري والبحري وإبادتهم يدخل في دائرة القانون.

من الواضح أن النظام الغربي الذي وصل في عنصريته وتنمره «الأخلاقي» إلى درجة حرصه على أن «يترفّع» عن ارتكاب جرائمه ذاتيا، إلا عند الضرورة القصوى، وأصبح يصنع أدواته «الإجرامية» من الشعوب المقهورة ذاتها، أو من تلك التي لا يهمه مصيرها ما دام ذلك يصب في مصلحته النهائية. هذا ينطبق على استخدامه لداعش، والشركات الأمنية، كما ينطبق على استخدامه لأنظمة تابعة كما هو الحال في أوكرانيا وكثير من دول الشرق، وجد أن الأمور تحتاج للتدخل «الشخصي» والمباشر عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، فجاءت بوارجه وقواته حتى قبل بدء المعارك.

ولكي لا تُبعدنا هذه الصورة البشعة للنظام الغربي عن الصورة الإيجابية العظيمة للملايين

من شعوب الغرب، فإن اعدادا متزايدة من تلك الشعوب، خاصة الشباب، تكتشف حقيقة انظمتها وحقيقة إسرائيل، وتتمسك بموقفها الإنساني تأييداً لخلاص الفلسطينيين من هذا «الكابوس»، الذي مثل دور الضحية لأكثر من قرن من الزمان، فجاءت أحداث غزة الأخيرة لتظهره بكل الوضوح الذي لا يترك مجالاً لأي شك. هذا التضامن الذي قام به أفراد في الماضي (ريتشل كوري مثلاً)، تقوم به الملايين في أمريكا وأوروبا ومختلف بلدان العالم هذه الأيام.

إسرائيل.. السقوط الأخلاقي

ما أن وقعت أحداث السابع من أكتوبر حتى فقد الإسرائيليون صوابهم. لم يعودوا حريصين على «تنميق» ردود أفعالهم وعلى شكل وصولها إلى العالم. كشفوا عن حقيقتهم وهذا لم يحدث لهم إلا في مرات نادرة، كان السابع من أكتوبر أبرزها. لقد أثبتت هذه المرات النادرة، أن إسرائيل المذعورة، هي إسرائيل الحقيقية.

في ذلك اليوم عاد الإسرائيليون إلى الجذور.. كياناً عنصرياً استعمارياً قائماً على التخلص من الشعب الفلسطيني تهجيراً أو إبادة، ويرى في وجود الفلسطيني نفياً لوجوده هو.

بعد ذلك اليوم مباشرة صرح نتنياهو أن الذين في غزة ليسوا من البشر، ووصفهم وزير دفاعه غالانت بالوحوش الآدمية، وقال إنه سيقطع عنهم الماء والغذاء والكهرباء وفعل، كما هدد وزير التراث الإسرائيلي بضرب غزة بالقنابل النووية.

هذا على مستوى التصريحات، أما على مستوى الإجراءات، فقد قامت إسرائيل بالتنكر لحرية التعبير التي حرصت طويلا على إظهار صورتها كممثل «للعالم الحر» في المنطقة؛ قتلت عشرات الصحفيين في غضون أيام، وأغلقت مكتب قناة الميادين، وهددت الجزيرة (ثم أغلقتها)، وأخذت بالتشويش على وسائل التواصل الإجتماعي ومراقبتها والحد من فعاليتها، وأخذ الجنود بالسؤال عن هواتف الفلسطينيين على الحواجز قبل السؤال عن هوياتهم لتفتيشها، وتمت معاقبة الكثير من الإسرائيليين، بمن فيهم عضوتي برلمان ابدتا تعاطفا مع ضحايا العدوان في غزة، وقامت بخصم راتبهما، تماما كما تفعل سلطات بعض بلدان العالم الثالث، تلك التي لا تفرق بين الدولة والنظام، أو بين المواطنة والموقف السياسي.

عسكرياً، ضربت إسرائيل غزة بكل مرافقها أمام الكاميرات وبلا أدنى مواربة؛ الأبراج السكنية والبيوت والمستشفيات والجامعات والمدارس التي تتبع في معظمها وكالة الغوث، والبنية التحتية وكل شيء... لم يبق شيء أو مكان له حرمة في غزة، فسقط الضحايا بالآلاف، أطفالاً ونساءً وشيوخاً في مناظر لا يمكن لآدمي مهما كان قاسي القلب أن يتحملها.

هذا ما يفعله النظام الإسرائيلي الآن في غزة، «تَفوُّق» في القتل يزداد حدة و«نجاعة» كلما أخفق في القتال. مما نشاهد، يبدو أن إسرائيل خدعتنا إذ اقنعتنا أن جيشها يقاتل، فتاريخه لا يتعدى القتل وارتكاب الجرائم. ويريد هذا النظام أن يقتنع الجميع بروايته وبتفوقه، ومن لا يفعل ذلك، سيكون موضوعاً «للشيطنة» من قبل إسرائيل والغرب و«توابعهما».

ومما يعمق من مسألة الانحطاط الأخلاقي في إسرائيل، وربما ما تتفرد به بين دول العالم، أن ذلك لا ينطبق على النظام السياسي وحده، بل يشمل كثيراً من النخب ومعظم المجتمع، نظراً للحالة الخاصة التي تكون بها ذلك المجتمع. ربما من أبرز الدلائل على ذلك، إضافة إلى جرائم المستوطنين في الضفة، تلك العريضة التي وقعها ألف من الأطباء الإسرائيليين يطالبون بمهاجمة مستشفيات غزة بذريعة استخدامها من قبل «الإرهابيين».

من المؤسف أن القوى الصهيونية التي اغتصبت فلسطين وتمثلت بدولة إسرائيل بعد قيامها، قامت أيضاً باغتصاب تمثيل كثير من اليهود غير الصهاينة، البريئين منها ومن عنصريتها وأهدافها الاستعمارية. جزء من هؤلاء أخذوا يدركون ما تشكله حقيقة هذه الدولة سياسيا وأخلاقيا، ليس فقط على الفلسطينيين والشعوب المجاورة، بل وحتى على اليهود أنفسهم، كما ظهر في المظاهرات التي شارك فيها العديد منهم استنكاراً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل في غزة.

إن إسرائيل بأفعالها هذه، تشكل عبئا على الفلسطينيين والعرب والبشرية كلها، بما فيها اليهود أنفسهم. إنها تخلق أزمة لليهود عليهم تداركها بالرفض العلني والواضح لتمثيلها لهم، وبالتبرؤ من كل ما ترتكبه من جرائم. إن عدم تدارك اليهود لخطورة إسرائيل وتصرفاتها عليهم ربما يؤسس لردود أفعال قد يكونوا هم ضحاياها في المستقبل.

تكفي مراجعةً سريعة لتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي لإظهار أن إسرائيل لا «تتنازل» عن أي شيء إلا بالقوة، هذا ما حدث عند انسحابها من أراض إحتلتها في مصر وسوريا

ولبنان، وهذا ما ظهر في كل حالات تبادل الأسرى. هذا ما يفسر أنها أفرجت عن آلاف الأسرى عندما امتلك الطرف المقابل وسائل قوة للضغط عليها، بينما لم تفرج حتى عن أسير واحد لأسباب إنسانية، أو مكافأة «لأصدقائها» في الجانب الآخر.

ان الدولة التي لا ترتدع إلا بالقوة، ولا تأخذ عبرة من لحظات ضعفها عندما تكون في أوج قوتها كإسرائيل، يعني أنها دولة بلا أخلاق وبلا ضمير، ويعني أنها عبء على العالم، ليس من السهل التكهن بما قد يصدر عنها من جرائم، وتزداد خطورة ذلك عندما نعرف أنها دولة نووية، وتشعر بدعم مطلق لها من القوى الغربية الكبرى.

فلسطين... اختصار الأخلاق

مقابل ذلك، تجسد فلسطين بقضيتها كل حقوق الإنسان، وكذلك المفهوم الحقيقي للأخلاق. فرغم كل ما ارتكبته الصهيونية بحقهم لم يتصرف الفلسطينيون مرة كمنتقمين. وعندما أُتيحت لهم فرصة القتال قاموا بذلك بأخلاق. لم يكونوا قَتَلة أبدا كأعدائهم بل كانوا مقاتلين حقيقيين، وعندما أسروا من أعدائهم تعاملوا معهم بأخلاق. حتى الأسر نفسه لم يكن عندهم هدفا بذاته، بل من أجل تحرير أسراهم.

وإذا كان من مأخذ على البعد الأخلاقي للفلسطينيين في طريقهم للتحرر، فهو ذاك الحد من «السذاجة» التي يصلوا اليها عندما يراهنون على أخلاق عدوهم. ان من يمعن التفكير في عملية أوسلو مثلا، التي كانت أكبر خطوة للفلسطينيين بإتجاه إيجاد حل ما لقضيتهم، يجد أن المشكلة الكبرى كانت في افتراض أن تصرفهم بحسن نية يفترض تصرف عدوهم كذلك، وهو ما عانى منه الفلسطينيون وما زالوا.

فلسطين والنظام الأخلاقي الجديد

لا بد للنظام العالمي العتيد أن يكون معقولاً ومقبولاً... وهذا يعني أنه يجب أن يكون أخلاقياً. لقد وجهت فلسطين بتفوقها الأخلاقي الذي أصبح مؤخرا في غاية الوضوح، تماما مثلما فعل الوضوح اللاأخلاقي لأعدائها، ضربة قاصمة «للتفوق» الأخلاقي للغرب. هذا يشير ليس فقط إلى دور فلسطين في إعادة صياغة الشرق «أخلاقياً»، بل إلى دورها في إعادة صياغة العالم.

ان الذي جرى في غزة وفي فلسطين مؤخراً، وما اقترفته إسرائيل وأمريكا، والمواقف التي اتخذتها الدول الاوروبية الغربية دعما للاحتلال وجرائمه، بل تلك المواقف ضد وقف إطلاق النار، الذي اتخذه الغرب وكذلك الأمم المتحدة ذاتها، وهي التي يفترض أن يكون ذلك اهم أهدافها، قدم خدمة كبيرة للصين وروسيا وكافة البلدان التي تسعى لإيجاد نظام عالمي مختلف، ينبغي أن يكون أكثر عدلاً وأخلاقاً.

لقد أثبتت القضية الفلسطينية أن العدل أساس السلام، فالعدل هو ما يزيل الظلم وليس السلام المجرد، وما حديث الغرب وإسرائيل عن السلام دون إزالة الظلم الواقع على الشعوب، وخاصة الشعب الفلسطيني، إلا تكريس لنظام عالمي غير معقول.

كما أثبتت شعوب العالم من خلال تضامنها مع غزة وفلسطين، رغبتها في نظام عالمي تسوده الأخلاق. دلت على ذلك مظاهرات بريطانيا وإسبانيا وإندونيسيا وواشنطن وطلاب هارفارد وغيرها من الجامعات. لن ترضى هذه الشعوب بنظام تتحكم فيه الولايات المتحدة بهكذا أخلاق بمصير العالم، ولن ترضى أن تستمر إسرائيل في فرض احتلالها وعنصريتها وهيمنتها على فلسطين والمنطقة... هذا ما ينبغي أن يكون بعد كل ذلك الدم الذي أسالته إسرائيل في غزة.

فلسطين وإسرائيل.. العودة إلى الأصول

السابع من أكتوبر، أعاد الأشياء إلى أصولها... أعاد إلى إسرائيل سؤال الوجود، وأعاد إلى الفلسطينيين سؤال الحق.

سؤال الوجود عند إسرائيل أَبَدي، إنه مصدر قلقها الدائم. هو أكثر من حالة ذهنية عابرة، نظراً لارتباطه بالتشوه الخلقي للدولة (بشكل وجودها)، وكذلك المجتمع (وطبيعة وجوده). هذا النوع من الأسئلة لا يلغيه التجاهل، ويزيد من حضوره التذكار.

مشكلة هذا الشكل المشوه من الوجود، تعدد «ضحاياه».. أولها الموجود نفسه، الذي يحمل المرض جينيا، وسيبقى طيلة حياته (الجاني)، وثانيها من «تطلب» وجود ذلك الموجود نفي وجوده (الضحية)، ثم يأتي كل من تسبب في ذلك الوجود أو ساعد عليه، إلى أن يصل إلى من شهده ولم يمنعه، أو لم يحذر منه وذلك أضعف الإيمان.

ولا تقتصر ضحايا هذا الشكل من الوجود، على الأفراد والشعوب والكيانات، بل تصل إلى نظام القيم، حيث وجد هذا النظام نفسه في معضلة أيضاً؛ فالحفاظ على وجود هذا الشكل من الوجود، يتطلب الحفاظ على الضحايا كضحايا... هذا الشكل من الوجود، يعيدنا إلى سؤال «الموت الرحيم»، الذي تبين أنه سؤال يتجاوز الأفراد، إلى الكيانات.

ومن ضمن غرائب صاحب سؤال الوجود، أنه لا يفكر بإيجاد إجابة له إلا لدى الآخرين، هو يعفي نفسه من المسؤولية سلفا، إذ لا يستطيع أن يصل إلى نتيجة مفادها أن الإجابة عن سؤال وجوده، يكمن في ذات ذلك الوجود، وبالتالي يحمل الضحية كل ما يترتب على وجوده القلق والإشكالي، ويطالبها بإيجاد حل للمشكلة.

لكن صاحب سؤال الوجود الذي يطالب الآخرين وخاصة الضحية، بتقديم الإجابات عن سؤاله، يتحسس في الوقت ذاته لأي محاولة من قبل الآخرين لإيجاد حل للمشكلة. فهو يرتعب من أية حركة لها علاقة بوجوده، حتى لو كانت تلك الحركة محاولة من الضحية، لإيجاد وضع تستطيع فيه التعايش مع من تسبب في جعلها كذلك (أوسلو مثلا).

هو يرى في أي وجود لضحيته استمرار لسؤال وجوده، لذلك يخطط ويستعد ويخوض

الحروب، ويستخدم كل ما يستطيع من أجل التخلص من تلك الضحية. وعندما لا ينجح تطرفه في القيام بذلك، يذهب إلى المزيد من التطرف. ولا يفكر في أي تراجع لأن ذلك يطعن في شرعيته، ويذكره بسؤال وجوده.

هكذا تطور المجتمع في إسرائيل، وهكذا تطور نظامها السياسي؛ تراجع حزب العمل الذي حكم في البدايات لصالح الحزب الأكثر تطرفاً الليكود، الذي مثله متطرفو إسرائيل في حينه (بيجن ثم نتنياهو)، وبعد وصول هؤلاء إلى الحكم، اقتضت الحاجة إلى ذهاب النظام إلى اليمين أكثر، فجاء بن غفير وسموتريتش ليكونوا على يمين نتنياهو وأكثر تطرفا منه، والمرشح في قادم الأيام أن يكون بن غفير وسموتريتش هم «الوسط» ويأتي متطرفون جدد اكثر وضوحاً وأكثر «أبداعاً».

هكذا هو منطق سؤال الوجود عند صاحبه. فوجوده اللا معقول، يرتبط ارتباطاً كلياً بعنصريته وباستثنائيته، وضرورة تسليم العالم كله بهذه الاستثنائية. وأي انحراف عنها مهما صغر، يثير ضغينة ذلك الاستثنائي، الذي يقيم الدنيا ولا يقعدها قتلاً وبكاءً. إنه استثمار «مثجدٍ» في اللامعقول.

أما سؤال «الحق» عند الفلسطيني فهو سؤال الحياة، التي لا تكتمل إلا بالوجود على الأرض، وبالتشبث بها. فالحياة خارج الأرض (الوطن) غياب للكرامة، وبدون كرامة تصغر المسافة بين الحياة والموت إلى حدها الأدنى.

ما يزيد من معاناة الفلسطيني أنها ليست نابعة فقط من فقدانه لحقه، بل أيضاً من الطريقة التي تعاطى بها العالم مع ذلك. فاستثنائية الجاني أنتجت نفاقا استثنائيا للعالم، بحيث بات مطلوبا من الضحية أن تضبط شكل معاناتها حتى لا تزعج الجاني أو تحرجه. هذا يتطلب من صاحب الحق (الضحية) أن يحاول عقلنة الوجود اللامعقول لقاتله، من ناحية، وأن يعي معاناته بطريقة الجاني، حيث تكون تلك المعاناة مجرد وهم ناتج عن هذيان الضحية، أو في أسوأ تقدير، أن يعتبر نفسه وسوء تقديره وتخلفه سبب تلك المعاناة.

أكبر جريمة يمكن أن يرتكبها صاحب الحق (الضحية)، إذا فكر أو تصرف على أساس أنه متساو مع صاحب سؤال الوجود (الجاني)، فهما بعرف «العالم المتحضر» لا يجب أن يخضعا لنفس المعايير. هذا يتطلب من صاحب الحق أن يؤمن هو أيضاً «بتفوق» الجاني

واستثنائيته، وأن يعتبر العنصرية والتمييز ضده شيئا طبيعيا، وأن يخلي مسؤولية الجاني من أي وضع (خلل) في العلاقة بينهما.

هذا هو الذي جعل «العالم» يفكر بعنصرية عند اضطراره للتفكير في موضوع فلسطين وإسرائيل، لأن مساواة الجاني والضحية بعرفه ليس معقولاً، إذ يسلب الضحية «دونيتها» و«الجاني» تفوقه، فعند الحديث عن حل الدولتين الذي يعتقد العالم أنه ذروة بُعده عن الاصطفاف مع الجاني، يتم الحرص على تفوق إسرائيل التي يجب أن تبقى في وضع تتفوق فيه على جيرانها مجتمعين، ويجري الحديث عن فلسطين منزوعة السلاح والقابلة للحياة، فالأمن يجب أن يكون للجاني، وللضحية «تعهد» بأن لا يتم تركها لتجاوز حافة الموت.

عندما تكون العنصرية شيئاً طبيعياً، لا تكون الضحية مسؤولة عن معاناتها فقط، بل هي مسؤولة أيضا عن كل ما يترتب على معاناتها من آثار سلبية على الجاني. مطلوب من الضحية أن تختار وسائلها بشكل لا يمس الجاني أو يثير حفيظته، ومطلوب من العالم أن يتفهم ردود الفعل العنيفة للجاني، في حال تجاوزت الضحية حدود «الأدب»، حتى لو كان رد الفعل هذا إبادة جماعية، أو تهديداً باستخدام «السلاح النووي».

فيما جرى ويجري الآن في غزة، ثبت أن الضحية أدركت أن المظلومية ووضوح الحق، لا يكفي لوقوف الآخرين إلى جانبها ولا حتى لتعاطفهم معها، بل ضرورة أن يترافق الحق مع القوة. لقد حاول الجاني إقناع نفسه أن القوة تصنع له حقا، لكن الواقع أثبت بطلان ذلك، في حين اكتشفت الضحية كم ينبغي لها أن تكون قوية من أجل تثبيت حقها، واكتشفت شعوب العالم، كم الوقوف إلى جانب الجاني والتنكر للضحية هو جريمة موصوفة.. اكتشفت أن فلسطين تؤنس الواقف إلى جانبها.

كما دفعت أحداث غزة، كلاً من الضحية والجاني ليظهر كل منهما على حقيقته؛ ففي حين تشبثت الضحية بحقها بوسائل إنسانية، وأظهرت احترامها لقيم البشرية (المفترضة)، سقط القناع عن الجاني الذي فقد أعصابه في ذلك اليوم، ليس لأن ضربة شديدة قد وُجهت له، بل لأن تلك الضربة جاءت وهو في قمة صلفه وكبريائه، ولأنها جاءت من طرف ليس «بمستواه»، ولا «يمكنه أن يكون».

لجأت الضحية للأمم المتحدة مرارا رغم ثقل الدولة «الأكبر»، وذهب نتنياهو في المرة

الوحيدة التي صوتت فيها الجمعية العامة لوقف إطلاق النار، إلى انكشافه الكلي حين قال، أن الأمم المتحدة والمحاكم الدولية «وجدت لنا ولتثبيت حقوقنا» (اليهود) وليس لغيرنا.

يصر الجاني على سلب الضحية هويتها، فأي تجسيد لهوية الضحية يعني كشفا لهويته «المزورة». قد «يتسامح» الجاني بنجاحات فردية لضحاياه، لكنه يحول دون أن تسجل الضحية أي نجاح جماعي لأنه يرمز بشكل أو بآخر لهوية.

خلاصة القول.. يترجم سؤال الوجود عند الإسرائيلي بنفي الفلسطيني (تهجيراً أو تقتيلاً)، ويترجم سؤال الحق الفلسطيني تشبثاً بالأرض (بقاء أو عودة)، لذلك فإن الصراع عاد إلى جوهره، صراع بين التهجير والعودة، وأي خروج عن ذلك، ما هو إلا تكريس للمشكلة.

جنوب أفريقيا.. التقاء السياسة والأخلاق

منذ اليوم الأول لإستماع محكمة العدل الدولية لمرافعة جنوب أفريقيا في الدعوى التي رفعتها على إسرائيل، متهمة إياها بارتكاب الإبادة الجماعية في غزة، واليوم التالي الذي تمت فيه مرافعة إسرائيل كطرف مدعى عليه، بدت الحقيقة واضحة، وتحقق الجزء الأكبر من الهدف، رغم الاهمية الاستثنائية لوصول المحكمة إلى الإدانة الكاملة للمدعى عليه.

فما ظهر حتى الآن كان فوزاً لفلسطين ودولة جنوب أفريقيا، مقابل ذلك «سقط» كثيرون؛ إسرائيل ومن يقف معها، أمريكا وبعض الدول الاوروبية، وقبل ذلك أو بعده (لا يهم)، سقط النظام العربي الذي بدا وأنه «أصر» على أن يكون ذلك السقوط مدوياً ومتعدد الجوانب، وكأنه أراد أن لا يترك أي مجال لأحد، وخاصة للشعوب العربية، لبعض الشك في الأمر. أما المرشح للسقوط (أو النجاح)، فهو المحكمة نفسها، ونظام العدالة الدولي، وهو الذي سيظهر مع تبيان موقف المحكمة من تلك الدعوى.

بالنسبة لفلسطين، فازت لأنها ظهرت أن الحق إلى جانبها بكل ذلك الوضوح. فلسطين المظلومة، التي تألمت لسنين طوال، ليس فقط من وقوع الظلم عليها، بل أيضا وربما بصورة أكثر إيلاما، من «تنكر» العالم، أو في أحسن الأحوال، عدم تفهم العالم لتلك المظلومية، رغم وضوحها الذي يمكن إدراكه بكل الحواس.

بعد أربع ساعات من أداء رائع لممثلي جنوب أفريقيا في لاهاي، بدت فلسطين في منتهى السعادة، رغم هول ما يجري على الأرض، فهي أخيراً «تدق جدران العالم بقوة». فازت فلسطين، بل وفاز معها الحق نفسه، لأنه ثبت أن ليس بإمكان أحد مهما بلغت قوته، أن يخفيه أو يتجاوزه مهما طال الوقت.

ومما زاد في النجاح الفلسطيني وضوحاً وتألقاً، أن صانع هذا النجاح هو دولة جنوب أفريقيا بالذات، الدولة القوية بأخلاقها، والتي تشارك فلسطين التجربة والمعاناة لا أكثر، وتنتصر لفلسطين من باب انتصارها للحق والعدالة، وليس من باب الاصطفاف السياسي مع طرف دون آخر، أو تحقيقا لمصالح وانتظاراً لمكاسب كما تفعل الدول «الكبرى».

أما جنوب أفريقيا فقد نجحت شكلاً ومضموناً في تبنيها لتلك القضية، وفي أدائها المثير

للإعجاب في لاهاي في ذلك اليوم، الحادي عشر من يناير (2023). أدى وفدها دوره بشكل مهني واحترافي حيث عبر جيدا عن القضية المطروحة، وأظهر إنه ملمٌ ببعدها التاريخي والاستراتيجي. وبموازاة ذلك، نجح في إظهار أنه يمثل دولة ليست عادية بتاتا، فبدا واضحاً أنه خلف كل كلمة في مرافعته، وخلف كل تصريح لأعضاء ذلك الوفد في ذلك اليوم، كانت دولة مستندة إلى تاريخها الإنساني والنضالي، وكان شعبٌ استمر بالانسجام مع تضحياته ومع المخزون الهائل من النبل الذي «خزنه» (تيمنا باليمن).[20]

لم يبدُ على جنوب أفريقيا وهي تحمل لواء الانتصار الأخلاقي للحق الفلسطيني، أنها ترد «الجميل» لعبد الناصر وياسر عرفات اللذين وقفا إلى جانب نضالها ضد النظام العنصري -وإن كنت أجزم أنها لم تنس ذلك - إنما كانت تقف مع ذاتها ومع ضميرها كدولة اتخذت من الحق والعدل والأخلاق منهجا لها، وتجلى ذلك في موقفها من فلسطين التي تدرك مع كل أحرار العالم، أن قضيتها تمثل تجسيدا لهذه القيم، ومعيارا للانحياز للإنسانية.

لم تفرق جنوب أفريقيا بين الضحايا، ولم تهتم بمن هو القاتل، إنما أعلنت اصطفافها إلى جانب أية ضحية، وضد كل قاتل. وهي تدرك ماذا يعني وقوفها ضد إسرائيل في هذه الحالة، لكنها مضت دون تردد.

أدركت جنوب أفريقيا من خلال التجربة، أن العنصرية هي الداء الأول للبشرية، إذ لا فائدة لأي قيم وأي نظام أخلاقي أو سياسي، ولا معنى للديموقراطية وحقوق الانسان، وأية منظومة فكرية، وأي دين أو معتقد، إذا لم تكن مبنية على قاعدة أنّ كل البشر متساوين، بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والجنسية والفكرية وغيرها.

وجنوب أفريقيا بذلك الوعي، وتلك التجربة، عرفت قيمة الاستمرار في النضال ضد العنصرية بكل اشكالها، حتى بعد تحررها وانعتاقها منها. وأدركت عمق الحق الكامن في قضية فلسطين فقررت أن تحررها هي لا يكتمل إلا بتحرر فلسطين كما قال زعيمها مانديلا.

هذا هو الموقف الحقيقي لشعب كان ضحية العنصرية فتحرر منها، ومضى في النضال

20 التخزين هي عملية مضغ القات في اليمن

ضدها حتى بعد تحرره. هذا ما يميز الإنسان ويفرق الضحية الحقيقية عن "الضحية" المصطنعة التي اتخذت من «قاتلها» مثالاً لها ثم تفوقت عليه.

في محكمة لاهاي وقفت إسرائيل مبهوتة، ليس فقط من الحقائق التي استطاعت جنوب أفريقيا ايصالها إلى العالم، و«نجحت» هي في إخفائها عن الكثيرين لعقود، بل وكذلك مما ترتب على فقدانها لعقلها وانكشافها الكامل، في ذلك اليوم الذي تلا السادس وسبق الثامن من ذلك الشهر الذي «شهده» أحرار العالم.

وإلى جانب إسرائيل، تفاجأ الغرب «المتشبث» بها بما حدث في لاهاي. إنه على ما يبدو لم يُقدر أن الأمور ستأخذ هذا البعد في إحراج إسرائيل، وكل من يقف معها. كان ذلك انكشافاً أخلاقياً لإسرائيل وللغرب أيضا خاصة أمريكا، التي وقفت ضد وقف إطلاق النار وحيدة في العالم، وهي التي يفترض أنها القوة (الأعظم)، والمسؤولة عن السلام والأمن الدوليين.

بدا رفض وقف إطلاق النار، والموقف الأمريكي والغربي مما يجري في غزة، وفي محكمة لاهاي، ذروة العنصرية التي تتقاسمها مع إسرائيل، التي تشكل ليس فقط الموقف الأخلاقي للغرب وموقفه من حقوق الإنسان، بل من تحديد من هو الإنسان ومن لا ينطبق عليه هذا المفهوم من بين شعوب الأرض. إنهم في حقيقة الأمر لا يعتبرون الشعب في غزة والشعب الفلسطيني بأكمله وكثيرا من شعوب العالم بشرا من الأساس.

أما الأمر الأكثر وضوحاً وإيلاماً الذي كشفته المواقف في لاهاي، فهو غياب النظام العربي، الذي كانت تلك القضية فرصته الأخيرة ليظهر إنهما زال على قيد الحياة. في لاهاي مات النظام العربي تماما، ويبدو أن على شعوب المنطقة أن تبحث عن «نظام» جديد لها، إنْ أرادت أن تحافظ على نفسها كمجموعة. ربما هذا هو أحد الأسباب التي جعلتني أتحدث عن الشرق عند الحديث عن منطقتنا وليس أية تسمية أخرى.

في هذا الوقت الذي تسعى فيه قوى عديدة لإيجاد نظام عالمي أكثر عدلا وأكثر استقرارا، حيث ثبت أن الأمم المتحدة، بشكلها الحالي على الأقل، قد فشلت في تحقيقه لأسباب كثيرة اهمها غياب البعد الأخلاقي في منظومتها، ذلك البعد الذي يبدو أنه سيبقى غائباً ما دامت دولا قائمة على العنصرية هي الأكثر نفوذاً فيه.

لقد ثبت أنه لا يمكن للنظام الدولي القائم الآن بزعامة الغرب، أن يستمر بشكله الحالي لأنه عنصري، ولا ينظر للناس كمتساوين، وهو ما دام عنصريا فإن من حق العالم أن يشك في قِيمه حتى تلك التي تبدو جيدة، أو من حق العالم أن يعتقد إن هحتى بامتلاكه لتلك القيم، فإن آخر شيء يفكر فيه هو إيصال تلك القيم إلى الشعوب الأخرى، فهي بالنسبة له ليست أكثر من أدوات للهيمنة وفرض الإرادة.

يركز الغرب في «كل» طروحاته السياسية و«الأخلاقية» على موضوع السلام، الذي بات واضحا أنه يوظفه أساسا في مواجهة العدل. ويُسوق نفسه للعالم على أنه حامٍ للسلام العالمي، ذلك الذي لم يتحقق نهائياً منذ أن تزعم النظام الدولي الحالي، وهوً سيبقى كذلك ما دام عنصرياً، فالعدل والعنصرية لا يلتقيان، ولا حل لمشاكل البشرية إلا بتحقيق العدل، ولن يتحقق ذلك إلا بالقضاء على العنصرية أو إقصائها كنهج لمن يقود العالم.

لذلك، لا مفر من مواجهة العنصرية إن أراد العالم أن يكون إنسانياً. هذا يفترض من شعوب العالم ونخبه «المحترمة» ودِوله «المعقولة»، أن تسعى لأن تكون دولة جنوب أفريقيا في قلب النظام الدولي المطلوب؛ فهي دولة يمكنها أن تمثل أفريقياً سياسياً لكنها تمثل كل شرفاء العالم أخلاقياً، كما تمثل الحق والعدل قيمياً. وهي بمجرد وجودها في مكان مرموق في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، مؤشر على جدية الساعين لنظام عالمي مختلف، ودليل على أن العالم قد ضاق ذرعاً من العنصرية وممارسيها، وإعلان واضح أن الإنسان كإنسان قد أصبح محور اهتمام العالم.

من واجب شعوب العالم أن تُنصبَ دولة جنوب أفريقيا زعيمة أخلاقية له، فهي تستحق ذلك بجدارة، ومن حق تلك الشعوب أن ترى دولاً قائدة غير تلك التي رأتها حتى الآن. قد لا يعطي ذلك ثماره سريعاً، لكنه بالتأكيد سيشكل إحراجاً «للوحوش» التي لا تغادر شاشات التلفاز هذه الأيام.

"الفلسطينزم" (Palestinism) مقابل الصهيونية

عند البحث في تعريف الصهيونية، نجد أنها حركة سياسية، تسعى «لهجرة» اليهود إلى فلسطين وتأسيس دولة لهم هناك. هذا على ما يبدو هو الجزء الأوضح، لكن ليس بالضرورة الاهم، في المشهد. فبعد أن تأسست إسرائيل كدولة لليهود على انقاض فلسطين برزت أسئلة كثيرة؛ فماذا يعني أن تبقى الصهيونية حاضرة بكل هذه القوة، ليس في إسرائيل وحدها حيث يفترض منطق الأشياء، بل وفي معظم دول العالم خاصة القوية منها؟، وما الذي يدعو قادة دول كبرى مثل الرئيس الأمريكي بايدن، ورئيس الوزراء البريطاني ستارمر، لتبني الصهيونية؟، ثم ما الذي يحول دون «عودة» شخصيات مثل وزير الخارجية الأمريكي بلينكن، ومن قبله كيسنجر، إلى إسرائيل؟، وهم اليهود والصهاينة الذين يُفترض أنهم ساعدوا على تحقيق «الحلم» الصهيوني بقيام «دولة» لليهود ورفدها بكل اسباب القوة.

ثم ماذا يعني أن تأخذ مناهضة الصهيونية في كثير من دول العالم وخاصة في الغرب، بُعداً «جنائياً» مع أنها في واقع الأمر ليست أكثر من مسألة رأي في إنشاء دولة لمجموعة بشرية، كما هو بالنسبة لكثير من المجموعات. على سبيل المثال، هل الأمريكي الذي يرى أن لا ضرورة لقيام دولة لليهود هو كذلك الأمريكي الذي يرى أن لا ضرورة لقيام دولة للكرد مثلاً؟

الصهيونية والحربين العالميتين

إن نظرة بانورامية إلى الحربين العالميتين، الأولى والثانية، وهما اللتان نتج عنهما النظام العالمي المعاصر، وتفحصهما من حيث الأسباب والنتائج والحيثيات، تشير إلى الدور «الملفت» للصهيونية في كل التفاصيل وأدقها، ذلك الأمر الذي لم يتم التوقف عنده، أو كان توقفا عابرا وسطحيا (وربما ساذجاً). أما الآن، وقد مر ما يقارب القرن على ولادة هذا النظام العالمي، فإن الظروف باتت أكثر ملاءمة لظهور مؤرخين «جدد»، أكثر معرفة وحيادا و«جرأة» لدراسة الدور الذي لعبته الصهيونية في تلك الحقبة، و«الانجازات» التي حققتها، وموقعها في النظام العالمي الناشيء.

أكثر ما تم الحديث عنه في هذا المجال هو النتائج الجيوسياسية التي نتجت عن الحربين.

فيما يتعلق بالحرب الأولى كان الحديث عن انهيار الإمبراطوريات المعروفة في ذلك الوقت، واتفاقيات سايكس بيكو التي قسمت النفوذ على تركة تلك الإمبراطوريات بين المنتصرين، وبروز الولايات المتحدة كقوة صاعدة، وإنشاء عصبة الأمم.

بالنسبة للحرب العالمية الثانية، فأكثر ما يتم الحديث عنه هو انقسام «العالم» إلى معسكرين متنازعين الاشتراكي والرأسمالي، وإنشاء الحلفين العسكريين الناتو ووارسو، وتأسيس هيئة الأمم المتحدة، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أعظم، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

يتم الحديث أيضا وإن بنبرة أقل، حول النتائج الإقتصادية للحربين العالميتين، والتي تتلخص في تَسَيّد الدولار الأمريكي على باقي العملات نتيجة اتفاقية بريتون وودز في العام 1944، وإنشاء البنك الدولي، وكذلك ما نجحت فيه الولايات المتحدة لاحقاً وهو اعتماد النفط كسلعة استراتيجية وربطها بالدولار.

هكذا قُدِّمت لنا صورة العالم في أعقاب الحربين العالميتين، وهذا هو الذي «تلوكه» ألسنة السياسيين والأكاديميين وذوي العلاقة عند الحديث عن النظام الدولي. لكن «المُغَيب» عن المشهد، والحاضر الثقيل فيه، هو الصهيونية التي خرجت المنتصر الأكبر من كل ما جرى، في السياسة والاستراتيجيا، وفي الاقتصاد، وكذلك وربما بصورة أهم، في الثقافة والإيديولوجيا.

ففي الحرب العالمية الأولى حدث وعد بلفور بالعمل على «منح» اليهود وطناً «قومياً» (دولة) في فلسطين، وحدثت اتفاقية سايكس- بيكو التي شكلت المنطقة لتكون ملائمة لإقامة تلك الدولة، وأُسست عصبة الأمم التي كان من أهم قراراتها وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، والذي يعني وضع مَن وعد الصهاينة بمنحهم فلسطين مسؤولاً عنها.

أما ما نتج عن الحرب العالمية الثانية، فقد قامت دولة إسرائيل على معظم مساحة فلسطين، وأعطى الوضع الجديد للدولار الأمريكي مزيداً من النفوذ المالي (والسياسي) للصهاينة، الذين يسيطرون عمليا على الاقتصاد الأمريكي (البنك الفدرالي) و(الوول ستريت) وكذلك البنك الدولي، واقتصاد الدول الاوروبية الكبرىن ونسبة كبيرة من الاقتصاد العالمي برمته.

أما الأمم المتحدة التي أُسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فكان من مآثرها ليس فقط إنشاء إسرائيل كدولة وحيدة في العالم نشأت بقرار «أممي»، بل صيغت قوانينها وأنظمتها بشكل يتلاءم مع سعي الصهيونية لإحتلال مكانة استثنائية في العالم.

الصهيونية... المنتصر الأكبر "إيديولوجيا"

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، انقسم العالم عمودياً بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي. انتصرت الإشتراكية في الشرق والرأسمالية في الغرب، و«انتصرت» الصهيونية في كليهما. وانقسمت الكتلتان حول كل القضايا إلا في تلك التي لها علاقة بالصهيونية، فكلاهما أيّد قيام إسرائيل منذ لحظاتها الأولى، وكلاهما زود إسرائيل بالسلاح قبيل انشائها وبعده. السبب الوحيد الذي يبدو منطقيا لهذا التلاقي بين الكتلتين المتصارعتين على الوقوف مع إسرائيل دون غيرها من القضايا، هو النفوذ الصهيوني في كلا المعسكرين، ولا داعي لأي تفسير «تبرير» آخر كما يفعل البعض أحيان ا، وتكون النتيجة تخليا عن «رزانتهم» الفكرية مقابل التشبث بمقولات «إيديولوجية» فقدت معناها.

لقد ظهرت الهيمنة الصهيونية واضحة على المشهد «الايديولوجي» في النظام العالمي المعاصر الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية. كان ذلك منذ أن وضعت تلك الحرب أوزارها وتقرر محاكمة كبار النازيين في نورنبرغ، حيث كانت التهم الموجهة لهم هي ارتكاب الجرائم ضد اليهود و«آخرين». هؤلاء الضحايا «الآخرين» الذين سُموا كذلك من قبل حكوماتهم هم، بغالبيتهم مواطنون للدول التي انتصرت في الحرب وقامت بتشكيل المحكمة. لقد بلغ عددهم عشرة اضعاف الضحايا اليهود.

ومثلما «فرضت» الصهيونية نفسها على الدول المنتصرة على اختلاف أنظمتها، فرضت نفسها أيضاً على المؤسسات الدولية وعلى نظام العدالة الدولي، حيث لم تستطع هيئة الأمم معاقبة إسرائيل على كل اعتداءاتها واحتلالها للأراضي الفلسطينية وأراض عربية أخرى. أما نظام العدالة المتمثل بمحكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية، فقد صيغ بطريقة تخدم الصهاينة بالأساس، فتم اعتبار «اليهودي» ضحية أبدية، ومن يقف ضد عدوانه مجرم أبديّ بمن في ذلك محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية، التي تم تهديدها عندما بحثت في مسألة العدوان الإسرائيلي على غزة، على اعتبار أن تلك المؤسسات وجدت اصلا للدفاع عن إسرائيل و«اليهود» وليس لمحاكمتهم.

فقط في مرحلة واحدة قصيرة لم تكن الصهيونية في الاتحاد السوفياتي متنفذة بما فيه الكفاية، استطاعت الجمعية العامة للأمم المتحدة استصدار قرار في العام 1975 يعتبر الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية، ثم تم التراجع عن ذلك القرار في العام 1991 قبيل انهيار الاتحاد السوفياتي.

لقد تجلت الهيمنة الإيديولوجية الصهيونية على النظام العالمي دولا ومؤسسات وثقافة، عندما تم اعتبار مناهضة إسرائيل والصهيونية معاداة للسامية. في هذه الحالة أصبحت الصهيونية «عقيدة» لكثير من دول العالم الكبرى، وثقافة سياسية مهيمنة في تلك البلدان التي وصلت لحد التسامح في اهانة رموزها الوطنية، بينما تُجرم أي عمل مناهض للصهيونية كما يحدث في الولايات المتحدة.

في العلاقة بين الصهيونية والغرب

من كل ما سبق، يتبين أن إنشاء دولة لليهود في فلسطين كان هدفاً -على أهميته- ثانوياً بالنسبة للحركة الصهيونية، في الوقت الذي تم «تسويقه» على أنه الهدف «الوحيد»، لكن هدفها الأساس كان في واقع الأمر «الهيمنة» على النظام العالمي، سياسيا واقتصاديا وفكريا (إيديولوجيا). هذا ما نلاحظه بوضوح هذه الأيام، ففي السياسة تقف دول كبرى (الولايات المتحدة وحلفائها) إلى جانب إسرائيل بكل قوة، في حين تتخذ دول أخرى (الصين وروسيا) موقفاً «خجولاً» وأقل بكثير مما يتوقع منها في ظل ما ارتكبته إسرائيل من جرائم ولم تزل.

وفي الاقتصاد ما زال الصهاينة على رأس المتحكمين باقتصاد العالم وثرواته، في كثير من الدول الكبرى والصغرى، وفي النظام الاقتصادي العالمي. والسياسة هي «ترجمة» للاقتصاد كما هو معروف، والثقافة ميدان مفتوح على كليهما.

عادة ما تكون العلاقة «الخاصة» بين إسرائيل وأمريكا موضع نقاش وتساؤل.. ما هي طبيعة تلك العلاقة؟، وما السر وراء كونها علاقة «عضوية» إلى هذا الحد؟، وأي منها «يقود» الآخر؟، وهل إسرائيل دولة وظيفية تقوم بما هو مطلوب منها أمريكيا؟، أم أن إسرائيل هي التي تملي على الولايات المتحدة سياساتها ومواقفها بفعل قوة اللوبي الصهيوني فيها؟

ومما يعطي هذه الأسئلة بعضا من شرعيتها، بعض المظاهر التي تثير تساؤلات في تلك العلاقة بين الدولتين، فماذا يعني أن يأتي وزير خارجية الولايات المتحدة إلى إسرائيل ويقول «جئتكم كيهودي»، بالعادة، وعلى سبيل المثال، إذا وصل شخص مُجنسٌ خليجيا من أصول فلسطينية مثلاً إلى رتبة رئيس قسم في إحدى الوزارات، يوصي أفراد عائلته أن يخفوا أصولهم، ويحرص على أن لا يخلع «دشداشته» ليلاً ونهاراً، ويتخذ موقفاً معادياً من حرف «الجيم» الذي قد «يكشفه» في يوم من الأيام.

إذاً ما الذي يفسر هذا «التسامح» الأمريكي الذي يسمح لوزير الخارجية، وهو المنصب الثالث في الولايات المتحدة بعد الرئيس ونائبه، كي يبرز «يهوديته» على امريكيته؟، بعد أن أصر صاحب المنصب الأول على إبراز صهيونيته. وماذا يعني أن يستقبل الكونجرس الأمريكي رئيس الحكومة الإسرائيلية بشكل يفوق ما يقوم به تجاه رئيس الولايات المتحدة نفسه؟

ما يفسر ذلك كله، هو هيمنة الصهيونية التي ترسخت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على النظام الدولي. فالصهيونية هي التي «تقود» أمريكا وإسرائيل وغيرها. إنها الدولة «العميقة» في كلتيهما، وأي «خلاف» بينهما ما هو إلا خلاف بين عضوين في نفس المؤسسة أو العائلة.

"الفلسطينِزم".. إيديولوجيا التحرر العالمي

في مقابل الصهيونية، التي هي «إيديولوجيا» الرأسمال العالمي (اليهودي أساساً) لفرض هيمنة القوة والعنصرية والإستعمار على النظام الدولي الذي احتاج ترسيخه إلى حربين عالميتين، ذهب ضحيتها أكثر من سبعين مليون إنسان، فهي الإيديولوجيا التي تصنع الحروب والفوضى وتعتاش عليها وتنمو بها، ولا تستطيع أن تكون غير ذلك، وذلك بسبب جوهرها الاقتصادي المالي.

وهي بعكس كل الإيديولوجيات المعروفة، الوحيدة التي اعتمدت الإرهاب وقدرتها على إيقاع الأذى، بدل الإقناع لكسب مؤيديها.

مقابل ذلك تأتي «الفلسطينِزم» (الفلسطينية)، التي أخذت شعوب الأرض تدرك أنها ليست

فقط حركة تحرر لشعب تحت الاحتلال، وإن ارتبط إسمها بذلك، أو حركة إقليم (الشرق) يسعى للتخلص من الهيمنة، بل هي (وهكذا يجب أن تُفهم) إيديولوجيا كل المضطهدين والمستلبة حقوقهم والمزيفة ثقافتهم في كل العالم، والمتطلعين إلى التخلص من هذا النظام العالمي الظالم والمتوحش، وخلق نظام عالمي بديل يقوم على العدل والمساواة والحق والتعاون. لم تعد «الفلسطينِزم» موقفاً متضامناً مع فلسطين وقضيتها، بل هي منظومة فكرية تتعلق بالإنسان وقيمته وقيمه وأخلاقه وحقوقه، ومن الحرية ورفض الظلم.

و«الفلسطينِزم»، بعكس الصهيونية «إيديولوجيا» تعتمد سمو قيمها وأخلاقها، وتنتشر بمنطقية طرحها وعقلانية أهدافها. إنها المرتكز الثقافي والأخلاقي للنظام العالمي العتيد.

ليس من الضروري أن تكون فلسطينياً (Palestinian) بالمعنى القومي حتى تكون فلسطينياً (Palestinist) بالمعنى الأيديولوجي.. كل ما تحتاجه هو أن تؤمن بحق الإنسان وحرية الشعوب وبالانسانية، وتدرك خطورة التعايش مع إيديولوجيا الهيمنة والحروب.

مكتبة
t.me/soramnqraa

في التأصيل للفلسطينِزم Palestinism

أياً كان الرأي في المردود السياسي لـ «طوفان الأقصى»، فإن الأمور تبدو أكثر وضوحاً إذا ما انتقلنا إلى المردود الفكري لهذا الحدث «العظيم». إنه ككل الأحداث الكبيرة والمفصلية في التاريخ -والحديث عن تأثيره الفكري على فلسطين- وَسّع زاوية النظر، وعمق المعرفة والمدارك، وارتقى بالوعي، وجعل الأفق اكثر رحابة. لقد وضع فلسطين في فضاء معرفي مختلف، وذهب بها إلى مساحات أخرى من الوعي، وحملها إلى كل ساعٍ للحرية في العالم، وجعلها رقماً أساسياً -إن لم يكن الأساس- في حركة عالمية لم تَعُدْ «مقتنعة» بالنظام العالمي السائد.

خرجت الصهيونية كفكر مهيمن على النظام العالمي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية. واستطاعت التغلغل، بل فرضت نفسها في واقع الأمر على كل المدارس الفكرية العالمية التي تشكلت في التاريخ الحديث والمعاصر؛ الليبرالية منها والمحافظة، المؤمنة والملحدة، الإشتراكية والرأسمالية. حتى تلك الفلسفات الإنسانية التي يُفترض أنها تتناقض جوهريا مع الصهيونية «كنظرية» عنصرية، حَنَت رأسها أمام نفوذها في الواقع العملي، و«جاملتها» أكثر مما تصدت لها.

سنجد ما هو نقيض للصهيونية في مدارس فكرية هنا وهناك، لكن أكثر ما يمكن أن يعتبر أساساً لفكر نقيض لها يجب أن يستند إلى فلسطين القضية، التي تملك شرعية ومعقولية وقابلية للتطوير لتكون أساساً لبناء فكري كوني يشكل رمزاً لبناء عالمي مختلف قد يأتي، بل يجب أن يأتي، ذلك «البناء» الفكري الذي تعبر عنه الفلسطينِزم (Palestinism) أفضل تعبير.

ولمزيد من التوضيح للفلسطينِزم والتأصيل لها، من المهم الحديث عن الجوانب الفكرية للصهيونية، وعلاقتها بالغرب والإمبريالية الغربية، والاستعمار الاستيطاني الإحلالي والشعوب «الأصلانية»، حيث من خلال ذلك يمكن رؤية المكان الذي يليق بالفلسطينِزم في حركة الفكر العالمي الآتي.

عادة ما تكون حركة الدول، والتغيرات التي تجري عليها، المؤشر الأبرز للحكم على نتائج الحروب. بالنسبة للحرب العالمية الثانية التي أنتجت النظام العالمي الحالي (رغم ما جرى عليه مؤخرا من تغييرات)، فإن اكثر ما يجري الحديث عنه هو انتصار دول الحلفاء وهزيمة دول المحور، والاصطفافات الدولية التي استجدت، وصعود قوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وتراجع الدور الأوروبي، لكن حركة الدول هذه ليست في واقع الأمر اكثر من صورة «الغلاف» التي بدل أن توضح متن الكتاب، تلقي عليه مزيداً من الضبابية.

لمعرفة توازن القوى الحقيقي في النظام العالمي، أو حتى تكتمل تلك المعرفة، لا بد من رصد متغيّرين آخريّن إلى جانب حركة الدول، وهما حركة رأس المال وحركة الفكر. فالذي جرى بعد تلك الحرب ماليا هو انتصار من تمت تسميتهم «أسياد المال» الذين يتشكلون أساسا من الرأسماليين الصهاينة وحلفائهم. هؤلاء هم الذين امتلكوا الدولار الذي كرست الحرب هيمنته على السوق العالمي، وهم الذين امتلكوا مفاصل الاقتصاد العالمي خاصة في أمريكا وأوروبا (البنك الفدرالي الأمريكي، وول ستريت، الصناعات العسكرية، تجارة المخدرات والجنس والأسلحة، وكذلك تجارة النفط).

كما أن المال الذي جمعه «أسياده» بكل الطرق بما فيها غير المشروعة وغير الإنسانية والفاقدة لأي كوابح وحدود، هو الذي يفسر تنكر هذه الدول التي تعتبر قمة الرأسمالية لاهم قانون لاقتصادها وهو ليبرالية السوق، ويجعلها تذهب من أجل تأكيد هيمنتها، أو بشكل أدق هيمنة ذلك الرأسمال، إلى فرض العقوبات على الدول، وإلى التلاعب في الجمارك والضرائب، وإلى مصادرة أموال حكومات وزعماء ليست «راضية» عنها وعنهم. على سبيل المثال هنا فقد أخذت الولايات المتحدة من أموال صدام حسين المصادرة تكاليف قصفها للعراق.

«أسياد المال» هم من شكلوا ما سمي بـ «الدولة العميقة» في الولايات المتحدة وكثير من الدول المؤثرة الأخرى، تلك «الدولة» التي يشكل النظام السياسي واجهتها والناطق بإسمها ليس أكثر. هذا الرأسمال الصهيوني المسيطر في هذه الدول، هو الذي يحدد أساساً موقفها «الخاص» من إسرائيل، وهو المحرك لسياساتها وتوجهاتها الأساسية، ويفسر تسابق زعمائها في المجاهرة بصهيونيتهم والاعتزاز بها.

«أسياد المال»، أو أمريكا الصهيونية، هم وراء غزو العراق، وهم من يحددون الموقف من إيران، ومن يقرر شكل دعم إسرائيل، وهم من شطب ديون مصر إثر مشاركتها في حرب الخليج، وهم الذين يلحون على التطبيع الخليجي والسعودي مع إسرائيل. وهم وراء الابادة في غزة ولبنان. انهم مستعدون لفعل أي شيء مقابل الإبقاء على هيمنتهم على العالم.

فرضت الصهيونية تأثيرها الفعلي على صانعي القرار في معظم الدول المؤثرة بعد الحرب، إنْ لم يكن في جميعها، وعلى النظام الدولي ومؤسساته. كان هذا جانب من الصورة، لكن الجانب الآخر الذي لا يقل اهمية، هو «فرض» مفاهيمها وروايتها وقيمها وأحكامها على العالم، فثبّتت اختلاف «اليهودي» عن غيره من البشر، واختلاف «اليهود» عن غيرهم من شعوب الأرض، واستُحضرت «حساسية» خاصة لكل ما يتعلق بهم، وجعلت أي موقف لا ينسجم مع روايتها معاداة للسامية، ومعاداة السامية قمة «الكفر» الذي لا يساويه أي «كفر» آخر، كما أنه ينطبق على الأفراد والمؤسسات والدول.

هذه «الإيديولوجيا» الصهيونية، التي تشكلت باعتبارها إيديولوجيا «استعمار استيطاني إحلالي «يهدف لإقامة دولة لليهود في فلسطين بعد التخلص من أهلها، وإيديولوجيا هيمنة «أسياد المال» الصهاينة على النظام العالمي، والقائمة أساساً على العنصرية التي تقسم العالم إلى «يهود» ثم أنجلو ساكسون متفوقين وأغيار متخلفين، افتقرت منذ البداية إلى أي منطق، وخلت من أي عامل للاقناع، فلجأت إلى «الرشوة» و«الإرهاب»، وهما الأمران اللذان أتقنهما «أسياد المال» بجدارة مشهودة.

كما أن الصهيونية، ورغم إصرارها «المصطنع» على الاستناد إلى «مقولات» دينية إلا أنها في سلوكها مثلت البراغماتية بشكلها المطلق، فتحللت من أي «انضباط» فكري لتحقيق أهدافها، فكان منها الصهيونية الليبرالية، والصهيونية الدينية المحافظة، وكانت الصهيونية الرأسمالية والصهيونية العمالية (الإشتراكية).

ذلك التعدد «المنهجي» والهدف الواحد، جعل من «الأجدى» لقادتها عدم مواجهة أي فكر، بل ضرورة التغلغل فيه وإدارة دفته لصالحها، وهذا ما كان، حيث استطاعت الصهيونية الوجود والتأثير في كل الإيديولوجيات والمدارس الفكرية بما فيها المتناقضة منها.

أما حركة الفكر بعد الحرب العالمية الثانية فهي مثيرة للاهتمام أيضاً، فالصهيونية كما

سبق وأوردنا في موقع سابق خرجت «منتصرة» سواء في الدول الراسمالية أو الإشتراكية، فرسخت وجودها الفعلي في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وضمنت دعم إنشاء إسرائيل من قبل المعسكرين المتصارعين الرأسمالي والاشتراكي اللذين نشآ في أعقاب الحرب.

لقد نجحت الصهيونية في الحيلولة دون وجود أية مدرسة فكرية مناهضة لها بشكل فعلي. كان أنصارها في كل المدارس، بل «قادةً» في تلك المدارس. حتى تلك التي تبنت العدل والحرية وناهضت العنصرية، ويفترض فيها أن تكون ضد الصهيونية من حيث المبدأ، أخذت مواقف ملتبسة منها. ربما نموذج جان بول سارتر خير مثال على ذلك، وهو الذي أعتبر «نبي» الحرية في فترة من الفترات، ووقف مع حركات التحرر في الجزائر وغيرها، أخذ موقفاً ملتبساً من الصهيونية ومن الاحتلال الإسرائيلي، كذلك كان موقف الفيلسوف الألماني هابرماس تجاه ما يجري في غزة. في هذا السياق ينبغي أن نذكر أن بعض المفكرين الذين اتخذوا موقفاً مناهضاً صريحاً من الصهيونية، مثل غارودي وادغار موران وعانوا جراء ذلك، كانت مواقفهم شخصية وخارج مدارسهم الفكرية المعروفة.

الغرب «يعتز» بهيمنة أسياد المال الصهاينة، ويعتبرها هيمنة «حميدة» وليست غريبة كي لا تبدو شيئا يجب التحرر منه. إنها في واقع الأمر هيمنة نتجت عن «إسقاط» للغرب الذي وُجد «متلبساً» بلا ساميته في فترة تاريخية، فوجد نفسه مضطراً لتبني الصهيونية، أو الخضوع لهيمنتها ولابتزازها، وارتكاب كل الجرائم في فلسطين وفي العالم، كي يبقى «ممتثلاً» لإرادتها.

هذه الهيمنة الصهيونية على الغرب شكلت ما سمي بوَعيه «الشقي» كما يصفه البعض تجاهها. وعي يربط مصالح الإمبريالية الغربية بأسياد المال الصهاينة. وعي «مرَضي» بشكل أو بآخر، يُسقط ما جرى ليهود في فترة تاريخية معينة على شكل «لا سامية» تصلح لاستخدامها في أي مكان وأي زمان وعلى أي إنسان أو مؤسسة أو دولة. ومع إنه وعي كذلك، فإن أصحابه -الحكومات الغربية- فرحون به ويفتخرون بتبنيه.

الصهيونية إيديولوجيا الاستعمار الإحلالي

ثمة شبه إجماع في الأوساط غير الصهيونية أنها -أي الصهيونية- إيديولوجيا عنصرية،

لكن الأمر الذي يحتاج لمزيد من البحث فيه، هو طبيعة تلك العنصرية التي تتسم بها الصهيونية، كونها صاحبة مشروع استعماري استيطاني إحلالي، يختلف عن الاستعمار التقليدي الذي يهدف إلى السيطرة على موارد الشعوب، والاستفادة من قواها العاملة لتحقيق مزيد من «فائض» الربح.

عادة ما يتم الحديث عن المشروع الصهيوني المتعلق بقيام إسرائيل، كاستعمار استيطاني إحلالي، ذلك الذي يعني بالضرورة تبني موضوع التطهير العرقي (الجينوسايد)، كمتطلب اساسي لقيام ذلك المشروع، والتخلص النهائي من الشعب «الأصلاني» بالقتل والتهجير. لذلك فإن المحتل في هذا النوع من الاستعمار، يبقى مرتعباً ما دام الشعب الأصلاني، أو حتى جزء منه، أو أي شيء يدل عليه موجوداً، ويعتبر ذلك «الوجود» شكلاً من اشكال الاعتداء عليه.

كما يُسَوّق الاستيطان الإحلالي نفسه كطرف متميز عن الشعب الأصلاني، ومتفوق عليه، ويعتبر نفسه ضحيةَ «همجية» الأصلاني، بل أحياناً هو الضحية الوحيدة كما يفعل الصهاينة، فهم ككل أسياد المال لا يحبون أن يشاركهم أحد في «الأرباح»، ولا يحبون أن يشاركهم أحد في كونهم الضحايا المميزين إن لم يكونوا الوحيدين.

العنصرية في الصهيونية كمشروع استيطاني إحلالي مسألة بنيوية ومعطاة سلفاً، هي جوهر المشروع الذي لا يكتمل إلا بها، وهي تعتبر نفسها في كل مواقفها مسلحة بإله قَدَّم لها كل شيء، ومن يقف في طريقها إنما يتحدى إرادته.

ينحاز النظام الدولي الحالي إلى المستوطن الإحلالي في كل مواقفه وقراراته ومؤسساته، وهو عندما وصل إلى قمة «تسامحه» مع الشعوب الأصلية التي بقيت (ربما الفلسطينيون وحدهم هم الذين بقوا كشعب أصلاني)، تحدث عن حق تقرير المصير الذي يحمل معنى فضفاضاً أو لا معنى له في واقع الأمر، ما دام الحديث عن الاستعمار الإحلالي كحالة طبيعية، وعن حق ذلك المستوطن في الدفاع عن النفس. إن أقصى ما خرجت به الأمم المتحدة في هذا المجال، أي ما يتعلق بالشعوب الأصلانية أو ما تبقى منها، هو إيجاد «يوم» لها يتم الحديث فيه عن ضرورة حفظ تراث هذه الشعوب، ولم يتناول أبدا ما جرى لهم من جرائم ضد الإنسانية، ارتكبها ذلك المستوطن «المتحضر».

إن الحكومات الغربية المتشاركة عضوياً وبنيوياً مع الصهيونية، لا تقف معها وتناصرها أمام «أعدائها» الخارجيين فقط، بل أيضاً ضد مواطنيها الذين يتخذون مواقف سلبية منها. الصهيونية عند الغرب أهم من مواطنيه، لسبب بسيط هو هيمنة الصهيونية إيديولوجياً واقتصادياً وبالتالي سياسياً عليه. وهو لا يجد في هذه الهيمنة أي حرج لأنه استطاع «إخراجها» على شكل تحالف وتبنٍ للمشروع الصهيوني.

خلاصة القول في هذا المجال، أنه في حال بحث الاستعمار الإحلالي عن إيديولوجيا خاصة به فلن يجد افضل من الصهيونية. إنها قمة الإمبريالية (أعلى مراحلها)، وقمة العنصرية، وقمة الإرهاب، وفوق كل ذلك «مقدسة». بل إنها «المقدَس» الوحيد الذي لا توجد في تعاليمه أية محرمات، سوى تلك التي تحاول الوقوف أمام مشروعه.

الفلسطينِزم (الفلسطينية) Palestinism

كثيرة هي القضايا المحقة في العالم، وكذلك القضايا المهمة، وتلك التي نزفت فيها دماء كثيرة (أوكرانيا والسودان... وغيرها)، لكن ليست هناك من قضية في التاريخ المعاصر، أخذت هذا البعد الدولي والأممي مثل قضية فلسطين. ففلسطين بأبعادها المختلفة، الاستراتيجية والروحية والأخلاقية، وقبل ذلك وبعده «لطبيعة» عدوها، هي قضية قضايا العصر، حتى وإن لم يفهم كثير من الناس، وحتى من الفلسطينيين أنفسهم، ذلك.

عندما انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة، اعتبر الفلسطينيون قضيتهم قضية تحرر وطني (وهي كذلك). قليلون من مثقفيهم وندرة من سياسييهم أدرك البعد الأممي للقضية، رغم وعيهم باهمية «التضامن» معها، فسعوا إلى توسيع دائرة «حلفائها» و«أصدقائها»، لكنهم على الأغلب استمروا في التعامل معها كمسألة موضعية، لأنهم فهموا الصهيونية كذلك.

لم يعد مقبولاً ولا معقولاً لاولئك الذين قبلوا بالوجود «الواقعي» لإسرائيل، أن يعني ذلك قبولاً فكرياً ووجدانياً بها. فالحديث عن إسرائيل في كل الظروف السياسية يجب أن يكون عنها كما هي على حقيقتها، استعمار استيطاني إحلالي عنصري وربما اكثر، لكن ليس أقل.

مع «الطوفان» كبرت فلسطين، وكبر الوعي بها، ولم تعد قضية الفلسطيني الذي أحتُلت

أرضه ويسعى لاسترجاعها، ولا قضية العربي الذي يرى فيها ما يكرس تمزيق «الأمة»، ولا قضية الشرق لفرض الهيمنة الاستراتيجية والثقافية عليه (وإن كان ذلك كله صحيحاً)، بل ظهرت كقضية كل شعب انتُهكت حقوقه، وكل إنسان سُلبت إرادته بشكل أو بآخر، من الطالب في كولومبيا إلى المتظاهر في برلين إلى «المحروم» من روايته في هيروشيما وإلى الشعب الأصلاني في أمريكا واوستراليا ونيوزيلندا.

ليس هناك من نجح في كشف الخلل البنيوي في «القيم» الغربية، وفي الفكر الغربي بمدارسه المختلفة وعلاقته «الاستثنائية والإشكالية» بالصهيونية مثلما فعلت وتفعل فلسطين الآن. لقد جسدت فلسطين القيم الإنسانية في مواجهة الشر، واستطاعت تحويل «فائض» الأخلاق الذي تمتلكه إلى قوة فعلية تقف بها أمام فائض المالالذي فرضت به الصهيونية «سيطرتها» على العالم. انها بهذا المعنى شكل من أشكال «لاهوت» تحرير الإنسان المضطهد أينما كان.

وبدل أن يرفع الفلسطينيون مستوى وعيهم بقضيتهم والارتقاء بها إلى العالمية، ذهبوا بها إلى عملية سياسية «مسخت» تلك القضية، وانحدرت إلى ما يقترب من قضية مطلبية أقل من محلية، وخَفَتَ الخطاب الفلسطيني حول الاستعمار والكولونيالية، وانتقلوا من القبول «الواقعي» بالمعتدي المستعمر إلى القبول بروايته، وأحياناً (وخاصة عربياً) الإيمان بروايته وتبنيها.

لقد مثلت الصهيونية «إيديولوجيا» المستعمرين خاصة المستوطنين الإحلاليين منهم، وإيديولوجيا أسياد المال الساعين للهيمنة على النظام العالمي، ولم تكن في يوم من الأيام مقتصرة على إنشاء دولة لليهود في فلسطين، كذلك هي «الفلسطينِزم»، من يريد حصرها في سعي الفلسطينيين لتحرير وطنهم يظلمها، فهي في واقع الأمر، وحتى وإن كان ذلك غير مدرك بصورة كافية، إيديولوجيا المضطهَدين والثوار و«الأصلانيين» في كل أرجاء المعمورة.

إنها مع الفلسطيني لتحرير وطنه، ومع الطالب الذي قمعته جامعته وهو يتظاهر للتعبير عن رأيه ضد التطهير العرقي، ومع العامل وهو يثور على مستغليه، ومع السياسي وهو يحرص على نقاء ضميره، ومع الإعلامي وهو يقف ضد الرقابة التي تَحول دون أن يكون حراً في تفكيره.

لقد بات الصراع الآن أكثر وضوحاً في كونه لا ينحصر بين فلسطين وإسرائيل، بل بين الصهيونية بما تمثل والفلسطينِزم بما تمثل أيضاً، يدل على ذلك حجم التدخل الغربي في الوقوف مع إسرائيل، وحجم الإنتصار لفلسطين، وكذلك حجم «القصور» في الوقوف معها من قبل أولئك الذين ينبغي أن يقفوا معها. إنه صراع بين أولئك الذين يمثلهم بايدن (ومن بعده ترامب) الذي يفتخر بصهيونيته وبين من يمثلهم مانديلا الذي قال «حريتنا لن تكتمل بدون حرية الشعب الفلسطيني».

ينبغي على الفلسطينيين والساعين للحرية في العالم أن يرتقوا بـ «الفلسطينِزم» إلى العالمية لتواجه فكرياً الصهيونية ذات الطابع العالمي، إذ لا يجوز مواجهة «فكرة» عالمية بحركة محلية. آن الأوان للمثقف الفلسطيني ومعاهد الدراسات الفلسطينية، والتي عملت مطولاً على تسجيل الذاكرة الفلسطينية ودراسة ماذا حل بالفلسطينيين، ومعهم المثقفين الأحرار في العالم، لكي يهتموا بمكانة ودور فلسطين في العالم وفي التاريخ، وبرسالتها كرمز وكعنوان للحق والعدالة والحرية في العالم.

العالم على كفّ «رئيس»

بمجيء ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، على العالم (بما فيه أمريكا) أن يكون أكثر قلقاً، فنحن أمام رئيس من نوع خاص، ينطبق عليه ما جاء به المثل الروسي الذي يصف سياقة الجاهل للسيارة، بأنها «كالقرد الذي يحمل قنبلة لا تدري أين سيلقيها ومتى سيلقيها». فنحن، العالم عموماً، وخاصة العرب والفلسطينيون على وجه التحديد، أمام حالة من اللا يقين، ناتجة من أن «السائق» الأول لهذا العالم (الرئيس الأمريكي)، يتمتع بصفات «استثنائية» ومتناقضة، ويريد أن يصنع عالماً على شاكلته.

هذا الرئيس مصاب بجنون العظمة، يرى نفسه «امبراطوراً» أو أكثر، لدولة يريدها الأعظم في العالم وإلى الأبد، لكنه في نفس الوقت يريد أن يكون أكثر منها عظمة. هو أكبر من الدولة ومن المؤسسة، يتصور أمريكا دولة ليست كأي دولة، ويتصور نفسه رئيسا ليس كأي رئيس، ويبني على ذلك اعتقادا، أن ما يصح على أية دولة في العالم لا يصح على أمريكا، وما لا يجوز لأي إنسان في العالم جائز للأمريكي وله على وجه الخصوص.

وفي الوقت الذي يتطلب فيه هذا الشعور «بالإستثنائية»، حداً أقصى من «الارستقراطية» السلوكية، والنخبوية الثقافية، واللباقة الفكرية، والمسؤولية الجدية، تجده على العكس فاسداً بامتياز، لا يجد مشكلة في استخدام المال السياسي ولا حرجا في توظيف الأقارب. وشعبويا يحترف «البلطجة»، ويتبناها نهج حياة، ويعتبرها وسيلة ناجعة لتحقيق أهدافه. وهو بغض النظر عن مدى ذكائه، وأنا اعتقد أنه كذلك، «يحرص» على أن لا يبدو حكيماً بل متهوراً و«يستثمر» ذلك في «تمشيطه» للمساحة الواقعة بينه وبين «فريسته»، ويبدأ بالتنمر على «ضحيته» فيرهبها ويرهب الآخرين معها، ويُسقطها -على الأغلب- دون الحاجة إلى الدخول في معركة حقيقية.

في تنمره على الآخرين بمن فيهم أسلافه رؤساء الولايات المتحدة السابقين، لا نجد لديه أي نوع من «الشهامة»، فيزداد تنمره كلما كان الطرف المقابل أكثر ضعفاً. لا مكان

للمشاعر الإنسانية في قاموسه، ويهين «أصدقاءه» قبل خصومه، والقريبين منه قبل البعيدين عنه، وينتظر الانصياع لإرادته من الجميع، ويعتقد أنه أكبر من أن يُرد له طلب، ويتوعد من يقوم بذلك «بالويل والثبور وعظائم الأمور».

هو تاجر (مقاول) بالمعنى الحرفي للكلمة وكذلك بالمعنى المجازي (مع الاحترام للتجار المحترمين)، هدفه الوحيد هو الربح، فيعتبر التحايل شطارة، والغش كفاءة، ينافس حلفاءه كما الآخرين، ويخدع المقربين قبل البعيدين، واذا أظهرت له أنك جاهل في الأمر يتمادى في استغلالك. وكتاجر هو براغماتي بامتياز، يريد أن يظهر قويا في داخل أمريكا وخارجها، لكنه إن شعر أنه في مواجهة خصم عنيد يتراجع بلا تردد، إلا إنه لا ينسى ولا ييأس فيعيد الكرة مرة أخرى اذا وجد ظرفاً أنسب.هذا ما عمله في مواجهته مع الدولة الأمريكية العميقة في فترة رئاسته الأولى.

على هذه الصفات المفرغة من القيم والمتشابكة حد التناقض، بنى ترامب استراتيجيته وأهدافه. شعاره الأساس «جعل أمريكا عظمى مرة أخرى»، لكنه يحرص أن يتصدر المشهد. هو مهتم بأمريكا العظمى لكنه مهتم بعظمته أكثر، فيراها الدولة العظيمة لأنه رئيسها، أكثر مما يرى أن عظمته تأتي من كونه رئيساً لتلك الدولة «العظيمة».

هنا تأتي مشكلة ترامب مع أمريكا التي عرفناها وعلاقته بالدولة العميقة (المؤسسة) وصدامه معها، وإصراره على تغييرها وتغيير موقع الرئيس منها. فالدولة العميقة في الولايات المتحدة تتشكل بالمجمل من المجمع العسكري المتمثل في الجيش والاستخبارات، والاوليغارشية التقليدية صاحبة الرأسمال المالي المرتبطة بالفدرالي الأمريكي، وبيروقراطية الدولة وعلى رأسها القضاء.

يغلب على الدولة العميقة المكونة من هذه الأطراف الثلاثة الإيديولوجيا الدينية المتمثلة أساسا بالمسيحية الصهيونية، واذا ما اضفنا إلى ذلك البعد الايديولوجي الديني الثقل المالي الذي يشكله الرأسمال الصهيوني في الاوليغارشية التقليدية الأمريكية، ندرك «أحقية» ما سبق أن قلناه من أن الدولة العميقة الأمريكية ما هي إلا الصهيونية ذاتها، تزيد قليلاً أو تنقص قليلاً.

مشكلة ترامب مع هذه التركيبة التقليدية للدولة العميقة في أمريكا ليست أبداً ايديولوجيتها

المسيحية الصهيونية التي يؤمن هو نفسه بها، إنما مع مكانة الرئيس «المنتخب» مقابل بيروقراطيين غير منتخبين، إضافة إلى أنه يرى نفسه ممثلاً لأوليغارشية جديدة تجاوزت الرأسمال المالي، مرتبطة أساساً بالانتاج الحقيقي سواء في مجال التكنولوجيا أو الإنتاج الفعلي والمباشر. هذا الذي جعلنا نراه محاطاً بإلون ماسك و«أمثاله» في حفل التنصيب وليس بأصحاب البنوك الكبيرة كما جرت العادة.

يعتقد ترامب أن الأوليغارشية التقليدية الأمريكية المعتمدة على الرأسمال المالي (والتي يشكل الصهاينة وحلفاؤهم الجزء الأكبر منها)، هي التي أبعدت الاقتصاد الأمريكي عن الإنتاج الفعلي وتركت الساحة للاقتصاد الصيني للتفوق في معظم قطاعات الإنتاج. في هذا الأمر نجده في حالة «احتكاك» مع الرأسمال «الصهيوني» في الداخل الأمريكي، في الوقت الذي هو إيديولوجيا متناغم معه بالكامل، ولكي لا «يُساء» الظن في موقفه من هذا الشكل من الاوليغارشية التقليدية، وحتى لا يُفسر بموقف من الصهيونية نفسها، ذهب اكثر في تأييده لإسرائيل، وقام بتعيين غلاة المؤيدين لها في البيت الأبيض وفي المناصب العليا في الإدارة الأمريكية. هو بذلك يرى أن «مواجهته» المحتملة مع «بعض» الصهيونية في أمريكا بصفتها جزءً من الدولة العميقة، لا تعني، ولا يجب أن تعني، موقفاً سلبياً من الصهيونية ذاتها، بدليل موقفه المنحاز أكثر للصهيونية في إسرائيل. هذا ما قد يفسر موقفه «المتأرجح» من نتنياهو الذي يمثل ليس فقط الصهيونية الإسرائيلية بل وإلى حد بعيد الصهيونية في أمريكا.

يدرك ترامب أنّ هذه «المواجهة» التي ابتدأها مع «الدولة العميقة» الأمريكية في فترة رئاسته الأولى، سعيا منه إلى خلق «دولة عميقة» منسجمة مع الرئيس (معه)، يملك فيها صلاحيات حقيقية اكثر وليس مجرد واجهة لتلك القوى ليست سهلة بتاتاً، لكنه يؤمن أنه بذلك النمط الجديد من العلاقة بين الدولة العميقة والرئيس، ستكون الولايات المتحدة أكثر قدرة على مواجهة «خصومها» المتمثلين أساساً بالصين.

خسر ترامب تلك المواجهة في فترة رئاسته الأولى، وشُنت عليه حملة شعواء، و«رُتبت» له عشرات القضايا أمام القضاء الأمريكي (المستهدف من قِبله أيضا)، ووصل الأمر إلى محاولة اغتياله، وقد يكون في ذهنه أن مسألة اغتياله سواء معنوياً أو جسدياً ما زالت قائمة. ربما يفسر ذلك، أو على الأقل قد يساعد ذلك في تفسير إقدامه على التوقيع على كشف الوثائق المتعلقة باغتيال الرئيس جون كنيدي (وآخرين) حيث تُتّهم «الدولة العميقة»

بذلك، وكأن هذا الكشف يعبر عن خشيته من أن يلقى مصير كنيدي، كما قد يشكل له نوعا من الحماية.

ترامب وإسرائيل

منذ ساعات رئاسته الأولى أبدى ترامب وقوفه الكامل إلى جانب إسرائيل، لا بل مع الجهات الأكثر يمينية وتطرفا فيها، فبالإضافة إلى قيامه بتعيين غلاة الصهاينة في المراكز المتقدمة في إدارته، أصدر أمرا برفع الحظر عن بعض المستوطنين الذي أقره سلفه فيما يتعلق بدخولهم للولايات المتحدة، وهدد كل من يعادي «السامية» و«يتعاطف» مع حماس من الامريكيين رداً على الموقف الإيجابي الشبابي والطلابي الأمريكي من فلسطين، وأوقف «المساعدات» الأمريكية للآخرين واستثنى إسرائيل ومصر من ذلك، كلٌ لاعتباراته طبعاً.

ترامب وإسرائيل يشبهان بعضهما إلى حد بعيد. إننا لأول مرة في التاريخ كما اعتقد أمام شخص لا يشبه شخصا آخر إنما يشبه «دولة»، وأمام دولة لا تشبه دولة أخرى إنما تشبه شخصاً. انهما يتفردان في الإيغال في العنصرية والشعور بالتفوق، والجشع والاستخفاف بالآخرين والتنمر المزمن واللامبالاة تجاه العالم، وبناء على هذه الصفات لديهما الإستعداد للذهاب «بضمير مرتاح» لارتكاب أي شيء ضد أي أحد.

قد يكون هذا التشابه بين ترامب وإسرائيل هو السر وراء «النكهة» الخاصة للعلاقة بينهما، لكن العامل الايديولوجي (الديني) يبقى الأساس وراء تلك العلاقة و المقرر الأول لموقف ترامب من إسرائيل، ثم يأتي لاحقا العامل الاستراتيجي. واذا ما اضفنا إلى ذلك ما تحدثنا عنه من رغبته في الاستقواء «بالصهيونية» الإسرائيلية في مواجهته الداخلية مع الدولة العميقة، نفهم خطواته تجاه إسرائيل منذ رئاسته الأولى عندما نقل السفارة إلى القدس، واعترف بضم الجولان السوري، واستعداده الآن للتماهي مع نتنياهو والصهاينة الأكثر تطرفا في «توسيع» مساحة إسرائيل، وإلغاء القضية الفلسطينية، و«محاسبة» المحاكم الدولية، وتبرير جرائم إسرائيل.

ترامب والآخرين

أعاد ترامب تصنيف الآخرين بالنسبة له ولأمريكا. فهو يضع إسرائيل أولاً للاعتبارات

التي ذكرناها، ويأتي ثانياً الانجلو ساكسون ثم الآخرون.

عند هؤلاء الآخرين يغلب منطق الشركة على منطق الدولة، فيختفي مفهوم التحالف والصداقة ويبرز دور الشريك. في الشركة لا يوجد أصدقاء أو حلفاء بل شركاء وموظفين، وهكذا هي الدول عند ترامب، إما شريك مفيد له مادياً أو موظف ينفذ «تعليماته».

في هذا الإطار أعاد ترامب وجهة نظره في أمور بدت لسنوات من أساسيات السياسة الأمريكية، مثل حلف الناتو الذي نشأ على قاعدة حماية أمريكا لحلفائها كونهم كذلك. لكن ترامب يريد الآن حلفا مربحا يتحول فيه الحلفاء إلى شركاء مربحين أو غير مُكلِفين على أقل تقدير، والطرف الذي لا يريد «المساهمة» المادية بالشكل الذي يراه ترامب لا ضرورة لبقائه في الحلف.

لم يكتف ترامب بتصنيف الآخرين حسب فائدتهم «المادية» للولايات المتحدة، بل أخذ «يبيع» تلك الاهمية للمعنيين «بشرائها». المثل الأفضل على ذلك هو طلبه خمسمائة مليار دولار من السعودية مقابل جعلها الدولة الأولى التي يزورها. بامكاننا اعتبار ذلك بداية «لمزاد» يدفع فيه المعنيون ثمنا ليكونوا الثاني والثالث.. في زيارته لهم، وقد يطور ذلك المزاد ليجعله بالاتجاه المعاكس أيضا، فبعد أن حظي نتنياهو بالمرتبة الأولى في زيارته «المجانية» للولايات المتحدة للاعتبارات التي ذكرنا، قد يفتح باب الزيارات مدفوعة الثمن أمام الراغبين في ذلك.

مكتبة
t.me/soramnqraa

العالم... مصير مجهول

بمجيء ترامب، بهذه الصفات التي يحمل، كرئيس للولايات المتحدة، وبهذه الصفات التي تحمل الدولة نفسها، بتنا في نظام عالمي منزوع الضمير، تلاشى فيه آخر ما تبقى من قيم إنسانية. نحن أمام أكبر مسؤول عن العالم لا يملك أي حس بالمسؤولية، كل ما يدركه أنه الأقوى، وما دام كذلك يحق له أي شيء. والمشكلة أنه فعلاً الأقوى لكنه الأكثر رعونة، فأي مصير للعالم يمكن تخيله في ظل هذه القيادة؟!.

هذا الشكل من النظام العالمي يملك كل مبررات زواله، فهو إضافة إلى خلوّه من القيم وافتقار قيادته إلى العقل، مرشح لحالة عميقة من اللا استقرار، حيث يشن قائده «حرباً»

على الجميع. لكنه في نفس الوقت عصي على التغيير بسبب جبروت قيادته وضعف الأدوات المرشحة لتغييره.

نحن أمام حالة استعصاء عميقة تتطلب من القوى «الإنسانية» في العالم العمل على تجاوزها بالسرعة الممكنة، فالبشرية لم تعد فقط أمام سؤال مصير النظام العالمي، بل مصير العالم نفسه الذي بات على كفّ «رئيس».

هنا يأتي دور الفلسطينِزم لتكون فكراً لتغيير العالم، وهو الذي أقرّ به ترامب ضمنياً عندما وصف سلفه بايدن في إحدى المناظرات أنه «فلسطيني سيئ». صحيح أن ترامب يعبر بهذا عن صهيونيته وعنصريته الواضحة، ولكنه في واقع الأمر، يعترف ضمنا أن الفلسطينِزم باتت النقيض الأوضح والأكثر حضوراً للصهيوينة الجاثمة على صدر البشرية.

سجل في مكتبة
اضغط الصفحة
SCAN QR

PALESTINISM

من فلسطين إلى الفلسطينِزِم

قول في الوعي والمعنى

هذا "المستوى" الذي وصلت إليه فلسطين، بِهول تضحياتها، وبصدق مظلوميتها، وبارتقائها لتكون قضية حرية الإنسان أينما كان، ورمزاً لرفض الظلم بكل أشكاله، ورايةً للوقوف مع الحق حيث وُجد، وأيقونةً للساعين إلى العدل بلا تردد، هو الذي أطلقنا عليه مصطلح الفلسطينِزِم.

ذلك المصطلح الذي يُمثل ارتقاءً بالوعي، من حالةٍ شكّلت فيها الوطنية الفلسطينية نقيضاً للصهيونية كمشروعٍ لإقامة دولة يهودية في فلسطين، كما وصفها إدوارد سعيد، إلى نقيض لها كمشروعٍ للهيمنة على الإنسان أينما وُجد. إنه المصطلح الذي يسعى هذا الكتاب ليكون حجَره الأساس، وشرارة انطلاقه، ودعوةً للبناء عليه، ليكون على قدر المهمة الإنسانية النبيلة والعظيمة التي يمثلها.

9 786144 866320